د. عبد العظيم رمضان

قصة عبد الناصر والشيوعيين

«دراسة تاريخية»

الجزء الثانى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

عبد الناصر وحقوق الانسان

قصة عبد الناصر والشيوعيين

«دراسة تاريخية»

الجزء الثانى

بقلم :

د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٩

الإخراج الفنى والتنفيذ:

صبرى عبدالواحد

وبفضل الوفد دخل أبناء البوسطجية الكلية الحربية

الوفد فى ١٩٩٧/٧/٢٨

فى مقالنا السابق تناولنا أبرز صفة تميز بها نظام عبدالناصر، وهى غياب مقومات الدولة المدنية، وعلى رأسها احترام القانون واحترام حقوق الانسان. وضربنا أمثلة صارخة على هذا الحقيقة بالاعتقالات العشوائية التى تقوم على الشبهة وتقارير المخابرات، ولاتقوم على أساس قانونى سليم مما تعرفه المجتمعات المتمدنة، وكذلك المحاكمات الصورية، وتحويل نصف المجتمع المصرى جاسوسا على النصف الآخر، الأمر الذى أشاع الخوف وعدم الشعور بالأمن فى قلوب المثقفين، ناهيك عن عمليات التعذيب الجماعية التى تعرض لها سجناء الرأى والتى لم تعرفها سوى معسكرات النازى.

وكنا قد استعنا بمذكرات محمود السعدنى التى أصدرها تحت عنوان: «الطريق الى زمش!» وهو ناصرى قح لم تفلح هراوات وعصى وشوم زبانية عبدالناصر فى زحزحته عن ايمانه بالناصرية كنظام صالح لتأديب وتهذيب الشعب المصرى، وبالتالى فلامجال للشك فى روايته التى تعد وثيقة تاريخية مهمة.

ونظرا لأن محمود السعدني كتب هذه المذكرات بأسلوبه الفكه المعروف، فقد انتهزنا الفرصة للترويح عن القارئ الذى روعته هذه السلسلة الطويلة من المقالات، وإيراد لمحات مما سطره محمود السعدنى عن اعتقاله وتعذيبه بأسلوبه الساخر الذى غلف به المأساة الرهيبة التى مر بها ظلما وعدوانا وبدون أى ذنب جناه، فقد حشر فى صفوف الشيوعيين المعتقلين ولم يكن له أية صلة بالشيوعية، وعذب مع الشيوعيين ولم يكن شيوعيا. ولكن مذكراته تكشف كيف كان نظام عبدالناصر لايملك القدرة على التمييز بين أنصاره ومعارضيه، أو بين عشاقه وخصومه. وكيف كان المواطن المصرى يؤخذ بالشبه وبتقارير المخابرات حتى لوكان من حواريى النظام، المستعدين للدفاع عنه إلى آخر العمر بمهجهم وأرواحهم مثل محمود السعدنى!

فلقد كتب الأستاذ محمود السعدنى مؤخرا مقالا بمناسبة ذكرى ثورة يوليو فى عدد أخبار اليوم الصادر يوم ١٩ يوليو ١٩٩٧، يبرئ نظام عبدالناصر مما حدث له، ويلقى المسئولية على ضابط فى سجن الفيوم وآخر فى سجن الواحات، فالأول - كما يقول - ضربه على قفاه فى معتقل الفيوم، والآخر كسر ذراعه بالشومة فى سجن الواحات. وأغفل مسئولية النظام الذى ساقه إلى سجن الواحات ومعتقل الفيوم بدون أى ذنب جناه!

كما نسب إلى ثورة يوليو أنها فتحت أبواب الجامعات أمام من أسماهم «بأبناء الأرزقية الغلابة»: البواب والعامل الأجير والكمسارى والبائع الجوال، فصار منهم المحامى والنائب والمهندس والضابط والصحفى والمؤرخ والأديب»!- ونسى أن هذا الفضل لايعود لثورة يوليو، وإنما يعود إلى حكومات الوفد، التى قررت مجانية التعليم الابتدائى فى عام ١٩٤٤، وقررت مجانية التعليم الثانوى فى عام ١٩٥٠، وكانت عجلة المجانية فى طريقها الحتمي إلى الجامعة.

بل إنه بفضل حكومة الوفد دخل أبناء البوسطجية الكلية الحربية، مثل عبدالناصر، وتخرجوا فيها ليحكموا الشعب المصرى بالحديد والنار، ويلقوا بكاتب كبير مثل محمود السعدنى وصفوة من كتاب ومفكرى مصر فى المعتقلات، ويسلطوا عليهم زبانية من أمثال ضابط سجن الفيوم الذى ضرب محمود السعدنى على قفاه، وضابط سجن الواحات الذى كسر له ذراعه، على الرغم من أن محمود السعدنى كان من أكبر مؤيدى نظام عبدالناصر، ولم يرتكب ذنبا يدفع به إلى العذاب الذى تعرض له.

مسئولية عبدالناصر عن كل ما جرى من امتهان حقوق الإنسان، والزج بمفكرى مصر وكتابها فى السجون وتسليط زبانية جهنم عليهم، هى مسئولية يتحملها أمام التاريخ وحده، فلم يكن يتم أى عمل فى مصر بدون أمر عبد الناصر، ولم يكن فرد فى الجهاز البوليسى لعبدالناصر يجرؤ على ارتكاب ما ارتكب فى أوردى أبو زعبل وغيره من المعتقلات والسجون بدون موافقة ورضا عبدالناصر، بدليل أنه لم يحاكم فرداً واحداً من هؤلاء الزبانية على ما ارتكب من جرائم، وقد أفلت قتلة شهدى عطية الشافعى ، وادعت الحكومة أن التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة وسلطات السجن أثبتت أن وفاة شهدى حدثت من جراء سقوطه من أعلى سلم السجن حال دخوله!

وقد كان كل ما ناله اللواء اسماعيل همت من عقاب هو إحالته إلى المعاش، وأما حسن منير فقد كانت كل عقوبته هى نقله لمصلحة الحدود، وكذلك الحال بالنسبة لعبد اللطيف رشدى، قاتل شهدى عطية الشافعى، فقد نقل إلى بنى سويف!

وأما حسن المصيلحى، فقد عاش فى أمن وطمأنينة ليكتب كتابا بعنوان: «قصتى مع الشيوعية» ملأه بكل ما زودته به تقارير المخابرات من افتراءات وأكاذيب، وقد اتهمنى شخصيا فى هذا الكتاب بالشيوعية، على

الرغم من أني لم أنضم في حياتي كلها الى أى تنظيم شيوعي، ولم أشارك في أي نشاط شيوعي. ومن حسن حظي أن أفلت من مصير محمود السعدني ومن التجربة الرهيبة التي تعرض لها ، والتي نقدمها للقارئ بأسلوب السعدني نفسه.

فكما ذكرنا في مقالنا السابق فإن السعدني فوجئ في ليلة ٢٧ مارس ١٩٥٩ بزوار الفجر على غير توقع أوانتظار، حيث قاموا بتفتيش شقته ، وطلبوا منه أن يصحبهم الى مباحث الجيزة، مؤكدين أن الأمر لن يستغرق إلا دقائق! وكانت تنتظره أسفل البيت سيارة شرطة ومعها سيارة نقل بها عدد كبير من الجنود والمخبرين! وركب السعدني الى جانب الضابط لينطلق الموكب إلى بيت بالدقي، حيث صعد الضابط بصحبة اثنين من المخبرين وغابوا فترة، ثم جاءوا بزميل جديد للسعدني اكتشف أنه الكاتب الكبير أحمد رشدي صالح! ويقول السعدني: إنه اكتشف أن أحمد رشدي صالح أتى معه بشنطة بها ملابس وعدة حلاقة وفوطة وشبشب، فسأله متعجبا عن سبب مجيئه بتلك الشنطة مع أن مكثهم في المباحث لن يزيد على خمس دقائق، فرد عليه رشدي صالح بسخرية شديدة: أنت صدقتهم؟ وهتف السعدني صارخا: ياخبر أسود ! أمال حنقعد كتير؟ وأجاب رشدي صالح: ربك وحده هو الذي يعلم!

«وحبسونا في الحجرة مع غيرنا من المعتقلين، وكان بعضهم بالفانلة واللباس! وبعضهم هيئته طبيعية، والبعض الآخر مضروب ضرب غرائب الإبل!»

وعند الظهر تماما حملونا في سيارات نقل ضخمة، والحديد في أيدينا! ولحسن الحظ جاءت قرعتي في حديدة واحدة مع أحمد رشدي صالح. وتوقفت بنا السيارة أمام سجن القلعة. ونزلنا من السيارات، وطلبوا منا أن نجلس القرفصاء على الأرض. و لم تكن مباحث الجيزة فقط هي التي تقوم

بترحيل المعتقلين إلى سجن القلعة، ولكن كانت كل مباحث جمهورية مصر تقوم بنفس العمل في نفس الوقت!

«كنت أنا ورشدى صالح في منتصف طابور ، يمتد أمامنا أكثر من خمسين مترا ويمتد خلفنا أكثر من خمسين مترا ، وكان كل صف يتكون من أربعة معتقلين! وبدأ الطابور يزحف ببطء إلى داخل السجن، فقد كانوا يأخذونهم فردا بعد آخر» .

«وبدأت أتبين عددا من الأشخاص الذين كانوا في الصفوف الأمامية لحظة دخولهم باب السجن. كان هناك الدكتور لويس عوض، والأستاذ لطفى الخولى، والصحفى فتحى خليل، والفنان زهدى! ولكن الذى جعل قلبى ينقبض بشدة هو وقوع بصرى على شخص لم أتوقع وجوده في هذا المكان على الإطلاق! لقد لمحت الفنان جمال كامل وهو يدخل من الباب إلى السجن وهو في حالة أقرب الى الذهول! وكان من حقه أن يصاب بالذهول، لأنه كان فنانا فحسب، ربما كانت له أفكار تقدمية شأنه شأن كل شباب الجيل، ولكن جمال كامل لم يكن من النوع الذى ينتمى لتنظيم أو يمارس نشاطا سريا، وعلق أحمد رشدى صالح على وجود جمال كامل بين المعتقلين قائلا: يبدو أنهم لم يتركوا أحدا في الخارج! ولمحنافى الصفوف الخلفية الكاتب المسرحى ألفريد فرج، والمناضل العجوز عمر رشدى الذى كان شيوعيا في عام ١٩٤٥، وكان قد كف بالتأكيد عن أى نشاط سياسى،واكتفى بالجلوس على قهوة ‹إيزافيتش› بميدان التحرير يتكلم في السياسة ولكنه لايمارسها!

«وكان يجلس في الصف الذى أمامنا مباشرة أربعة أشخاص يرتدون الجلاليب: أحد هم كان مضروباً بشده! ود مه مجفف على وجهه ورأسه، وكان زميله في الحديد رجل عجوز ، عرفنا فيما بعد أنه رئيس نقابة في كفر الدوار ! أما الاثنان الآخران فقد كانا في سن الشباب، كان أحد هما

طويلا بشكل ملحوظ، وكان الآخر أقصر منه بقليل. وكان الطويل يبكى باستمرار، وبصوت عال! وقال لرشدى صالح: والله ياسعادة البيه أنا ما عملت أى حاجة! ورد عليه رشدى صالح قائلا: إنت بتقوللى أنا ؟ إبقى قول لهم لما يسألوك! وكف الشاب عن البكاء والتفت الى رشدى صالح وقال له: إحنا حنخرج إمتى ياسعادة البيه؟ ورد عليه رشدى صالح بغضب: ماحنا بره أهه! انتظر لما تخش جوه، وبعد ين اسألهم هانخرج إمتى! وأضحكت نكتة رشدى صالح المعتقلين الذين كانوا بالقرب منا.

«وبعد قليل كنا أمام قائد معتقل القلعة، الذى جردنا من الساعات والأوراق والاقلام والنقود وأحزمة البنطلونات، ووضعها فى أظرف على سبيل الأمانة، ثم وزعنا فى زنزانات».

و«كان حظى سعيدا، لأننى دخلت زنزانة كانت تضم أربعة أشخاص بالإضافة إلى العبدلله. أما الأربعة فهم: المناضل العجوز عمر رشدى، والكاتب المسرحى ألفريد فرج، والصحفى فتحى خليل، والأستاذ الكبير أحمد رشدى صالح».

«ولما كان بالزنزانة ثلاثة أسرة فقط! فقد افترش ألفريد فرج الأرض! ثم انضم اليه فتحى خليل، وانضم اليهما ثالث وفد علينا فى اليوم الثانى، وهو الأستاذ يوسف عيسى موسى، وهو مدرس لغة انجليزية جاء من الاسكندرية، ولولاه لمتنا فى الزنزانة من شدة الكسل والقذارة. فقد تولى مسئولية النظافة ومسئولية إعداد الطعام، وكان نعم الرفيق والصديق».

«ولمدة ثلاثة أيام، لم يفتح فيها الباب لحظة واحدة إلا وقت تسليم الوجبات، أما بقية الوقت، فالباب مغلق، والنافذة أضيق من صدر الكافر. ثلاثة أيام والأبواب مغلقة، والمساجين مكدسون كالسردين فى الزنازين. كانت الجدران مبنية من حجارة شبيهة بأحجار الأهرامات، وكانت سميكة إلى الحد الذى يكفى لعزل ساكنى الزنزانة عن العالم الخارجى، ولم يكن

فى الزنزانة أى منفذ للهواء إلا ثقب فى السقف مركب على فتحة ماسورة أشبة بـ « شكمان» السيارة! أما الباب فهو من الحديد الصلب، وسمكه أكثر من عشرة سنتيمترات، وله مزلاج خارجى، يحدث صريرا عند عملية الفتح والقفل أشبه بصرير تروماى شبرا عند الدوران!

«وعلى جدران الزنزانة نقوش كثيرة وكلمات أكثر. .فى جانب من الجدار «تسقط الملكية الفاسدة» والتاريخ فبراير ١٩٥٢، وتحتها مباشرة عبارة: «تسقط الفاشية العسكرية»، والتاريخ ١٩٥٤!».

كان أسف رشدى عميقا، فعندما ألقوا القبض عليه كان قد ابتعد تماما عن الحزب الشيوعى، وكان يكتب فى الجمهورية مذكرات طالب عراقى، بدون إمضاء، عن حالة القهر والتعذيب والإرهاب الذى يلقاه المعتقل فى سجون عبد الكريم قاسم، ولكن الدوسيهات لاترحم، والقوائم لاتغفر! وكان الأمر الصادر إلى رجال الشرطة هو القبض على الشيوعيين، والمتعاطفين معهم، ومن يوجد معهم لحظة القبض عليهم!

مع السعدنى من معتقل القلعة إلى معتقل الفيوم !

الوفد فى ٤ أغسطس ١٩٩٧

رأينا فى مقالنا السابق كيف اعتقل نظام عبد الناصر الكاتب محمود السعدنى فى سياق الحملة الهتلرية التى شنها على الشيوعيين فى مارس ١٩٥٩، على الرغم من أن السعدنى لم يكن شيوعيا! وكيف شملت حملته مفكرين وفنانين كانوا قد ابتعدوا تماما عن الحزب الشيوعى!! كما شملت الحملة فلاحين ورؤساء نقابات عمالية يرتدون الجلاليب بعد ضربهم «ضرب غرائب الإبل» ـ على حد تعبير محمود السعدنى! ثم كان الزج بهم فى زنازين سجن القلعة لمدة ثلاثة أيام قبل أن تبدأ رحلتهم الميمونة التى استمرت خمسة أعوام! والتى تناولها محمود السعدنى بأسلوبه الساخر الذى يسخر فيه من كل شئ: من نفسه، ومن الشيوعيين، ومن النظام الناصرى!

فبعد ثلاثة أيام من الحبس فى زنازين سجن القلعة، فتحوا الأبواب ، وخرج الجميع الى الحوش، وعلى رأسهم محمود السعدنى، ويقول:

«وهالنى ما رأيت! فقد كانت فكرتى عن الشيوعيين حتى هذه اللحظة

أنهم مجرد مجموعة من الصحفيين والفنانين الذين أعرفهم، ومجموعات أخرى من المثقفين كانوا يجلسون على قهوة «ايزافيتش» بميدان التحرير! ولكن الذى رأيته فى صالة السجن كان يختلف تماما عن الفكرة التى كانت فى رأسى!

«كانت هناك مجموعة كبيرة من العمال، من بينهم رؤساء نقابات، ورجال أعمال، وفلاحون ومزارعون. وعندما رأيت المرحوم الدكتور لويس عوض، هرعت اليه كغريق يتعلق بقشة. كنت أعلم أن لويس عوض ماركسى، ولكنه على خلاف حاد مع الشيوعيين، فلماذا ألقوا القبض عليه؟ ولم ألقوا القبض على العبد لله أيضا؟ مع أن بينى وبين الشيوعيين مساحة شاسعة؟

وسألته عن رأيه فى المحنة التى عصفت بنا، فقال: ما تخافش لازم نخرج بكرة أوبعده! ولكى يطمئن قلبى عاودت السؤال: يعني انت متأكد؟ وقال الدكتور فى ثقة تامة: طبعا.. «هابيوس كوربوس»! وقلت: يا فرج الله، لابد أن له قريبا فى المباحث العامة اسمه هابيوس، كوربوس، ولابد أن الرجل طمأنه وأكد له موعد الإفراج! وسألته: هوه اللى قالك بنفسه؟ وارتسمت الدهشة على وجه الدكتور وقال مستنكرا: هو مين دا؟ قلت: هابيوس كوربوس! مش هوه لواء فى المباحث؟ واتخذ الدكتور لويس عوض هيئة الأستاذ وقال باشمئناط: «هابيوس كوربوس» دا يا جاهل قانون رومانى بيقول: ما يمكنش حد يقبض على مواطن أكتر من ثلاثة أيام، وبعدها لازم يظهر المواطن: إما أمام المحكمة، وإما فى الشارع!

«وقلت للدكتور لويس عوض: وانت مصدق الحكاية دى؟ تصدق بالله لو «هابيوس كوربوس» جه هنا هيحبسوه معانا، وهياكل ضرب ماكلوش حرامى فى مولد! إن كان اعتمادك على هابيوس كوربوس دا، يبقى مش هنخرج من هنا غير يوم القيامة!»

وقد عبر محمود السعدنى بهذا القول عن طبيعة النظام الناصرى كما عاش فيه، والذى لا يعترف بأى قانون، سواء كان قانونا رومانيا أو قانونا مصريا!

ويضرب السعدنى مثلا آخر صارخا للاعتقالات العشوائية التى كان يرتكبها النظام الناصرى فى حملته الهتلرية، ويروى بأسلوبه الساخر قصة الشاب الطويل الذى كان دائم البكاء، والذى أشرنا اليه فى المقال السابق واسمه أحمد شوقى عبد الهادى، ويقول إنه لم يكن بدوره شيوعيا، بل كان أبعد ما يكون عن الاهتمام بتلك القضايا، وإنما كان - حسب قوله - «من سكان منيل شيحا بالجيزة، ووالده ناظر مدرسة أولية، وهو موظف فى مديرية التحرير، وقد ألقوا القبض عليه مع شقيقه الطالب. ولم يكن فى الحقيقة شيوعيا، ولكنه استقبل بعض أصدقائه من العاملين فى مديرية التحرير، وكانت سعادته بهم كبيرة، لأنهم كانوا يجلبون معهم الدخان المعسل والحشيش. وتكررت زيارتهم فى بيته، وكانوا - أثناء القعدة - يتحدثون عن حزبهم وضرورة النضال ضد الفاشية،ولم يكن يجد فى هذه الأحاديث ما يلفت النظر، فالمهم هو أن الجوزة شغالة، والنار لا تنطفئ، وبراد الشاى شغال عمال على بطال!

«وذات ليلة طرق الباب مجهول، ولما سأل عن شخصية الطارق، جاء الجواب: بوليس!

«بوليس!! ياليلة سودة! كان يحتفظ معه بقطعة من المزاج»، فأسرع بالتخلص منها، ثم فتح الباب بعد أن اطمأن أن كل شئ على ما يرام!

«ولكنهم، بالرغم من عدم عثورهم على حشيش، ألقوا القبض عليه مع شقيقه!».

ويمضى محمود السعدنى فى رواية ملحمته، التى حولها بأسلوبه الساخر من مأساة إلى ملهاة، فيروى كيف أخذت إدارة معتقل القلعة تهيئ

المعتقلين للمثول أمام النيابة بهيئة مناسبة تتفق - حسب قوله الساخر - «مع حقوق الإنسان وحقه فى الحياة بكرامة حتى وهو خلف الأسوار»! فسيقوا جميعا فى الصباح الى الحلاق. «وعندما وضع «الموسى» على ذقن السعدنى، أدرك - كما يقول: «أن الحلاقة فى سجن القلعة هى جزء أساسى من التعذيب! فلم يكن «الموسى» الذى يستعمله الحلاق «موسى» من النوع الذى نعرفه، ولكنه كان قطعة من الصفيح الصدىء، ويستعمل معه فوطة سبق استعمالها فى تنظيف مراحيض باب اللوق»!

وجاء مدير المعتقل ونادى على أسماء المعتقلين الذين سيذهبون للتحقيق أمام النيابة، وكان اسم السعدنى على رأسهم. ومع أن رفقة الزنزانة كانت - كما يقول السعدنى - «خير معين على تجاوز محنة الإحساس بالقهر»، فإنه شعر بالفرح لأنه سيخرج من باب السجن، وسيشاهد الشارع، ويتنسم نسيم الحرية التى حرم منها، «وغبطت كل المارين فى الشارع، حتى المتسول العجوز الذى كان يقف أمام المتحف الصحى بعابدين، لقد تمنيت من الله أن أحل محله! ياسلام لو كان الإنسان حرا ومتسولا! ما أجمل أن يكون الانسان حرا وعاطلا! أو حرا وضائعا»!

وأمام رئيس النيابة بأمن الدولة يشرح السعدنى عدم وجود صلة بينه وبين الحزب الشيوعى، وانتقاده لموقف عبد الكريم قاسم! ويبدى رئيس النيابة اقتناعه، ويسأله: «أمال همه جايبينك ليه؟» ويرد السعدنى: والله ما أنا عارف! ويقول رئيس النيابة بلهجة تنم عن صدقه: لو كان الأمر بيدى لأمرت بالإفراج عنك من سراى النيابة، ولكنك معتقل بقرار جمهورى، ولا يفك أسرك إلا قرار جمهورى آخر!

ويمضى السعدنى فى قصته فيقول: «وأنست للرجل، فسألته بود شديد: وتفتكر السجن ده لحد إمتى؟ فأجاب: علم ذلك عند ربى! فهتفت دون وعى: ياخبر اسود! قال رئيس النيابة: ما يهمكش، السجن للجدعان!»

ويعود السعدني إلى الزنزانة فى سجن القلعة ليروى ما حدث فى النيابة، ويتنبأ عمر رشدى بأن هذه الحبسة ستكون أطول حبسة فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية! ويتنبأ فتحى خليل بأن المعركة ستنتهى بتعليق زعماء الحزب الشيوعى على المشانق، ولكن الشيوعية ستنتصر فى النهاية! ويقول السعدني: «لم يكن يشغل بال العبد الله انتصار الشيوعية أو هزيمتها، كل ما كان يشغل بالى هو الخروج من سجن القلعة إلى الشارع بأى ثمن، حتى لو أدى الأمر إلى هروبى من المعتقل، أو وقوع انقلاب فى مصر يخرجنا بقوة السلاح! فقد كنت أكره البقاء فى مكان واحد وقتا طويلا، والزنزانة ضيقة، والباب مغلق على الدوام، حتى المناقشات بيننا انتهت، حتى الكلام أصبح معادا ولا جديد.. حتى السرحان خارج الأسوار أصبح محدودا، كأنما خيالنا مسجون هو الآخر مع أجسامنا فى زنزانة سجن القلعة»!

مع ذلك فعندما سرت إشاعة بأن المعتقلين سوف ينتقلون الى معتقل الفيوم، وشعروا بالفرح لذلك ـ نبههم عمر رشدى إلى أنهم مخدوعون فى هذا الأمل قائلا: «السجن اللى انتوا فيه ده، هو أحسن سجن هاتشوفوه فى الحسبة كلها! وأى انتقال من سجن الى آخر معناه انحدار فى المستوى، وفى المعاملة! واذا ذهبت إلى معتقل الفيوم، فستبكى دما على الأيام التى قضيتها هنا»!. وقد كان هذا ما حدث بالفعل!

فقد مضت الأيام ثقيلة فى سجن القلعة، وبطيئة وقاتلة، وعلى نحو دعا محمود السعدني إلى أن يلعن نظام عبد الناصر! فعلى حد قوله: «ملعون أى نظام يأخذ الناس بالشبهات، ويسجنهم بدون حكم من القاضى!» ويقول لايوجد فى أوربا ـ مثلا ـ مواطن مسجون لأنه ضد سياسة تاتشر! أو لأن وجهة نظره تختلف مع وجهة نظر ميتران! لأن كل مواطن هناك له رأى، وكل صاحب رأى محترم، حتى لو كان رأيه يخالف رأى الحكومة»!

وهذا الكلام الذى ذكره السعدنى هو ما دعانا الى القول بأن نظام عبد الناصر كان يفتقر الى مقومات النظم المتمدنة، التى تحترم جقوق الانسان، وسيادة القانون.. فكما رأينا، ووفقا لمحمود السعدنى نفسه، فإن رئيس النيابة الذى يمثل سلطة القانون قال له: إنه لو كان الأمر بيده لأفرج عنه فورا، ولكنه معتقل بقرار جمهورى، ولا يفرج عنه إلا قرار جمهورى آخر! وحين يكون الاعتقال عشوائيا بقرار جمهورى بدون ذنب أو جريمة، فإن النظام السياسى يكون قد فقد مقوماته المدنية، وأصبح يحكم وفقا لشريعة الغاب!

وتأتى الأوامر بالاستعداد للسفر الى المعتقل الجديد فى الفيوم، ويتم الاستعداد فى السابعة مساء، ولكن التحرك الى السجن الجديد يأتى فى الثانية صباحا! ويصف السعدنى الرحلة وصفا مروعا، فيقول: «كانت رحلة بائسة، وليلة سوداء ولا قلب الكافر! حشروا المعتقلين فى عربات نقل، أحكموا إخفاء من بداخلها بقماش من النوع المستعمل فى صنع الخيام، وبجوار كل سائق كل يجلس ضابط برتبة رائد، وفى مؤخرة كل سيارة كان يجلس خمسة من الجنود المسلحين بمدافع رشاشة، كانت القافلة مكونة من خمس سيارات نقل، كل سيارة محشور فيها أكثر من خمسين معتقلا! بعضهم يقف على أطراف الأصابع!

«وعندما اقتربت القافلة من معتقل الفيوم، كان الليل قد انسحب فى هدوء وأشرقت شمس الصباح. وعندما أنزلونا من السيارات، تذكرت ما قاله المناضل العجوز عمر رشدى، بأننا سنتدحرج إلى أسفل كلما انتقلنا من سجن إلى آخر!».

«لأنهم لم ينزلونا من السيارة، ولكنهم دفعوا بنا إلى الأرض، بينما أصوات الجنود كانت تصرخ فى حركة هستيرية، وكأنما جحافل المغول قد هجمت على البلاد! وأجلسونا على الأرض بنفس الطريقة التى أجلسونا بها من قبل أمام معتقل القلعة.

«كان معنا في القافلة عشرات من الأصدقاء: لطفي الخولي، وجمال كامل، وفتحي خليل، والفنان زهدي، والفنان حسن فؤاد، والدكتور لويس عوض وآخرون.

«وألقيت نظرة على معتقل الفيوم، كان في الأصل معسكرا للجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الأخيرة، ويضم ثمانية عنابر مصنوعة من الخشب، في كل عنبر باب واحد في المنتصف تماما، وعلى كل جانب نافذتان تسدها ٦ أسياخ متينة من الحديد. وقد جعلت الوساخة من العنبر شيئا أشبه بجدران حمام بلدي من النوع الدى يستخدم في إنضاج الفول المدمس! وأكد لنا ضابط مدير المعتقل أنه من النوع الذي «لا يرحم أمه»! وأنهم جاءوا به مديرا للمعتقل لأنه صاحب دوسيه حافل بكل أنواع الجرائم والمضبوطات! وأعتقد أنه كان يقصد «الانضباط»!

«كان من نصيب السعدني الإقامة في عنبر (٤) مع الدكتور عبد الرازق حسن. ويصف ما حدث فيقول: «وجدنا عند باب العنبر هيئة استقبال مكونة من صول وأربعة عساكر يمسكون في أيديهم مدافع رشاشة وأصابعهم على الزناد! ومعهم عسكري من الدرجة الثانية برتبة «عريف»، أعتقد أنه كان جاموسة في الأصل! طويل عريض، ملامح وجهه تثبت أنه معتاد إجرام! وكان اسمه على ما أذكر أحمد غطاس، أو سيد غطاس، المهم أنه غطاس والسلام! وعلى رأس هيئة الاستقبال ضابط شاب كان طويلا ونحيفا ووسيما، وأعتقد أنه يدعى حلمي العيسوي، أو نظمي العيسوي، المهم أنه عيسوي والسلام!».

«لقد ذكرني معتقل الفيوم بمعتقلات النازي التي ظهرت في أفلام هوليوود!».

مع محمود السعدنى
فى عربة البهائم!

الوفد فى ١١ أغسطس ١٩٩٧

كان انتقال محمود السعدنى مع غيره من المعتقلين من معتقل القلعة الى معتقل الفيوم برهانا على صحة ماتنبأ به الشيوعى السابق عمر رشدى من أن أى انتقال من سجن الى آخر فى عهد عد الناصر سيكون انتقالا من سيئ إلى أسوأ، وعلى حد قوله: «انحدارا فى المستوى وفى المعاملة».

فقد رأينا كيف حشر المعتقلون فى «عربات نقل» حشرا! حيث كانت كل سيارة محشور فيها أكثر من خمسين معتقلا، بعضهم كان يقف على أطراف الأصابع! فلما بلغت السيارات معتقل الفيوم لم ينزل المعتقلون منها وإنما دفع بهم إلى الأرض، بينما أصوات الجنود تصرخ فى حركة هيستيرية! وأخذ مدير المعتقل يؤكد للمعتقلين من سجناء الرأى أنه من النوع «الذى لا يرحم أمه»، وأنه إنما جيء به مديرا للمعتقل لأنه صاحب دوسيهه حافل بكل أنواع الجرائم!

وسرعان ما تبين لسجناء الرأى «نعيم» معتقل القلعة عندما أخذوا يتقدمون إلى هيئة الاستقبال فى سجن الفيوم، فعندما سأل الصول الدكتور

عبد الرازق حسن عن اسمه ، وأجاب، لم تعجب إجابته العريف غطاس، فقال بطريقة مستفزة:

- انطق اسمك زى الناس ياوله!

واستشاط الدكتور عبد الرازق غضبا، وقال للعريف غطاس: أنا مش وله! أنا الدكتور عبد الرازق حسن! وفى الحال - كما يقول السعدنى - لهف العريف غطاس الدكتور عبد الرازق حسن قلمين من النوع السمين! وقال له وهو يستعد للدخول فى معركة ولا معارك العلمين: ما فيش هنا حاجة اسمها دكتور، دكتور دى فى بيتكم! انت هنا وله وبس ، وستين وله كمان!

وعندما قال الدكتور عبد الرازق حسن: أنا أحتج!

كان كأنما ارتكب بهذه العبارة جريمة الخيانة العظمى فى حق سيادة العريف! فقد انهال عليه الضابط عيسوى ضربا بالأقلام والشلاليت! وبالطبع ساعد العريف غطاس قائده، وحسم المعركة بشلوت واحد من نوع أرض ظهر، طرح الدكتور عبد الرازق حسن أرضا! «ولأن العبد الله مربوط معه فى حديدة واحدة، فقد سقطت معه أنا الآخر، ونابنى من الحب قلمين: واحد على القفا، وواحد على الوجه! ثم دفعوا بنا داخل العنبر!».

«إذن فهذا هو معتقل الفيوم! وأول القصيدة كفر، وآخرها لا يعلم به الا الله»!

ويصف السعدنى معتقل الفيوم، على النحو الآتى:

«ذكرنى بمعتقلات النازى التى ظهرت فى أفلام هوليوود: أنوار كاشفة تمسح المعتقل طوال الليل، وكلاب بوليسية تنبح بحثا عن فريسة، وأصوات كئيبة تنادى على الأسوار: واحد تمام، اتنين تمام! وتصل إلى ٢٠ تمام! والعريف غطاس ينظر كل لحظة من الشباك ليشرف بنفسه على انضباط المعتقلين! وحملات تفتيشية تفتح الباب فجأة وفى أى وقت من أوقات الليل

أو النهار، ثم تبدأ بحثها بين الملابس وتحت السراير، وبين الفتحات التى نتجت عن تشققات فى خشب الجدار، والمعسكر فى حالة استنفار دائم، ومنير بك (مدير المعتقل) لا يكف عن التجوال فى المعسكر، ومتعهد الأكل حرامى يقدم طعاما لا يكفى لإشباع قطة! والمعتقلون فى توتر دائم، وفى خوف من المجهول!

«وذات صباح رأيت من خلال النافذة ألفريد فرج وهو فى طريقه إلى دورة المياه، فألقيت عليه السلام، وكان جزائى عن هذه الجريمة الرهيبة قلمين! مع تهديدى بالجلد إن عدت الى ارتكاب مثل هذه الجريمة فى قادم الأيام»!

على أن مسلسل الإرهاب الواقع على سجناء الرأى، لم يلبث أن قاد محمود السعدنى الى جحيم آخر. فقد كان على أثر كبسة من رجال المباحث العامة على عنبر «٣» الذى يقيم فيه، أن تقرر نقله مع آخرين إلى عنبر «٤» مع وجوه جديدة، منهم الماركسى القديم أسعد حليم والمناضل القديم عزب شطا، وعبد الستار الطويلة.

وراح السعدنى يستفسر من زملاء النضال والمعتادين على المعتقلات عن سر هذا الإجراء؟ وجاء الرد من أسعد حليم بأن تجميع هذ العدد من المعتقلين هو نذير سوء، ومقدمة لمحاكمة أو تصفية جسدية! وكانت حجته أن كل الموجودين تم اختيارهم بدقة، فأغلبهم سبق اعتقاله أكثر من ست مرات، وبعضهم قضى نصف حياته فى السجون. وضرب أسعد حليم المثل بعبد الستار الطويلة وعزب شطا ومن ترددوا على المعتقلات عدة مرات! وهنا سأله محمود السعدنى هذا السؤال البرىء: ولماذا أنا وسط هؤلاء؟ ورد أسعد حليم: هذا هو الشىء الذى يحتاج الى تفسير!

فكما ذكرنا لم يكن الانسان المصرى فى ظل نظام عبد الناصر فى حاجة الى أن يرتكب جرما أو يعتنق فكرا مخالفا لفكر النظام ليزوره زوار

الفجر ويقذف به في السجن، وينكل به تنكيلا! فيكفي الاشتباه فيه، وتكفي كتابة تقرير عنه من رجل مباحث جاهل غشيم! وهو ما حدث تماما لمحمود السعدني! فلم يكن شيوعيا، ولكنه أخذبين الشيوعيين! وهو ما حدث أيضا للشاب أحمد شوقي عبد الهادي، وهو الشاب الطويل الذي كان دائم البكاء وأشرنا إليه في المقال السابق، فقد كان رجل «جوزة» ومزاج فقط! ولكنه اعتبر شيوعيا لمجرد استقباله أصدقاء من عمال مديرية التحرير، وكان عليه أن يدفع نفس الثمن الذي دفعه الشيوعيون لخلافهم مع عبد الناصر في الرأي حول طريقة الوحدة مع سوريا.

والمهم هو أن ماتنبأ به أسعد حليم تحقق. ففي صباح اليوم التالي، وكما يقول السعدني، دخلت المعتقل قافلة من السيارات الضخمة، وسرية حراسة مسلحة بالمدافع الرشاشة، يرأسها ضابط برتبة عقيد، ومعه اثنان برتبة المقدم، وثلاثة برتبة رائد، ونصف دستة من النقباء والملازمين، ثم عدد لا حصر له من الصولات والشاويشية، وفتحوا باب عنبرنا، وراحوا يقيدون المعتقلين من سجناء الرأي بنوع من القيود الحديدية، يطلقون عليه اسم «الحجلة»، وهذه الحجلة تقيد القدمين واليدين معا، اذ يتصل القيد الذي في اليد بالقيد الذي في القدم بسلسلة طويلة تحدث صوتا أثناء عملية السير، وتقيد الحركة فلاتسمح الا بخطوة قصيرة.

وركبنا السيارات وغادرنا معتقل الفيوم في الصباح الباكر، وراحت السيارات تتهادى بنا عبر طريق زراعي موحش وغير ممهد في طريقها الى بني سويف، واتجهت إلى محطة بني سويف حيث تخلصت من حمولتها هناك، وأجلسونا على الأرض، وأعادوا فرزنا من جديد، ولما اطمأنوا إلى أننا تمام، وأنه لم ينقص منا أحد تركونا جالسين على الأرض بينما أحاط بنا العساكر والمدافع مصوبة نحونا! بينما احتل عشرات من الجنود أسطح المحطة، وافترش آخرون الرصيف المقابل! وخيل للعبد لله أن

الحلفاء ألقوا القبض على هتلر وزعماء النازى وقادة الجيش الألمانى وأفراد جهاز الجستابو الشهير.

«وبعد ساعات من الحر والعطش والجوع والانهاك الشديد، وصل القطار المتجه الى الصعيد، واكتشفنا أننا سنسافر فى عربات خصصت لنقل البهائم! وبدأت عمليات حشرنا داخل العربات، بينما كعوب البنادق كانت تساعدنا على الإسراع فى عمليات الركوب!».

ويقول السعدنى إنه فى أثناء الركوب تلقى «شلوتا» فى ظهره وهو يهم بدخول العربة! وعندما التفت خلفه اكتشف أن صاحب الشلوت كان مساعد حكمدار بنى سويف، وقد عرفه إبان معركة السويس فى عام ١٩٥١ ، وكانت له مواقف وطنية الى جانب الفدائيين! ولكن جو الاستبداد الناصرى ـ فيما يبدو ـ تحول به إلى النقيض، فلم يكد يتعرف على محمود السعدنى وسط المعتقلين، حتى شيعه بشلوت وهو يهم بدخول عربة البهائم، أو على حد تعبير السعدنى بأسلوبه الساخر: «أهدانى هذا الشلوت وأنا على باب عربة البهايم التى ستذهب بى إلى سجنى الجديد»!

وفى الطريق الى سجن الواحات وقع حادث رهيب كاد يقضى على حياة فريق كبير من سجناء الرأى تحت عجلات القطار، وهو الفريق الذى أسماه محمود السعدنى: «فريق حجلتنا»! ـ أى الفريق المربوط بالحجلة الحديدية التى تقيد القدمين واليدين وتتصل بسلسلة طويلة من الحجلات. وكان كل عشرين معتقلا مربوطين فى حجلة واحدة.

فعندما توقف القطار فى محطة صغيرة بعد سوهاج، «أراد بعض المعتقلين من فريق حجلتنا أن يستنشق بعض الهواء النقى، فوقف على السلم أثناء توقف القطار، ولكن القطار اندفع فجأة الى الأمام، فسقط اثنان من المعتقلين على الأرض، ثم سقط اثنان آخران، أذكر منهما عبد الستار الطويلة وشعبان الحدق! واندفع القطار بهمة فى طريقه الى الأمام، بينما

راح المعتقلون يسقطون أسفل القطار واحدا وراء الآخر! وكان الصف الذى أمامى قد سقط على الأرض، بينما انحشرت أنا وزميلى شوقى عبد الهادى عند الباب، نحاول دون جدوى أن نتشبث بمكاننا عند الباب، ولكن الحمل ثقيل، والذين سبقونا الى الأرض يجذبوننا بقوة.

«وفى هذا الوقت انطلقت عدة طلقات رصاص فى الهواء، تبعتها رخات من طلقات المدافع الرشاشة. ويبدو أن السائق انتبه إلى أن هناك شيئا يجرى فى القطار، فتوقف عن السير، وكانت وقفته الفجائية سببا فى وقوعنا على الأرض، ولكنا لم نصب إلا بخدوش بسيطة، بينما أصيب عبد الستار الطويلة وشعبان الحدق وآخرون برضوض وجروح خطيرة!

«وقد توقف القطار نحو نصف ساعة لإعادة حصرنا من جديد، ولما تأكدوا من أن عدد «الجثث الحية» مضبوط، عاود القطار سيره فى الليل إلى محطة الوصول».

«وتوقف القطار فى محطة جانبية، وبدأنا فى النزول، ثم الجلوس القرفصاء على رصيف المحطة، انتظارا للقطار المتجه إلى الواحات. وجاء القطار فى الحادية عشرة صباحا، وبدأنا رحلة جديدة إلى واحة المحاريق وسط الصحراء.

وفى محطة المحاريق وجد السعدنى نفسه مع زملائه من سجناء الرأى وسط مظاهرة أمنية شديدة مكونة من فرقة من عساكر بلوكات النظام يحملون البنادق، واتخذ الجميع طريقهم سيرا على الأقدام إلى سجن الواحات. لتبدأ مغامرة جديدة من نوع جديد.

كان السجن عبارة عن عنبرين، كل عنبر من دور واحد، ومبنى ثالث للإدارة. وعدنا للجلوس على الأرض أمام عنبر رقم «١». ومن خلال قضبان باب العنبر فوجىء السعدنى بصوت يناديه، «وكان صاحب الصوت

يرتدى بدلة سجن زرقاء، ويضع على عينيه نظارة طبية. ودققت النظر فيه، كان صاحب الصوت يشبه صديقى الكاتب الكبير صلاح حافظ، وكان قد غاب فى السجن منذ عام ١٩٥٤! كشأن كثيرين من المفكرين فى عهد عبدالناصر المجيد!

ويقول السعدنى: إنه خشى أن يرد عليه حتى لايحدث له ما حدث فى معتقل الفيوم، عندما ألقى التحية على ألفريد فرج وهو فى طريقه إلى دورة المياه، فكان جزاؤه على تلك الجريمة قلمين، مع التهديد بالجلد! ووجد السعدنى نفسه مع خمسة عشر معتقلا، بينهم أديب ديمترى، ولطفى سليمان صاحب المكتبة الشهيرة فى شارع عدلى، وأسعد حليم.

«وهكذا - كما يقول السعدنى - قدر للعبد لله أن يكون واحدا من فئة الشواشى العليا للمناضلين الكبار! فليس بعد سجن الواحات مرتبة يرتفع إليها المناضل الكبير»!

مع تخريفات الناصريين في عيد الثورة !

الوفد في ١٨ أغسطس ١٩٩٧

كما رأى القارئ في هذه السلسلة من المقالات التاريخية عن امتهان ثورة يوليو لحقوق الإنسان، فإنها اعتمدت على الوثائق التاريخية الأصلية، ولم يدخل فيها عنصر الخيال، وبالتالي فهي تسجيل لتاريخ مصر في تلك الفترة المهمة التي خضعت فيها مصر لحكم عبدالناصر. وقد قصدنا بذلك تصحيح هذا التاريخ الذي زيفه الناصريون بدعاياتهم وأكاذيبهم، حتى اعتبروا أن تاريخ مصر يبدأ بثورة يوليو، وأرادوا طمس خمسة آلاف سنة من تاريخ مصر الطويل!

ولقد حرصت على أن تقوم دراستي على وثائق اليسار خاصة، دون وثائق الإخوان المسلمين! فاليسار هو حليف الناصريين للأسف الشديد وبدون سبب مقنع، ولايستطيع أحد من الناصريين تكذيب وثيقة واحدة من هذه الوثائق حتى لاتنفصم العروة بين اليسار والناصريين! بل لقداستندنا إلى وثيقة مهمة كتبها ناصري متعصب لناصريته وهو الأستاذ محمود

السعدنى، الذى روى فى كتابه المهم «الطريق إلى زمش» كل ما جرى له ولغيره من سجناء الرأى من تنكيل وتعذيب بأمانة دون أن يخفى شيئا أو يحرف شيئا.

ومن سوء الحظ أن الكثيرين ، ممن لم يمروا بتجربة السجود عرايا فى سجن المحاريق ومؤخراتهم نحو اسماعيل همت يتلقون عليها الضرب بالشوم والكرابيج! لايذكرون من عهد عبدالناصر إلا ما صورته لهم أكاذيب الدعاية الناصرية من إنجازات نسبت إلى ثورة يوليو زورا وبهتانا، على حساب الحقائق التاريخية الدامغة.

وعلى سبيل المثال ففى عدد ٢٨ يوليو ١٩٩٧ من جريدة الناصريين، نقرأ لبعض من استطلعت الجريدة آراءهم فى ثورة يوليو، كما كبيرا من المغالطات التاريخية التى لاتثبت لحظة واحدة أمام نور الحقائق. ومن أغرب هذه المغالطات ما صرح به السفير عبدالعزيز عليوة من أن «العمل فى وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسى كان مقصورا على أولاد الباشوات، ففتحت الثورة الأبواب لطبقات الشعب، وأصبح المعيار للكفاءة وليس لطبقة أو لحسب ونسب»!

فهل هذا معقول؟ أفهم أن يقول السفير عليوة: إن الثورة فتحت باب الخارجية والسلك الدبلوماسى لضباط الثورة ورجال الجيش، ويكون كلامه صحيحا تاريخيا، أما أن يزعم أن الثورة فتحت هذا الباب لطبقات الشعب فإنه يكون بذلك قد انساق وراء الأكاذيب الناصرية.

لقد كان الجيش ـ كما ذكر أحمد حمروش فى كتابه المهم «ثورة ٢٣ يوليو» الذى حصل على جائزة الدولة التشجيعية ـ هو المصدر الرئيسى لتوريد السفراء، إلى جانب الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارة ووكلاء الوزارات وغيرهم من أصحاب المناصب الرئيسية.

ولم يكن التعيين فى مناصب السلك الدبلوماسي يخضع للاعتبارات التى تحدث فى جميع الدول، وانما كان يخضع لاعتبارات لاصلة لها بالدبلوماسية، وهى اعتبارات الثواب للمرضى عنهم، والعقاب للمغضوب عليهم، حتى أصبح السلك الدبلوماسى عزبة خاصة لعبد الناصر والمشير، وتحول هذا السلك من عمله الأساسى لتمثيل مصر، والربط بين الشعب المصرى والشعوب الأخرى، إلى مصدر للإساءة إلى سمعة مصر فى الخارج. ويمكن لمن يشاء أن يقرأ مذكرات منير حافظ، الذى كان الرجل الثانى فى مكتب معلومات عبدالناصر، وهو المكتب الذى كان الأداة التى يحكم بها عبدالناصر، ليستزيد من المعلومات عما كان يجرى فى السفارات المصرية من استغلال نفوذ وتجارة وسرقات!

هذا كان الواقع فى السلك الدبلوماسى فى عهد عبدالناصر، فإذا جاء من يزعم أن الثورة فتحت هذا السلك «لطبقات الشعب»، وبأن المعيار للتعيين فى هذا السلك «أصبح للكفاءة وليس لطبقة أو لحسب ونسب»، فإنه يرتكب مغالطة كبرى، اللهم إلا إذا كان يقصد بتعبير «طبقات الشعب» طبقة العسكريين وحدها، وهى التى ورثت طبقة الباشوات! وعندئذ ينسى فارقا كبيرا، فقد كانت طبقة الباشوات فى الأصل طبقة ثرية لاتتطلع إلى مغانم مادية من وراء التعيين فى مناصب السلك الدبلوماسى والخارجية، أما طبقة العسكريين فكانت محرومة ومتعطشة للثراء من أى طريق، وهو ما حدث بالفعل كما ذكر منير حافظ! وفى حين كان بعض السفراء من طبقة الباشوات يشترى مبنى السفارة ويهبه للدولة المصرية، كان بعض العسكريين من الدبلوماسيين ينهب المقتنيات الثمينة فى مبانى السفارات!

هذا التصحيح التاريخى كان ضروريا، حتى لاينجرف القراء أمام ادعاءات ومفتريات الجريدة الناصرية عن إنجازات الثورة التى كانت فى الحقيقة سلبيات.

كذلك زعم البعض فى التحقيق الصحفى الذى نشرته الجريدة الناصرية زعما كبيرا هو أن ثورة يوليو هى التى اخترعت إرسال البعثات العلمية إلى الخارج! ففى حديث للدكتور فوزى حماد قال بالحرف الواحد: «قبل عبدالناصر لم تعرف مصر مهنة البحث العلمى، ولامساهمة العلميين فى التخطيط، فالبعثات للخارج لم تشهدها مصر إلا مع يوليو ومع عبدالناصر»!

وأتصور أن أى تلميذ ثانوى فى مصر درس تاريخ مصر يعرف أن البعثات للخارج تسبق وجود عبدالناصر وتسبق ثورة يوليو بقرن ونصف القرن من الزمان، أى منذ عهد محمد على عندما أرسل البعثات إلى أوروبا للتخصص فى الهندسة والطب والجراحة والزراعة والميكانيكا والرياضيات والفنون العسكرية وبناء السفنْ وصناعة الآلات الجراحية وغير ذلك!

وقد استمر إرسال البعثات للخارج فى كل العهود بعد ذلك، حتى فى عهد الاحتلال البريطانى!! فلم يكن يمضى عام واحد دون أن ترسل مصر البعثات العلمية إلى الخارج للتخصص فى جميع العلوم فى إطار ميزانية مصر ووضعها السياسى. وبالتالى فالزّعم بأن مصر لم تشهد البعثات للخارج إلا مع عبدالناصر هو افتراء حقيقى على التاريخ ليس له مبرر. فالكتب التى تتحدث عن البعثات العلمية المصرية للخارج هى كتب متوافرة فى المكتبات العربية، وليست كتبا سرية! ولكن هكذا يزور الناصريون تاريخ مصر فى إطار زعمهم أن تاريخ مصر لم يبدأ إلا مع ثورة يوليو!

كذلك من المزاعم الغريبة التى ساقتها الجريدة الناصرية أن عصر ثورة يوليو كان عصر الحرية للكلمة والفن! وقد ساق هذا الزعم الفنان كمال الشناوى، الذى قال بالحرف الواحد: «عشنا فترات مشتعلة حتى جاءت ثورة يوليو، ثورة الحرية للكلمة وللفن، حتى الأقلام أصبحت حرة»!

فهل هذا معقول؟ هل كانت هناك حرية كلمة فى عهد عبدالناصر؟ وهل كان أحد من الكتاب يستطيع أن يكتب شيئا عن سلبيات ما يراه فى الساحة السياسية أو الاجتماعية؟ وهل كان أحد من الكتاب يستطيع أن يكتب شيئا يختلف فيه مع عبدالناصر ثم يجد نفسه بعدها فى موقعه؟

إننى لن أستعين بأحد من الوفديين أو الإخوان المسلمين أو الشيوعيين لتفنيد هذا الزعم الجرىء من الفنان كمال الشناوى، وإنما سوف أستعين بمصدر ناصرى قح، هو كتاب الكاتب الكبير محمود السعدنى «الطريق الى زمش» لنقرأ فيه فصلا عن حرية الكلمة فى عهد عبدالناصر التى يزعمها كمال الشناوى.

وأكتفى هنا بما ذكره السعدنى من أنه حين ذهب فى أول مايو ١٩٥٨ إلى خزانة جريدة الجمهورية لتسلم مرتبه، فوجئ بالصراف يقدم له بدلا من المرتب خطابا بالفصل من الجريدة للتوقيع عليه ! ويقول: «واكتشفت أن آخرين محررين مثلى فى الجريدة يوقعون على نفس الورقة ويتسلمون نفس الخطاب! وكان بعضهم من كبار الشخصيات العامة أمثال بيرم التونسى، وكان بعضهم فنانين شبانا كألفريد فرج. فسألت رئيس الخزينة: هل هناك كثيرون؟ قال: حوالى ٦٠ شخصا! وسألت على الفور: هل منهم عبدالرحمن الخميسى؟ فأجاب بالإيجاب»!

هذا هو عصر حرية الكلمة الذى تكلم عنه الفنان كمال الشناوى بجرأة يحسد عليها! عصر فصل ستين محررامن جريدة الجمهورية دون سابق إنذار! وهو ما لوحدث فى عصر مبارك لقامت ثورة من الكتاب والمحررين تفوق ثورتهم للقانون رقم ٩٣، وهى الثورة التى لو كانت قد حدثت فى عهد عبدالناصر لتعرضوا لمذبحة تهون إلى جانبها مذبحة أوردى أبو زعبل!

ولكن الناصريين يخوضون معركة خاسرة، لأن سلاحهم الوحيد فيها هو الكذب والافتراء والجرأة على التاريخ وتزويره!

أما حرية الفن التى يتشدق بها الفنان كمال الشناوى، فهى حرية نقد وتجريح وتشويه عهد ما قبل ثورة يوليو! فلم يكن ثمة مخرج يستطيع أن يخرج فيلما يفضح ما ارتكبته ثورة يوليو من جرائم فى حق حقوق الإنسان، مثل فيلم «الكرنك»! وقد كان قصارى ما أتيح من حرية للسينما المصرية فى ذلك الحين هو فيلم «ميرامار» لنجيب محفوظ، الذى كان يفضح ممارسات رجال الاتحاد الاشتراكى، ولكنه لم يكن يتطرق إلى فساد ممارسات السلطة الناصرية. ولم يكن لدى عبدالناصر مانع من فضح ممارسات هذا الاتحاد الاشتراكى الذى لم يكن مقتنعا به أصلا وكان يعرف أنه تنظيم سياسى مصطنع لاقيمة له، ولذلك قام بتكوين التنظيم الطليعى .

والمذهل ما يوهم به الناصريون الشعب من أن عجلة التقدم فى مصر كانت ستتوقف حتما لولا قيام ثورة يوليو!!.

وفى ذلك ينتهز الناصريون فرصة جهل الجماهير بالتاريخ وبما حققته مصر من تقدم منذ حصولها على استقلالها الناقص بتصريح ٢٨ فبراير رغم ظروف الاحتلال البريطانى وتدخل القصر الملكى واعتداءاته على الحياة الدستورية. ومن ثم ينسبون ما حدث بعد ذلك من انجازات إلى اختفاء العهد القديم، ويصورون إنجازات ثورة يوليو على أنها بنيت على فراغ! وأن مصر لم تشهد فى عهد ما قبل الثورة أى انجازات!

بل من الأكاذيب المشهورة للناصريين أن ثورة يوليو هى التى اخترعت مجانية التعليم! وينسون أن الثورة عندما قامت كانت مجانية التعليم الابتدائى والثانوى قد تحققت على يد الوفد، وكان كل ما حققته الثورة هو مجانية التعليم الجامعى.

ومن الطبيعى أنه ما دامت قد تحققت مجانية التعليم الابتدائى ثم الثانوى فإن مجانية التعليم الجامعى تكون هى الخطوة التالية.

وقد كان صاحب هذا القلم ممن اجتازوا التعليم الابتدائى والثانوى قبل الثورة دون أن يتكلفوا مليما واحدا! وعندما دخلت الجامعة فى عام ١٩٥٤ لم تكن مجانية التعليم الجامعى قد تقررت بعد، فقد تقررت مع دستور ١٩٥٦ عندما كنت فى السنة الثالثة فى كلية الآداب، ومع ذلك لم أستفد منها لأنى كنت منتسبا، وكنت أدفع رسوم الانتساب كغيرى من طلبة الانتساب الذين لم يتمتعوا بالمجانية التى تقررت لطلبة الانتظام.

وهذا رد على الناصريين الفاشست الذين يزعمون فى كل مناسبة أن الثورة رفعتنى إلى درجة مؤرخ بفضل مجانية التعليم، مع إنى لم أتمتع بمجانية التعليم إلا فى عهد ما قبل الثورة بفضل مجانية التعليم الابتدائى التى قررتها حكومة الوفد فى عام ١٩٤٤، ثم مجانية التعليم الثانوى التى تقررت فى عام ١٩٥١، وعندما قررت الثورة مجانية التعليم الجامعى كنت فى الوضع الذى لم يتح لى التمتع بهذه المجانية، اذ كان على أن أدفع رسوم الانتساب!

والمشكلة مع الناصريين هى أنهم يخلطون بين الوفاء لتاريخ ثورة يوليو والوفاء لتاريخ مصر، فهم يتصورون أن مصر قبل ثورة يوليو كانت دولة مثل الجابون ورواندا وأوروندى وغيرها من البلاد الافريقية المتخلفة! وينسون أن مصر قبل الثورة كان بها ثلاث جامعات، وكان بها نحو ١٤٠ ألف مؤسسة صناعية!

وكان إنتاج بعض هذه الصناعات يزيد على حاجة الاستهلاك المحلى، فكان يصدر الفائض منه إلى الخارج، مثل السكر المكرر، وفوسفات الجير، والمنجنيز، وملح الطعام، والسجاير، وزيت بذرة القطن، وغيره وكانت

الحركة العمالية فيها من أقوى ما يكون.. ففى عام ١٩٥٢ كان عدد النقابات العمالية فى مصر قد بلغ ٥٦٨ نقابة معترفا بها، ولاتقع عليها أية وصاية!

فليكف الفاشست عن التضليل والافتراء على تاريخ مصر، فالأمر المحقق هو أن ثورة يوليو قد عطلت حركة التقدم فى المجتمع المصرى، وحولت برعونة قيادتها السياسية مصر من دولة دائنة لانجلترا إلى دولة مدينة لمعظم دول العالم المتقدم! وقد منيت مصر فى عهدها بهزيمتين عسكريتين! ومات عبدالناصر وسيناء تحتلها اسرائيل!

وجد سجناء الرأى عرايا..
ومؤخراتهم نحو
إسماعيل همت

الوفد فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٧

رأينا فى مقالنا السابق كيف حُشر سجناء الرأى فى عربات البهائم فى انتقالهم من معتقل الفيوم إلى معتقل الواحات، وهم مربوطون فى «حجلات» تقيد القدمين واليدين معا بسلسلة طويلة، وتجمع كل عشرين سجينا فى حجلة واحدة! وذلك لمجرد الإذلال، فلم يكن سجناء الرأى يمثلون أى خطر على نظام عبدالناصر، ولم يكونوا يملكون سلاحا أو يدبرون مؤامرة لقلب نظام الحكم. وإنما كان خوف عبدالناصر من فكرهم هو الذى دفع به إلى تلك الإجراءات الأمنية المشددة التى لاتحدث إلا مع عتاة المجرمين والإرهابيين!

وقد كانت هذه الطريقة المحكمة لربط سجناء الرأى بعضهم ببعض بسلسلة طويلة تجمع عشرين سجينا سببا فى وقوع كارثة! وذلك عندما تحرك القطار فجأة فسقط عبدالستار الطويلة وآخرون خارج القطار، وراح المعتقلون يتساقطون أسفل القطار واحدا وراء الآخر، وكاد محمود السعدنى ورفيقه فى الحجلة يسقطان تحت القطار لولا انحشارهما عند الباب

وتشبثهما بمكانهما فى يأس مستميت. وفى سجن المحاريق وجد السعدنى مجموعة من سجناء الرأى قد سبقته مكونة من كبار المناضلين اليساريين، وقدر له - حسب قوله - أن يكون «واحدا من فئة الشواشى العليا للمناضلين الكبار» دون أى ذنب جناه، وإنما الاعتقال العشوائى الذى كان يمارسه النظام الناصرى ضد المواطنين المصريين.

وفى سجن المحاريق اكتشف محمود السعدنى أن السجن يضم عشرات من الذين لاينتمون لأى تنظيمات شيوعية، بعضهم ماركسيون، مثل لطف الله سليمان وأسعد حليم، والبعض الآخر لاصلة له بالشيوعية أو الماركسية أصلا، مثل الشاب أحمد شوقى عبدالهادى.

وبالنسبة لأسعد حليم فإن قصته تعد شاهدا على الصفة الفاشية لثورة يوليو. فقد كان فى المعتقل عند قيام الثورة، وعندما أفرجت الثورة عن المعتقلين السياسيين، حرصت على الاحتفاظ بالشيوعيين فى السجن لنوال رضا الولايات المتحدة، وأدرك أسعد حليم، وهو المجرب الخبير، أن المعتقل سيكون هذه المرة بلا نهاية - كما يقول السعدنى الذى يروى القصة - فخطط للهرب من المعتقل ومن مصر كلها، وأفلح فى ذلك، فهرب من المعتقل وقضى فى مصر عدة أسابيع بعيداً عن العيون حتى استطاع الخروج على ظهر مركب نقلته إلى بيروت. وهكذا أصبح بعيدا عن متناول جستابو الثورة.

على أن وطنيته دعته إلى حمل القلم والدفاع عن وطنه ضد المعتدين عندما وقع العدوان الثلاثى، وعندما أصدرت الثورة عفوا عن جميع المتهمين السياسيين، ودعت الذين يعيشون فى الخارج للعودة، وفتح صفحة جديدة لبناء المجتمع الجديد، كان أسعد حليم من أوائل من لبوا النداء، ولم يقم بأى نشاط ضد نظام عبدالناصر من أى نوع. ولكن عندما حانت الفرصة، اعتقلت الثورة أسعد حليم مع أنه لم يكن عضوا فى أى تنظيم

شيوعي، ولم يكن له أي نشاط ضد الدولة، ولكنها الدوسيهات القديمة والملفات التي ملأها التراب ـ على حد قول السعدني!

والمهم أنه لم يمض وقت طويل حتى حانت ساعة العذاب الأكبر! ووفقا لرواية محمود السعدني فإن ما حدث يصلح أساسا لفيلم سينمائي يرشحه لجائزة أوسكار! ففي صباح أحد الأيام، وبعد أن فتحت أبواب الزنازين في السابعة صباحا، وأثناء تجول المعتقلين في أنحاء الحوش، أطلقت الصفارات فجأة في العاشرة صباحا، وأمر سجناء الرأى بالعودة إلى داخل العنابر وأغلقت عليهم، الأمر الذى أثار تعجب النزلاء وتضاربت التكهنات في تفسير هذا الحدث، ولكن أحد الخبراء أفتى بأن الأوامر وصلت لنقل بعض القيادات إلى القاهرة تمهيدا لمحاكمتهم والحكم عليهم بالإعدام!

ولم يكن هذا التكهن بعيدا كثيرا عن الحقيقة، اذ كان سجناء الرأى على أعتاب تجربة نازية لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر، فقد وصلت بعثة التعذيب النازية بقيادة اللواء إسماعيل همت، ولم يكن سجناء الرأى يعرفون معنى وصول هذه البعثة، ولكن أحد السجناء من الإخوان المسلمين ممن سبقت له التجربة وقف أمام نافذة الزنزانة، وقال بصوت يلونه الأسى والأسف ـ حسب تعبير محمود السعدني ـ : شدو حيلكم ! والبسوا حاجات تقيلة!!

ويقو ل السعدني: إنه سخر من نصيحة الأخ المسجون، وقال معلقا: إن الشتاء لايأتي في شهر سبتمبر وفي الواحات بالذات!

ولكن البعض ممن هم أكثر حكمة وأقل سخرية، أخذ في ارتداء جميع ملابسه من فانلات وكلسونات وجلاليب وجاكتات وبنطلونات، حتى صار كل واحد منهم أشبه بالكرنبة. وجلسنا داخل الزنازين ننتظر ما تخبئه لنا الأقدار!

ولندع محمود السعدنى يكمل لنا القصة المروعة بطريقته الخاصة، فيقول:

«لقد كان «الأخ» الذى نصحنا بارتداء الملابس الثقيلة على حق! فقد فوجئنا بكتيبة من العساكر، كلهم من صنف الأشاوس: طول بعرض ! صدور مفتوحة وعضلات منفوخة، ولديهم رغبة غريزية فى طحن عظام جميع مخاليق الله، والمساجين منهم على وجه الخصوص!

«لقد حل ضيف السجن سعادة إسماعيل باشا همت. وهو ضابط جيش تخلصت منه الثورة، وألقت به إلى مصلحة السجون، وصار وكيلا لها. ولكنه أسس لنفسه جيشا داخل المصلحة، وتولى منصب القيادة، وأحاط نفسه بحفنة من المساعدين القدامى الذين سبق لهم الخدمة مع حيدر باشا عندما كان مديرا لمصلحة السجون.

«وطرق أسماعنا من خلال القضبان وقع أقدام الجند، وصدى كعوب بنادقهم وهى تصطدم بالأرض ثم صاح أحدهم فى الجنود: ابعد عن الرأس والبطن، واضرب!

«ثم أخذوا فى إخراج سجناء كل زنزانة وراء زنزانة. وكان يفصل بين خروج الزنزانة والأخرى حوالى ثلاث دقائق. وخلال هذه الدقائق القصيرة كانت تصل إلينا صيحات المعتقلين وهى تتصاعد فى الجو! وكانت كل صرخة تختلف عن الأخرى حسب نوعية الضربة ومكانها ! أحيانا تخرج الصرخة مكتومة، وأحيانا تخرج متحشرجة، وأحيانا ممطوطة!

«وكان وقع ضرب المعتقلين أشد وطأة علينا ونحن محشورون داخل الزنزانة ننتظر دورنا! وعندما حان الوقت كانت قلوبنا قد أصبحت فى كعوبنا!

«وعندما أصبحنا خارج العنبر، أبصرت صفا من الجنود، بين كل جندى وآخر مسافة لاتزيد على متر واحد، وفى يد كل جندى ما تيسر له من

سلاح: بندقية، فرع شجرة، كرباج سوداني، حزام ينتهي بكتلة نحاس صفراء!

«وعند خروجنا من البوابة بعد عبورنا فناء السجن، انهال علينا الشوم من كل جانب!

«وصاح أحد الجنود فينا: إجرى!

«ولم أدر فى أى طريق أجرى؟ ولا فى أى اتجاه؟ كانت الصحراء مترامية أمامى فسيحة وبلانهاية، وعندما حاولت أن أجرى ناحية اليمين ، ردونى إلى اليسار! لكن العساكر المسلحين بالشوم دفعونى دفعا للجرى إلى الأمام! ولكن أحذية الشاويشية الغليظة أرغمتنى على الارتداد إلى الخلف!

«ثم جرنى أحدهم من شعرى إلى موضع خلف السجن، حيث كانت هناك حفلة ولاكل الحفلات!

«كانت هناك منصة يجلس عليها اللواء إسماعيل همت، وقد وضع على رأسه الكاب الأحمر، وعن يمينه وعن يساره تجلس مجموعة من كبار الضباط، وكان المعتقلون الذين سبقونا إلى هناك يسجدون على الأرض عرايا كما ولدتهم أمهاتهم، ومؤخراتهم نحو الباشا! ورءوسهم نحو الشرق!

وأمرونا بأن نخلع ملابسنا! ولأن العبد لله استمع لنصيحة الأخ المسلم، ولبست كل إللى ع الحبل،فقد استغرقت وقتا طويلا فى خلع ملابسى، بينما كان العساكر ينهالون ضربا بالأكف والعصى والشوم.

«وعندما انتهيت من خلع ملابسى، أجبرونى على السجود، ثم جاء عسكرى حلاق، وحلق رأسى زيرو»!

«ثم مر مرور الكرام على حواجبى! وزيادة فى الفضل لزقنى بكفه على قفاى، فانبطحت أرضا!».

«ومر الشاويش «متى» على جموع المساجين الساجدين فى خشوع ومؤخراتهم فى مواجهة اللواء همت، وراح يوزع ضرباته بالشومة على رءوس وظهور ومؤخرات المعتقلين بوحشية وضراوة! بينما كان اللواء همت يقهقه عاليا!

«وزيادة فى جلب السرور على قلب اللواء، اختاروا بعض المعتقلين، وربطوهم على العروسة، وجلدوهم بلارحمة!

«وكان الجلد يتوقف اذا فقد المعتقل وعيه، عندئذ يفكون وثاقه، ويرشونه بعدة جرادل من الماء!

«وبعد أن نال اللواء كفايته من اللذة والسرور، وزعوا علينا بدل السجن، وهى بدل من باب الدلع:

«بنطلون، وقميص من الدمور المصبوغ بالنيلة! واكتشفنا أنها مستعملة، وأنها ممزقة لاتسترعورة، ولاتحمى من تقلبات الجو!».

«وعدنا «عرايا» الى العنبر، نحمل «هلاهيلنا» بين أيدينا. وعندما ألقيت نظرة على القطيع البائس وهو يقطع فناء السجن، كان بينهم المحامى، والصحفى، والمهندس، والطبيب، والكاتب، والأديب، والمثقف، والمفكر، والعامل النقابى الذى يقود الألوف!».

«وهزنى منظر معتقل طويل «كلَوح خشب»! كان يدب على الأرض فى خيلاء، وقد قبض على بدلة السجن بأصابعه، وكان يدعى فخرى حبيب، وكان يقود الحزب الشيوعى المصرى داخل سجن الواحات، كان منظره، وهو يمشى فى فناء السجن مشية الأوزة، وقد أمسك بملابسه بيده، بينما هو نفسه يمضى «زلْط ملط» كما ولدته أمه - ينتزع الضحك من صدور الموتى»!

على هذا النحوشاء السعدنى إلا أن يختم هذا الفصل المأساوى من مسرحية التعذيب والإهانات، التى أنزلها نظام عبدالناصر بسجناء الرأى، وهم: كتاب مصر ومفكروها ومحاموها وصحفيوها ومهندسوها وأطباؤها وأدباؤها ومثقفوها وعمالها ونقابيوها ـ بهذا المشهد الذى يجمع التراجيديا والكوميديا: مشهد مواطن مصرى قيادى يسير عاريا كما ولدته أمه فى فناء سجن الواحات عائدا إلى زنزانته، بعد أن تعرض لأكبر مهانة تخطر ببال بشر، عندما أجبر على السجود على الأرض عاريا كما ولدته أمه ومؤخرته نحو اللواء النازى إسماعيل همت لإدخال السرور الى قلبه، وإرضاء لزعيم الثورة الرئيس جمال عبدالناصر.

ولعل محمود السعدنى أراد بتقديم هذا المشهد المأساوى الهزلى أن يقدم لنا أنموذجا نقيس عليه مشهد كل «سجين رأى» عاش هذه التجربة المروعة، فجرد من ثيابه، وسجد على الأرض ومؤخرته العارية تمتع أنظار اللواء السادى، وعاد إلى زنزانته عاريا كما ولدته أمه فى مشهد يعتبر رمزا لعهد المناضل عبدالناصر!

سجناء الرأى بين الضرب على القفا وكسر الضلوع

الوفد فى ١/سبتمبر/ ١٩٩٧

كان إجبار سجناء الرأى على السجود على الأرض عرايا، ومؤخراتهم نحو اللواء اسماعيل همت، ليتلقوا عليها الضرب بالهراوات والشوم والسياط، هو قمة احتقار ثورة يوليو للمفكرين والفنانين والمثقفين والنقابيين، وذروة الاستهزاء بهم! ثم كان الربط على «العروسة» والجلد بلارحمة هو قمة الحقد والرغبة فى الانتقام الأعمى الذى لم يكن ثمة أى مبرر له سوى الخلاف فى الرأى، بل لقد جرى التعذيب مع الكثيرين من المثقفين الذين كانوا يتفقون فى الرأى مع نظام عبدالناصر، ولم يوجهوا له أى كلمة نقد، مثل حالة الأستاذ محمود السعدنى الذى رأينا كيف أنه اعتقل بدون أن يعرف سببا لاعتقاله ونال من التعذيب ما نال دون أى ذنب جناه!

ولقد رأينا فى مقالنا السابق كيف أجبر على السجود عاريا، «وجاء عسكرى حلاق وحلق رأسه زيرو، ثم مر مرور الكرام على حواجبه، وزيادة فى الفضل لزقه بكفه على قفاه، فانبطح أرضا، وجرى عليه ما جرى على

بقية سجناء الرأى من ضرب بالشوم على الرأس والظهر والمؤخرة، قبل أن توزع على الجميع بدل السجن، ويعودوا عرايا إلى العنبر!

ويواصل محمود السعدنى رواية ملحمته بأسلوبه الساخر، فيقول إنه كان بعد العودة إلى العنبر أن بدأت المرحلة الثانية من مراحل التعذيب! «ويالها من ليلة يائسة قضيناها داخل الزنزانة فى ظلام دامس ! فقد بدأت فترة التكدير لتأديب المعتقلين. وكان الأمر بالتكدير يشمل عدم إضاءة الأنوار داخل العنابر ! وعدم تقديم طعام للمساجين، خلاف الكرنب المسلوق! وتشغيل المعتقلين أشغالا شاقة فى الصحراء!».

«وفى الصباح الباكر دوت الصفافير فى كل ركن من أركان السجن، ودخل حضرة الصول شاهين وفى يده شومة طولها متر ونصف المتر، وراح يسوق بها المعتقلين خارج العنبر!

«كان الوقت شتاء، ودرجة الحرارة تحت الصفر، وكنا حفاة وبلا ملابس تقريبا! وكانت حبات الرمل المدببة أشبه بالمسامير الصغيرة. ووقفنا فى صفوف فى مواجهة الصول شاهين، بينما كان الباشا همت وحاشيته يقفون عند باب الادارة.

«وأمرنا بالجلوس، وكنا حوالى ستمائة معتقل! وجلسنا على الفور، ثم أمرنا بالوقوف ! وقبل أن نعتدل فى وقفتنا أمرنا بالجلوس ! ثم أمرنا بالوقوف ثم بالجلوس!

«وبين الوقوف والجلوس كانت عصاه تمرح على هواها! تنزل على الرءوس والوجوه! ولم تكن عصاة واحدة، ولكن كانت هناك أكثر من مائة شومة! وانبطحت رؤوس كثيرة ، وانكسرت عظام أكثر! وانتابت الصول شاهين نوبة جنون، فصار كالثور الهائج! وبعد مائة قيام وجلوس، أمرنا الصول شاهين «بمعتدل مارش»، واتجهنا إلى البوابة.

«وعند البوابة بالضبط جاء الصول شاهين بأوراق معه، وطلب من الضابط سلومة أن يوقع على دفتر السجن باعتباره المسئول عن المعتقلين خارج البوابة، ولكن الضابط سلومة اعتذر، ونطق بعبارة جعلت الدم يتجمد في عروق المعتقلين، قال الضابط سلومة وهو يشوح بيده:

«أنا مش هامضى على أى ورق، هو أنا موعود بالمصايب؟ تأخذوهم برة تقتلوهم وأنا اللى أروح فى داهية ؟ «رنت كلمة «تقتلوهم» فى أذن المعتقلين كالطبل، وتراجع بعض المعتقلين إلى الصفوف الخلفية، وحدث هرج ومرج في الصفوف، مما دفع الصول شاهين إلى ممارسة هوايته، فراح يشوح بالشومة، وقلده العساكر، وتعالت الصرخات! ولم يخلصنا من هذا الموقف الرهيب الا المأمور شنيشن، الذى قال للضابط سلومة: « - أنت خايف تمضى ليه؟

«ورد عليه سلومة قائلا: أنا اتاكلت قبل كده، ومش مستعد أتاكل أونطة تانى!

«ووقع على الأوراق المأمور شنيشن، وبدأت رحلة الطابور البائس إلى المجهول!

«وعندما أصبحنا خارج الأسوار، تأكدنا أن هناك مذبحة على وشك الوقوع! كانت عساكر الباشا همت تحيط بنا من كل جانب، وفى أيديهم مدافع رشاشة، وأصابعهم على الزناد!

«وبعد فترة من السير على رمال كالمسامير وأشواك كالإبر، خيل للعبد لله أن الرصاص، وحتى الموت، أرحم مما نحن فيه!.. وهبت ريح نشيطة محملة بالرمال من جوف الصحراء ، وحلقت فى السماء أسراب نسور جائعة، لعلها شعرت بأن هناك مذبحة وشيكة الوقوع، وأن هناك مأدبة من أفضل اللحوم على الأبواب!

«وكان الضابط سلومة لايزال يمشى على مقربة من الطابور وهو ينفخ من شدة القلق والغيظ، وأصل الحكاية أنه كان مسئولا عن عنبر للإخوان المسلمين فى سجن طره، ثم حدث تمرد من جانب الإخوان، فصدر الأمر باطلاق النار عليهم، وقيل إن الذى أصدر الأمر هو أركان حرب وزارة الداخلية صلاح الدسوقى الذى كان محافظاً للقاهرة يوماً ما، ولكنه أنكر فى التحقيق أنه أصدر أمرا بإطلاق النار، وانحصرت المسئولية فى الضابط سلومة، وكانت النتيجة أنه تراجع إلى الخلف مائة خطوة، بينما سبقه بقية الزملاء عدة خطوات إلى الإمام!

«وبعد أن قطعنا عدة كيلومترات داخل الصحراء، صدر الأمر للطابور بالتوقف ألقيت نظرة على المكان، وأدركت أنه المسرح الذى أعدوه لارتكاب المأساة! كنا جميعا فى سهل منبسط، تحيط به عدة تلال احتلها عساكر اللواء همت، انبطحوا على وجوهم، وصوبوا مدافعهم نحو أفراد الطابور! وبينما الكل يترقب لحظة إطلاق النار، جاء ضابط ووقف فى مواجهة المعتقلين وقال:

ـ إذا كنتم بتحبوا مصر صحيح، لازم تثبتوا الحب ده عمليا. واحنا النهاردة هنعمر الوادى الجديد، وانتم هتشتركوا معنا فى عملية التعمير!!

«ثم أشار لبعض العساكر، فجاءوا يحملون مئات الفئوس ومئات الغلقان! ثم قال: قسموا أنفسكم فرقتين: فرقة حمالة، وفرقة جمالة! أما الحمالة فهم يملأون الرمل، والجمالة يحملونه إلى مكان بعيد».

«وحددت مكانى على الفور، وأصبحت مع «الجمالة»، وقدرت أن «الجمالة» أفضل، لأنها تسمح بالابتعاد عن أعين الرقباء، وفيها شيء من الصياعة! بينما الحمالة سيكونون تحت عين الرقيب طول الوقت».

«وكان لكلمات الضابط وقع موسيقى عبدالوهاب على آذان المعتقلين! لقد توقعوا ضرب النار، فاذا بهم مدعوون للاشتراك فى تعمير الوادى الجديد! صحيح أن العمل شاق، ولكنها حالة أفضل من الموت! وبدأ العمل بهمة ونشاط، وبدأنا فى نقل الرمال!

«ولكننى اكتشفت أن تقديرى لم يكن صائبا! فطابور «الجمالة» كان وراءه طابور آخر من العساكر! والضرب على ودنه! من أول اللزق على القفا، الى الضرب بكعب البندقية على الضلوع! ولكن ما باليد حيلة، والحياة قسمة ونصيب!

«وعندما انتصف النهار، مر موكب اللواء همت من بعيد، وقهقه عاليا وهو يلقى نظرة على «الحمالة» وهم يملأون الغلقان، وعلى «الجمالة» وهم يذهبون بها إلى مكان بعيد!

«وثلاثة أيام وعنيك ما تشوف إلا النور! الصول شاهين نازل ضرب فى المعتقلين عمال على بطال! والشاويش الممرض واقف على أهبة الاستعداد لتضميد الجروح وتجبير العظام!!

«وقلت لنفسى: إنها النهاية لامحالة! وسنموت كلنا حتما! وسندفن فى رمال الواحات!

«وفى الصباح حدث ما هو أغرب من الخيال. دخل حضرة الصول شاهين إلى العنبر كالثور الشرس! وعصاه الطويلة تشق له الطريق فى زحام المعتقلين، الذين انحشروا فى سرداب السجن. ولم تشفع الصرخات والاستغاثات التى انطلقت من هنا وهناك فى إقناع الصول شاهين بالإقلاع عن هوايته فى كسر عظام المعتقلين!

«وتحت ضغط عصا الصول شاهين، خرج المعتقلون إلى فناء السجن، وجلسوا على الأرض كما اعتادوا: الرؤوس منكسة، والعيون زائغة، تترقب

الضربات التي تأتيها من كل اتجاه، وراح الصول شاهين يطوح بعصاه ذات اليمين وذات اليسار، باطحا رؤوسا ومحطما ضلوعا! بينما صبيانه من العساكر يفعلون نفس الشئ، وبحماس أكبر من حماس شاهين!

«كان المسرح على هيئته المعتادة كل صباح: عساكر مسلحون بالمدافع يحيطون بالفناء، وعساكر مسلحون بالشوم نازلين «عج» بالمعتقلين، والصول شاهين يقود الفرقة الموسيقية بعصاه وبلسانه، وبحذائه! شخص واحد كان غائبا عن المسرح، هو البيه المأمور!

«كان من عادة البيه المأمور الوقوف عند باب الإدارة محاطا بعدد من الجنود، يشاهد المنظر، ويلقى أحيانا ببعض التعليمات، وكان طويلا وعريضا وله هيئة ملاكم، وصوته يرشحه ممثلا فى المسلسلات الدينية إياها التى يذيعها التليفزيون كل رمضان! وكان شديد الحسم، ولكنه، والحق أقول، لم يفعل كما فعل غيره من ضباط السجون فى الفيوم وفى أبى زعبل، فيذكر له أنه لم يقتل أحدا من المعتقلين فى سجن الواحات! بينما سقط أكثر من عشرة معتقلين قتلى فى سجن أبى زعبل!!

«وكنا قد تصورنا أننا فى معسكر نازى، وأننا سنسقط صرعى تحت ضربات عصى الصول شاهين وفريقه من السجانة الميامين!

«وفجأة جاء عسكرى أخبر الصول شاهين أن اللواء اسماعيل همت، الذى جاء ليحضر حفلة التعذيب، سافر بالقطار! وفوجئ المعتقلون بالصول شاهين يقول: «قوموا ياشيوعية يا أولاد الكلب، خلاص الرواية! ملعون أبو الباشا لأبو اللى جابه ! دى كانت أيام غم!»

«ها هو ذا شاهين يسفر عن وجهه الحقيقى، ويثبت أننا لسنا هواة تعذيب، ولكنها الأوامر ورغبة المسئولين!».

على هذا النحو يعترف محمود السعدنى فى كتابه المهم «الطريق إلى زمش» أن مسئولية التعذيب الذى وقع على سجناء الرأى لاتقع على عاتق المنفذين من الضباط والصولات والعساكر، ولكنها تقع على عاتق نظام عبدالناصر، فهو الذى يصدر الأوامر بالتعذيب، ويختار الزبانية المؤهلين، ويبنى السجون والمعتقلات، ويرسل بزوار الفجر إلى أصحاب الرأى المعارض فى بيوتهم لاعتقالهم، ويرسلهم فى عربات البهائم إلى المعتقلات التى كانت باعتراف السعدنى أشبه «بمعسكرات النازى»، فينعزلون عن العالم، ويتم تنفيذ برنامج التعذيب بدقة تحت إشراف أحد لواءات عبدالناصر لضمان دقة تنفيذ الأوامر!

لقد كان فى معتقل الواحات ـ وفقا لكلام السعدنى ـ حوالى ستمائة معتقل من سجناء الرأى، كانت جريمتهم الوحيدة هى الرأى المعارض! وبعضهم حتى لم يرتكب هذه الجريمة أصلا! بل أخذ غيلة وغدرا مثل السعدنى! وكل هؤلاء لم يضبطوا وهم يدبرون مؤامرة لقلب نظام الحكم، ولم يسيئوا لنظام عبدالناصر بأى شكل من الأشكال، ومع ذلك تعرضوا لتلك المحنة المروعة من قتل وتكسير عظام وضرب على القفا، والسجود ومؤاخراتهم عارية تواجه اللواء اسماعيل همت يتلقون عليها الضرب بالشوم والهراوات! وفيهم كبار المفكرين والفنانين والأدباء والشعراء المصريين ورؤساء النقابات العمالية الذين قادهم حظهم العا ثر للعيش فى عصر عبدالناصر.

لقد كانوا جميعا على موعد مع القدر! ولكنه ليس الموعد الذى كانت الدعاية الناصرية تردده وهى تفاخر المصريين بفضل الثورة عليهم! لقد كان موعدا آخر لم يكابده إلا سجناء الرأى فى عصر عبدالناصر!

بين سجون عبدالناصر وسجون مبارك !

الوفد في ٨/ سبتمبر/ ١٩٩٧

قدرة محمود السعدني على استخراج الملهاة من المأساة قدرة فريدة لايوجد من يتمتع بها غيره، فجميع من تعرضوا لمحنة التعذيب في عهد عبدالناصر رووا محنتهم بأسلوب جنائزي يعبر تعبيرا صادقا عن محنتهم الفريدة التي لم يسبق لها مثيل في التجربة النازية، ولم تعرفها مصر في تاريخها الطويل، ولكن محمود السعدني بقدرة خارقة روى محنته الأليمة بأسلوب ساخر.. سخر فيه من كل شئ، ومن كل فرد، ومن نفسه وممن عذبوه، وممن تعذبوا معه، ومن نظام عبدالناصر، ومن كل النظم التي رزئ بها العالم العربي تحت اسم الاشتراكية، في حين أنها كانت تمثل فاشية شرسة همجية تسحق كرامة الانسان وتدوس حرياته!

ولقد صور السعدني ببراعة ما آل اليه حاله في سجن الواحات بعد فترة إقامة قصيرة وتعذيب أطول ، فذكر أنه عثر ذات يوم على قطعة صغيرة أصغر من مشط الكبريت من مرآة محطمة، وعندما شاهد نفسه فيها انتابه - على حد قوله - نوع حقيقي من الذهول! «كان شعر رأسي قد طال فغطى

قفاى وأذناى! وكان شعر ذقنى طويلا كأننى فرد فى جماعات الإرهاب، وظهرت هنا وهناك شعيرات بيضاء بالرغم من أننى كنت فى شرخ الشباب. وتخيلت نفسى مجنون ليلى عندما سرح فى بيداء نجد، وتخيلت نفسى أحد الخوارج الذين هاموا على وجوههم بعد كسرتهم، وتقمصت الشخصية الجديدة بعد أن انتابنى يقين لايقبل الشك أنى لست محمود السعدنى، وأن العصر الذى نعيشه ليس هو القرن العشرين!

«وفى اليوم التالى قطعت منطقة العمل وجردل الماء فى يسارى، وعصا طويلة كانت فى الأصل فرع شجرة فى يمينى، ورحت أصيح وسط جموع المعتقلين هنا وهنا: أعدوا طريق الرب، مهدوا سبله المستقيمة! وكان بعض المعتقلين يصيحون بى: تفضل أيها السيد! وخيل لى فى بعض اللحظات أننى جننت بالفعل!».

ثم يروى السعدنى كيف رزىء المعتقلون بمرض الجرب، وكيف استبدبهم ! «ورحنا نهرش بأظافرنا وبكل الأدوات المتوافرة فى أيدينا من طوب وفروع شجر»! وكيف رفضت ادارة السجن علاجهم أو إعطاءهم أى دواء لمكافحة الجرب «الذى أكل جلودنا وسلب النوم من أعيننا»!

هذا الكلام يصور جوانب من محنة سجناء الرأى تفضح وحشية النظام الناصرى فى تعامله مع مخالفيه فى الرأى ممن لم يرفعوا سلاحاً فى وجهه غير سلاح الكلمة، فى الوقت الذى كان يظهر أمام العالم فى صورة نظام تقدمى وتحررى! وهو فى نفس الوقت رد على جريدة العربى التى تطالبنى بالكلام عن المعتقلات فى عصر مبارك، وعن أعداد المحكوم عليهم بالإعدام، وأعداد من نفذ فيهم «حكم الإعدام منهم، من واقع تقارير لجان حقوق الإنسان فى مصر، والمحاكمات أمام المحاكم العسكرية!

وردى على ذلك أننى لا أنكر، ولم أنكر أبدا وجود سجون فى عهد الرئيس مبارك، ولكن الفرق الوحيد بين سجون عبدالناصر وسجون مبارك

هو أن سجون عبدالناصر كان يزج فيها بالمفكرين، وأصحاب الرأى المخالفين والأدباء، ولكن سجون مبارك يزج فيها بالمجرمين من القتلة والارهابيين الذين روعوا شعبنا بمتفجراتهم فى شارع الهرم والقللى والأحياء الشعبية الأخرى، وقتلوا صفوة رجال الأمن بوحشية وشراسة!

ومن حسن حظ جريدة «العربى» وقطيع الناصريين الذين تنطق بلسانهم، أن هؤلاء القتلة لم ينتصروا على نظام مبارك فى معركتهم الدامية، وإلا أصبحت مصر مثل الجزائر يذبح فيها الأبرياء باسم الإسلام، وتخطف النساء سبايا لمتعة أمراء الإرهاب! وفى هذه الحالة فإن الناصريين يكونون فى مقدمة الذبائح انتقاما لما صنعه عبدالناصر بالإسلاميين فى عهده، وهو مالم أتعرض له حتى الآن فى سلسلة مقالاتى عن انتهاكات ثورة يوليو لحقوق الإنسان.

أما المحاكمات أمام المحاكم العسكرية فى عصر مبارك، فلم أنكر أبدا حدوث هذا فى عصر مبارك، بل لقد دعوت بنفسى إلى ذلك عندما رأيت المحاكم المدنية فى ذلك الوقت تفرج عن الارهابيين، أو تحكم عليها بأحكام هزيلة خوفا من بطشهم، فكانت المحاكم العسكرية هى أمل مصر فى ردع الإرهاب والقضاء عليه وإنقاذ مصر من مصير الجزائر. فالقاضى العسكرى لايهاب الموت ولايستسلم لإرهاب وهو مستعد للموت فى كل لحظة.

وأزعم أن المحاكم العسكرية هى التى انقذت مصر من خطر الإرهاب، وبدونها فإن عتاة المجرمين من الارهابيين كانوا اليوم يسيطرون على السجون، ويسيطرون منها على الحياة السياسية فى مصر، ويفرضون إرهابهم على جميع الكتاب العلمانيين، ومنهم عبدالله إمام نفسه رئيس تحرير جريدة الناصريين.

ومع ذلك فقد كان تصورى أن عبدالله إمام والناصريين هم آخر من يعترضون على المحاكم العسكرية، خصوصا وهم الذين نصبوا أول محكمة

عسكرية فى تاريخ مصر لمحاكمة الطبقة العاملة! خميس والبقرى فى أحداث مصنع كفر الدوار، وحكمت عليهما بالإعدام بعد محاكمة صورية استغرقت ساعات، رغم ثبوت براءتهما ! وذلك لإرضاء الولايات المتحدة واقناعها بأن الثورة ليست ثورة يسارية وانما هى ثوة يمينية!

ومن هنا إذا كان الحكم الناصرى قد اخترع محاكمة الحركة النقابية المصرية أمام المحاكم العسكرية، وبدون أية ضمانات قانونية، بل بطريقة محاكمات الانجليز لفلاحى دنشواى ـ أى فى موقع الأحداث، وليس فى ساحة محكمة، وإنما فى مبنى الشركة نفسها! ثم تجميع العمال والأهالى خارج قاعة الجلسة وتلاوة حكم الإعدام عليهم من قبل التصديق عليه، لإحداث نفس اثر تنفيذ الحكم أمامهم كما حدث فى دنشواى ـ أقول: إذا كان نظام عبدالناصر هو الذى سن هذه القاعدة فى بداية عهده الفاشى الأسود، فقد كان واجبا على الناصريين، اذا كانوا يحترمون أنفسهم حقا، أن يكونوا أول من يؤيدون محاكمة الإرهابيين، الذين هددوا أمن مصر، أمام ا لمحاكم العسكرية، وأن يقودهم ذكاؤهم ـ إذا كانوا يملكون مثل هذا الذكاء ـ إلى إدراك الفرق بين محاكمة عبدالناصر نقابيين أبرياء أمام محكمة عسكرية، ومحاكمة مجرمين إرهابيين يقتلون الجماهير المصرية البريئة أمام محاكم عسكرية، فالمحاكمة الأولى تدخل فى باب الإرهاب الفاشستى للطبقة العاملة، والمحاكمة الثانية تدخل فى باب حماية الجماهير المصرية وحماية أمن مصر وتجنيبها مصير الجزائر!

بقى أن مجرد مقارنة جريدة «العربى» بين عهد عبدالناصر وعهد مبارك فيها استخفاف كبير بعقل قرائها! فيعرف رئيس تحرير الجريدة السيد عبدالله إمام أنه لو كان معارضا فى عهد عبدالناصر كما هو اليوم معارض فى عهد مبارك، لكان مصابا بالجرب فى سجن الواحات مثل محمود السعدنى الذى لا أظنه يشك فى صدق ناصريته ودفاعه المجيد عن الناصرية!

بل إنه لم يكن بحاجة لمعارضة عبدالناصر ليدخل سجن الواحات ويصاب بمرض الجرب، فلم يكن محمود السعدنى معارضا لعبدالناصر، ولم يكن شيوعيا، ولم يهدد نظام عبدالناصر بأى نوع من التهديد، ومع ذلك فقد فصل من عمله الصحفى، واعتقل ، وزج فى سجن الواحات به وعذب، وهو لايعرف لماذا فصل؟ ولماذا اعتقل؟ ولماذا عذب؟

وهذا هو الفرق الكبير بين عهد عبدالناصر وعهد مبارك، ففى عهد عبدالناصر أنت لست فى حاجة لأن ترتكب أى شىء لتفصل من عملك، ويزج بك فى المعتقلات، وتعذب، وتنسى شكلك الأصلى ـ كما نسى محمود السعدنى شكله ـ وإنما يكفى أن تؤخذ بالشبه أو بتقرير من تقارير جستابو عبدالناصر! ولكن فى عهد مبارك أنت تستطيع أن تتبجح باضطهاد حرية الرأى بينما أنت تجلس فى مقعدك الوثير فى مكتبك المكيف فى جريدة «العربى» تلوث بقلمك النظام الذى منحك من حرية الرأى ومعارضة مبارك ما لم يحدث إلا فى عهود حكومات الوفد الليبرالية، وأنت آمن تماما من الاعتقال العشوائى!

نعم أنت فى عهد مبارك آمن تماما من الاعتقال العشوائى، ومن الزج بك فى معسكرات التعذيب، أو تغيير اسمك من عبدالله إمام إلى اسم أية امرأة! أو من مفاجآت التفتيش الليلى الهمجى على العنبر الذى تقضى فيه مدة عقوبتك ـ التى تصل إلى خمس سنوات ـ بدون أى ذنب ارتكبته إلا ذنب معارضة عبدالناصر!

وبمعنى آخر، أنت فى عهد مبارك تستطيع أن تعارض مبارك «مجانا»! بدون أن تدفع تكاليف هذه المعارضة من حريتك ومن كرامتك ومن آدميتك، بل تستطيع أن تمارس هذه المعارضة وأنت تتاجر باضطهاد مبارك لحرية الرأى، وتكذب، وتستشهد بتقارير لجان حقوق الانسان، التى

تعرف جيدا كيف تتألف؟ وكيف تمول؟ وكيف تناضل لتشويه حكم مبارك في داخل مصر وخارج حدود مصر!

بل تستطيع أن «تستعبط» فلا تسأل نفسك: أين كانت جماعات حقوق الإنسان هذه في عهد عبدالناصر، عندما سيق سبعمائة «سجين رأى» بليل ليقضوا خمس سنوات كاملة في معتقلات أقل ما وصفها بها من عايشوها أنها لاتفترق عن معسكرات النازى إلا في غرف الغاز! وكان هؤلاء السبعمائة سجين يضمون في صفوفهم عقل مصر المتغلغل في جماهير العمال والفلاحين والعلماء والمفكرين والصحفيين القياديين!

نعم أين كانت جماعات حقوق الإنسان في عهد عبدالناصر؟ وهل كان عبدالناصر يتركها تتكون أو تظهر إلى الوجود؟ أو أنه كان يزج بأفرادها في سجونه لتأديب أفرادها على نحو ما وصف محمود السعدنى؟

ولكن جماعات حقوق الإنسان اليوم في عهد مبارك تعيش في أمان من الاعتقال، وفي أمان من مرض الجرب الذى أصيب به السعدنى ورفاقه في سجن الواحات، ويستطيع أعضاؤها - بكل حرية - التبجح بانتهاكات مبارك لحرية الرأى، بل وتقديم البلاغات الكاذبة والبيانات المزيفة والأرقام والإحصاءات المضحكة وقلب الحقائق، ثم يركبون عرباتهم الفارهة ويمضون في سبيلهم في أمان تحت قيادة رئيس هذه الجماعات، الذى كان ركنا من أركان عصر عبدالناصر الفاشى، وتحول بقدرة قادر إلى مدافع عن الحريات في عهد مبارك!

«إننى أسأل رئيس تحرير جريدة «العربى» السيد عبدالله إمام بحق الود الذى بيننا: هل كان يستطيع إصدار جريدة العربى المعارضة في عصر عبدالناصر بدون أن يمر بتجربة التشريفة الرهيبة في أوردى أبى زعبل؟

ومن هنا فإذا طالبتنى جريدة «العربى» بأن أرجع إلى تقارير الأمم المتحدة ومنظماتها حول حقوق الإنسان فى مصر، فلا أرد عليها بما رددت من قبل فى هذا الصدد، من أن تلك التقارير المزيفة تقوم على البلاغات التى يقدمها خصوم النظام المصرى، ولاتقوم على التحقيقات والتحريات ـ وإنما أرد عليه بما أراه بنفسى من تمتع جريدة «العربى» بحرية الصدور والمعارضة «واللطش» و«الهبد» فى النظام السياسى فى كل عدد بالحق والباطل! وأيضا تمتع الأستاذ عبدالله إمام بحريته خاليا من علامات الضرب المبرح، رغم أنه رئيس تحرير جريدة معارضة، يسوق فيها فى كل عدد أسبوعى طائفة من المفتريات على عهد مبارك، لو كان قد ساق واحدا على مليون منها فى عهد عبدالناصر، للحق بشهدى عطية وفريد حداد ورشدى خليل وغيرهم عند الرفيق الأعلى. ولما سعدت برؤيته مدعوا للقاء الرئيس مبارك فى احتفال الإعلاميين الأخير! مع أنه لو كان فى عهد عبدالناصر لكان لقاؤه الوحيد مع اللواء حسن مصيلحى واللواء اسماعيل همت ليحصل على نصيبه فى أوردى أبو زعبل!

ومن هنا فلايجب عليه أن يقلل مما أقوم به فى جريدة الوفد من إعادة كتابة تاريخ ثورة يوليو فى ضوء الوثائق الصادقة ومذكرات سجناء الرأى. فالتاريخ الصحيح لأى نظام سياسى لايكتب من جانب واحد هو الجانب الإيجابى ويغفل الجانب السلبى، لأن هذا هو التزوير بعينه! ولقد تعلم شعبنا تاريخ ثورة يوليو، على مدى نصف قرن تقريبا، من جانبه الإيجابى وحده، مزوقًا مطليا بالأكاذيب التى تصور الهزائم انتصارات، وامتهان حرية الانسان ديموقراطية أسموها الديموقراطية الاجتماعية!

وما أقوم به فى جريدة الوفد هو أنى أزيح الستار للشعب المصرى ليرى ثورة يوليو فى جانبيها الاثنين! فلم أخف إنجازا لثورة يوليو، ولكنى فقط

أكشف الجانب الآخر الذى بقى خافيا عن الشعب لايعرفه الكثيرون، بل إنهم حتى لا يصدقونه ومازالت تدوى فى آذانهم أصوات الجماهير وهى تهدر بالهتاف لعبدالناصر بينما هو يقوض وحدة وادى النيل، ويقوض الوحدة المصرية السورية، ويهدى اسرائيل الفرصة لتحتل سيناء مرتين، وتحتل معها غزة والضفة الغربية والجولان!!

سجناء الرأى بين مرض الجرب وجمع السبارس!

الوفد فى ١٥/٩/١٩٩٧

فى مذكرات محمود السعدنى عن سجون عبد الناصر وتجربته فى سجن الواحات، حدثنا عن التغيير الذى أصاب شكله وملامحه وشعره بعد وقت وجيز من التعذيب فى هذا السجن، حتى لقد أنكر أنه نفس الشخص الذى كان عندما اعتقل بتهمة الشيوعية، ولم يكن شيوعيا، بل كان من أكبر مؤيدى نظام عبد الناصر!كما حدثنا عن مرض الجرب الذى أصاب سجناء الرأى، واستبد بهم، «ورحنا نهرش بأظافرنا وبكل الأدوات المتوافرة فى أيدينا من طوب وفروع شجر!».

فى ذلك الوقت كان فى برنامج التعذيب حرمان السجناء من السجائر والشاى، وكان الحرمان من السجائر بالذات مما لا يستطيع تحمله المعتاد على السجائر، وقد تغلب السعدنى على ذلك بالتقاط أعقاب السجائر التى كان يدخنها الشاويش شاهين، ولكن حدث أن اختير مع عدد من المعتقلين لإحضار الماء من نبع يبعد ثلاثة كيلومترات عن مكان العمل، فانقطعت صلته بالشاويش شاهين!

كانت فرقة جلب الماء لزوم سقاية المعتقلين تضم أحمد طه، الذى أصبح عضو مجلس الأمة عن دائرة روض الفرج، وأحمد شوقي عبد الهادى، وهو الشاب الريفى الذى رأينا فى بداية مذكرات السعدنى أنه اعتقل ظلما وعدوانا تحت وهم أنه شيوعى. وقد وصف السعدنى جرادل الماء التى خصصتها إدارة السجن لشرب سجناء الرأى بأنها «جرادل قذرة مثقوبة»! وذكر أنه وزملاءه فى فرقة جلب المياه اكتشفوا عند وصولهم إلى النبع أنه لم يكن نبعا ولا يحزنون، وإنما كان - كما وصفه - بركة آسنة قذرة، تسبح على وجهها مئات العقارب الحديثة الولادة، «وتتلعبط داخل الجرادل»! ومع ذلك كان علينا أن نشرب من هذا الماء، أو نموت عطشا فى صحراء الواحات!

كان العمل فى فرقة جلب المياه - كما يقول السعدنى - «فرصة لالتقاط الأنفاس من جحيم الواحات، فقد كانت البركة الآسنة التى نستقى منها تبعد ثلاثة كيلومترات عن مكان العمل، وكنا نذهب إليها فى سيارة السجن اذا تيسرت، ولكن هذا كان يحدث مرة واحدة فى الأسبوع، أما بقية أيام الأسبوع فكان علينا أن نذهب مشياعلى الأقدام! وعلى الرغم من الحفاء، والملابس الرثة، والجوع الذى يفرى الأمعاء، كنت أشعر أنها نزهة خلوية تجلب الراحة للأعصاب»!

وفى يوم حار شديد الحرارة، أحس السعدنى بأنه فى حاجة إلى سيجارة، وكان قد حرم من أعقاب سجاير الشاويش شاهين، فتفتق ذهنه عن تصنيع السجائر فى سجن الواحات، وذلك عن طريق جمع أعقاب السجائر التى كان يلقيها الجنود والضباط، وإعادة تصنيعها!

ومن هنا تكونت من بعض سجناء الرأى «فرقة جمع السبارس» التى تكونت من إبراهيم العطار وشوقى عبد الهادى وعبد الموجود أبو زيد وعباس الدبيكى، وكان أكثرهم بلاء فى جمع السبارس شوقى عبد الهادى

على النحو الذى جعله يكتسب اسم «شوقى الصاعقة»! حيث كان - كما وصفه السعدنى - «ينقض على عقب السيجارة كالصاعقة، لا يصده عن ذلك صفعات العسكر أو شلاليت البيه المأمور!»

وقد أتاح جمع السبارس وإعادة تصنيعها الفرصة لسجناء الرأى لتدخين بعض السجائر يوميا، ولكنه أغضب بعض المتشددين الذين وجدوا فى جمع السبارس ما لا يتفق مع مقتضيات الصمود فى وجه الاعتقال وظروفه، وقد خاطب أحد هؤلاء السعدنى فى الكف وفرقته عن جمع السبارس من الحوش والصحراء، على اعتبار أنه كاتب معروف ولا يجب عليه تدخين السجائر عن هذا الطريق!

وهنا دار الحوار الطريف الآتى: فقد رد عليه السعدنى بأنه كاتب معروف حقا، ولكنه يرغب فى تدخين السجائر، ولا يجد طريقة لتدخينها غير هذا الطريق، لأن إدارة السجن تمنع السجائر كأنها رجس من عمل الشيطان، «كما أنك أنت الآن أيها الرفيق تدخن هذه السيجارة التى أعطيتها لك عن هذا الطريق! وزميلك أيضا شفط عدة أنفاس عميقة عن هذا الطريق! فهل العيب - فى رأى الرفاق - هو فى عملية جمعها أم فى عملية تدخينها؟ لقد قمنا بجمع أعقاب السجائر، وقمت أنت بتدخينها! وهو أمر يؤكد أننا أكثر شيوعية منك، لأننا ندخن ما قمنا بجمعه بأيدينا، أما سيادتك فبورجوازى تدخن ما جمعه العمال أمثالنا»!.

على هذا النحو - وكما يقول السعدنى - «انتصرنا فى معركة السبارس، واتضح للجميع أن خطنا السياسى كان هو الخط الصحيح!».

على أن الخط السياسى لثورة يوليو انتصر أيضا! فقد حول سجناء «الرأى إلى «لمامى سبارس» بفضل تجاهله لحقوق الإنسان!

وهو رد أيضاً على الناصريين الفاشست الذين تفتق ذهنهم الشيطانى وتضليلهم عن لعبة الاحتفال بسجناء الرأى فى عهد السادات، وتناسوا

سجناء الرأى فى عهد عبد الناصر! وهو السبب المباشر فى كتابتنا هذه السلسلة من المقالات، تصحيحا للتاريخ وتنشيطا لذاكرة مزورى التاريخ، وتذكيرا لهم بأن بعض سجناء الرأى فى عهد السادات كانت تأتيه المياه المعدنية من الخارج لشربها، أما سجناء الرأى فى عهد عبد الناصر فكانوا يشربون المياه التى تسبح فيها العقارب، وكانوا يجمعون السبارس لكى يتسنى لهم تدخين السجائر!

وبطبيعة الحال فإن «معركة السبارس» فى سجن الواحات كانت معركة جانبية، ولكن المعركة الرئيسية هى التى تمثلت فى مقاومة سجناء الرأى للضرب والتعذيب النازل عليهم يوميا، والإهانات البالغة التى كانوا يتلقونها من زبانية النظام الناصرى فى كل مناسبة، وهو مايروى محمود السعدنى جانبا منه فى مذكراته المنشورة باسم «الطريق إلى زمش».

فيذكر أن إدارة السجن أرادت اصطياد مندوبى الأحزاب الشيوعية فى السجن وضربهم علقة ساخنة بسبب اختراقهم حاجز الأمن المفروض فى السجن، ونجاحهم فى الحصول على رسالة مهمة أرسلتها قيادة الحزب الشيوعى من القاهرة. فأرسل المأمور أحد الضباط إلى العنبر بعد التمام، طالبا من المعتلقين الذين لهم شكاوى أو مطالب لدى الإدارة، أن يحضروا فورا لمقابلة البيه المأمور.

وكان المأمور قد أعد مسرح العمليات خلف مكتبه فى مساحة واسعة حشد فيها أكثر من ثلاثين جنديا تسلحوا بالعصى والشوم وجريد النخل! وقد لبى دعوته وسيق إلى الفخ كل من سيد عبدالله وفوزى حبشى، ومحمود المانسترلى، ولم يكد المندوبون الثلاثة يصلون إلى مكتب المأمور فريد شنيشن، ويهمون بفتح باب المناقشة مع المأمور، حتى «كبس عليهم العسكر»! - على حد تعبير محمود السعدنى - «وهات ياطحن من الساعة السادسة حتى الساعة الثامنة مساء!فى ملحمة ولا ملحمة سعد اليتيم! والذى

أطال وقت المعركة هو إصرار العسكر على إسقاط محمود المانسترلى على الأرض، واستعصائه عليهم!

ويقول السعدنى إنه عندما ذهب فى الصباح الباكر لزيارتهم فى مستشفى السجن، لم أتعرف على محمود المانسترلى، فقد تحول إلى كتلة من اللحم الأزرق والدم!

على أن ضرب المندوبين الثلاثة كان مقدمة لعملية عقاب جماعى شاءت ادارة السجن إنزاله بسجناء الرأى، وقد شاءت مفاجأة السجناء به!

ففى ذات مساء، وكان سجناء الرأى قد دخلوا إلى الزنازين بعد يوم عمل شاق، اقتحم العنبر عدد كبير من العساكر، وهم يصرخون صرخات أشبه بصرخات المحاربين الأشاوس وهم يقتحمون موقعا للأعداء فى «حرب» أم المعارك»! ثم سمعنا صوت أبواب تفتح، ووقع ضربات مكتومة أشبه بعملية تنفيض سجادة أو تنجيد مرتبة! ثم صرخات شديدة لا نعرف مصدرها! واقتحم الزنزانة عشرة جنود أشداء، ومعهم الشوم من النوع الصلب، وهات ياطحن فى أى مكان وكل مكان! وبعد ربع ساعة من الضرب المتواصل تركنا الجنود، وانصرفوا ليدخلوا زنزانة مجاورة.

«وبعد أن انتهوا من ضرب جميع المعتقلين، اكتشفت أن ذراعى مكسورة! وسبب كسر ذراعى هو غلطة ارتكبتها بغير قصد. لقد كان الذى يتولى طحن العبد لله شاويش من العصر الحجرى اسمه متى، كان فى الستين من عمره، ولكنه كان يتمتع بصحة شاب فى العشرين! وعندما بدأ يضربنى بقسوة قلت له صارخا: ليه يا عم متى؟ إنت بتضرب ليه يا عم متى؟ وهنا استبد به جنون مفاجئ، وراح يضرب بقسوة وبجنون!

وفى اليوم التالى اعتذر لى قائلا: أنت السبب فى اللى جرى لك! تقول لى: يا عم متى؟ قدام البيه المأمور؟ ايه يا عم متى دى؟ إحنا أصحاب بقى؟ لازم تلتزم النظام قدام البيه المأمور! تقولى: يا أفندى أو يا حضرة

الشاويش! هوده النظام! مفهوم؟ أمال متعلمين ايه؟ ده انتم ولا اللى جايين من ورا الجاموسة!»

وقد تمخض عن عملية العقاب الجماعى التى قامت بها ادارة السجن ما وصفه السعدنى بـ «طابور المكسورين»! فقد كان بعد العلقة أن مر البيه المأمور، وجمع المكسورين من جميع الزنازين، وجاء بالطبيب لتجبير المكسورين!

«ووقفنا فى طابور طويل، بينما جلس المأمور على مقعد مريح، ومن خلفه جنديان. وعندما أصبحت فى مواجهة المأمور سألنى سؤالا مفاجئا: انت انكسرت؟ فلما أجبته بالإيجاب، قال: أحسن! علشان تبطل تبقى شيوعى!

وعندما قلت له: إننى لم أكن شيوعيا فى أى وقت! قال متهكما: أيوه، كلكم بتقولوا الكلام ده هنا! «ولكن عبد الستار الطويلة، الذى كان يقف ورائى مباشرة تدخل فى الحديث بدون مناسبة، وقال للمأمور: لا، هومش شيوعى، وهو بيقول لك الصدق، السعدنى بورجوازى وطنى شريف!

وسأله المأمور: وانت كمان زيه؟ ورد عبد الستار الطويلة: لا، أنا عضو فى الحزب الشيوعى المصرى! وقال له المأمور وانكسرت؟

فرد عليه عبد الستار: أيوه، أنا عندى كسرين فى ذراعى!

وأجابه المأمور: تستاهل! الدور الجاى ها اكسر رقبتك إن شاء الله!».

ويقول السعدنى إن عملية التجبير انتهت عند منتصف الليل! ودخلنا الزنزانة. ومرت أيام كثيرة بعد ذلك لم نغادر الزنزانة، لقد حبسنا داخلها عدة أيام، ومارس العساكر ضدنا هواياتهم فى تعذيب الناس، فكانوا يأمروننا بالوقوف طول الوقت! ووجوهنا للحائط! وكانوا يقدمون الطعام لنا قبل أن ينضج، وبدون ملح! ورفضوا إعطاءنا أى دواء لمكافحة الجرب، الذى أكل جلودنا، وسلب النوم من أعيننا.

وبعد أن انقضى أسبوع كامل، ونحن فى الحبس الإجبارى، جاء الفرج، وسمحوا لنا بالخروج، وعدنا إلى الجبل، نشترك فى تعمير الصحراء! ونقطع ثلاثة كيلو مترات على الأقدام، لكى نأتى بمياه تسبح على وجهها صغار العقارب! ونجمع السبارس لكى نعيد تصنيعها ونحولها إلى سجائر!».

من الذى يزور تاريخ ثورة يوليو ؟

الوفد فى ٢٢/٩/١٩٩٧

فى حديث جرى مؤخرا بينى وبين صديق يسارى قديم، وجه إلى لوما وعتبا لتجاهلى إنجازات عبد الناصر، وتركيزى على سلبيات حكمه. وقال إنه شخصيا اعتقل وضرب وعذب فى عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤، ولكنه نسى ذلك كله بسبب الإنجازات التى حققها حكم عبد الناصر!

وكان ردى إنه يستطيع أن ينسى كما يشاء، ولكن التاريخ لا ينسى! وإنه اذا كان له أن يحاسبنى كمؤرخ فإن محاسبته تكون على أساس مصداقية أو عدم مصداقية ما أنسبه لعصر عبد الناصر، وما اذا كنت أكتب التاريخ الصحيح أو أزور التاريخ!

وبمعنى آخر هل كان ما كتبته فى هذه السلسلة من المقالات عن تعذيب سجناء الرأى افتراء على عبد الناصر، وتجنيا على حكمه، أو كان ما أكتبه هو الحقيقة؟ هل حرفت الوثائق التى كتبت منها هذه الدراسة، وهى مذكرات الشيوعيين الذين اعتقلوا وأهينوا وعذبوا فى سجون عبد الناصر، بدون أن يرفعوا سلاحا فى وجهه غير سلاح الكلمة، أو أننى كنت أمينا فيما

نقلتـه عنهـا؟ وهل تجنت هذه الوثائق على عـبـد الناصـر عندمـا روى أصحـابها ما جـرى لهم فى سجـون ومعتـقلات عبد الناصر: فى ليمان طرة،ومعتقل القلعة، وسجن الواحات الخارجة، وليمان أبو زعبل، وسجن المحاريق، وسجن القناطر الخيرية وغيرها، أو كانوا يروون الحقائق؟ وهل تحـقـقت ـ كمـؤرخ ـ من صحـة هذه الوثائق وفـقـا لمنهج البـحث العلمى التاريخى، أو أن هذه الوثائق كانت مدسوسة على أصحابها ولم يكتبوها؟

هذا هو المعـيار العلمى الذى يحـاسب على أساسـه المؤرخ. وليس فى المعيار العلمى أن يخفى المؤرخ صفحـة تاريخية من عـهـد عبدالناصر لحساب صفحة أخرى هى التى يسمونها صفحة الإنجازات!.

ثم إن صفحة الإنجازات هذه كانت هى الصفحة الوحيدة التى عرفها شعبنا، وطنطنت لها الدعاية الناصرية منذ قيام ثورة يوليو حتى اليوم! فهل من الأمـانة العلميـة أن تظل هذه الصـفحـة وحـدها هى التى تمثل عـهـد عبدالناصر وتاريخ عبد الناصر بدون مراجعة وبدون كشف كل الصفحات؟

ثم إن هذه الصفحة ذاتها كتبت فى عهد عبدالناصر، وتعرضت لتزييف كثير! فقد صورت لشعبنا الجانب المضىء من الأحداث التاريخية وحده، وأغفلت الجوانب المظلمة بما يعنى أن التاريخ فيها كتب من جانب واحد فقط!

فقد صورت الإصلاح الزراعى من جانب رغبة الثورة فى تحرير الفلاحين، وأخفت رغبة الثورة فى ضرب الطبقة البورجوازية الزراعية اقتصاديا، وشل يدها عن المقاومة لصالح سيطرة مجموعة الضباط! كما صورت التأميم فى صورة رغبة الثورة فى تحرير الطبقة العاملة، وأخفت رغبة الثورة فى ضرب الرأسمالية الصناعية والتجارية وتصفيتها اقتصاديا، لإزالة أية عقبة فى طريق سيطرة مجموعة الضباط على الحكم! كما أنها صورت الصراع الذى دار بين الثورة والقوى السياسية الديموقراطية التى

قادت النضال الوطني في عهد ما قبل الثورة، في صورة صراع بين القوى التقدمية التي تمثلها ثورة يوليو والقوى الرجعية التي تمثلها القوى السياسية القديمة! وأخفت أن القوى التقدمية المزعومة للثورة هي التي أعدمت خميس والبقري، وهي إعتقلت الشيوعيين والاشتراكيين والليبراليين وزجت بهم في السجون والمعتقلات، وأنزلت بهم من التعذيب ما لم يحدث إلا في معسكرات النازي!

وقد صورت الثورة نفسها في صورة باعثة النهضة العربية والقومية العربية والوحدة العربية، وأخفت أنها هي التي ضربت أكبر وحدتين في تاريخ النضال المصري العربي، وهما وحدة وادي النيل، والوحدة المصرية السورية، كما أخفت أن الأمة العربية لم تشهد في حياتها انقساما كذلك الذي حدث أيام عبد الناصر، عندما قسم الأنظمة العربية إلى رجعية ومحافظة وتقدمية، وخرج بشعار وحدة الهدف قبل وحدة الصف، وتحولت العلاقة بين مصر والعرب إلى ما عرف باسم «الحرب العربية الباردة»!

وقد صورت الثورة نفسها في صورة قائدة الصراع العربي الاسرائيلي، وأخفت الصورة الثانية المظلمة، وهي أنها الثورة التي أساءت قيادة هذا الصراع العربي الاسرائيلي إلى الحد الذي عرض سيناء للاحتلال الاسرائيلي مرتين! وإلى حد أن اسرائيل التي كانت عند قيام الثورة تحتل نصف فلسطين، أصبحت عند وفاة عبد الناصر تحتل الجولان والضفة الغربية وغزة بالإضافة إلى سيناء!

ومن هنا، فأي مصلحة للمؤرخ المصري في أن يخفي كل ذلك وغيره عن الشعب المصري والعربي؟ وأي مصلحة لمصر والعالم العربي في إخفاء هذا الجانب من تاريخه، مع ما هو معروف من أن الشعوب تتعلم الأخطاء بقدر ما تتعلم من الصواب؟

ليس فى كل ما أكتبه فى هذه الدراسة التى أنشرها على صفحات جريدة الوفد أى غرض سياسى معين أسعى لتحقيقه، لسبب بسيط هو أنه لا يوجد بينى وبين ثورة يوليو ثأر شخصى أسعى لأخذه! فلم تؤمم ثورة يوليو لى أرضا، لأننى لم أملك فى حياتى - وحتى لحظة كتابة هذه السطور - أى أرض! كما لم تؤمم لى مصنعا أو متجراً، فلم يحدث أن كان لى مصنع أو متجر تؤممه الثورة! ولم تصادر لى مالا أو بيتا، فلم أملك فى حياتى بيتا غير الشقة التى أعيش فيها! ولم أملك غير مايدره على عملى العلمى من مرتب أو إيراد من كتب علمية!

وفى الوقت نفسه لم تلحق بى الثورة أى أذى، فلم أعتقل فى عهدها، ولم أفصل من وظيفة، ولم أحرم من فرصة، وبالتالى فلا توجد لدى أية نزعة انتقامية تجاه الثورة تحركنى!

كذلك فليست لى مصلحة سياسية أحققها من وراء ما أكتبه عن الثورة، فلا أبغى مكافأة من نظامنا السياسى عما أكتبه من هذه الصفحات السوداء عن الثورة، على نحو ما كان يبغى الذين شوهوا سمعة الوفد عند قيام الثورة وطمسوا تاريخه وأخفوه من كتب التاريخ فى المدارس! فنظامنا السياسى لا يعد نفسه انقلابا على ثورة يوليو - على الرغم من أنه انقلاب فعلى على كل مبادئ وممارسات الثورة! - وإنما يعتبر نفسه امتدادا للثورة! وبالتالى فهو لا يكافئ الذين يهاجمون سلبيات الثورة، بل إنه لايبدو راضيا عن ذلك!

ويبقى الغرض الوحيد من كتابة هذه الصفحات عن ثورة يوليو، وهو الغرض العلمى! فكما أنى صححت فى كتاباتى التاريخية كل ما كتب عن الوفد فى عهد الثورة من افتراءات وتزوير، وفندت ما نسب اليه على يد كل من الرجعية الملكية والفاشية الناصرية، وكان كتابى: «تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ - ١٩٣٦» أول كتاب علمى يروى التاريخ الحقيقى للوفد فى قيادته للحركة الوطنية، وقد صدر عام ١٩٦٨ - فإنى فى

هذه المقالات أصحح ما كتب فى العهد الناصرى عن ثورة يوليو، ونسب إليها من أمجاد وانتصارات، وأضعه فى إطاره التاريخى الصحيح، حتى تعلم الأجيال المصرية تاريخها بكل من وجهه المضىء ووجهه المظلم!

فثورة يوليو هى مرحلة عابرة فى تاريخ مصر الطويل الذى يمتد خمسة آلاف سنة، ولا يوجد سبب واحد يدعو إلى تزوير هذه المرحلة، وتزويقها، ونسبة كل الايجابيات إليها، وتخليصها من كل السلبيات! فهذه ليست كتابة علمية تاريخية وإنما هى كتابة سياسية بحتة.

وهذا هو الفرق بين ما يكتبه كاتب سياسى مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل وما أكتبه.. فالأستاذ هيكل متورط فى الأحداث، وكان جزءا منها، أما أنا فلست متورطا فى شىء، ولست منتميا إلى نظام، وإنما انتمائى الوحيد لمصر وتاريخها الوطنى، والتزامى الوحيد هو التزام علمى بأن أقدم للقارئ تاريخه وفقا لأصول المنهج العلمى التاريخى، دون تحريف أو تشويه أو تزييف.

ومن هنا فإن الاعتراض الوحيد الذى أقبله على عملى العلمى لابد أن يكون اعتراضا علميا! بمعنى أن يكون تفنيدا علميا لأية واقعة أسوقها، يثبت عدم صحتها أو عدم وقوعها، أو يثبت عدم التزامى بالمنهج العلمى فى روايتها. أما ما يسوقه الناصريون فى جريدتهم من شتائم وبذاءات فلا يغير شيئا مما أكتب!

وعلى سبيل المثال فإنه مما يفيد قضيتهم كثيرا أن يثبتوا أن ما ساقه الأستاذ الكبير محمود السعدنى فى كتابه «الطريق إلى زمش»من وقائع ضربه وتعذيبه فى سجن الواحات،، هو مجرد كذب فى كذب وافتراءات على عهد عبد الناصر ليس لها أساس من الصحة! ولكن لا يفيدهم أن يوجهوا إلى بعض الشتائم! فالشتائم لن تغير حرفا مما نقلته عن السعدنى بأمانة!

وكذلك الأمر بالنسبة لما كتبه الدكتور عبد العظيم أنيس فى كتابه : «رسائل الحب والحزن والثورة» أو ما كتبه فتحى عبد الفتاح فى كتابه: «شيوعيون وناصريون»، أو ما كتبه إلهام سيف فى كتابه: «فى معتقل أبو زعبل» أو ما كتبه الدكتور رفعت السعيد فى كتابه: «الجريمة.. وقائع عملية اغتيال شهدى عطية»، أو ما كتبه طاهر عبد الحكيم فى كتابه: «الأقدام العارية.. الشيوعيون المصريون: ٥ سنوات فى السجون ومعسكرات التعذيب» (وسيجرى عرضه فى هذه الدراسة) أو ما كتبه مصطفى طيبة فى كتابه: «رسائل سجين سياسى إلى حبيبته»، وغير هؤلاء من أصحاب الوثائق الأصلية التى هى جزء لا يتجزأ من ثورة يوليو، والتى تكون صفحة كانت خافية حتى كشفنا عنها النقاب! كما لم يعرف شعبنا بها فى عهد عبد الناصر، عندما كان غائبا عن الوعى تحت تأثير الدعاية الناصرية الجبارة، وطبول المجد والانتصار التى صورت صواريخ الظافر والقاهر تخترق شوارع القاهرة، وصورت جيوشنا تقترب من تل أبيب بينما كانت تقترب من الضفة الشرقية للقناة! وصورت السماح لإسرائيل بالمرور فى شرم الشيخ ومضيق تيران إلى البحر الأحمر كثمن لانسحابها من سيناء فى عام ١٩٥٧، فى شكل انتصار ينخدع به الشعب المصرى وحده، ولا تنخدع به الشعوب العربية التى لا تقع تحت تأثير الدعاية الناصرية، فتعاير عبد الناصر به حتى يضطر إلى إغلاق المضيق فى مايو ١٩٦٧ ويفتح الطريق لإسرائيل لتحتل مرة أخرى سيناء!

فأى مصلحة وطنية - إذن - تلزم المؤرخ بإخفاء هذه الحقائق التاريخية عن الشعب، والسماح بالأكاذيب التى سادت فى عصر عبد الناصر بأن تسود فى كل العصور التالية؟

على أننا فى الوقت نفسه لم ننكر على ثورة يوليو أى إنجاز حقيقى قدمته لمصر، ولم نزعم من وقت من الأوقات أن ثمانية عشرة عاما من

عمر عبد الناصر قد مرت بدون إنجازات فى المجال المصرى والعربى والعالم الثالث، لأن هذا يعد تزويرا للتاريخ.

وعلى سبيل المثال فلم ننكر إنجازاتها فى بناء السد العالى، وفى التصنيع، وفى مساندة نضال الشعب العربى وشعوب العالم الثالث للتحرر من الاستعمار، ولكن المشكلة بيننا وبين الناصريين أنهم يريدون أن نحصر كتاباتنا التاريخية فى هذه الإنجازات، ولا نتعرض لاعتداءات ثورة يوليو على حقوق الإنسان المصرى، وتنكيلها بالمفكرين المصريين المعارضين، وأخذ الأبرياء بالشبه، وتحويل نصف المجتمع جاسوسا على النصف الآخر - وهو ما تعرض له فيلم «الكرنك» - الممنوع عرضه! - بواقعية شديدة، أو إعطاء القانون إجازة، وفرض سيطرة المخابرات العامة والمباحث الجنائية العسكرية والمحاكم العسكرية على المدنيين، ونقل الادارة من يد المدنيين إلى يد العسكريين - وكل ذلك بدون أى مجد عسكرى، بل بهزائم عسكرية بعد أن انشغل العسكريون عن الحرب بمغانم الحكم! وعندما مات عبد الناصر كانت سيناء تحت الاحتلال الاسرائيلى!

المعتقلون السياسيون بين سجون فاروق وسجون عبدالناصر

الوفد في ٢٩/٩/١٩٩٧

لم يكن اعتقال الشيوعيين بقرار جمهوري في مارس ١٩٥٩ عملا وقائيا لحماية النظام السياسي من معارضتهم لأسلوب تحقيق الوحدة المصرية السورية ـ وهو ما ثبتت صحته عندما حدث الانفصال السوري في سبتمبر ١٩٦١ !ـ وإنما كان هذا الاعتقال عملا انتقاميا! وهو أمر يوضح طبيعة النظام الناصري الفاشيستي الذي يرى في الرأي الآخر جريمة كبرى يستحق مرتكبوها العقاب، بل الانتقام منهم!

وهذا هو تفسير ما وقع على الشيوعيين في سجون عبد الناصر من تعذيب وتنكيل، وإهدار لآدميتهم وكرامتهم، وهو تفسير الخوف من هذه المعارضة لدرجة التوقي عن الطريق اعتقال كل من تحوم حوله شبهه حتى ولو كانوا أشد أنصار النظام الناصري حماسة، أو كانوا بعيدين عن العمل السياسي بعد السماء عن الأرض!

يقول محمود السعدني: «أذكر أنه في شتاء ١٩٦٠، وكان قد مضى على اعتقالنا حوالي العام، أننا تعرضنا لحملة تجويع منظمة! فالإفطار عبارة عن

دود يقدمونه تحت اسم جبنة! وفى الظهر يقدمون للمعتقلين «كرنبا» مسلوقا! أما فى العشاء فيقدمون للمعتقلين كمية ذباب ميت تحت اسم عسل أسود!

«وشعرت بهزال شديد، وقررت أن أستعين بأصدقائى «المساجين» (ويقصد بهم المحكوم عليهم بأحكام من المحاكم، ويخضعون لقوانين السجون، ويتمتعون - بالتالى - بمعاملة أفضل من معاملة «المعتقلين» الذين اعتقلوا بقرار من عبدالناصر) للحصول على بعض الأطعمة التى تعيننى على المقاومة، وتحفظنى على قيد الحياة!

«وذهبت إلى عنبر المساجين الشيوعيين فى يوم الجمعة، للحصول على شئ من الطعام من الأستاذ زكى مراد المحامى، والذى كان قد مضى عليه فى السجن أكثر من سبع سنوات(!)

«وكان المساجين الشيوعيون، الذين يعاملون معاملة عادية حسب اللائحة، يمدون «المعتقلين» ببعض المواد الغذائية، ولكن كل هذه الإمدادات الضئيلة لم تشفع مع العبد لله، فهاجمتنى عدة أمراض مرة واحدة، نتيجة سوء التغذية، كان أخطرها ما أصاب لسان العبد لله، فقد تحول كله إلى جروح وصديد! وأصبحت عاجزا، لا أستطيع البلع، ولا أستطيع الكلام!

«ولما ساءت حالة العبد لله، عرضونى على طبيب الواحات، فقرر أننى أحتاج إلى كميات من الليمون والسكر وبعض الأطعمة، وإلا تعرضت للموت. وهنا أصدر المأمور قرارا على مسئوليته بشراء دجاجة كبيرة على حسابى! وسلقها فى مطبخ السجن، وشراء كليو سكر، خصما من حسابى! وخمسين ليمونة.

«وبعد أول كوب من عصير الليمون المموج بالسكر، خفت حدة القروح. وبعد التهامى للفرخة، اختفى المرض تماما، وقمت أعدو كالغزال فى حوش السجن!

«ولكن الجوع عاد لأمعائنا بعد ذلك، وأصابني الكرنب المسلوق بامتداد بالمصران الغليظ! ثم حدثت الكارثة الكبرى، وتعرض جميع المعتقلين للموت، بسبب ثمرة اكتشفوها في الصحراء، فهجموا عليها كالمجانين، وأكلوا منها حتى شبعوا، وفي المساء نقلت الغالبية العظمى منهم إلى المستشفى!

وقد اكتشف أحد المعتقلين، وهو مهندس زراعي لم يخرج إلى الجبل في ذلك اليوم، أن الثمرة إياها هي ثمرة الخروع، وأن حبة منها قد تصبح دواء شافيا، أما كمية منها فقد تنقلب إلى سم زعاف يقضي على من يتناوله في خلال ساعات!

كان حادث الخروع سببا في تخفيف القيود المفروضة على المعتقلين، فتوقفت عمليات الضرب والإهانة وسمح لبعض «المعتقلين» بالتردد على عنبر «المساجين» وصار العمل في الجبل متعة!

«ولكن الحياة لا تمضي دائما على وتيرة واحدة، فقد حدث ما عكر صفو المعتقلين في تلك الأيام الهادئة، فقد حدث أن هرش بعض المعتقلين في أجسامهم، وأفتى بعض الرفاق بأنها مجرد حساسية نتيجة ارتداء ملابس السجن على اللحم(!)، ولكن لم تكد تمضي بضعة أيام، حتى انتشر الهرش بين جميع المعتقلين، وصار الهرش هو سيد الموقف!».

«واتضح أن الهرش نتيجة جرب انتشر بين المعتقلين جميعا! وكان من المناظر المألوفة أن يشاهد عشرات من المعتقلين وقد التصقوا بجدار السجن، وهات يا هرش على ودنه! ولا يكفون عن الهرش إلا عندما تدمى جلودهم من شدة الاحتكاك بالحائط المبني بالصخور!».

ويواصل السعدني روايته عن حكاية الجرب، فيقول إن أحد المعتقلين، واسمه فهمي حبيب، أقنع المعتقلين بالاضراب عن الطعام حتى تصل بعثة طبية من أسيوط تتولى علاج المعتقلين وتخليصهم من الهرش. وبدأ الاضراب عن الطعام في سجن الواحات، وجاء المأمور، وحاول التفاهم في

البداية، ولما فشل أصدر أوامره للعساكر بادخال المعتقلين إلى الزنازين! واغلاق الأبواب ومضت خمسة أيام وبعض المعتقلين مضربون عن الطعام، ثم عدل بعض المضربين عن إضرابهم، وانتهى الإضراب تقريبا.

«وبعد أن فشل الاضراب» - كما يقول السعدني - «جاء المأمور ذات صباح، وأمر المعتقلين بالخروج إلى الحوش، ثم أمر بالإصطفاف في طابور بجوار الحائط، وأمر بعض رجاله بإحضار «الجماعة» وجاءت الجماعة يلبسون جلاليب مهلهلة عليها «بلاطي» كانت بيضاء ذات يوم بعيد، وكان معهم جرادل مملوءةبسائل أبيض، وفي كل جردل فرشة من النوع الذى يستعمل فى طلاء الجدران! ثم طلب من المعتقلين أن يخلعوا ملابسهم، وأن يتعروا كما ولدتهم أمهاتهم! وبعد ذلك مر أصحاب الجرادل يغمسون الفرش فى السائل، ثم يأخذون فى طلاء أجسام المعتقلين بالسائل الأبيض الذى تمتلئ به الجرادل. وبعد أن انتهوا من طلاء جميع المعتقلين، ارتدى المعتقلون ملابسهم، وانسحبوا إلى العنابر. والذى حدث بالفعل أن عملية الهرش خفت فى المساء. وعندما أعادوا عملية الطلاء فى صباح اليوم التالى لم يأت المساء حتى كان كل المعتقلين قد برأوا من داء الجرب»!.

على هذا النحو كان سجناء الرأى يتعرضون فى سجون عبد الناصر للتجويع لدرجة الهلاك، ولمرض الجرب، نتيجة ارتداء ملابس السجن على اللحم! ولقروح اللسان الناتجة عن سوء التغذية، ولأمراض المصران الغليظ وغيرها من الأمراض - ناهيك عن الضرب الوحشى والاهانات!

والغريب حقا أن هذه المعاملة الوحشية لم تكن لها سابقة فى عصر الملكية الرجعية فى العهود التى تحكم فيها أحزاب الأقلية! وقد قدم محمود السعدنى فى كتابه مقارنة مدهشة بين معاملة المعتقل السياسى فى العهد الملكى الرجعى ومعاملته فى العهد التقدمى المزعوم لعبد الناصر! فقد روى قصة طريفة لمعتقل يدعى فهد شنودة، كان يبيع العيش فى مدينة ساحلية،

واستغل الحزب الشيوعي سذاجته وطبيعة مهنته، في تكليفه بتوزيع المنشورات مع العيش. وفي صباح ذات يوم فوجئ بالبوليس يقبض عليه ويلقى به في المعتقل!

كان ذلك في بداية الثورة، وفي عام ١٩٥٣ على وجه التحديد، وكان المعتقل السياسي - على حد قول السعدني - «لايزال يعامل باحترام! وقد فوجئ شنودة بالمعاملة الكريمة، ووجبات الطعام الطيبة. وكاد يفقد عقله عندما علم أنهم خصصوا له ستة جنيهات شهريا تسلم لأهله كبدل اعتقال!

«يالها من مهنة ظريفة: يجلس عمنا فهد شنودة مستريحا في معتقله، مع عدد من صفوة المثقفين في مصر، يلتهم كل يوم كميات لا بأس بها من الفراخ واللحوم وصواني البقلاوة! ويدخن ما يوزعه عليه التنظيم من سجاير يوميا، وهي سجاير متنوعة تبدأ «بالبلمونت» وتنتهي بـ «الكنت»، وستة جنيهات مضمونة تذهب إلى بيته كل شهر!».

ولكن سرعان ما أفرجت عنه الحكومة بعد أن بدأت معركتها مع الإخوان المسلمين، وخرج فهد شنودة، واستأنف حياته من جديد يوزع العيش والمنشورات كل صباح، وبحماس أشد، طالبا من الله أن يعيد اعتقاله لمدة طويلة، فيريح جسده المكدود، ويشبع معدته التي أحرقها الفول والمخلل!

«واستجاب الله لدعائه، فجاءوا به إلى معتقل الواحات في عام ١٩٥٩! ولكن ما أبعد الصورة ! وما أعمق الفرق! الحكومة لم تعد تدفع مرتبات، والطعام يقرف الكلب، والملابس هراديب، والأقدام عارية، و الضرب على القفا لا تستطيع أن تحدد مصدره!».

«واعتكف فهد شنودة في أحد الأركان يكتب تظلمات للحكومة، على أساس أنه بياع عيش ولا يفهم في السياسة! وخرج فهد شنودة من المعتقل في عام ١٩٦٣، ولا أعتقد أن أحدا رآه بعد ذلك! ويبدو أنه اكتفى بتوزيع العيش بدون منشورات»!

هذه المقارنة البليغة التى رواها السعدنى لمعاملة المعتقل السياسى فى العهد القديم «الرجعى» ومعاملته فى عهد عبد الناصر التقدمى هى رد بليغ على الناصريين الفاشست الذين يزورون التاريخ بجرأة! لأنه رد يجئ من داخل المعسكر الناصرى نفسه، يكتب للتاريخ ما جرى لسجناء الرأى فى سجون عبد الناصر بكل جرأة وبدون محاولة للتزويق!

بل إن محمود السعدنى يتهم نظام عبد الناصر بالعمى السياسى عندما تحدث عن جريمة اغتيال شهدى عطية الشافعى. فيقول: إن شهدى عطية كان أحد المثقفين المصريين القلائل المعروفين على المستوى الدولى،وقد بدأ حياته مدرسا للغة الإنجليزية فى المدارس الثانوية، وكان أول مفتش عام للغة الانجليزية بوزارة المعارف بعد تمصير هذه الوظائف، وقد دخل السجن قبل الثورة واعتقل أكثر من مرة، وعندما اعتقل فى المرة الأخيرة، كان أحد قادة تنظيم «حدتو» الذى كان يرى أن عبد الناصر وطنى، يحقق مصلحة الطبقة الوسطى ومصالح الطبقات الدنيا، ويعادى معسكر الاستعمار والأحلاف العسكرية. وكان تنظيم حدتو يختلف اختلافا جوهريا عن الحزب الشيوعى المصرى الذى كان يتهم عبد الناصر بالعمالة والرجعية والفاشية.

ومع ذلك انهالت الهراوات على رأس شهدى عطية ولم تتركه إلا جثة هامدة! وقد سبب موت شهدى عطية الشافعى فضيحة كبرى لعبدالناصر عندما تمكنت زوجته من نشر خبر عن وفاته فى الأهرام! فقد كان عبد الناصر فى ذلك الحين فى يوغوسلافيا، وبينماكان يحضر جلسة للبرلمان اليوغوسلافى فوجئ بأحد الأعضاء يدعو المجلس للوقوف دقيقة حدادا على المناضل شهدى عطية الذى سقط شهيدا فى أحد السجون المصرية!

ويقول اللواء حسن المصيلحى فى كتابه: إن النيابة تولت التحقيق، ولكن التحقيقات انتهت إلى عدم معرفة الفاعل من حراس السجن! وصدر الأمر بإحالة السيدين اللواءين مدير مصلحة السجون ووكيل المصلحة إلى التقاعد!

ولكن حتى لا تتكرر فضيحة سقوط سجين سياسى قتيلا مرة أخرى، خصوصا وقد سبق سقوط شهدى عطية الشافعى سقوط سجين سياسى آخر هو الدكتور فريد حداد، من فرط الضرب والتعذيب، تقرر إيقاف التعذيب، ولكن استمر اعتقال سجناء الرأى أربع سنوات أخرى! فقد قتل شهدى عطية الشافعى فى يونيو ١٩٦٠، ولم يفرج عن سجناء الرأى إلا فى أبريل سنة ١٩٦٤!

«ويقول الدكتور عبد العظيم أنيس: إن قتلة شهدى عطية والدكتور فريد حداد ظلوا مطلقى السراح! ولست أستطيع أن أصدق أن المسئولين فى مصر لم يكونوا يعرفون ما يجرى فى أبو زعبل خلال الفترة من نوفمبر سنة ١٩٥٩ إلى يونيو ١٩٦٠»!

الدكتاتورية والاستعمار وجهان لعملة واحدة!

الوفد فى ٦/١٠/١٩٩٧

ربما كان أكبر درس يستخلصه المؤرخ من تجربة الاستاذ محمود السعدنى، التى سجلها فى كتابه «الطريق إلى زمش»، هوأن على الشعوب أن تقاوم النظم الدكتاتورية كما لو كانت نظم احتلال أجنبية تماما! فحين يؤخذ المواطن البرئ بليل، ويحرم من حريته بدون ذنب جناه إلا إبداء الرأى، وحين تنزل السياط على جسده لتدميه بدون رحمة - فإنه لا يهمه حينذاك اذا كان النظام الذى يحرمه من أمنه وحريته ويلهب ظهره نظاما وطنيا أو أجنبيا! فهو بالنسبة له نظام معتد على حقوقه كإنسان خلقه الله حرا، وكفلت له الشرائع السماوية والوضعية والقوانين المدنية والدولية هذه الحقوق.

وهذه النتيجة تعنى أن النظام الدكتاتورى لا يمكن أن يكون نظاما وطنيا! وإنما هو نظام أجنبى عن شعبه، يعمل لمصلحة أوليجاركية حاكمة تختص نفسها بالذكاء والحكمة والوطنية وادراك مصلحة الشعب أكثر من

إدراكه لمصلحته، وتفرض نفسها عليه بالقوة، وتتحكم فى مصيره، وتقوده وفقاً لإرادتها إلى ما تظنه فى صالحه، وقد يكون فيه هلاكه!

وحين تكون هذه الأوليجاركية (الأقلية) مجموعة من الضباط العسكريين الذين لم تسبقهم أية خبرة فى شئون الحكم، ولم يسبقهم علم أو ثقافة تؤهلهم للحكم، ومع ذلك فرضوا أنفسهم على الشعب، واحتلوا أرفع المناصب السياسية والادارية، وسخروها لأنفسهم ولأقاربهم وأصدقائهم ومن يلوذون بهم، وحكموا البلد بالحديد والنار - فإن النظام السياسي الذى يقيمونه لا يمكن أن يعد نظاما وطنيا ولا يمكن أن يفترق عن نظم الاحتلال الأجنبية التى تفعل نفس الشئ تماما!

ولا يمكن التذرع فى ذلك بما قد يحققه النظام الدكتاتورى للشعب من فائدة، فحتى نظم الاحتلال الأجنبية تحقق منافع للشعوب التى تحكمها، تبريرا لوجودها واستدامه لحكمها! أى تماما كما تفعل النظم الدكتاتورية.

وعلى سبيل المثال فإذا كان انجاز ثورة يوليو الأكبر هو السد العالى، فإنه لم يفعل فى ذلك أكثر مما فعل الانجليز عند احتلالهم مصر! فقد كان أول ما فعله الاحتلال البريطانى هو حل المشكلة المالية المتمثلة فى الديون، وذلك عن طريق تنمية الثروة الزراعية فى مصر. وكانت وسيلته لذلك هى بناء الخزانات والقناطر!

فقد بدأ الاحتلال البريطانى بإصلاح القناطر الخيرية، مما أدى إلى زيادة مساحة الأراضى الزراعية التى تروى ريا دائما إلى مليون ونصف المليون فدان! كما أنشأ قناطر أسيوط فى عام ١٩٠٢ لرفع منسوب المياه وتغذية ترعة الابراهيمية التى تغذى مديريات أسيوط والمنيا وبنى سويف والفيوم وجانبا من مديرية الجيزة. وقام بتوسيع ترعة الابراهيمية. وفى عام ١٩٠٣ أنشأ قناطر زفتى على فرع دمياط، كما أنشأ فى عام ١٩٠٩ قناطر إسنا، وكذلك أنشأ خزان أسوان، وقام بتعليته فى عام ١٩١٢.

وبطبيعة الحال فلم يقم الاحتلال البريطانى بهذه المشروعات خدمة لمصر بقدر ما كان لخدمة بقائه واستمراره. وكذلك فعل نظام عبد الناصر مع السد العالى لنفس السبب، وهو استمرار بقائه وتبرير وجوده!

لا يجب - إذن - التذرع فى تبرير وجود النظم الدكتاتورية بما تحققه من انجازات، فلا يستطيع نظام دكتاتورى البقاء دون إنجاز، وإنما المعيار الوحيد فى تقييم أى نظام سياسى وتحديد هويته، هو موقفه من حقوق الإنسان فى بلده، فإذا كان هذا الموقف يتمثل فى الاعتداء على هذه الحقوق، وتحويل المواطنين إلى رعايا، واعطاء القانون إجازة، وحكم الشعب حكما بوليسيا، فإن هذا النظام لا يفترق فى قليل أو كثير عن أى نظام استعمارى! ولا يمكن بالتالى اعتباره نظاما وطنيا بالمعنى المفهوم لهذا المصطلح، أى أن يحكم بإرادة الشعب لمصلحة الشعب، لأنه فى هذه الحالة يحكم الشعب رغم ارادته لمصلحة وجوده وبقائه متسلطا على مقادير الوطن! بل إنه لا يمكن الاحتجاج بسياسة النظام الدكتاتورى؛ الوطنية والدفاع عن أرض الوطن! فلم يفرط الاحتلال البريطانى فى أرض مصر بل دافع عنها وعن امبراطوريتها!

فعندما غزا الدراويش فى السودان مصر فى صيف عام ١٨٨٩ بقيادة عبد الرحمن النجومى، تصدى له الجيش المصرى وأنزل به هزيمة ساحقة فى واقعة توشكى (١٨٨٩/٨/٣)! وفى أول مايو ١٨٩٦ بدأ الجيش المصرى زحفه على دنقلة الذى استمر ثلاث سنوات ونصف، وانتهى فى ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ باسترداد السودان.

وعندما هددت فرنسا ممتلكات مصر فى السودان، وأرسلت كتيبة بقيادة مارشان لاحتلال فاشودة، تصدت لها بريطانيا، وأرسلت كتشنر على رأس ١٨٠٠ جندى مصرى، وهناك التقى بمارشان واحتج على احتلاله بلدا

مصريا، ورفعه العلم الفرنسى «على أملاك سمو الخديو» واضطرت فرنسا إلى الانسحاب!.

وعندما أرادت تركيا اقتطاع نصف سيناء في سنة ١٩٠٦، واحتلت طابا، تصدت لها بريطانيا، وأجبرتها على الانسحاب من طابا، وعلى أن تكون الحدود الشرقية لمصر خطا يمتد من رفح على البحر المتوسط إلى نقطة واقعة غربى العقبة بثلاثة أميال. وبقيت طابا داخل أملاك مصر!

ومعنى ذلك أن دفاع النظام الدكتاتورى عن أرض الوطن لا يعطيه بالضرورة صفة الحكم الوطنى، فحتى نظام الاحتلال الأجنبى نفسه يدافع عن أرض الوطن! صحيح أنه لا يدافع عنه لمصلحة الوطن وإنما لصالح الاحتلال، ولكن المنفعة فى النهاية تئول إلى الحكم الوطنى الصحيح.

لم يبق - إذن - للحكم على نظام حكم بأنه نظام وطنى سوى أن يكون نظاما ديموقراطيا يحكم الشعب فيه نفسه بنفسه، وفيما عدا ذلك يتساوى الحكم الأجنبى مع الحكم الدكتاتورى، فى أن كلامنهما يحكم لصالح بقائه واستمراره ولا يحكم لصالح الشعب، وكلاهما مغتصب سلطة، وحقوق الإنسان فى كل منهما ضائعة، وأمنه مهدد مهما كان بريئا!

وما حدث للأستاذ محمود السعدنى أنموذج لما يمكن أن يحدث لأى مواطن برئ من اعتقال وتنكيل بدون أى ذنب جناه، بكل ما ينعكس ذلك عليه وعلى أسرته من آثار فادحة. فعندما خرج من سجنه وجد ابنته هالة قد أصيبت بالشلل أثناء وجوده فى السجن، وأما الشقة التى كان يسكنها وأسرته الصغيرة، فقد اضطرت أسرته إلى تركها بعد ثلاثة أشهر، لعجزها عن دفع ايجارها بعد أن توقف مرتبه، ولجأت الأسرة إلى بيت والده! كما وجد أن والده نفسه قد سقط طريح الفراش نتيجة انفجار فى المخ، تركه مجرد جثة متحركة ومخلوق بين الحياة والموت! وكل هذا الخراب والدمار الذى أصابه وأصاب أسرته لم يحدث بسبب جرم ارتكبه، أو حتى إبداء رأى

معارض لنظام عبد الناصر، وإنما حدث لأن النظام السياسى الذى كان يعيش فى ظله، وهو نظام عبد الناصر، كان نظاما دكتاتوريا يفقد المواطن المصرى فيه أمنه واستقراره وحريته ووظيفته، بدون ذنب وبدون تحقيق وبدون محاكمة! بل لمجرد صدور أمر جمهورى بذلك! ينفذه أعوان منتقون بعناية من رجال الأمن والجيش وضعواأنفسهم فى موضع السيادة على الشعب وعلى المواطن المصرى!

وربما كانت قصة الافراج عن محمود السعدنى من سجن الواحات مثالا فريدا لنظرة نظام عبد الناصر المتدنية إلى سجين الرأى، وأسلوب تعامله معه وخوفه منه حتى عند الإفراج عنه!

ففى الساعة الخامسة من مساء ذات يوم بعد قضاء نحو عامين فى سجن الواحات، وصل قطار الواحات ونزل منه خمسة عشر جنديا وأربعة ضابط عظيم برتبة عقيد، وفى الساعة التاسعة فتحوا العنبر وبدأ وا فى تلاوة أسماء تسعة مطلوبين، كان آخرهم هو محمود السعدنى، وفى الصباح بدأت رحلة الإفراج بشكل يوحى بأنها رحلة إعدام!

فعلى حد قول السعدنى «ركبنا قطار الواحات بشكل لا يبشر بخير! كل معتقل منا مربوط فى حديد مع عسكرى! والضباط الأربعة أحاطوا بموكبنا بشكل يدل على أنه لا يمكن أن نكون فى الطريق إلى الإفراج! وبقية العساكر اختبروا أسلحتهم، ووقفوا يحرسون أبواب العربة التى نجلس فيها!».

«وعندما وصلنا إلى محطة أبو طشت تأكد للعبدلله أننا فى طريقنا إلى الإعدام! كان أكثر من مائة عسكرى يحتلون المحطة! وكلهم مسلحون بالمدافع الرشاشة والبنادق السريعة الطلقات! وعندما جاء القطار الذى سيحملنا إلى القاهرة منعوا المسافرين من الاقتراب من العربة التى سنركبها، ووضعونا فى أول عربة خلف القاطرة».

وعلى طول الطريق كانت الحراسة مشددة فى جميع المحطات التى مربها القطار، حتى المحطات التى لم يتوقف القطار بها! أما المحطات التى توقفنا بها فكانت أشبه بميدان حرب! عساكر مسلحون، وضباط يحملون المسدسات فى أيديهم، والقوة كلها تحت قيادة لواء!

«وعندما غادرنا القطار فى فجر اليوم التالى بمحطة الجيزة، كانت المحطة والساحة الممتدة أمامها تبدوان وكأنهما ميدان حرب! عساكر من بلوكات النظام، وعساكر درجة أولى، وعربات نجدة شرطة، ومدافع وبنادق على كل لون!».

«وسارت بنا سيارة شرطة من النوع الذى يستخدم فى نقل العساكر، وأمامنا وخلفنا سيارات حراسة من كل الأنواع! وتوقفت السيارة أمام سجن القلعة، ولكن مأمور السجن رفض تسلمنا لأنه ليس لديه أوامر بذلك! وبعد اتصالات أجراها مع المباحث العامة عدنا إلى السيارة من جديد فى طريقنا إلى معتقل الفيوم!».

لقد اكتشف السعدنى أن قرار الإفراج كان مقصودا به الإفراج عنه من معتقل الواحات فقط، ولكن اعتقالا آخر كان ينتظره فى معتقل العزب بالفيوم! ونظرا لأن التعذيب كان قد انتهى فى معتقل الفيوم، فقد اعتبر السعدنى اعتقاله فيه ـ على حد قوله ـ بمثابة إجازة سعيدة بعد فترة التعذيب الطويلة التى قضيناها بمعتقل الواحات الخارجة.

وفى معتقل الفيوم جاء نبأ تأميم عبد الناصر للصحافة، وقال معتقل شيوعى معلقا: «إن الحكومة لم تؤمم الصحافة، ولكنها أممت الرأى، وإن العصابة الفاشستية أسفرت عن حقيقتها بهذه الخطوة التى ليس لها مثيل فى التاريخ».

ومرت الأيام والشهور بمحمود السعدنى فى معتقل الفيوم حتى جاء يوم الإفراج. وقد نفذته سلطات عبد الناصر بطريقة متعجرفة كما حدث عند

تنفيذ الإفراج عنه من معتقل الواحات ونقله إلى معتقل الفيوم. يقول السعدني: إنه في مساء ذلك اليوم، حضر ضابط اسمه حلمي العيسوي ونادى على اسمين أحدهما رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج، والثاني السعدني، وطلب منهما إحضار ملابسهما ومتعلقاتهما لأنه تقرر ترحيلهما في الصباح إلى القاهرة. وعندما سأله السعدني: إلى أين؟ أجاب باقتضاب: ماعرفش!

وبدلا من أن يقود المفرج عنهما إلى غرفة تليق بالافراج، إذا به يقودهما إلى زنزانتين من زنزانات التأديب! وعلى حد قول السعدني: حملنا حقائبنا، وذهبنا خلفه، فإذا به يضع كل منا في زنزانة منفردة من زنزانات التأديب!.. زنزانة انفرادية بلا نور، وأرضيتها تراب، ودبيب الحشرات تلتقطه الأذن بوضوح!».

السعدنى ورحلة إفراج إلى جهنم!

الوفد فى ١٣/١٠/١٩٩٧

يصف محمود السعدنى أيامه فى سجن عبد الناصر وصفا بليغا فيقول: «ليته كان سجنا! فالمسجون له حقوق، ولكننا كنا أشبه بالمخطوفين فلا أحد يعرف مكاننا، ولا حقوق لنا، ولا أحد يعرف متى يكون الخروج من هذه الكارثة!»

ويقول: «تمنيت فى تلك الأيام الأخيرة من إقامتى فى معتقل الفيوم أن تقوم ثورة! وتقبض على زكريا محيى الدين وكمال الدين حسين: الأول لأنه كان وزيرا للداخلية، والثانى لأنه كان رئيس وزراء الاقليم الجنوبى، ويقبض معهما على مدير المباحث العامة، وعلى العقيد حسن المصيلحى، وعلى كل ضباط معتقل الواحات ومعتقل القلعة ومعتقل الفيوم، وأن يوضع الجميع فى معتقل بعيد داخل الصحراء، ثم يصدر قرار بتعيينى مديرا للمعتقل، وألف خيوب على العبد لله اذا لم أجعل كلا منهم ينسى نفسه! لا أقتلهم، ولا أتركهم أحيـ ء! وفكرت فى الذين سأقوم بانتدابهم للعمل معى

داخل المعتقل الرهيب، واخترت أوسخ العساكر الذين صادفتهم فى المعتقل لمعاونتى على أداء هذه المهمة!

«ولكنى طردت هذه الفكرة من رأسى، وفكرت فى الهروب من مصر، عقب خروجى من المعتقل، وأذهب إلى بلد بعيد، وأقيم بعيدا حيث لا تستطيع يد السلطة أن تمتد نحوى!»

ومعنى ذلك أن السعدنى لم يكن مطمئنا إلى أنه بعد الافراج عنه من المعتقل سوف يظل آمنا من الاعتقال مرة أخرى فى ظل ذلك النظام الناصرى! لأن يد السلطة قد تمتد إليه مرة أخرى!

كانت تمنيات السعدنى بقيام ثورة على حكم عبدالناصر لا تخالجه وحده، وإنما كانت تخالج كل مسجون فى تلك السجون الرهيبة.

وكان المسجونون الشيوعيون يحلمون بهذه الثورة. فكما يقول السعدنى: سألت عبد الستار الطويلة عن الطريقة التى سنخرج بها من المعتقل؟ فأجاب بثقة شديدة: «سنخرج بزحف جماهيرى، يحطم أسوار المعتقل، ويأخذنا على الأعناق.. إلى الحرية .. وإلى السلطة وإلى حيث يجب أن نكون!».

ولكن السعدنى كان يائسا من قيام هذه الثورة. ففى ذلك الحين كان الشعب منوما بتأثير جهاز عبد الناصر الإعلامى الخطير، الذى كان يصور له الهزائم انتصارات، ويشغله أولا بأول بمعارك وهمية، ويخفى عنه ما يدور ويحدث لسجناء الرأى فى سجون عبد الناصر من تنكيل وتعذيب، ويتشدق باسم الديموقرطية الاجتماعية يخدع بها العالم، ويخدع بالدرجة الأولى الشعب المصرى، ويشغله بلقمة العيش!

وكانت هذه الحقيقة تحدث إحباطا شديدا لمحمود السعدنى عندما اكتشفها مصادفة أثناء نقله إلى مستشفى الفيوم العام، فيقول: «ها هو ذا الشعب المصرى، ولا هو هنا! كل إنسان مشغول بنفسه، ومهموم بحاله! والحوار

الذى يشغل الناس هو سعر التليفزيون وحجمه وماركته! والراديوهات مفتوحة على الآخر فى الدكاكين وفى المنازل، والأغانى لعبد الحليم وأم كلثوم وفريد تتصاعد من حولنا فى الجو، والدنيا ربيع والجو بديع وقفللى على كل المواضيع!»

ويقول السعدنى إن اختلاطه بالناس فى ذلك اليوم أصابه بالإحباط الشديد، «لأنى كنت متصورا أن اعتقالنا يمثل أزمة - ولو صغيرة - للحكومة، وأن قضيتنا تحتاج لمكان - ولو متواضع - فى هموم الشعب. ولكن ها هى ذى رحلة المستشفى تثبت للعبد لله، أننا لا فى العير ولا فى النفير! وأن اعتقالنا لا يشغل أحدا إلا أهالى المعتقلين!»

لذلك يذكر أنه عندما سمع عبد الستار الطويلة يتنبأ بزحف جماهيرى يحطم أسوار المعتقل، ويحمل سجناء الرأى إلى الحرية، «ألفيت نظرة على الخارج من نافذة السجن، ثم صحت فى وجه عبد الستار الطويلة: لا أثر هناك لأى زحف جماهيرى، العساكر فقط هم الذين يزحفون!»

وكان العساكر يحكمون أيضا! فقد كانت تلك الأيام هى ذروة حكم العسكر، بعد الانقلاب الأبيض الذى قام به المشير عبد الحكيم عامر، وأقصى عبد الناصر عن الجيش، واستأثر به كلية!

على كل حال، فقد جاء يوم الإفراج عن السعدنى بدون ثورة جماهيرية، ولكن على الطريقة الناصرية، التى تعتبر سجين الرأى مجرما خطرا يلزم خضوعه لأشد ألوان الحراسة المسلحة!

فكما رأينا فى مقالنا السابق، فإن الطريقة التى جرى بها نقل السعدنى من سجن الواحات أقنعته بأنه فى طريقه إلى الإعدام وليس إلى الافراج! فقد كان مربوطا فى حديد مع عسكرى، محاطا بضباط أربعة، بينما كان العساكر يختبرون أسلحتهم وعند الوصول إلى محطة أبو طشت كان أكثر من مائة عسكرى يحتلون المحطة، وكذلك كانت جميع المحطات التى مر

بها القطار حتى المحطات التى لم يقف فيها! وعند الوصول إلى معتقل القلعة رفض مأمور السجن استلامه لعدم وجود أوامر لديه بهذا الاستلام، وتبين من الاتصالات التى أجراها المأمور مع المباحث العامة أن قرار الافراج كان خاصا بمعتقل الواحات فقط، وأن هناك اعتقالا آخر ينتظره فى معتقل العزب بالفيوم! وقد استمر هذا الاعتقال بضعة أعوام، ووصفه السعدنى بأنه ـ على الرغم من عدم وجود تعذيب فيه، فإنه شعر بأنه لم يكن سجنا، فالمسجون له حقوق، ولكنا أشبه بالمخطوفين، فلا أحد يعرف مكاننا، ولا حقوق لنا، ولا أحد يعرف متى يكون الخروج من هذه الكارثة؟!.

ولكن الإفراج النهائى جاء فى مساء يوم حضر فيه ضابط اسمه حلمى العيسوى، نادى على السعدنى ورئيس نقابة عمال الغزل والنسيج، وأبلغهما بأنه تقرر ترحيلهما فى الصباح إلى القاهرة. ولكنه بدلا من أن يقودهما إلى غرفة تليق بالإفراج، قادهما إلى زنزانتين من زنزانات التأديب... زنزانة انفرادية، بلا نور، وأرضيتها تراب، ودبيب الحشرات تلتقطه الأذن بوضوح! على حد قوله.

كان للحجرة شباك مغطى بأسياخ حديد، ولكنه كان يسمح لشاغل الزنزانة بالتحدث إلى الواقف خارجها، وجاء الضابط حلمى العيسوى فى الليل، ودار الحديث المثير الآتى بينه وبين السعدنى.

«سألنى عن الخلاف بينى وبين الحكومة؟ فأجبته بأنى لم أكن مختلفا مع الحكومة! وحتى فى موقفها مع عبد الكريم قاسم، لم أختلف معها!».

«سألنى: لماذا قبضوا عليك؟ أجبته بأنى لا أعرف السبب! ولم أسأل أحدا فى الحكومة حتى هذه اللحظة! وقلت له ضاحكا: لقد جاء إلى بيتى ضابط اسمه طوسون، وطلب منى أن أذهب معه إلى مكتب المباحث العامة بالجيزة، وأخبرنى بأن المهمة لن تستغرق ساعة على الأكثر! ولكن الساعة

أصبحت ساعات، واليوم صار أياما، والشهر صار شهورا، والشهور صارت عاما، والعام أصبح أعواما!».

«وابتسم العيسوى ابتسامة بلا معنى، وقال: مسائل غريبة!».

«وبالطبع لم أنم طوال الليل، لأن زنزانة التأديب التى حشرونى فيها، لم تكن تسمح بالنوم! وفى الخامسة صباحا دخلت المعتقل عربة بوكس، ووضعوا فى أيدينا الحديد، ووضعونا خلف العربة فى حراسة نصف دستة من العساكر، بينما جلس ضابط برتبة نقيب بجوار السائق. وكان الضابط مسلحا بمسدس إيطالى سريع الطلقات! واخترقنا الطريق الصحراوى من الفيوم إلى القاهرة، وفى وسط المسافة توقفت السيارة، ونزل الضابط ليقضى حاجته فى الصحراء، وطلبت منه أن نفعل نفس الشئ، ولكنه رفض، لأن قضاء الحاجة بالنسبة لى يستلزم فك الحديد، وهو أمر ممنوع فى كل الظروف، وحسب التعليمات!».

ويقول السعدنى إنه عندما دخل مبنى المباحث العامة، «لمحت الدكتور لويس عوض واقفا فى الممر الضيق المظلم الذى يفصل بين المكاتب. كان يرتدى بذلة مكسرة، وقميصا مكرمشا، وكان واضحا أن شعر رأسه لم يعرف طريقه إلى الحلاق منذ شهور طويلة! وكانت نظارته الطبية مغبشة، وكرافتته مطوية وملفوفة كأنها حبل غسيل!»

وفى مقابلة السعدنى مع العقيد حسن المصيلحى، رئيس قسم مكافحة الشيوعية، وبعبع الحركة الشيوعية، نكتشف جهله بكل شئ، مع التظاهر بمعرفة كل شئ! فهو يوزع الاتهامات بالشيوعية على الجميع، حتى على الذين لاصلة لهم إطلاقا بها! فحين يسأل العقيد المصيلحى السعدنى عن أحمد شوقى عبد الهادى (وهو الشاب الريفى من منيل شيحة الذى ورد ذكره مراراً فى هذه الدراسة، والذى وصفه السعدنى فى بداية مذكراته بأنه كان يبكى باستمرار وبصوت عال بسبب القبض عليه ظلما تحت الاعتقاد

بأنه شيوعى حيث كان يستقبل فى بيته بعض أصدقائه من العاملين فى مديرية التحرير، لتدخين المعسل والحشيش!) يرد السعدنى بأنه «رجل طيب»، ولكن المصيلحى يسخر من هذا الوصف، ويقول للسعدنى ساخرا إنك أنت الرجل الطيب! لأن شوقى ده أخطر واحد! لأنه أدخل الشيوعية فى قرية صغيرة، كان يعمل اجتماعات فى بيته، وضم أخوه الصغير للتنظيم! ثم يتوعد المصيلحى أمام السعدنى شوقى قائلا: علشان يخرج هيكون آخر واحد يخرج من المعتقل! ويصيح السعدنى قائلا: لو قعد شهر تانى هايموت! ويرد المصيلحى قائلا: لو مات يبقى مصلحة!

وهذا يوضح العمى السياسى الذى كانت تلك الأجهزة البوليسية تعانى منه، وكان الشعب يدفع ثمنه غاليا من حريته وطاقته. فبفضل دكتاتورية النظام الناصرى واضطهاده للرأى الآخر لم يدخل فقط كل معارضى عبد الناصر، السجون والمعتقلات، بل دخل الأبرياء الذين اتهمتهم الأجهزة البوليسية العمياء بالمعارضة، وهم منها براء! بل دخل المؤيدون والمتحمسون لحكم عبد الناصر الذين أساءت الأجهزة البوليسية فهم تحركاتهم وتوهمت أنها معارضة! ودخل شيوعيون قدامى كانوا قد ابتعدوا عن الشيوعية وأصبحت بالنسبة لهم تاريخا!

كل هؤلاء دخلوا المعتقلات الناصرية بناء على تقارير مخبرين جهلة، ووشايات، وبلاغات كاذبة، لمجرد أن نظام عبد الناصر لم يكن يعترف بالقانون وحقوق الإنسان والمحاكمات الجادة التى تظهر البراءة من الادانة، وتشعر المواطن المصرى بالأمان وبأنه يعيش فى بلد متمدن.

فكما رأينا فى حالة مصطفى طيبة، فقد حكم عليه بالسجن عشر سنوات لنفس التهمة التى ارتكبها ضباط يوليو بالفعل! وهى التآمر على قلب نظام الحكم! فقد كان معتقلا قبل قيام ثورة يوليو، وبالتالى لايمكن أن يكون قد تآمر على قلب نظام الحكم فى عهدها، وكان من المنطقى أن يفرج عنه

بعد سقوط الحكم الملكى، ولكن التهمة التى وجهت ضده امتدت إلى الحكم الجمهورى بدون أى منطق إلا منطق أنه كان شيوعيا ولأن الثورة كانت تريد أن تثبت للولايات المتحدة أنها ثورة يمينية وليست ثورة يسارية، وأنها تقوم بإعدام القيادات النقابية! وهو ما لا يحدث فى الولايات المتحدة نفسها أو فى أية دولة رأسمالية! فكأن ثورة يوليو كانت يمينية أكثر من اليمين أو أنها يمينية إلى يمين اليمين!

وقد رأينا أيضا أنه إلى جانب الشيوعيين الذين قدموا لمحاكمات صورية - مثل محاكمات الفريق أول محمد فؤاد الدجوى - كان هناك معتقلون آخرون اعتقلوا بأمر جمهورى مباشر من عبد الناصر، وكان السجناء الأولون يخضعون للوائح السجون التى تعطيهم حقوقا خاصة، أما السجناء الذين اعتقلوا بأمر مباشر من عبد الناصر فلم يكن لهم أية حقوق! لقد كانوا - كما وصفهم السعدنى - «أشبه بالمخطوفين»! وقد خصصت لهم معتقلات تفوق المعتقلات النازية، أو كما وصفها الدكتور عبد العظيم أنيس بأنها لا تفترق عن المعتقلات النازية إلا فى غرف الغاز!

والغريب أن هؤلاء الشيوعيين اليوم هم أكبر المدافعين عن عبد الناصر وعن نظامه! أى على طريقة المثل المصرى القديم: «القط ما يحبش إلا خناقه»! بل انهم يرتكبون خطأ أيديولوجيا بالغا بوصفهم نظام عبد الناصر بأنه كان نظاما اشتراكيا، مع أنهم كانوا يعتبرونه نظاما فاشيا عندما كانت سياط النظام تلهب ظهورهم وتدمى أجسامهم. لقد تخلوا عن الوصف الصحيح للنظام الناصرى انسياقا وراء قرارات التأميم، ونسوا أن التأميم لا يعنى الاشتراكية فى أى مذهب من المذاهب، وأنه لا يوجد نظام اشتراكى فى التاريخ تعامل مع الشيوعيين بمثل تلك الوحشية التى تعامل بها النظام الناصرى مع الشيوعيين المصريين!

فلقد عاش الشيوعيون فى عهد حكومة الوفد فى أمان يمارسون حقوقهم السياسية بكل حرية، ويصدرون صحفهم التى تهاجم النظام الملكى بشراسة وتدافع عن الطبقة العاملة، ويساندون حكومة الوفد فى محاربتها للاستعمار والأحلاف العسكرية، ويؤيدون ممارستها للحياد الإيجابى بالوقوف موقف الحياد من الحرب الكورية، ولم تفكر حكومة الوفد فى الزج بشيوعى واحد فى السجن، ناهيك عن تعذيبه والتنكيل به فى معتقلات التعذيب، تحت ذريعة النضال ضد الاستعمار!

ثم جاء حكم العسكر الذى قلب تاريخ مصر رأسا على عقب، وغير مجرى الصراع العربى الاسرائيلى! فبعد أن كانت حكومة الوفد تحكم الحصار على اسرائيل فى البحر الأحمر باستيلائها على جزر تيران، استولت اسرائيل على جزر تيران ومعها سيناء والضفة الغربية والجولان وغزة، وأضافت إليها بعد ذلك جنوب لبنان!

عفوا .. يا محمود

الوفد فى ٢٧/١١/١٩٩٧

محمود السعدنى كاتب ساخر مجيد، يملك قدرة فريدة على استخراج الملهاة من المأساة، وهى قدرة يتفرد بها ولا يشاركه فيها أحد من جيله أو من الأجيال السابقة، لأنه لا يختص بالسخرية من خصومه، بل يمتد بها لتشمل أصدقاءه وأحباءه، بل إنه لا يستثنى نفسه من السخرية، فهو يكيل لنفسه بنفس الكيل كلما وجد الفرصة لذلك، وكثيرا ما يجدها!

ويعتبر كتابه «الطريق إلى زمش»، الذى قدمنا عرضا له على صفحات «الوفد» الغراء، قمة من قمم الأدب الساخر، وهو ليس من الكتب التى يقرؤها القارئ مرة ثم ينحيها جانبا، وإنما هو كتاب يقرأ عدة مرات فلا يمل القارئ قراءته لما فيه من عمق وتحليل واستبطان للظواهر السياسية وتأملات جادة، وفيه يضع السعدنى عصارة الشخصية المصرية العريقة الساخرة من الزمن ومن الإحن والمحن، والتى تتغلب على عوامل القهر والغضب والظلم، وترتفع فوقها جميعا، وتتعامل مع كافة الظروف باقتدار.

وعلاقتى بالأستاذ السعدنى لم تكن أبدا علاقة سمن وعسل، بل علاقة صدام ولطش وضرب ومعارك، منشؤه اختلاف مواقفنا السياسية، وليست خصومات شخصية بأى حال من الأحوال.

ولكنى كنت أخوضها منطلقا من فلسفتى الخاصة التى تجعلنى أرفع العلاقات الشخصية فوق كل خصومة سياسية، وتحول بينى وبين أن أرقص على طبل غيرى، حتى لا أتحول من كاتب سياسى إلى راقص من راقصى الصالات! مثل كثيرين من الكتاب الناصريين الذين جرتهم الخصومة السياسية إلى هذا المصير!

ومن هذا المنطلق لم أتردد فى الدفاع عن السعدنى وعن الكتاب والصحفيين الذين رفضوا مبادرة السلام المصرية، وهاجروا بفكرهم إلى الخارج ليتمكنوا من مهاجمة السادات هجوما شرسا، بينما كنت أدافع عن السادات فى الداخل! فعندما رأيت أن الحملة ضدهم فى مجلس الشعب والصحافة المصرية قد اشتدت تحت زعم أنهم يهاجمون مصر، ولا يهاجمون النظام السياسى للسادات، وقفت ضد هذا الادعاء، وأصّلت الهجرة بالرأى تأصيلا تاريخيا، وربطتها ربطا تاريخيا بالحركة الوطنية، وحذرت نظام السادات من أن أية معالجة لهذه القضية لا تكون باتخاذ الإجراءات ضد الصحفيين والكتاب المعارضين، وإنما ـ كما قلت بالحرف الواحد: «بتوسيع قاعدة الديموقراطية فى مصر، بما يتيح الفرصة للرأى المعارض لأداء دوره أيا كان، مع تحميله المسئولية وفقا للدستور والقانون».

كتبت هذا الكلام فى روزاليوسف يوم ١٨ فبراير ١٩٨٠، ولم أرقص على طبل هؤلاء المهاجرين الذين كانوا فى ذلك الحين يهاجموننى فى محطات الرفض والصحف المعارضة فى الخارج، ويتهموننى بالخيانة والانقلاب على ماضىٍ وبالعمالة للسادات، كما كانوا يهاجمون كتابا آخرين وطنيين من أمثال عبدالرحمن الشرقاوى وصلاح حافظ وعبدالستار

الطويلة. ولو كنت أرقص على طبل هؤلاء لبادلتهم الهجوم بمثله، ولتحولت إلى راقص فى صالة الرقص المقامة وقتذاك ضد هؤلاء فى مجلس الشعب وفى الصحافة الساداتية.

ومن هذا المنطلق فإنى لا أحكم على خصومى السياسيين من منطلق الخصومة السياسية، لاعتقادى بأن الخصومة السياسية هى خصومة لصالح الوطن، ولا يجب أبدا أن تكون سببا للخصومة الشخصية، وإلا فإننا نكون قد أصبحنا ملكيين أكثر من الملك، ولذلك فأنا أكره التجريح الشخصى، ولا أفهم تصرف صاحبه، لأنه يستطيع أن يقول ما يستطيع بدون تجريح.

وعلاقاتى بكثير جدا من خصومى السياسيين ممتازة، وصداقتى بالكثيرين منهم لم تتأثر أيما تأثر باختلاف المواقف السياسية، وقد يدهش الكثيرون الذين يتابعون الخصومة الشديدة التى بينى وبين جريدة العربى، وما بيننا من قضايا، أننى أكنُّ لرئيس تحريرها عبدالله إمام حبا واحتراما كبيرا، كما أكن لرئيس تحريرها السابق الأستاذ محمود المراغى نفس الحب والاحترام والإعزاز، وكذلك الحال لكثيرين، والسبب فى ذلك عفة قلم هؤلاء، وعدم التجائهم إلى التجريح الشخصى. وقد دخلت فى معركة كبيرة مع الأستاذ سامح عاشور على صفحات مجلة أكتوبر، ولكن هذه المعركة لم تؤثر على علاقة الود والاحترام. وعلاقتى بالدكتور حسام عيسى أكثر من ممتازة، والأمر كذلك بالنسبة لكثيرين من الناصريين الذين يميزون بين الخصومة السياسية والخصومة الشخصية، فأنا أكن احتراما كبيرا للأستاذ ضياء الدين داود، وأحترم دوره التاريخى.

وبالنسبة للأستاذ محمود السعدنى، وهو ذو قلم لاذع كما هو معروف، فقد كان أكبر ما حفظ علاقتنا، أنه لم يجد ما يلذعنى به فى عز مهاجمته لى، إلا ما أعتبره مفخرة حياتى الأولى، وهو عصاميتى وصعودى من السفح إلى القمة بالعلم.

ومن هنا كنت آخذ مهاجمة السعدنى لى مأخذا غير الذى كان يتوقعه، فقد كان يظن السعدنى أنه يضايقنى، ولكنى كنت آراه يذكرنى بما كنت عليه وما أصرت إليه، وبالمشوار الطويل الشاق الذى قطعته بأظافرى ولم يساعدنى فيه صاحب منصب أو جاه، وإنما كان يساعدنى الله تعالى وحده، وهو خير معين.

ومن هنا لم تقل محبتى للسعدنى. وحين كنت فى لندن زرته فى بيته وقضينا أمسية، وحين نتقابل فى مصر نتقابل بالعناق، وكانت رؤيتى له دائما أنه قطعة أصيلة من التربة المصرية التى استطاعت أن تعيش على طول تقلب الأزمنة والعصور، وأنه يمثل خصائص هذه التربة بما فيها من إيجابيات وسلبيات.

على أنه من أبرز سلبيات السعدنى أنه حتى اليوم لم يستطع أن يدرك أن مهنة «كمسارى» هى مهنة راقية جدا، لسبب بسيط هو أنها مهنة شريفة يكسب العامل فيها قوته بعرقه وبتعبه على مدى ثمانى ساعات يوميا، لا يكاد يجد فيها دقيقة للراحة، ويعود إلى بيته خائر القوى ليستعد لليوم التالى، ومع ذلك لا يدفعه هذا الشقاء إلى التحول من هذه المهنة الشريفة إلى مهنة أخرى سهلة يكسب فيها الكثير من المال ويفقد فيها الكثير من شرفه وعرضه!

ولذلك يفخر السعدنى بأنه كان أول من أطلق علىّ لقب «الكمسارى» متصورا أنه بذلك قد أحط من قيمتى، دون أن يعلم أن مهنة «كمسارى» ـ كما ذكرت ـ مهنة راقية جدا، وأنها فى مضمار الشرف أشرف بكثير من مهنة «ناصرى» بعد أن فقدت الناصرية صفتها كقوة دفع لحركة التاريخ، وتحولت إلى قوة ضد حركة التاريخ، تستخدمها قوى الرفض العربية العميلة الفاشلة لفرض مقولاتها وشعاراتها الباطلة ورؤيتها للصراع العربى الإسرائيلى على الشعب المصرى، بعد أن دفن هذه السياسات واستطاع أن

يحقق تحرير سيناء من الاحتلال الإسرائيلى باستخدام سياسات جديدة تتفق مع حركة التاريخ وواقع الموقف الدولى فى عصر القطبية الأمريكية.

فلقد كان تحت راية «ناصرى» أن رأينا كما هائلا من المناضلين الجدد. المناضلين بالعملة الصعبة، الذين يخرجون من مصر وهم لا يجدون قوت يومهم، ثم يعودون وهم على رأس صحف أسسوها ورأسوا تحريرها ليقفوا على قدم المساواة مع رؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة المصرية فى الاجتماعات العامة، وليدخلوا انتخابات مجلس الشعب بقوة مادية جبارة فى ظل الديموقراطية المريضة التى لا تفرق بين مواطن شريف وآخر عميل.

وللأمانة فإن السعدنى فى نظرته المتدنية إلى الطبقة العاملة لا ينفرد بها دون الناصريين، وإنما هى نظرة ثورة يوليو بصفة عامة، وهو ما تثبته علاقة هذه الثورة بالطبقة العاملة بالوقائع المادية.

فلم يكد يمضى على ثورة يوليو فى الحكم ثلاثة أسابيع فقط حتى كانت تصدر حكمها بإعدام عاملين نقابيين هما مصطفى خميس ومحمد البقرى، فى حوادث كفر الدوار على مذبح إرضاء الأمريكان، فكانت تلك أول مرة فى تاريخ الحركة العمالية فى مصر يتم فيها إعدام عمال بسبب عمل نقابى، وقد نفذ الحكم بالفعل، فكشفت بذلك الثورة عن وجهها الفاشى.

وعندما أفلحت القوى الوطنية والتقدمية فى أزمة مارس ١٩٥٤ فى إجبار مجلس قيادة الثورة على إعلان السماح بقيام الأحزاب، وعدم حرمان أحد من الحقوق السياسية، وانتخاب جمعية تأسيسية انتخابا حرا، وحل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤، باعتبار الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لممثلى الأمة.

أقول: عندما أفلحت القوى الوطنية والتقدمية فى إرغام مجلس قيادة الثورة على اتخاذ هذا القرار، لم يجد ضباط يوليو من قوة تساندهم غير قوة عمال النقل، فكان دور صاوى أحمد صاوى، رئيس اتحاد نقابات النقل

المشترك، الذى قام به لتنفيذ اعتصام ٢٦ - ٢٩ مارس لصالح بقاء الثورة. وكان لهذا الاعتصام الفضل الأول فى إبقاء ضباط يوليو فى الحكم رغم إرادة الشعب، ففى ظل هذا الاضراب اعتدت الثورة على السنهورى فى مجلس الدولة، وخرج جنودالبوليس الحربى فى ملابس مدنية تحت قيادة حسين عرفة قائد المباحث العسكرية، بالإضافة إلى بعض عمال مديرية التحرير المأجورين، يفرضون حكم الثورة تحت شعار «الموت للخونة»! وفى نفس الوقت، وتحت حجة حماية الثورة فرضت الرقابة على الصحف، وأصدر مجلس قيادة الثورة قراره بحل مجلس نقابة الصحفيين، وصدرت قرارات الحرمان من الحقوق السياسية فى حق السياسيين السابقين، ودخلت البلاد بذلك تحت الحكم المطلق لعبدالناصر.

فماذا كان جزاء صاوى أحمد صاوى، صاحب الفضل الأول فى بقاء ثورة يوليو فى الحكم؟ لقد نال جزاء سنمار! فعندما احتشد بعض العمال لاستقبال عبدالناصر بعد عودته من باندونج، حدث احتكاك بسيط بينه وبين البكباشى أحمد أنور، قائد البوليس الحربى، وأراد الصاوى أن يذكره بما فعلته الطبقة العاملة للثورة، وبأن الثورة لم تقدم بعد شيئا للطبقة العاملة، وهنا أسكته أحمد أنور بصفعتين على وجهه، وعلى حد تعبير أحمد أنور لأحمد حمروش: «لم أتمالك نفسى، فلهفته قلمين»!

وما حدث بعد ذلك كان أعجب، فحين روى أحمد أنور لعبدالناصر ما حدث، أقره على ما فعل! وعلى حد قول أحمد أنور، فإنه أبدى تعجبه من صاوى أحمد صاوى! مع أن عبدالناصر أثناء أزمة مارس كان يبكى بكاء حقيقيا للصاغ أحمد طعيمة ويبدى يأسه من نجاح الحركة العمالية!

وقد بلغ من احتقار ثورة يوليو للطبقة العاملة، أنها، بعد أن شجعتها على العمل السياسى والقيام بإضراب عام لإبقائها فى الحكم، سارعت إلى منعها من الاشتغال بالسياسة عن طريق إصدار القانون رقم ٣١٩ الخاص بنقابات

العمال، الذى حل محل القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ ، وفيه حرمت على الطبقة العاملة الاشتغال بالمسائل السياسية، مع أن الطبقة العاملة قبل الثورة كانت جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية!

هذه هى حقيقة قصة «وقوف ثورة يوليو إلى صف المعذبين فى الأرض وانحيازها إلى فقراء الناس»، التى يثيرها السعدنى!ـ والتى دعته إلى أن يكون ناصريا ـ أى إعدام النقابيين لأول مرة فى تاريخ مصر، واستغلال الحركة النقابية فى البقاء فى الحكم، ثم الانقلاب عليها واخضاعها لسيطرة الثورة، ومجازاة أصحاب الفضل فى بقاء الثورة بالصفع على الوجه، وحرمان الطبقة العاملة من الاشتغال بالسياسة!

ومع كل ذلك فهل يرى الأستاذ محمود السعدنى أن هذا السبب مبرر كاف لتأييده للثورة، ونسيان ما لقى على يدها فى حياته المهنية من فصل تعسفى، واعتقال ظالم، وتعذيب لم يتلقاه سجين سياسى فى أى عهد من عهود الحكم فى مصر، حتى فى وجود الجنود البريطانيين فى مصر ـ باعترافه شخصيا (وأذكره بما رواه من قصة بائع الخبز فهد شنودة)

لقد كنت مثله ناصريا متحمسا! بل أذكر أننى فى أثناء مناقشتى لإحدى الرسائل العلمية فى كلية الإعلام بجامعة القاهرة منذ سنين، تفاخرت أمام الجمهور بأنى ناصرى! ولكنى غيرت فكرى بعد أن درست هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ودرست ما وقع على حقوق الإنسان من اعتداءات فى عهد الثورة، ودرست ما آل إليه وضع الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية على يد ثورة يوليو!

ولقد قدم الأستاذ السعدنى فى مقاله عنى بمجلة المصور الأخير وهو بعنوان «عفوا يا دكتور» المزيد من ممارسات الثورة الماكيافيلية، ومنها مطالبته بالادلاء بالشهادة الزور ضد الصحفى الراحل أبو الخير نجيب، واعتبار رفضه ذلك «موقفا مزريا»! هذا فضلا عن فصله من الجمهورية

ومن روز اليوسف بدون سبب، واعتقاله وتعذيبه بدون ذنب جناه، وإحاطته بالشك حتى عندما كان مسئولا عن التنظيم الطليعى بالجيزة لاختلاف نظرته لبعض الأمور عن نظرة الثورة.. إلى آخر ما يؤكد الصفة الفاشية للثورة التى يعاتبنى عليها، على الرغم من أنه اقترب منها أكثر منى، وعاناها بنفسه، ودفع فيها خمس سنوات من حياته فى معتقلات التعذيب.

فهل يرى الأستاذ السعدنى حتى اليوم أن الثورة كانت ثورة تقدمية؟ وأننى أرتكب خطأ تاريخيا بوصفها بأنها كانت ثورة فاشية، وأنى أتجنى عليها فيما أكتب، وأكتب عنها بمزاج انفعالى يشم منه رائحة التشفى والانتقام - حسب قوله؟ ثم يتهمنى بأنى أقف هذا الموقف لأن ثورة يوليو لم تهتم بى كثيرا، ولم توفنى حقى من التقدير والتكريم.

وأريد أن أطمئنه إلى أن الثورة لم تخطئ فى حقى بذلك، فلم أكن وقتذاك قد وصلت إلى ما وصلت إليه حاليا من الناحية العلمية بما يجعل الثورة تهتم بى على هذا النحو. ومع ذلك لم تقصر الثورة فى الاهتمام بى، فقد كنت أدعى لإلقاء المحاضرات فى معسكرات حلوان، وقبيل أحداث مايو ١٩٧١ دعيت لإلقاء المحاضرات فى المعهد الاشتراكى بمصر الجديدة باعتراف السيد ضياء الدين داود .

لست - إذن - ممن يتحركون بنوازع شخصية ،، وقد دافعت عن ثورة يوليو دفاعا مجيدا ضد القوى الرجعية التى أطلت برأسها عقب وفاة عبدالناصر، ودافعت عن «التجمع» والوفد، وحزب العمل (عندما كان حزبا اشتراكيا) - وكل ذلك ثابت وموجود فى كتابى: «مصر فى عصر السادات». ثم غيرت موقفى عندما تغير اقتناعى من ناحية، وانقلبت الناصرية إلى قوة رجعية من ناحية أخرى.

أما ادعاء الأخ محمود السعدنى أنى ارتفعت بفضل ثورة يوليو من «عامل إلى أستاذ ومؤرخ»، فأقسم لك يا أخ محمود أن هذا الكلام غير

صحيح، ولا يمكن أن يكون صحيحا، فلا توجد ثورة على وجه الأرض ترقى عاملا إلى درجة أستاذ ومؤرخ، وأتحداك أن تبرز لى مرسوما أصدرته ثورة يوليو بترقيتى من درجة عامل إلى درجة أستاذ ومؤرخ!

إن قصارى ما تستطيع أن تفعله أية ثورة هو أن ترفع عاملا إلى رتبة وزير - وهو ما حدث بالفعل مع بعض وزراء العمل فى عهد عبدالناصر، أما الترقية إلى درجة أستاذ ومؤرخ، فهذا أمر تقوم به لجان الترقية فى الجامعات المصرية (وأنا عضو فيها حاليا) ولا تقوم هذه اللجان بترقية أحد إلى درجة أستاذ ومؤرخ إلا إذا كان قد حصل على الدرجات العلمية التى تؤهله لذلك، بجهده الشخصى وتفانيه فى العلم، وبأعماله العلمية التى ترقى به إلى هذه الدرجة العلمية الرفيعة.

ومعنى هذا الكلام أن ثورة يوليو لا صلة لها على الإطلاق بارتفاعى إلى درجة أستاذ ومؤرخ، فسواء كنت فى عهد فاروق أو فؤاد أو عبدالناصر أو السادات، أو فى أى عهد من العهود، فأنا أنتزع هذه الدرجة الرفيعة انتزاعا رغم إرادة الجميع، بفضل جهدى العلمى، وفضل الله تعالى قبل كل شيء، ولك تحياتى رغم كل شيء!

مع طاهر عبدالحكيم فى «الأقدام العارية»

الوفد فى ٤/١١/١٩٩٧

يلاحظ القــارئ الكريم الذى تابع هذه السلسلة من المقــالات عن معسكرات التعذيب في عصر عبدالناصر، أننا لم نعتمد على خيال أو على روايات مشكوك فيها، وإنما اعتمدنا على وثائق كتبها مفكرون ومثقفون وكتاب موثوق بهم، ولا يشك أحد فى رواياتهم، لسبب بسيط هو أنهم ينتمون إلى اليسار المتحالف مع الناصريين تحت وهم أن الناصرية تنتمى إلى اليسار، مع أنها تنتمى إلى اليمين المتطرف الذى عرف بالفاشية، وبالتالى فهم موضع ثقة الناصريين الذين لا يستطيعون الشك فى رواياتهم وما وردت بها من وقائع دامغة، كما أن الكثيرين منهم لا يزالون على قيد الحياة يستطيعون تكذيب أية واقعة أوردناها فى هذه الدراسة التاريخية إذا ثبت لهم أننا قمنا بتحريفها.

وهدفنا من هذه الدراسة هو أن ننبه شعبنا إلى ما يمكن أن يلحق به إذا سمح للدكتاتورية بأن تتسلل إلى نظام الحكم. فنظامنا السياسى - حتى اليوم - لا توجد فيه الضوابط التى تمنع من عودة الدكتاتورية مرة أخرى! وكل

ما نتمتع به من حرية رأى وديموقراطية نسبية يعتمد على وجود رجل واحد هو محمد حسني مبارك! وتجربة أديس أبابا تؤكد لنا أن الحظ وحده هو الذى أنقذه، ولو نجحت المؤامرة وجاءت قوى الانقلاب، لفقدنا كل شيء، وخضعنا من جديد لقوى انقلابية لا تقل سوءا عن القوى الانقلابية التى قامت بثورة يوليو، إن لم تكن هى نفسها هذه القوى!

ففيما عدا الوفد الذى له تاريخه النضالى من أجل الحرية الذى لا ينكره أحد، فإن قوى المعارضة الحالية فى مصر هى قوى لا تؤمن بالديموقراطية أصلا، على الرغم من أنها ترفعها شعارا لخداع الجماهير والتسلل من خلف هذه الشعارات إلى الحكم.

فبالنسبة للناصريين، فلسنا فى حاجة إلى التدليل على أنهم لا يؤمنون بالديموقراطية أصلا، سواء بتاريخهم الأسود أو بممارساتهم السياسية الحالية، وتحالفاتهم مع القوى الفاشية فى المنطقة العربية، ويكفى أنهم حين كانوا فى عز المعمعة ضد القانون ٩٣ فى نقابة الصحفيين، كانوا يتسللون فى الظلام لمقابلة كعبة الديموقراطية فى المنطقة العربية، وهو صدام حسين! ليتلقوا بركاته، وليعودوا إلى مصر حاملين بشرى عزمهم على إصدار صحيفة يومية! وقد خاضوا المعركة الانتخابية بقوة مادية ضخمة حتى كاد مندوبهم حمدين صباحى، صديق صدام حسين، ينجح فى الانتخابات ويدخل مجلس الشعب، لولا يقظة شعبنا، وما نبهنا إليه فى ذلك الحين!

وها هم أولاء الناصريون اليوم يخوضون المعركة ضد الحكومة. ويحاولون إشعال ثورة مستأجرى الأراضى ضد الملاك، مصورين الملاك فى صورة إقطاعيين، مع ما هو معروف بالإحصاءات من أن عدد الملاك اليوم أصبح أكثر من عدد المستأجرين! ومع ما هو معروف من أن الغالبية الكبرى من المستأجرين اليوم لم يعودوا فلاحين يفلحون الأرض وإنما انتقلوا

من هذه الطبــقــة إلى طبــقــة أخــرى، مع تعليم أولادهم فى المدارس والجامعات، وشغلهم الوظائف فى الحكومة وغيرها، وتأجير حيازاتهم من الباطن لفلاحين حقيقيين يستغلونهم، وانتفاعهم بحقوق الملكية بدلا من الملاك الحقيقيين، الذين ترددت أوضاعهم إلى مادون مستوى المستأجرين بعد أن أصبحوا ملاكا صوريين لا يستفيدون أية فائدة من ملكياتهم.

وفى هذه المعركة نري صديق صدام حسين القديم، حمدين صباحى، يتصدى للمعركة، لكى يقبض عليه، ويتأهل للمعركة الانتخابية القادمة كمدافع عن الفلاحين!

وإلى جانب الناصريين، الذين يرفعون شعار الديموقراطية لوراثة النظام الحالى وفرض دكتاتوريتهم القديمة، هناك حزب الشعب، الناطق باسم جماعات الإسلام السياسى والإرهابيين، وهو يدعو إلى تطبيق الديموقراطية فى حين هو يساند نظام البشير - الترابى فى السودان! ويدافع عنه بكل ما يملك من قوة، باعتباره المثل الأعلى للديموقراطية! كما يدافع عن الإرهاب. وقد تصدى للدفاع عن صدام حسين عندما غزا الكويت تحت حجة أن نظامه هو المدافع الأوحد عن الإسلام والعروبة! وكان يصور صدام حسين وقت ذاك فى صورة صلاح الدين!

وقد ظهر التحالف بين الناصريين الفاشيست والإسلاميين الفاشست فى ذلك الحين، وهو ما فضحته جريدة الشعب. فقد نشرت فى عدد ١١ سبتمبر ١٩٩٠ فى الصفحة الأولى بيانا للحزب الناصرى تحت التأسيس يعلن فيه فريد عبدالكريم، الذى وصفته الجريدة بأنه «وكيل المؤسسين للحزب»، أن المرحلة الراهنة تفرض على «جميع القوى الشريفة العربية والإسلامية» - حسب قوله - «أن تتوحد للجهاد ضد الاحتلال الأمريكى الصهيونى للأراضى العربية فى فلسطين والخليج ، ومساندة شعب العراق فى مواجهة الصهاينة والأمريكان، وأن «الحزب الناصرى يدرس حاليا الصيغة النهائية

للتحالف مع حزب العمل والقوى الشريفة الأخرى (هكذا) وأن الحزب الناصرى يرى أنه يمكن فى الظروف الراهنة تجميد العراقيل التى كانت تعوق تحالف الناصريين مع التيار الإسلامى!

هذه هى القوى المتربصة بالديموقراطية، والتى تتيح لها اتصالاتها بالخارج الفرصة للوصول إلى الحكم بالطرق الانقلابية، وفرض دكتاتوريتها، ويساعدها فى ذلك عجز نظامنا السياسى عن فرز القوى الديموقراطية الحقيقية من القوى الانقلابية، وإصراره على الاستئثار بالحكم دون شريك من القوى الديموقراطية الأخرى، مثل الوفد، كما يتمثل فى إسقاطه مرشحى الوفد فى الانتخابات رغم الأهداف المشتركة المتمثلة فى إرساء أسس الديموقراطية الحقيقية التى تستطيع الوقوف والتصدى للمحاولات الانقلابية.

من هنا تنبه هذه المقالات التى ننشرها عن معتقلات عبدالناصر وتنكيله بالمفكرين والمثقفين والصحفيين والعلماء ـ الشعب المصرى إلى حجم الخطر الذى يمكن أن يتعرض له إذا تعرض لانقلاب فاشى يأتى من جانب الناصريين أو الإسلام السياسى، أو من جانب تحول فى نظام الحكم يقوم به الناصريون فى أجهزة الإعلام، الذين يحتفلون بنصر أكتوبر بطريقتهم الخاصة، أى بطريقة إخفاء اسم السادات وإبراز اسم عبدالناصر لإيهام الجماهير بأنه بطل حرب أكتوبر!

ولقد كان لقاؤنا الأخير مع مذكرات محمود السعدنى التى نشرها تحت عنوان: «الطريق إلى زمش»، ونحن اليوم فى لقاء مع وثيقة أخرى من أخطر الوثائق التى نشرت عن سجون ومعتقلات عبدالناصر، لم يستطع كاتبها طاهر عبدالحكيم أن ينشرها فى مصر فنشرها فى لبنان بعنوان: «الأقدام العارية، الشيوعيون المصريون وخمس سنوات فى معسكرات التعذيب».

وأهمية هذه الوثيقة أن الجانب الأكبر منها كتب فى مرحلة الإرهاب الناصرى والمعتقلات، وفى السجن أو المعتقل، بكل ما كان يمثله هذا العمل من خطورة بالغة، لأن إدارة عبدالناصر كانت تعتبر حيازة قلم أو ورقة من هذا النوع فى السجون والمعتقلات جريمة الجرائم.

وقد عاش كاتب هذا الكتاب، وهو طاهر عبدالحكيم، تجربة إرهاب النظام الناصرى بكل أبعادها. فعلى حد قوله أمضى حوالى خمسة شهور هروبا من رجال المباحث العامة وملاحقاتهم الهستيرية فى الريف والمدينة، وفى العاصمة، وفى أقصى الصعيد، وفى الدلتا. وبعد ذلك فى معتقل القلعة، والفيوم، ومعسكرات التعذيب فى أوردى أبوزعبل، ثم سجن الواحات الخارجة.

وكان كل فصل يتم كتابته تتلقفه مجموعة من سجناء الرأى ليتولوا إعادة كتابته على ورق لف السجائر، بخط دقيق للغاية، لتهرب نسخة خارج السجن، ونسختان للاحتفاظ بهما داخل السجن فى مخابئ مأمونة للغاية ضد عمليات التفتيش، وقد بقيت النسخة المهربة خارج السجن مدفونة فى مخبأ أمين حتى تم الإفراج عن الشيوعيين فى مايو ١٩٦٤، وهى التى تم على أساسها طبع هذا الكتاب بعد اثنى عشر عاما.

ويقول طاهر عبدالحكيم: «كان بيننا وبين النظام الناصرى دم شهداء عديدين سقطوا تحت التعذيب، ومرارة خمس سنوات من السجن والاعتقال والتعذيب والحرمان من أقل الحقوق الإنسانية، وفوق ذلك كان بيننا وبين هذا النظام ما أصاب شعبنا، وأصاب النضال الوطنى الديموقراطى العربى كله من نكسات طوال تلك السنوات الخمس، التى ساد فيها العداء للشيوعية والديمقراطية.

وعلى حد قوله فإن إصرار النظام الناصرى على احتكار القيادة، واحتكار حق العمل السياسى لفئة التكنوقراط - رغم كل الدعاوى عن تحالف قوى

الشعب العاملة - والانفراد من جانب قيادة هذه الفئة، أى النظام الناصرى، بحق إصدار القرار السياسى - كان تعطيلا لحركة الثورة، وتعطيلا للقوانين الموضوعة لحركة التاريخ، وتعطيلا لنمو القوى القادرة على السير بالثورة حتى نهايتها.

ذلك أن خمس سنوات من التعذيب والحرمان والمنفى والتفسخ الداخلى، كل ذلك ولاشك كان له تأثير سلبى على نضالية أعداد كبيرة من المسجونين حينما كانوا يخرجون من السجن مفصولين من أعمالهم، محرومين من مصدر للقوت، تنتظرهم مشاكل اجتماعية واقتصادية تراكمت طوال سنوات، وصاحب العمل الوحيد هو الدولة، فإن هؤلاء كانوا سيقبلون بسهولة أى نظرية تعفيهم من مسئولياتهم النضالية، وتسهل لهم السعى للتعايش مع النظام!

وفى الوقت نفسه، ومع أن الرئيس عبدالناصر أصدر أمرا بالإفراج الشامل عن المعتقلين الشيوعيين والديموقراطيين والنقابيين فى مايو ١٩٦٤، إلا أن النظام ظل فى مجموعة معاديا لفكرة وجود تجمع سياسى مستقل عنه! ومن هنا كان الضغط المستمر والمتصاعد من أجل حل الحزب الشيوعى، وقد وصل هذا الضغط إلى حد إعادة اعتقال بعض أعضاء اللجنة المركزية وبعض الكوادر الحزبية، كتحذير للجنة المركزية بالعودة إلى الاعتقالات بالجملة إن لم تسارع فى اتخاذ قرارها بحل الحزب!

كذلك ظل النظام معاديا للماركسية اللينينية بدليل عدم السماح لأعضاء الحزب - بعد حله - بدخول الاتحاد الاشتراكى . ولم يبدأ قبول بعضه أعضاء إلا فى عام ١٩٦٨ . وبدليل حملة الاعتقالات التى تمت فى عام ١٩٦٩ بين أعضاء اللجنة المركزية لمنطقة الشباب التابعة للاتحاد الاشتراكى وكثير من أعضاء المنطقة، بحجة أنهم يشكلون تيارا ماركسيا! وممارسة

التحقيق معهم فى قباء المباحث الجنائية العسكرية، فى إدارة المخابرات العامة، وسط كل مظاهر الإرهاب والتخويف.

ومعنى هذا الكلام - كما يقول طاهر عبدالحكيم - أن الاعتقالات لم تتوقف بعد قرار عبدالناصر الإفراج عن المعتقلين الشيوعيين، حتى عندما تطلبت مرحلة ما بعد عدوان ١٩٦٧ الحاجة إلى تجميع كل القوى الصحية فيه، فإن قرارات الفصل من الاتحاد الاشتراكى، أو تجميد العضوية فيه، أو الاعتراض على الترشيح للمراكز القيادية فيه، صدرت بحق العديدين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي الذين تبنوا سياسية أكثر جذرية من سياسات النظام لمواجهة العدوان.

ومعنى هذا الكلام أن اعتقالات سجناء الرأى ظلت طوال عصر عبدالناصر ، وإلى ما قبل وفاة عبدلناصر بعام واحد، بل وفى أثناء حرب الاستنزاف! فقد كانت تلك - كما يقول طاهر عبدالحكيم - هى الثمرة الطبيعية للسياسة التى التزمها النظام فى صرامة منذ أيامه الأولى، وهى سياسة عدم السماح لأية قوة تقدمية أو ديموقراطية بحرية العمل السياسى خارج إطار النظام فكرا وتنظيما.

وهذه السياسة - كما يلاحظ القارئ - هى نفسها السياسة التى اتبعها النظام الفاشى فى إيطاليا والنازى فى ألمانيا.. سياسة العداء للقوى التقدمية والديموقراطية. فإذا أضفنا إليها معسكرات التعذيب، فإننا لا نخطئ التحليل إذا أطلقنا على الفترة التاريخية التى حكم فيها عبدالناصر اسم الفترة النازية!

تراجيديا اعتقالات يناير - أبريل ١٩٥٩

الوفد ١١/١١/١٩٩٧

عندما كتب طاهر عبدالحكيم كتابه «الأقدام العارية.. الشيوعيون المصريون و٥ سنوات فى معسكرات التعذيب» لم يكن يقصد محاكمة النظام الناصرى، وإنما كان يقصد فقط - كما كتب: «مجرد تسجيل للعلاقة بين هذا النظام والشيوعيين فى فترة محددة - ما بين يناير ١٩٥٩ ومايو ١٩٦٤، وهى فترة كان النظام فيها مصمما على تصفية أية قوة سياسة مستقلة عنه ولا تدين بالولاء المطلق له».

وفى ذلك يروى طاهر عبدالحكيم كيف فرض عبدالناصر المعركة على الشيوعيين عقب هزيمة العدوان الثلاثى، عندما قابل، فى نوفمبر ١٩٥٨، «راونترى» وكيل الخارجية الأمريكية، وأجرى معه محادثات سرية، أصدر بعدها تعليماته إلى الصحف بعدم الهجوم على الولايات المتحدة، أو نقد سياساتها! وبدأ يفتت الوحدة الوطنية بالإجراءات التشريعية والإدارية، فقد أمر بحل لجان المقاومة الشعبية، بعد أن حملت العبء الأكبر فى تنظيم الجماهير وتعبئتها ضد العدوان، بينما بات جليا إفلاس هيئة التحرير، التى

أقامها كبديل للنظام الحزبى، وانفضحت كهيئة معزولة عن الشعب لا تحظى بثقته أو احترامه، ولا تضم إلا مجموعة من الوصوليين والأفاقين والجواسيس.

وفى الوقت نفسه عمد عبدالناصر إلى إزاحة الشيوعيين من كافة التشكيلات والتنظيمات والمؤسسات ذات الطابع الجماهيرى. فقد فصل ما يقرب من مائة من الصحفيين الشيوعيين والديموقراطيين من جريدة الجمهورية والمجلات التى تصدر عنها، كما فصل الطلبة الشيوعيين والديموقراطيين من الجامعة، وحرم الوظائف العامة على الشيوعيين، ووضع قائمة بأسماء العمال الشيوعيين فى المصانع حتى لا تسمح لهم بالعمل، وتوج كل هذا بالقرار الجمهورى رقم ٨ الذى يقضى بإلحاق النقابات المهنية والعمالية بالاتحاد القومى. وتحريم عضوية مجالس الإدارات فيها على غير أعضاء هذا الاتحاد.

وعلى النطاق العربى عمل عبدالناصر - كما يقول طاهر عبدالحكيم - على تفتيت الجبهات الوطنية فى البلاد العربية، عن طريق تحريض حلفائه آنذاك على الانسحاب من الجبهات الوطنية فى الأردن ولبنان والعراق وسوريا.

وفى الوقت نفسه، وعلى المستوى الاقتصادى، أصر عبدالناصر - كما يقول طاهر عبدالحكيم - على أن تتحمل الجماهير عبء خطة التنمية عن طريق تحقيق أعلى الأرباح للمؤسسات العامة والخاصة، بينما تتدهور مستويات معيشة المواطنين، فتكاليف المعيشة فى ارتفاع مضطرد، والدخول الفعلية فى انخفاض متزايد. كما أن عبدالناصر نفسه هو الذى فتح الباب أمام القروض الإمبريالية، مبتدئا بالقروض من ألمانيا الغربية، وبفائض الحاصلات الزراعية الأمريكية.

وفى حين كان الشيوعيون والديموقراطيون يطالبون بحق الشعب فى حرياته العامة: حرية العمل والتنظيم السياسى، وحرية النشر والصحافة والاجتماع، وظلوا يطالبون بانتخاب جمعية تأسيسية تضع للشعب دستورا وطنيا ديموقراطيا، فإن عبدالناصر - كما يقول طاهر عبدالحكيم - أصر على مصادرة الحريات العامة، وتحريم التنظيم السياسى، وفرض الرقابة على الصحف وعلى كافة المطبوعات، وحظر الاجتماعات العامة، والاعتداء على ما يعقد منها بواسطة قوات الأمن!

بل إنه فى مواجهة المطالبة بجمعية تأسيسية لوضع دستورى ديموقراطى، حل مجلس الأمة، الذى ضاق به عبدالناصر ذرعا - كما يقول طاهر عبدالحكيم - على الرغم من أن حوالى مائة نائب فيه عينوا تقريبا بواسطة ما كان يسمى «بحق الاعتراض»، الذى بمقتضاه شطبت أسماء المرشحين المنافسين لهم فى انتخابات يوليو ٥٧! بل على الرغم من أنه بمقتضى حق الاعتراض هذا - استبعد عبدالناصر كافة المرشحين الشيوعيين والديموقراطيين والتقدميين!

فقد أصر عبدالناصر - كما يقول طاهر عبدالحكيم - على فرض نظام الحزب الواحد، وعلى الحكم بالأساليب البوليسية: بالمباحث العامة، وبالمخابرات العامة، وبالنيابة، وبقوانين الطوارئ.

وفى حين كانت القوى الشيوعية والديموقراطية تناضل بثبات من أجل وحدة عربية ديموقراطية، تحترم فيها إرادة الشعوب العربية فى شكل الوحدة الذى تريده، وفى نظام الحكم الذى تختاره، قاتل عبدالناصر بشراسة من أجل فرض الوحدة على سوريا بشروطه: حل الأحزاب، وحل البرلمان، وإقامة اتحاد قومى تخضع له كل أشكال النشاط السياسى والاجتماعى.

ولم تكد تتم الوحدة، حتى استبعد قادة ضباط الجيش السورى، وحلت النقابات واتحادات الطلبة، وأعيد تكوينها تحت اشراف المباحث، وأخضعت كل مجالات الحياة فى سوريا - بما فيها الوزراء السوريون أنفسهم - لإشراف المخابرات الناصرية.

وفى مصر - كما يقول طاهر عبدالحكيم - قرر عبدالناصر أن يخوضها معركة سوداء ضد القوى الوطنية الديموقراطية! ففى يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ أعلن عبدالناصر فى بورسعيد أن «المعركة مع الاستعمار قد انتهت، وبدأت المعركة مع الشيوعية! وقبل أن تبرز الخيوط الأولى لفجر اليوم الأول من عام ١٩٥٩، كان عبدالناصر - كما يقول طاهر عبدالحكيم - يمزق راية الوحدة الوطنية التى حمت البلاد من العدوان الثلاثى الاستعمارى، والتى مزقت مشروع أيزنهاور.. كان «يمزق راية التضامن العربى وراية الصداقة العربية السوفيتية اللتين ضمنتا إحباط كل المؤامرات الاستعمارية»..

«لقد مزق كل الرايات الشريفة التى رفعها الشعب، ليرفع مكانها راية كريهة لدى كل المواطنين الشرفاء، راية لم يرفعها من قبل إلا ألد أعداء الإنسانية، راية الاستعمار المهلهلة.. ففى صباح اليوم الأول من يناير ١٩٥٩، استدعى مراسلو الصحف الأمريكية - والأمريكية فقط - إلى مقر رئيس الجمهورية بسراى القبة، حيث أفضى إليهم أحد كبار المسئولين بأنباء الحملة البوليسية التى شنتها أجهزة الأمن على الشيوعيين المصريين، والتى تم فيها اعتقال ما يقرب من مائتين من الشيوعيين، بينهم معظم القيادات، وحظر على الصحف المصرية نشر أى شىء عن تلك الاعتقالات.

وقد سيق المعتقلون إلى سجن القلعة، وهو مكان كئيب مظلم، يقع داخل أسوار قلعة صلاح الدين على قمة جبل المقطم، وكان عبدالناصر أول حاكم مصرى يستخدمه معتقلا للسياسيين! فقد كان أول من استخدمه معتقلا للوطنيين هم الفرنسيون عندما غزوا مصر بقيادة بونابرت عام ١٧٩٨، ثم استخدمته قوات الاحتلال البريطانية سجنا حربيا لجنود الاحتلال.

وما يكاد المرء يدخل من بوابة ضخمة حتى يجد نفسه فى فناء صغير، يؤدى باب فيه إلى حجرة بها ضابطان يقومان بتفتيش المعتقلين، واستلام ما معهم من نقود، ثم تسجيل الأسماء فى سجلات المعتقل.

ويؤدى باب آخر فى الحجرة إلى دهليز ضيق مظلم، على كل من جانبيه صف من الزنازين الضيقة، لكل منها باب مزدوج: واحد من القضبان الحديدية، وآخر من الخشب السميك. ولا ينفذ إليها الهواء إلا من كوة ضيقة فى السقف

وقد بدأ التحقيق مع المعتقلين منذ اليوم الأول، واتسم التحقيق بإهدار ركنين قانونيين أساسيين:

أولا : «أجرى التحقيق بحضور ضباط من إدارة المباحث العامة، كانوا يسجلون ملخصات بأقوال المعتقلين، بحجة نقل صورة عن التحقيق أولا بأول إلى رئيس الجمهورية...

ثانيا : «حرم المعتقلون الذين أجرى معهم التحقيق من استدعاء محامين لحضور التحقيق...

«وفضلاً عن ذلك فقد سار التحقيق فى طريق غير قانونى من زاويتين:

أولاهما، أن وكيل النيابة لم يكن يحقق بناء على أدلة مادية أمامه، وإنما بناء على تبليغ من المباحث العامة.

وثانيهما، أن الأسئلة التى كان يوجهها وكيل النيابة لم تكن حول وقائع مادية، وإنما حول مسائل تتعلق بالعقيدة وحرية الضمير! من أمثلة ذلك: ما رأيك فى الشيوعية؟ ما رأيك فى القومية العربية؟ ما رأيك فى الاشتراكية الديموقراطية التعاونية؟

بقى المعتقلون فى سجن القلعة حتى يوم ٢١ مارس ١٩٥٩، محرم عليهم الاتصال بذويهم، ومحرم عليهم الاطلاع على الصحف، أو الاستماع

إلى الإذاعة، ومحرم عليهم الاتصال بمحاميهم، رغم أنه قد أجرى معهم تحقيق نيابى.

وفى يوم ٢١ مارس بدأ إخلاء سجن القلعة من المعتقلين الموجودين فيه، تمهيدا لاستقبال المعتقلين الجدد! فأطفئت الأنوار فى منطقة القلعة بأسرها، وقيد المعتقلون : كل أربعين بسلسلة واحدة، ثم حشروا فى سيارات مغلقة مغطاة تغطية كاملة بستائر من قماش سميك، وسار ذلك الموكب الأسود تحوطه عربات البوليس المسلحة متجها إلى محطة سكة حديد الجيزة.

كان الميدان أمام المحطة، قد تحول إلى شىء أشبه بميدان قتال! فقد حظر التجول فى المنطقة، وأخليت المقاهى من روادها، وصدر أمر بإغلاق نوافذها المطلة على الميدان، واصطف الجنود فى ملابس الميدان، مسلحين بالبنادق سريعة الطلقات ومدفع البرن: جنود ينبطحون مصوبين أسلحتهم، أو خلف مدافع البرن فى وضع الاستعداد، وصفوف من الجنود أصابعهم على أزندة بنادقهم.

«كل شىء كان مهيأً لإيحاء المعتقلين بأنهم سائرون إلى الموت!».

وفى قطار خاص، فى عربة مقفلة، لا مقاعد فيها، ولانوافذ إلا كوات مغلقة بالقضبان، قطع المعتقلون تلك الرحلة الطويلة إلى سجن الواحات الخارجة، على بعد ثمانمائة كيلو متر من القاهرة فى الصحراء الغربية، وأقرب نقطة إليه على النيل تقع على بعد ٢٠٠ كيلومتر.

وعلى باب سجن الخارجة، الذى وصل إليه المعتقلون فى مساء اليوم التالى، كان اللواء اسماعيل همت، وكيل مصلحة السجون، ينتظر على رأس قوة ضخمة من الجنود المسلحين، وقفوا صفوفا، وسار المعتقلون بين تلك الصفوف إلى داخل السجن، حيث جردوا من أمتعتهم وملابسهم، وألقى بكل أربعة عشر منهم فى زنزانة ضيقة: فراشهم بطانيتان، وحصير رقيق

من اللوف (برش)، ومتاعهم جردل لمياه الشرب، وآخر للبول. والزنزانة مغلقة ليل نهار، لا تفتح الا بضع دقائق فى الصباح للذهاب إلى دورة المياة!

وفى فجر يوم ٢٨ مارس، تحركت قوات الأمن المصرية فى كل ركن من أركان مصر: فى المدن والريف، من الاسكندرية إلى أسوان، فهاجمت خمسمائة منزل وبدأ معتقل القلعة يستقبل أفواج المعتقلين الجدد!

لقد ضمت حملة الاعتقال الأخيرة، إلى جانب المئات من الشيوعيين، عشرات وعشرات من العناصر النقابية الشريفة، والشخصيات الديموقراطية، وأنصار السلام، وعددا كبيرا من الصحفيين الديموقراطيين والتقدميين الذين كانوا يعملون بمجلة روز اليوسف والرسالة الجديدة، وبصحيفتي الجمهورية والشعب، وكل محررى القسم الخارجي بجريدة المساء!

كما ضمت هذه الحملة، ولأول مرة فى تاريخ مصر، عشرات من الآنسات والسيدات: أمهات، وطالبات، وموظفات، زج بهن جميعا فى سجن القناطر الخيرية، حيث بقين يعانين الاعتقال دون تحقيق قضائى أو محاكمة، لمدة أربع سنوات!

وكانت دوريات المباحث العامة تجوب شوارع القاهرة والاسكندرية والمدن والقرى فى عربات خاصة، وفى كل يوم تنقض هذه العربات على بعض المواطنين، وتحملهم إلى معتقل القلعة، أو إلى إدارة المخابرات أو إلى دار المحافظة، حيث يجرى عليهم التعذيب بهدف استخلاص اعترافات منهم.

«ولقد تم اختطاف عشرات بهذه الصورة.. اختطف فيليب جلاب، المحرر بالمساء، أثناء سيره بشارع النيل فى ١٣ أبريل ١٩٥٩، واختطف

مؤلف هذا الكتاب، وكان محررا سياسيا بجريدة المساء، أثناء سيره بشارع رمسيس فى التاسعة من مساء ٢٧ يونيو ١٩٥٩ !».

«واختطف فخرى لبيب، ونبيل صبحى من ضاحية مصر الجديدة، واختطف الدكتور حسين كمال الدين، المحرر العلمى بجريدة المساء، من وسط زوجته وأطفاله وهم على شاطىء البحر بالاسكندرية. كما اختطف بنفس الأسلوب المناضلون عدلى جرجس، ومحمد مختار جمعة، وعبدالله كامل، ومنصور زكى، وعشرات غيرهم».

«وفى الأول من أبريل ١٩٥٩، بدأ ترحيل مئات المعتقلين، الذين ازدحم بهم سجن القلعة، إلى معتقل العزب بالفيوم!».

«ووصل عدد الذين ساقتهم أجهزة الأمن إلى المعتقلات والسجون، فيما بين يناير وأبريل ١٩٥٩ حوالى سبعمائة مواطن!».

فى السجن الحربى.. باستيل عبدالناصر

الوفد فى ١٨/ ١١/ ١٩٩٧

وصل عدد المعتقلين الذين ساقتهم أجهزة الأمن إلى المعتقلات والسجون فى حملة عبد الناصر الهتلرية فيما بين يناير وأبريل ١٩٥٩، نحو سبعمائة من الصحفيين والكتاب والمفكرين والطلبة والنقابيين الشرفاء والمثقفين!

ومع ذلك فقد أفلت العشرات من حملات المباحث العامة، وبينهم عدد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى وأعضائها الاحتياطيين. ومن هنا انطلق رجال المباحث ينقبون عنهم فى كل شبر من الجمهورية العربية.. أحياء بأسرها كانت تحاصر بقوات الأمن، ويجرى تفتيشها بيتا بيتا! وقرى بأسرها كانت تحاصر ليلا بأعداد غفيرة من السيارات المسلحة وبرجال الأمن المسلحين بالأسلحة سريعة الطلقات، ويجرى تفتيشها!

«كثير من الآباء والأبناء والأمهات والزوجات والأخوات، كانوا يساقون إلى مراكز البوليس، ويلقى بهم هناك أسابيع رهائن! تمارس ضدهم أسوأ

أنواع المعاملة، لإرغامهم على الإدلاء بأماكن أقاربهم من المناضلين الهاربين.

وقد كان بسبب هذه الحملة أن سقط أول شهيد من سجناء الرأى، وهو محمد عثمان. وكان محمد عثمان قد سقط فى يد نظام عبد الناصر فى مايو ١٩٥٤، وقدم للمحاكمة، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، خرج بعدها ليواصل إبداء رأيه مناضلا من أجل الطبقة العاملة، وعندما بدأت حملة عبد الناصر على الشيوعيين فى أول يناير ١٩٥٩، أصدر منشورا حزبيا موجها إلى عشرات الألوف من العمال فى منطقة شبرا الخيمة، شارحا الأخطار التى يتعرض لها الوطن من جراء الاعتداء على حريات المواطنين، ومن هنا كان سقوطه فى يد نظام عبد الناصر أمرا ملحا!

وقد استطاعت قوات الأمن بالفعل اعتقال محمد عثمان فى قرية على مقربة من مدينة طنطا، وألقت القبض فى مكان آخر على عامل نسيج يدعى أحمد عيد، وعلى أحد موظفى وزارة الصحة ويدعى سعيد النحاس. وقد طلب البكباشى أنور منصور رئيس مباحث طنطا من الأخيرين الإدلاء بأماكن الهاربين، والاعتراف بأن محمد عثمان هو المسئول الحزبى لهما، فلما رفضا، أدخلا - حسب روايتهما بعد ذلك - إلى غرفة مغلقة، واحدا بعد الآخر، بها اثنا عشر جنديا، بيد كل منهما هراوة غليظة، انهالوا بها على كل منهما ضربا حتى يعترفا، ولكنهما صمدا للضرب ولم يعترفا.

وهنا استدار التعذيب الوحشى المركز إلى محمد عثمان! فقد أدخل إلى تلك الغرفة، وانهال عليه زبانية أنور منصور ضربا بالعصى الغليظة وبكعوب البنادق والأحذية، وكان كلما سقط مغشيا عليه ألقوا على وجهه الماء ليفيق، ثم يسأله ضابط المباحث إن كان سيعترف، فيجيب بالرفض، فيأمر رجال المباحث باستئناف الضرب. واستمرت تلك العملية الاجرامية حتى الرابعة صباحا، إلى أن فقد محمد عثمان النطق.

وهنا ألقى به فى مؤخرة إحدى السيارات البوليسية، ووضع الاثنان الآخران فى سيارة أخرى، وانطلقت السيارتان إلى القاهرة. وأمام ادارة المباحث العامة «بشارع خيرت، توقفت السيارتان، وأنزلوا محمد عثمان محاولين إسناده، ولكنه سقط منهم، فجره الحراس من قدميه على الأرض حتى وصلوا به إلى حجرة فى قبو أسفل مبنى المباحث العامة، وحاولوا إعادته إلى وعيه لمعاودة استجوابه، ولكنه كان قد لفظ أنفاسه! فنقلت جثته إلى مكان مجهول!

ويقول طاهر عبد الحكيم إن جثة محمد عثمان لم يعثر عليها بعد ذلك! على الرغم من أن جثث الشهداء الدين سقطوا بعد ذلك سلمت إلى ذويهم. وقد طلبت أمه العجوز المريضة من السلطات إرشادها إلى قبرابنها، ولكن الجميع أهملوا طلبها، حتى أصبح السؤال عند زملائه: هل أذيبت جثة محمد عثمان فى الأحماض من ذلك النوع الذى أذيبت فيه جثة فرج الله الحلو فى دمشق بعد أن ألقى القبض عليه فى ظروف غامضة؟ وهل مزقت كما مزقت جثة فرج الله الحلو ليسهل ذوبانها فى الأحماض؟

فى ذلك الحين ـ وكما يقول طاهر عبد الحكيم ـ كان عبد الناصر يخوض معركة حياة أو موت بالنسبة لنظامه، وفى هذه المعركة الانتحارية تخلى عن كل عرف وقانون، كما تخلى فيها عن كل التزاماته الأدبية إزاء الرأى العام المحلى والعالمى، وعن كل التزاماته بمقتضى المعاهدات والمواثيق الدولية التى وقعتها الدولة ابتداء من اتفاقية مونترو الخاصة بالمعتقلين السياسيين وأسرى الحرب، إلى وثيقة حقوق الإنسان.

«لقد دخل النظام الناصرى وأجهزته تلك المعركة متخليا عن كل ماينبغى أن يتحلى به نظام متمدين فى النصف الثانى من القرن العشرين!

«وفى هذه المعركة لم يفرق بين مدنيين وعسكريين! ففى أبريل ١٩٥٩ كان صوته يرتعش وهو يلقى خطابه فى إحدى فرق الجيش بالعباسية، ويقول: «سأقضى على هؤلاء العملاء، وسألقن الشيوعيين درسا لن ينسوه»!

«كان عبد الناصر يتجه بخطابه هذا ذى الكلمات المرتعشة إلى قوات الجيش، لأنه كان قد نقل المعركة إلى داخل الجيش!».

«ولما كانت مهمة المخابرات العامة فى اعتقال رجال الجيش الموضوعين فى قوائمها السوداء غير مأمونة، فقد اتجهت إلى الخداع! فقد استدعى الجنود الذين طلبت المخابرات اعتقالهم إلى مكاتب قادة الوحدات، وأبلغوا بأنه صدرت الأوامر بنقلهم إلى وحدات أخرى! ولكن بدلا من أن تتجه السيارات التى أقلتهم من وحداتهم إلى الوحدات الجديدة، اتجهت بهم إلى «إدارة المباحث الجنائية العسكرية» فى ميدان قصر عابدين، وهى الإدارة التى كان مجرد ذكر اسمها يثير الفزع فى روع الناس، وكانت الأقاصيص تدور حول أن من يدخلها متهما لايخرج منها حيا!».

ويقول طاهر عبد الحكيم: إنه لم تكد تصل الدفعة الأولى من المجندين المعتقلين، وعددهم عشرة، حتى استقبلهم ضابط تحيط به جماعة من الجنود ضخام الاجسام، يبشرهم بأن الدفعة التى جاءت قبلهم أعدمت بالرصاص فى الصحراء!

ثم سيقوا إلى قبو فى أسفل المبنى، حيث أجبروا على مشاهدة بعض الجنود تحت التعذيب وصراخهم يدوى فى القبو!، ثم ألقى بكل واحد منهم فى زنزانة أسفل المبنى، واستدعوا واحدا أثر الآخر إلى غرفة المدير العام للمباحث الجنائية البكباشى حسين عرفة، التى كانت تعج بمجموعة من الجنود فارعى الأجسام. وجرى استجوابهم حول معتقداتهم، وسط الضرب الذى كان ينهال على المعتقل إذا لم ترق اجاباته البكباشى حسين عرفة.

ويقول طاهر عبد الحكيم: إن هؤلاء المعتقلين ظلوا عشرين يوما داخل زنازين مغلقة عليهم ليل نهار، والصراخ ينطلق بلا انقطاع من غرفة التعذيب! ففى هذه القلاع ذات المظهر المتمدين كان النظام قد حشد لممارسة التعذيب والارهاب جنودا تلقوا تدريبات خاصة تنتزع منهم كل المشاعر والنوازع الإنسانية!

ولم يلبث أن انتهى هذا الفصل الأول من فصول التعذيب، ليبدأ الفصل الثانى وهو الأشد بشاعة، وكان مقررا أن يتم فى السجن الحربى! فقد فوجئ المعتقلون باقتيادهم خارج زنازينهم وسط حرس مدجج بالسلاح، إلى سيارة حربية كانت تنتظرهم أمام الإدارة، وانطلقت بهم السيارة تخترق شوارع القاهرة إلى العباسية وتنعطف بعدها إلى داخل الثكنات، وبعد بضعة كيلو مترات مرت السيارة ببوابة عسكرية عليها حراسة مشددة، وعبرت عدة بوابات، «وأدرك رفاقنا إلى أين يساقون، فأمام البوابة الأخيرة توقفت السيارة، واستطاع الرفاق أن يقرأوا فى أعلاها لافتة كبيرة كتب عليها بحروف كبيرة: «السجن الحربى»!

ويتناول طاهر عبد الحكيم تاريخ السجن الحربى فى عهد عبد الناصر، فيقول: إنه قبل ثورة يوليو لم يكن السجن الحربى سوى سجن كغيره من السجون، ولكنه مخصص لرجال الجيش الذين تصدر ضدهم أحكام من المجالس العسكرية، ولكن منذ جاء الناصريون إلى الحكم فى ٢٣ يوليو، اكتسب هذا السجن سمعة سيئة فى طوال البلاد وعرضها، فقد غدا هذا السجن مكانا يمارس فيه النظام عمليات التأديب والانتقام ضد كل معارضيه.

وعلى حد قول طاهر عبد الحكيم، فإنه «لم يكن قد مر على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أكثر من شهرين، حينما سيق إلى هذا السجن أعضاء اللجنة التحضيرية لاتحاد عمال مصر فى سبتمبر ١٩٥٢، على أثر العدوان

الوحشي على عمال كفر الدوار وشنق العاملين البطلين مصطفى خميس ومحمد البقرى، على أثر الاضراب الذى قام به عمال كفر الدوار من أجل مطالبهم،

،وفى ذلك السجن، مورست عمليات التعذيب على أعضاء اللجنة التحضيرية لاتحاد عمال مصر، لأنهم احتجوا على اعدام خميس والبقرى، ولإثنائهم عن المضى فى تكوين الاتحاد،.

وإلى هذا السجن أيضا سيق الصحفيون المعارضون للنظام! ففى مارس ١٩٥٤ ، سيق إحسان عبد القدوس، رئيس تحرير مجلة روز اليوسف آنذاك، إلى السجن الحربى، لتأديبه على أثر مقال كتبه عن ،العصابة السرية التى تحكم مصر، ، منددا باتجاه مجلس قيادة الثورة غير الديموقراطى.

والى هذا السجن سيق عبد الرحمن الشرقاوى الكاتب المعروف، لما لمسوا فيه من اتجاهات مناوئة لهم عام ١٩٥٤.

وفى أعقاب محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٥٤ ، سيق إلى هذا السجن مايزيد على ٨٠٠ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، ومورست عليهم عمليات التعذيب الجماعى، راح ضحيتها عشرات منهم دفنوا سرا، .

ويقول طاهر عبد الحكيم: إن أحد المسجونين الشيوعيين فى السجن الحربى وقتذاك، وهو الصول محمد مختارجمعه، شهد ماوقع على الإخوان المسلمين فى السجن الحربى من تعذيب. فقد ذكر أنه شهد بنفسه هجوما وحشيا بالسناكى والقضبان الحديدية على معتقل الإخوان المسلمين، بعد أن قيدوا كل واحد منهم من الخلف بقيد حديدى، وقد مات يومها ستة من هؤلاء الإخوان، وأصيب حوالى ثمانون بجراح خطيرة! وكان السبب فى هذا الهجوم الوحشى أن أحدهم، وهو يوسف طلعت، المتهم الأول فى قضية

الجهاز السرى، تجرأ على أن يسجل أمام محكمة الشعب العسكرية، تفاصيل التعذيب الذى مورس ضده.

أما الصول محمد مختار جمعه، الذى شهد هذا الهجوم الوحشى، فقد جلد على قدميه أكثر من ألف جلدة وبات ليلتين في زنزانة محكمة، عاريا وسط مياه تصل إلى صدره! وكوى جسده بالأسياخ الحديدية المحماة لدرجة الاحمرار، وأطفئت أعقاب السجائر فى أجزاء مختلفة من جسمه، وربط بين لوحين من الثلج حتى دابا! وعلق من قدميه، وضرب بالسياط، ومنع عنه الماء لمدة يومين - كل ذلك للتوقيع على قائمة بأسماء عدد من الضباط الذين يراد التخلص منهم، بأنهم أعضاء شبكة شيوعية داخل الجيش!

ثم يصف طاهر عبد الحكيم أدوات التعذيب التى كانت تستخدم داخل السجن الحربى، فيذكر على رأس هذه الأدوات ماعرفت باسم «طاقية الثورة»! وهى عبارة عن طوق حديدى يحيط برأس الضحية، ثم يقفل بمفاتيح زمبركيةحتى يضغط تماما على الرأس، وهنا تبدأ المساومة مع الضحية: فإما الاعتراف، وإما مزيد من إحكام الطوق، وتزداد لفات المفتاح حتى يكاد ذلك الطوق ينغرس فى عظام الجمجمة!

ويقول طاهر عبد الحكيم إن كل من مورست ضده هذه العملية الوحشية انتهى أمره بالجنون!

وإلى جانب «طاقية الثورة» هناك الكلاب الوحشية المدربة على الهجوم على الضحية وإلقائه أرضا لتنهش لحمه، كما أن هناك أيضا الكى بالكهرباء!

ثم يقول طاهر عبد الحكيم: «لقد تحول السجن الحربى إلى مكان تنبعث منه على الدوام رائحة الارهاب، ولم تعد هذه المعاملة الهمجية مقصورة

على الخصوم السياسيين، بل حتى على الجنود المحكوم عليهم بعقوبات يقضونها فى السجن الحربى! حيث ينهال الضرب والتعذيب على كل منهم لدى وصوله إلى السجن، ولايتوقف إلا إذا اختار لنفسه أسم أنثى! لكى ينادى به طول إقامته فى السجن!

«وقد وصلت العمليات الانتقامية، إلى حد إجبار الجنود المعاقبين على التخلى عن رجولتهم!»

مع سجناء الرأى
فى معتقل العزب !

الوفد فى ٢٥/ ١١/ ١٩٩٧

قدم لنا طاهر عبد الحكيم فى كتابه: «الأقدام العارية: الشيوعيون المصريون وخمس سنوات فى معسكرات التعذيب»، تاريخا موجزا للسجن الحربى، الذى كان سجنا عاديا قبل الثورة، ثم حولته ثورة يوليو إلى سجن يشبه سجن الباستيل! وكيف استقبل هذا السجن فى سبتمبر عام ١٩٥٢ أعضاء اللجنة التحضيرية لاتحاد عمال مصر، لأنهم احتجوا على إعدام النقابيين مصطفى خميس ومحمد البقرى، ثم سيق إليه فى مارس ١٩٥٤ احسان عبد القدوس وعبد الرحمن الشرقاوى، وفى أعقاب محاولة اغتيال عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٥٤ سيق إلى هذا السجن مايزيد على ٨٠٠ من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين حيث عذبوا عذابا وحشيا.

وقد كان هذا السجن هو الذى استقبل الجنود الشيوعيين فى حملة اعتقالات ١٩٥٩، بعد زيارة قصيرة لإدارة المباحث الجنائية العسكرية فى ميدان قصر عابدين استغرقت عشرين يوما داخل زنازين مغلقة ليل نهار!

ويقول طاهر عبد الحكيم:

«نزل الرفاق العشرة من السيارة، وبدأت حفلة الاستقبال. وحفلة الاستقبال هذه هي إحدى المراسيم التي لابد من القيام بها عند وصول وارد جديد إلى السجن الحربي، وهناك فرقة خاصة مكونة من ستمائة جندي مخصصة لهذه الحفلات.

«فلم يكد رفاقنا العشرة يخطون من باب السجن، حتى برز عشرات من الحراس فارعي الطول ضخام الأجسام، وانهالوا على الرفاق العشرة بكرابيج من السلك المجدول، وبالعصي الغليظة، ضربا متواصلا على الوجه وعلى الرأس وعلى الرقبة وعلى الصدر، وعلى أي مكان بدون تمييز، ومن كان يسقط أرضا كانت تنهال عليه ركلات الأحذية العسكرية الثقيلة في وجهه وبطنه، ومن فقد الوعي كمن لم يفقده، لايعفيه هذا من سيل الضربات المنهمر، ففي هذا المكان كانت تجري عملية من أخس ماعرفه التاريخ!»

ويقول طاهر عبد الحكيم: «إن النظام الناصري كان يشتري من الحراس آدميتهم! ويمنحهم مايسمى بعلاوة إجرام، زيادة على راتبهم الشهري، وتزداد قيمة تلك العلاوة بقدر ما تتزايد شراسة الحارس، وبقدر مايشهد له رؤساؤه بغلظة الطباع وقسوة القلب.. سباق في التخلص من الطبيعة الآدمية!

ولاتكاد تنتهي الفترة الأولى من برنامج استقبال المعتقلين حتى تبدأ الفترة الثانية من قبل التقاط الأنفاس! فيلتف عدد من الحرس بالضحية ويلقونه أرضا، وبما يسمى «بالفلكة» ترفع قدميه عاريتين ليضرب عليهما بالكرباج المصنوع من السلك المجدول!

ويقول طاهر عبد الحكيم: إن النظام الناصري كان يستخدم الفلكة والكرباج لتأديب معارضيه، ففي عام ١٩٥٣ ألقى القبض على حوالي ٤٠

نقابيا كانوا قدموا عريضة يطالبون فيها باصدار قانون للتأمين ضد البطالة، وذهب بهم رجال الأمن إلى وزارة الداخلية، حيث علقوا جميعا، واحدا بعد الآخر، بالفلكة فى فناء وزارة الداخلية، وضربوا على أقدامهم! ثم أخلى سبيلهم!

وبانتهاء الفقرة الثانية من حفل الاستقبال ـ أى الفلكة والكرباج ـ يزحف كل المعتقلين إلى زنزانة جرداء، ولا يكاد الواحد منهم يلقى بنفسه على أرضها الحجرية، حتى يقفز عليه كلبان ضخمان مدربان يعملان فى جسده التمزيق. ويأمر الحارس السجين بخلع كل ملابسه حتى يصير عاريا تماما.

«إن قصص الاعتداء على رجولة من يلقى به حظه التعس إلى هذا السجن كثيرة، ولذلك فقد رفض الرفاق بكل إصرار خلع ملابسهم، فينهال الحارس بسوطه، وتثور ثائرة الكلاب على صوت السياط، وتنقض مسعورة على السجين التعس، إلى أن يرقد كومة لحم دامية لاحراك فيها!».

وهكذا ينتهى حفل الاستقبال!

ولكن التعذيب لاينتهى، فإذا كان من العسير على المرء أن يتصور ماحدث فى السجن الحربى، فسيكون أكثر عسرا أن يتصور أن مرحلة أخرى كانت تنتظر المعتقلين فى إدارة المخابرات بكوبرى القبة!

فلقد توقف التحقيق فى السجن الحربى، لينتقل إلى ادارة المخابرات، حيث كان المعتقلون يساقون جماعات، ويجلسون القرفصاء فى دائرة، ثم يعلق كل بدوره من قدميه، ويربط فى سقف الحجرة بحيث يتدلى جسده كالذبيحة، ورأسه إلى الأرض، وينهال الضرب على كل جزء من جسمه! وعلى زملائه الجالسين القرفصاء أن يظلوا شاخصين إليه بأبصارهم، فإذا أشاح أحد بوجهه أو خفض بصره، أعاده كرباج إلى الوضع المطلوب!

ومع ذلك، فقد كان السجن الحربى بكلابه المتوحشة وكرابيجه وكل ما به، بمثابة راحة للمعتقلين فى كل مرة! وكثيرون كانوا يضربون رؤوسهم فى جذوع الشجر الذى ربطوا إليه محاولين الانتحار!

«إن كل واحد من السبعين معتقلا، على استعداد أن يؤكد هذه الجرائم البشعة: المجند محمد طه،والمجند عاطف بسيونى، وفوزى عطية، ومحمد فوزى عبد الحى، وطه محمد طه، وعبد الخالق خضير، وحلمى العطار، وصفوت العباس، وعشرات غيرهم. البعض ذهب التعذيب بصوابه، وأصيب بالجنون، والبعض تهشمت جمجمته، وتعفنت جراحها، وانتشر فيها الدود!

أما الجندى المتطوع محمد هلال، فلم يكن شيوعيا، ولم يكن له أى نشاط سياسى، ولكن جريمته هو أن أخاه كان شيوعيا، وتمكن من الهرب! فألقى القبض عليه رهينة» وذاق كل مراحل هذا التعذيب انتقاما من أخيه، وبترت ساقه بعد أن أصيبت بالغرغرينا!

* * *

ويروى طاهر عبد الحكيم قصة نقله وزملائه من القلعة إلى معتقل العزب بالفيوم، فيقول:«مائة وعشرون مواطنا، كل أربعين مقيدين فى سلسلة واحدة، حشروا فى ثلاث سيارات نقل كبيرة مغلقة، وتتقدم القافلة سيارتان من سيارات البوليس المسلحة، وفى مؤخرتها ثلاث سيارات مماثلة، يخلفون وراءهم القاهرة فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، ومالت القافلة من الطريق الصحراوى إلى طريق جانبى بين المزارع ودخلت مدينة الفيوم فى الهزيع الأخير من الليل، فاخترقتها إلى طريق آخر سار نحوا من خمسة عشر كيلوا مترا، وعلى مبعدة بانت مصابيح كهربية مثبتة فى أعواد خشبية، ظهرت على ضوئها أسوار من الأسلاك الشائكة، تعلوهاأبراج وقف فيها جنود يحملون بنادقهم في وضع الاستعداد، وأضواء كشافة فى الأركان الأربعة تتحرك من داخل الأسوار إلى خارجها، وتقوم بدورة واسعة فى المنطقة المحيطة!

«ثلاثمائة جندى و يزيد كانوا يقفون صفوفا فى الفضاء الواقع أمام السجن، منهم من يحمل البنادق، ومنهم من يحمل العصى الغليظة، وفيما

وراء صفوف الجنود كان سور من الأسلاك الشائكة، تليه منطقة محرمة، ثم سور آخر من الأسلاك الشائكة، ثم أربعة عنابر، يفصل بين كل منها ممر عرضه حوالى ثمانية أمتار. وإلى يمين البوابة الرئيسية كان مكتب الضابط النوبتجى، ثم مبنى الإدارة وهو أشبه بأكواخ المستعمرين فى مزارع وسط أفريقيا»!

«نزلنا من السيارات، كل أربعين فى سلسلة يسمونها «الحجلة». ولم تكد أقدامنا تلامس الأرض، حتى بدأ ترويضنا على الإقامة: شتائم، وكلمات بذيئة تتناول الأب والأم والجدود، وصفًان آخران من الجنودعلى جانبى البوابة، ينهالون علينا بالصفعات واللكمات، ونحن نمر بينهما مغللين.

«ونقف لتفتيش أمتعتنا، ويفتح رجال المباحث الحقائب ويفحصون الملابس ويلقونها على الأرض! وأثناء ذلك يتم فك من تم تفتيش أمتعته من «الحجلة»، فينحنى لالتقاط ملابسه، واللكمات والصفعات والركلات تتوالى عليه! ويأتى مسرعا الأمباشى المكلف بالإشراف على النظام داخل العنابر، واسمه محمد غطاس، كالكلب العقور، يحمل حبلا مجدولا من الأسلاك الكهربائية، ينهال به علينا واحدا واحدا، على الرأس والرقبة والوجه!».

«وبعد أن تم توزيع المعتقلين على العنابر، دخل القائد يحمل بيده كرباجا، وخلفه الشاويش غطاس بوجهه الذى يشبه وجه البول دوج»، وقال: «أنا هنا جمال عبد الناصر! جمال عبد الناصر أعطانى سلطات كاملة لعمل أى شئ معكم! مفهوم؟».

«وتتوالى الدفعات من الرفاق قادمين من معتقل القلعة، وتزدحم العنابر وتضيق، وليس بالعنبر سوى إناء فخارى يتسع لثلاثة جرادل من ماء الشرب، سرعان ماتنفد ونبقى نعانى العطش! ونتناول الوجبة تلو الوجبة من نفس الأوانى دون غسلها! وليس بالعنبر دورة مياه، مجرد جردلين وسط العنبر للتبول، تتصاعد منهما الأبخرة والروائح الكريهة ليل نهار!

«كان معسكر العزب الذى نقلنا إليه من القلعة، معتقلا لأسرى الحرب الايطاليين أثناء الحرب العالمية الثانية، وتحول بعد ذلك إلى معتقل لتجار المخدرات، وأعدته السلطات الناصرية بعد ذلك كمعسكر للإرهاب والتجويع!

«وقد رصدت المباحث العامة مبلغ ٥٦ مليما لكل فرد، لتقديم الوجبات الثلاث يوميا. وتبدو تفاهة ذلك المبلغ إذا ماقيس بما كان يخصص لكل فرد من المتعقلين فى معسكرات الاعتقال أعوام ١٩٤٨و ١٩٥٢ و ١٩٥٤، فقد كان مخصصا لكل فرد يوميا مبلغ يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مليما! ورغم تفاهة المبلغ المخصص لمعسكر العزب، كانت إدارة المعتقل تتحايل بحيث لاتقدم للواحد منا طعاما طوال اليوم الا فى حدود ٢٥ أو ٣٠ مليما!

«لذلك كان معظم الرفاق يشعرون بالدوار كلما وقفوا على أقدامهم، وكان على الواحد منهم إذا أراد النهوض أن يفعل ذلك بحذر وتؤدة خشية أن يصاب بدوار أو إغماء. فالجميع أصيبوا بالانيميا!

كان معتقل العزب يذكر سجناء الرأى بمعتقلات النازى! أى معتقلات «بوخنڤالد» «وداخاو» «وبلسن»*، ولكن معتقل بلسن بالذات، وماتردد عنه أثناء محاكمات نورمبرج، كان يحظى بالجانب الأكبر من الأحاديث! فقد كان مخصصا لقتل المعتقلين أيام النازى بالجوع والمرض! وكانت كل الدلائل تشير إلى أن رجال النظام الناصرى قد درسوا جيدا الأساليب التى اتبعت فى معتقل «بلسن»، وأنهم يطبقونها على الشيوعيين والديموقراطيين المصريين!

ذلك أن سوء المكان من الناحية الصحية، والباب المغلق طوال الساعات الأربع والعشرين، وعدم توافر الإمكانية لانتظام عمليات الإفراز، وتشبع جو

---

* Belsen - Dachau -- Buchenwald

العنبر برائحة البول وبخاره، وسوء التغذية ـ كل ذلك أدى بسرعة إلى ظهور كثير من الأمراض، كالدوزنتريا، والتهاب القولون، والسل، والجيوب الأنفية، واحتقان اللوزتين، وانتشار البثور على الجسم، والانيميا الحادة، والبواسير، والتهابات اللثة والحلق!

«وحين طلب بعض المعتقلين عرضهم على طبيب، استدعى المأمور هؤلاء المرضى إلى مبنى الإدارة، وأمر بجلدهم!».

سجناء الرأى والحفل التنكرى فى أوردى أبو زعبل!

الوفد فى أول ديسمبر ١٩٩٧

لم يكن «معتقل العزب» إلا مجرد فصل من فصول التراجيديا العنيفة التى كابدها سجناء الرأى فى عصر عبد الناصر، كما أنه لم يكن أبشع الفصول، إذ كان ينتظر سجناء الرأى ماهو أبشع! فلقد رأينا كيف أدى سوء المكان من الناحية الصحية، والباب المغلق طوال الساعات الأربع والعشرين ساعة، وسوء التغذية، وعدم إمكانية انتظام عمليات الافراز - إلى سرعة ظهور كثير من الأمراض، وعندما طالب المعتقلون بعرضهم على طبيب، استدعوا إلى مبنى الإدارة حيث تعرضوا للجلد!

ويقول طاهر عبد الحكيم: إن العربدة فى معتقل العزب بلغت حدا وجد فيه قادة المعتقل ومساعدوهم فى عملية الجلد تسلية لهم! فلما فاض الكيل بالمعتقلين لم يجدوا من وسيلة سوى الاضراب عن الطعام. وفى مواجهة ذلك انتقت المباحث ٥٩ معتقلا من بين العنابر، ورحلتهم إلى الواحات الخارجة باعتبارهم أخطر العناصر بين المعتقلين، وتم ترحيلهم بالفعل يوم

٢١ يونيو ١٩٥٩ . ولكن توالت على المعسكر دفعات جديدة من المعتقلين في يونيو ويوليو وأغسطس ١٩٥٩ ، وزاد عدد الجلدات إلى مائة ثم إلى مائتين!

وبلغ الإرهاب ذروته حينما عثر مع أحد المعتقلين على رسالة مكتوبة على ورقة صغيرة، فأخذت المباحث في استجوابه، ولما رفض الاعتراف، قاموا بجلده مائتي جلدة، حتى انهار واعترف باسم واحد من المعتقلين، وهو المهندس فوزى حبشي باعتبار أنه هو الذى سلمها له. فاقتادوه إلى مبنى الادارة وطلبوا منه أن يدلى بمعلوماته عن التنظيم السرى في المعتقل، ولما لم يتكلم، انهالوا على جسده العارى بالسياط، حتى تمزقت على جسده ستة سياط، وكلما أغمى عليه ألقوا على جسده المثخن بالجراح ماء مشبعا بالملح، إلى أن يفيق فيستأنف جلده!

وقد لجأت إدارة المعتقل إلى انتقاء أربعين سجينا آخرين أبعدوهم إلى الواحات، ولكن معركة الامتناع عن الطعام استمرت، ولم تملك إدارة المعتقل الا التراجع إلى حين، فصدر أمر بوقف عقوبة الجلد. ولكن التدابير أخذت تعد منذ ذلك الحين للانتقام!

ففي ذات ليلة، وصل قائد المعتقل وضباطه ومدير مباحث المنطقة، واستدعيت قوة الحراسة المكونة من ثلاثمائة جندى من خيامها، وبعد قليل بدأ القائد وضباطه يمرون على العنابر، وينادى من قائمة في يده على أسماء مائة وعشرين معتقلا، وأصدر تعليماته لهم بحزم أمتعتهم. وفي الوقت نفسه وصلت أربع سيارات كبيرة مغلقة، تصحبها مجموعة من السيارات البوليسية المسلحة، وسمع صليل السلاسل، كل شيء كان يشير إلي أن الذين نوديت أسماؤهم سيرحلون إلى مكان جديد.

«وتجمعنا، نحن الذين صدر الأمر بترحيلنا، فى المنطقة الحرام، يحيط بنا الجنود، شاهرى السلاح، و «الحجلات» تطبق على معاصمنا، ويساق كل ثلاثين منا إلى احدى السيارات المغلقة، فنحشر فيها حشرا، والأصوات الهادرة من داخل العنابر تدفع الدم حارا فى عروقنا، فيتبدد برد ذلك الليل الثامن نوفمبر:

«لا الليمان ولا التشريد يرهبنا ناره».

«احنا جوا السجن حديد، واحنا ثواره!».

«وتنطلق بنا السيارات فى تلك الرحلة الغامضة، ودارت دورة واسعة قبل أن تخرج إلى الطريق الصحراوى، وعندئذ بدأت تظهر أول معالم الرحلة الجديدة، لقد عرفنا أننا لسنا متجهين إلى بنى سويف حيث يتم من هناك ترحيل المعتقلين إلى الواحات الخارجة بالقطار، وإنما كنا فى الطريق المؤدى إلى القاهرة».

«وبدأ بعض المعتقلين يهللون ويتصايحون: «إننا ذاهبون إلى القلعة تمهيدا للافراج عنا»! وابتسمنا فى رثاء، إن رحلات الإفراج لايمكن أن تتم تحت جنح الظلام وتحت الحراسة المشددة!».

«وفى الثالثة صباحا دخلت القافلة مدينة القاهرة، وعلى طول طريق الهرم انتشر رجال البوليس السرى، وحينما انعطفت القافلة شمالا بشرق وهى تخرج من القاهرة على نهاية حى شبرا عرفنا أننا ذاهبون إلى أبو زعبل!».

«وبالفعل بعد خروجنا من القاهرة بساعة مالت القافلة من الطريق الرئيسى إلى طريق جانبى ضيق تتعانق فى أعلاه قمم أشجار الكافور المصطفة على الجانبين. ولم تكد السيارة الأولى تقترب من نهاية ذلك الطريق حتى تعالت فى الجو صيحات عسكرية، وأوامر سريعة، وقرقعة

سلاح، وعلى أضواء الفجر الأولى بانت معالم المكان الذى كان الطريق يفضى فى نهايته إلى بوابة ضخمة كتب فى أعلاها: «أوردى ليمان أبى زعبل. وعلى جانبي البوابة وقف صفان من رجال البوليس الحربى فى وضع استعداد ببنادقهم سريعة الطلقات، وعلى بعد أمتار إلى يسار الداخل كان مكتب مأمور السجن، وضعت أمامه منصة، وعلى بعد خطوات إلى يسارها استقرت تلك الآلة الكريهة التى تعرف فى السجون المصرية باسم «العروسة»! وهى عبارة عن قاعدة خشبية يرتفع فوقها مايشبه الصليب، يربط إليه الإنسان بسيور جلدية مفرود الذراعين عارى الظهر، ليجلد بسوط ذى حبائل من جلد خاص، كل منها معقود ثمانى عقد!».

«لم تتوقف السيارات أمام بوابة الأوردى، بل واصلت السير إلى مكان خرب يبعد حوالى ٣٠٠ متر، وهناك صدرلنا الأمر بالنزول من السيارات، لنجد أنفسنا محاصرين بأعداد غفيرة من الجنود المسلحين بأسلحة خفيفة، وبالعصى الغليظة».

وهنا كانت مفاجأة غير متوقعة، لقد كانت سلطات عبد الناصر تعد للمعتقلين حفل استقبال جديد! يقول طاهر عبد الحكيم: «جلسنا القرفصاء فى ذلك المكان العارى، فى برد الصباح النوفمبرى. حتى إذا كانت الساعة السابعة من صباح ذلك اليوم - التاسع من نوفمبر ١٩٥٩ - تعالى صوت «البروجى» معلنا وصول اللواء اسماعيل همت وكيل مصلحة السجون، ويصحبته عدد من أصحاب الرتب العسكرية العالية من مصلحة السجون، ومن وزارة الداخلية، ومن ادارة المباحث العامة، وادارة المخابرات العامة.

«وأخذ الجميع مكانهم إلى المنصة أمام مكتب مأمور السجن، وبدأ حفل الاستقبال: كان المعتقلون ينادون خمسة بعد خمسة، بشكل عادى، وهم يحملون أمتعتهم إلى حيث يتوارون عن أعين زملائهم. وفجأة تصدر لهم الأوامر بالجرى! ثم تنهال العصى الغليظة على أكتافهم وظهورهم! وطوال

الطريق يطاردهم بعض الجنود بالعصى، وضابط على ظهر جواد، وعصيهم تهوى على ظهور الخمسة الذين يجرون متعثرين فى أمتعتهم!».

«وحينما يصل الخمسة إلى بوابة الأوردى، أمام العصابة الدموية بزعامة همت، تتلقف كلٌ منهم مجموعة من الجنود باللكمات والصفعات والعصى، إلى أن يخر على الأرض أمام رجل أمسك بأدوات الحلاقة، فيزيل له شعر رأسه تماما! ولايسلم ـ أثناء ذلك ـ أيضا من الركل والعصى!».

«كان على الواحد منا، بعد أن يفرغ منه الحلاق، أن يخلع كل ملابسه، ويقف عاريا تماما فى مواجهة إسماعيل همّت، بين اللكمات والصفعات، إلى أن يستمتع اللواء الدموى. ومن حين إلى آخر كان همت يشير إلى البعض منا، فيجرون إلى «العروسة» حيث يجلدون!».

«ويتقدم اثنان من الجنود، ليجرا الواحد منا، وهو عار تماما من أذنيه، إلى بوابة الأوردى،حيث تستقبله عصابة أخرى من الجنود مسلحين بالعصى الغليظة، وبعصى من الخيزران السميك، والرفيع، وبفروع النخيل، وبسياط من الجلد، وعلى رأسهم الضابط السفاح عبد اللطيف رشدى، لينهال عليه الضرب من كل ناحية».

«ثم يمر الواحد منا بين صفين من الجنود، حاملين عصيا من الخيزران، تنهال على جسده العارى، إلى أن يصل إلى باب العنبر، فيدفع به أحد الجنود إلى الداخل، ثم يغلق الباب».

كان بيننا مرضى بالقلب، ومن كانت آلام الروماتزم تفرى مفاصلهم، كان بيننا مصدورون، وكثيرون يعانون من الانيميا الحادة، كما كان هناك كثيرون ممن تجاوزوا الخمسين من عمرهم، ولم يعف هذا واحدا منهم من أن يمر بنفس الشوط! كل ماهناك أن من يسقط منهم مغميا عليه، كان يلقى

به في قناة ينصرف فيها ماء رى الحديقة الموجودة أمام السجن، لكى يفيق! ومن لايفق يجر من قدميه إلى داخل الأوردى حيث يلقى به في أحد العنابر.

«كان مرأى العصى الغليظة فى أيدى الحراس يبعث فى الذهن تلك الصورة القبيحة التى ظلت تلح علينا طوال تلك الفترة التى جلسناها القرفصاء فى انتظار همت - صورة مطاردى الكلاب الضالة الذين يجوبون أزقة القرية والعصى الغليظة ساكنة فى أيديهم لينقضوا بها على الكلاب. وبالفعل فإن من رأى عملية المطاردة التى كان يقوم بها الحراس للمعتقلين، يستطيع فى سهولة أن يدرك أية صورة أرادوا بعثها: فبعد أن ينادى على الخمسة من المعتقلين، ثم تصدر إليهم الأوامر بالجرى تحت ضربات العصى، كنت ترى صورة طبق الأصل من الصيد فى البرارى، المعتقلون الخمسة يجرون كما تجرى حيوانات الصيد، والجنود خلفهم بالعصى، وسيل من الصراخ والسباب المختلط غير المفهوم، تماما ككلاب الصيد حينما تنطلق بنباحها خلف الفريسة، والضابط يتابع المطاردة على ظهر حصانه، تماما كأحد اللوردات الإنجليز أثناء رياضة الصيد».

«وحينما يقع معتقل فى النهاية بين يدى الجنود أمام اللواء همت، وينقضون عليه واحدا يحلق له شعره، وآخر ينزع ملابسه، وعدد آخر ينهال عليه ضربا، ويعلو السباب والصراخ - فإن المنظر لايختلف كثيرا عن منظر الفريسة حينما تقع فى النهاية بين مخالب كلاب الصيد لتعمل فيها أنيابها وأظافرها، وزمجرتها الدموية تملأ الجو».

«إن تعرية المعتقلين السياسيين من ملابسهم كأسلوب فى الاذلال، لم يستخدمه من قبل إلا جنود نابليون أثناء الحملة الفرنسية، فيذكر الجبرتى كيف اقتحم الفرنسيون الأزهر لإخماد ثورة القاهرة الأولى، وكيف اعتقلوا المناضلين بداخله، ونزعوا عنهم ملابسهم وضربوهم على باب الأزهر؟».

ولقد كان من الصعب بعد حفل الاستقبال هذا الذى أعده اسماعيل همت لسجناء الرأى، أن يتعرف أحد على أشكالهم! فكما يقول طاهر عبد الحكيم الذى مر بهذه التجربة من التعذيب، وهو يصف زملاءه:

«كان من الصعب تبين تلك المخلوقات الغريبة! فالمرء لايكاد يفيق من صدمة الاستقبال، حتى يفاجأ بصورة جديدة تماما، وهى أن أولئك الآدميين الذين كان يعرفهم من لحظات، قد تغير شكلهم تماما!

«وجوه ملتهبة دامية، أو متورمة، مليئة بالكدمات بحيث غابت ملامح الوجه المألوفة! شعر الرأس قد أزيل تماما، وارتدى كل واحد طاقية من القماش أشبه بالكلب! وكانت مفارقات: هذا طاقيته من الضيق بحيث تتأرجح على قمة الرأس! وذاك طاقيته من الاتساع بحيث تغطى الرأس والأذنين وجزءا من الوجه! وملابس السجن الفضفاضة، أو الضيقة، مصنوعة من نسيج ردئ أبيض! وكانت هناك مفارقات غريبة فى الملابس تكون فى مجموعها عددا من الأوضاع الكاريكاتيرية لم يملك كل منا نفسه من الضحك حينما يتبين ملامح رفيق له فى واحدة من هذه الكاريكاتيرات!».

«ويفتح الباب، ويقذف من خلاله برجل أسمر فارع الطول متقدم فى السن، عار تماما، أخذ مكانه إلى جانبى وهو يقول بصوته المبحوح: «مش معقول يتعمل فينا كده فى بلدنا»! كان أستاذا جامعيا ولم يكن شيوعيا، ولكن الناصرية لم تنس له أنه كان بين الموقعين فى عام ١٩٥٤ على مذكرة من أساتذة جامعة القاهرة بضرورة عودة الجيش إلى ثكناته وإلغاء مجلس قيادة الثورة وعودة الحياة النيابية وانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورا ديموقراطيا للبلاد. ويومها طرد من الجامعة مايقرب من المائة من أساتذتها ومدرسيها».

«كان من الصعب على المرء أن يصدق أن هناك تلك البقعة من مصر الناصرية، التى تخلف فيها الضمير البشرى قرونا حتى وصل إلى القرون الوسطى! بالفعل كان من الصعب على المرء أن يصدق أن هناك مكانا

تواجه فيه العقيدة بمثل تلك البربرية التى عومل بها المسيحيون الأوائل على يد أباطرة روما، فى ذات الوقت الذى بدأ فيه الإنسان يغزو الفضاء»!

«ومضى الوقت بطيئا ثقيلا، المعتقلون فى هذا العنبر من عنابر الأوردى الست، يقفون ووجوههم إلى الحائط، ومن حين لآخر يفتح الباب ليقذف منه بمعتقلين جدد، يندفع خلفه الجنود ككلاب مسعورة ليوسعوا الواقفين ضربا بدون تمييز، على الرأس وعلى الرقبة أو على الظهر كيفما اتفق!

وحوالى الساعة الثانية عشرة ظهرا ساد السكون، وتوقف صوت الضرب بالخارج. لقد انتهى حفل الاستقبال»!

برنامج الترفيه اليومى لسجناء الرأى فى فندق أوردى أبو زعبل !

الوفد فى ٨/ ١٢/ ١٩٩٧

فى كل عصور الانحطاط التى مرت بها البشرية، شهد الإنسان ألوانا من التعذيب والاضطهاد لأسباب دينية أو سياسية أو اجتماعية أو فكرية، ولكنه لم يشهد أبدا تعذيبا بدون سبب إلا لشهوة التعذيب الا فى مصر فى عصر عبد الناصر! وكان أكبر من تعرضوا لتعذيبه هم حلفاؤه الاستراتيجيون وهم الشيوعيون، وهم بالتالى رصيده الاستراتيجى! وحين يكون الأمر كذلك فإن ذلك يسقط تلقائيا الوصف الذى يتشدق به الناصريون لنظام عبد الناصر، والذى ينسبون فيه النظام إلى الاشتراكية! فلم يكن هذا النظام إلا نظاما نازيا فاشيا من الطراز الأول الذى يتفوق فيه عبد الناصر على هتلر وموسولينى!، فقد كان للزعيمين الفاشيين أسبابهما للتعذيب، ولكن لم يكن لدى عبد الناصر أى سبب، إذ كان يكفيه أن يزج بخصومه - أو بحلفائه فى الحقيقة! - فى المعتقلات، فيكتفى شرهم!

ولقد تعرضنا فى مقالنا السابق للحفل التنكرى الذى أعده النظام لسجناء الرأى فى الأوردى على يد فرقة اللواء الدموى اسماعيل همت عند وصولهم

إلى أوردى أبو زعبل، والذى جعل فيه من المستحيل على كل فرد أن يتعرف على زملائه بعد التعذيب. فعلى حد قول طاهر عبد الحكيم وهو يصف زملاءه: «كان من الصعب على المرء تبين تلك المخلوقات الغريبة أو أولئك الآدميين الذين كان يعرفهم من لحظات! فقد تغير شكلهم تماما: وجوه ملتهبة دامية أو متورمة، مليئة بالكدمات بحيث غابت ملامح الوجه المألوفة.. شعر الرأس قد أزيل تماما، وارتدى كل واحد طاقية من القماش أشبه بالكاب، وهذا كانت طاقيته من الضيق بحيث كانت تتأرجح على قمة رأسه! وذلك طاقيته من الاتساع بحيث تغطى الرأس والأذنين وجزءا من الوجه! وكانت هناك مفارقات فى الملابس تكون فى مجموعها عددا من الأوضاع الكاريكاتورية لم يملك كل منا نفسه من الضحك حينما يتبين ملامح رفيق له فى واحدة من هذه الكاريكاتيرات»!

وقد كان على سجناء الرأى، بعد هذا الاستقبال الحافل الذى انتهى بهذه الأوضاع المزرية لمن كانوا كتابا ومفكرين وعلماء ومثقفين وزعماء عماليين - أن ينخرطوا فى سلك الحياة العادية التى رسمها خبراء التعذيب فى عصر عبد الناصر بدقة مذهلة، لزيادة التنكيل والتعذيب، والتى كان مستحيلا علينا أن نتصورها أو نصدقها لولا أن كتبها ورواها من كابدوها، وكلهم ممن لايتطرق الشك إلى روايتهم، فلم يكتبوها للتشنيع على نظام عبد الناصر أو لمهاجمته، وإنما كتبوها تسجيلا للتاريخ لا غير.

لقد انتهى حفل الاستقبال التنكرى فى الساعة الثانية عشرة ظهرا كما ذكرنا، وبعد ساعة كاملة، أى فى الواحدة ظهرا كان سجناء الرأى قد بدأوا يعون الواقع الذى يعيشون فيه، ويعترف طاهر عبد الحكيم بأن ماحدث كان مفاجأة لهم! لم يكن المرء يتصور أن تصل بشاعة الحملة الهستيرية التى شنها النظام إلى حد إعادة المعتقل النازى «بوخنفالد»!

وبعد نصف ساعة فقط، أى فى الواحدة والنصف، فتح باب العنبر، ووقف جندى هنالك صائحا: «صابك اليمك»! ودهش الكثيرون، وحاروا فى معنى تلك العبارة! ولكن الذين دخلوا السجون من قبل أوضحوا معناها بسرعة، إنها عبارة تركية معناها: «إجمع للطعام».

وقد كانت تلك الصيحة بداية محنة أخرى! فقد طلب الحارس من المعتقلين الوقوف صفا، والخروج جريا! وجرى المعتقلون ليجدوا أنفسهم بين صفين من الحراس أخذوا ينهالون عليهم بعصيهم! حتى وصلوا إلى مكان قرب باب السجن، رصت فيه صفوف من الأوانى المعدنية بها طعام الغداء.

«كان على كل منا أن ينحنى ليلتقط - وهو يجرى والضرب ينهال عليه! - أحد هذه الأوانى، ثم يلتقط طبقا صغيرا فيه قطعة من مادة سمراء متحجرة، تبين فيما بعد أنها جبن! لوجبة الإفطار فى اليوم التالى! ثم يتناول بعد ذلك ثلاثة أرغفة لغدائه وعشائه وإفطاره. ومفروض أن تتم كل هذه العمليات تحت وابل من الضرب! وأثناء الجرى! ثم يعود بعدها كل منا - جريا - إلى عنبره، وسط نفس الصفين من الحراس، وويل لمن كان يسقط منه شيء»!

«وللنظرة الأولى إلى الوعاء الذى يحوى الطعام، لم يكن المرء يتبين فيه شيئا سوى كمية من الوحل! ولكن بالتدقيق تبين أنه يحوى بعض حبات من الفول، من نوع ردىء ملىء بالسوس، من النوع الذى يقدم علفا للماشية. لقد تعمدوا أن يتركوا الأوعية مكشوفة مدة من الزمن إلى جوار الباب، حيث تهب الأتربة التى تراكمت فيها واختلطت بحبات الفول، فكونت تلك العجينة الطينية! ولكن لم يكن هناك بد من ازدرادها، والا فالموت جوعا»!

«وحوالى الساعة الرابعة والنصف، فتح الباب مرة أخرى، ودوى نفس الصوت: «صابك اليمك». وبنفس الأسلوب، التقطنا طعام العشاء: وعاء لكل

منا، به بعض الأعشاب الغريبة مغلية فى ماء، تراكم عليها الغبار، وتساقط فيها الذباب»!

«وتذكرنا الحساء النازى»!

وبعد محنة الطعام تأتى محنة النوم، وفى ذلك يذكر طاهر عبدالحكيم أن الفراش الذى صرف لكل معتقل كان عبارة عن بطانيتن وحصيرة رقيقة من الليف (برش). ولكن التعليمات التى صدرت للمعتقلين كانت تقضى بأن يظل هذا الفراش مطويا وموضوعا أمامهم، وعلينا أن نجلس القرقصاء إلى جوار الحائط بقية النهار، حتى يدق جرس التمام فى المساء، وحينئذ كان لنا أن نفرش الحصير، ويلف كل منا نفسه فى البطانيتين، وينام! ومن الطريف أنه لم يكن مسموحا للمعتقل أن يظل جالسا بعد دقات الجرس فى الساعة الخامسة مساء.

وكانت تلك هى الليلة الأولى فى معتقل الأوردى، وهى ليلة لا تنسى، فعلى حد قول طاهر عبدالحكيم، فإنه على الرغم من المرحلة الطويلة التى قضاها المعتقلون محشورين فى تلك العربات من الفيوم إلى الأوردى، وبرغم حفل الاستقبال، والضرب المبرح الذى تلاها عند وجبتىْ الغداء والعشاء، وبرغم أن المرء لم ينم لحظة واحدة طوال تلك الليلة السابقة، بل لم تتح له فرصة تسترخى فيها عضلاته المكدودة طوال تلك الفترة - برغم كل ذلك، لم يستطع المرء أن ينام! فعندما حان الظلام، بدأ المرء يشعر بأنه يسقط فى هوة سحيقة، بعيدا.. بعيدا عن الحياة، كل شىء كان يربط المرء بالحياة، مثل الأهل والأم أو الأخت أو الزوجة، كان يستعصى على المخيلة، كأنه خيالات عبرت ذهن المرء يوما!

«ثم يأتى الفجر على المعتقلين فى أوردى أبو زعبل. كم كان الفجر فى ذلك المكان كريها، على عكس الفجر فى بلادنا، فالفجر فى بلادنا ساحر

أخاذ، ولكنه فى هذا المكان كريه، إنه بداية يوم من العذاب، بداية يوم من الضرب الوحشى والسخرة والإهانات.

«كان لزاما علينا أن نضع جرادل المياه تحت الصنابير، التى نتركها مفتوحة حيث لا يجرى الماء فيها إلا عند الفجر. وكان صوت الماء المتدفق من الصنابير فى الجرادل المعدنية عند الفجر، أشبه برحى تفرى أعصابنا. كنا نستيقظ على صوتها وكلنا يود لو أن الليل استطال طولا لا يطلع معه فجر!»

وحالما نستيقظ، كانت التعليمات هى أن نلف الفراش، ونضعه أمامنا، ثم نجلس القرفصاء بجوار الحائط، والبرودة تسرى من الأرض إلى أقدامنا العارية، إلى الأطراف، فإلى بقية الجسم. وينتظر كل منا دوره فى الذهاب إلى دورة المياه الموجودة داخل العنبر.

«كنا ستين نقطن كل عنبر، فقد وصلت دفعة جديدة من الفيوم بعد وصولنا بيومين، وكانت تضم مائة وخمسين معتقلا.

«وما يكاد يحل دور آخر واحد فينا لغشيان دورة المياه، حتى يفتح السجن، ونستعد لما يسمى «بالتفتيش الصباحى»، فيفتح باب العنبر، ويتقاطر إلى داخله حوالى عشرين جنديا، بقيادة ضابط وصول، مسلحين كلهم بالعصى الغليظة والسيور الجلدية. وكان علينا أن نقف ووجوهنا إلى الحائط، ثم ننحنى، ويدور كل منا حول نفسه، والضرب ينهال عليه: على رأسه، على كتفيه، على ظهره وجنبيه، وتستمر تلك العملية فى كل عنبر حوالى عشرين دقيقة، ينال الواحد منا خلالها ما لا يقل عن عشرين ضربة!»

«ويلى ذلك مايسمى بـ «بطابور الرياضة»: يخرج ساكنو كل عنبر لينتظموا فى طابور رباعى التنظيم، ثم يجرون بالخطوة السريعة حول الفناء لمدة ثلاثين دقيقة. وعليهم طوال ذلك أن يكرروا بصوت عال جماعى «شمال .. يمين»! والجنود منتشرون بعصيهم حول الطابور، يوسعوننا ضربا.

«وفورا، ودون لحظة نسترد فيها أنفاسنا اللاهثة، علينا أن نمارس رياضة شاقة، كتمرين الضغط. وفيه يتمدد الإنسان بموازاة الأرض، مرتكزا على أصابع قدميه ويديه، ثم يهبط بجسمه حتى يلاصق صدره الأرض، ويعود فيرتفع مستندا على الذراعين! وكان علينا أن نكرره مالايقل عن خمسين مرة، وبسرعة!»

«وكثيرا ما كان الصول المشرف على الطابور يتركنا فى وضع ارتكاز على الذراعين المثنيتين وأصابع القدمين، مدة طويلة، حتى تتصلب عضلاتنا. ويقف الضباط يتلذذون بمرآنا، وكل منا يجاهد ألا تخونه ذراعاه فينكفىء على وجهه. وكثيرون منا كانت تخونهم أذرعهم، فينطلق عليه الجنود بالعصى كالكلاب المسعورة!».

«وينتهى الطابور - بعد عدد من التمرينات المرهقة - بتمرين الزحف، وذلك بأن نجلس القرفصاء معتمدين فقط على أصابع القدمين، وأيدينا مثبتة فى خواصرنا، ونقطع الفناء جيئة وذهابا، ما لا يقل عن عشر مرات بهذا الوضع، والعصى تتابعنا!».

«وبانتهاء تلك الجولة داخل الأوردى، تبدأ جولة الجبل».

«وفى هذه الجولة يتجمع كل المعتقلين، ثم يخرجون للعمل فى محاجر البازلت فى أبى زعبل. وفى الطريق لا يسمح الحراس لهم بالذهاب خفافا، فعلى كل فرد فيهم أن يحمل حجرا كبيرا من نوع الحجر الجيرى الأبيض، طوال المسافة بين السجن والجبل، التى تبلغ حوالى كيلو مترين ونصف الكيلو! حيث توجد ورشة لشطف هذه الحجارة وإعدادها للاستخدام فى أعمال البناء».

«وفى المحجر كان المعتقلون يقسمون جماعات: جماعة عليها أن تزيل تلا من التراب طوله حوالى مائة وخمسين مترا وعرضه حوالى عشرين مترا وارتفاعه حوالى خمسة أمتار. وكان أفراد هذه الجماعة يحملون التراب

في مقاطف ويجرون بها مسافة مائتى متر، ويعودون جريا أيضا! وعلى طول الطريق جنود بالشوم يضربون المسرع والمتباطئ على حد سواء! وكان عدد هؤلاء الجنود يتضاعف عند رغبة الضباط فى مضاعفة التأديب لبعض سكان العنابر الذين كانوا يتبادلون العمل فى تلك المهمة كل أسبوع».

«وجماعة أخرى كانت مهمتها تفتيت صخور البازلت الضخمة! وجماعة ثالثة تحملها إلى المجموعات الأخرى التى جلست فى حلقات لتكسير البازلت قطعا صغيرة لايتجاوز حجم الواحدة عشرة سنتيمترات مكعبة!».

«ولاينتهى العمل المرهق بذلك، فنحن نعود من المحجر بعد هذا جريا على الأقدام! لتناول الطعام، ولانكاد ننتهى من تناول الطعام حتى نخرج لتفريغ القطارات المحملة بالحجر الجيرى القادمة من محاجرطرة!».

يوم قتل زبانية عبدالناصر الدكتور فريد حداد!

الوفد فى ١٥/١٢/١٩٩٧

يصف طاهر عبد الحكيم محجر البازلت فى أبى زعبل الذى عمل فيه سجناء الرأى، وصفا مخيفا، فيقول: إنه عبارة عن حفرة فى باطن الأرض، ينزل اليها المعتقلون من المفكرين والكتاب والعلماء والصحفيين بطريق منحدر، إلى عمق يتراوح ما بين ٢٥ و٣٠ مترا، تطل عليها من جميع النواحى جدر صخرية سوداء هائلة، تبرز منها كتل صخرية آيلة للسقوط.

وفى أعلى تلك الجدُر، مظلات خشبية، يقف تحتها جنود الحراسة بالبنادق سريعة الطلقات، وهنا وهناك مدفع برن مصوب إلى بطن المحجر، الذى رصع بالشظايا الصخرية الدقيقة، تعطى الأرض لونا قاتما.

ونظرا لأن المكان الذى خصص لسجناء الرأى كان قريبا من المكان المخصص لنزلاء الليمان المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، وللحيلولة دون اختلاط الفريقين، فقد أجبرت ادارة المعتقل سجناء الرأى على إقامة طريق من التراب ارتفاعه حوالى خمسة أمتار، وعرضه حوالى سبعة أمتار، وطوله حوالى مائتى متر، لكى يفصل بين المكانين.

وكانت حكمة هذا الفصل هى الانفراد بتعذيب سجناء الرأى، وتأديبهم بحرية تامة بعيدا عن أنظار نزلاء الليمان المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من القتلة والمجرمين وتجار المخدرات وغيرهم، الذين كانت لوائح السجن تكفل لهم حقوقا لا يتمتع بها سجناء الرأى وتصون حياتهم من الاعتداء!

لقد كان العمل في المحجر الجهنمي مسرحا لكافة الأعمال الاستفزازية التى كلفت سجناء الرأى من العذاب ما لم يحدث إلا فى معسكرات الاعتقال النازية، وهو ما رواه طاهر عبد الحكيم تسجيلا للتاريخ ليس غير، وليس لغرض مهاجمة نظام عبد الناصر.

فيذكر أنه فى يوم ٢١ نوفمبر ١٩٥٩، وبينما كان سجناء الرأى يستعدون لالتقاط الأوانى التى بها طعام العشاء، أوقفهم صول السجن فى طوابير، وكان المأمور حاضرا، وأبلغهم أنه سوف يسألهم عما اذا كان بينهم شيوعى؟ وعليهم أن يجيبوا بالنفى!

ثم نطق بسؤاله، ولكنه لم يتلق إلا إجابة من بعض أصوات تبددت فى الصمت الكامل الذى ساد المعقلين. وكان هذا بالضبط هو ما يتوقعه مأمور السجن، فقد كان من عادة الشيوعيين الاعتراف بانتسابهم إلى الشيوعية حتى أمام المحاكم، وكانوا يعتبرون ذلك شرفا، لدفاعهم عن الطبقة العاملة الفقيرة.

ويقول طاهر عبد الحكيم: إنه كان بعدهذا الموقف أن «صرفونا إلى العنابر، غير أنهم كانوا يبيتون أمرا» .وهو ما حدث. ففى الصباح التالى، تضاعف الضرب أثناء «التفتيش الصباحى»، وأثناء «طابور الرياضة» بشكل جنونى!

ثم سيق المعتقلون السياسيون إلى المحاجر، ليجدوا فوهات المدافع البرن والبنادق سريعة الطلقات، مصوبة اليهم من قمم الصخور. وماكادوا يصلون هناك، حتى بدأ الضرب الوحشى. لقدحشدوا لهم جنودا كثيرين، واستعانوا بجنود كتيبة الجيش التى تتولى حراسة المنطقة، بل حمل الضباط عصيهم

وشاركوا فى حفلة الضرب، وتعالى سبابهم الذى تناول الآباء والأمهات بالكلمات البذيئة !

وفى هذه الحفلة بلغ استفزاز الضابط يونس مرعى لأحد المعتقلين، وهو يوجه اليه ضربة مؤلمة، حدا ارتفعت فيه يد المعتقل بالفأس لترد على الضربة، ولكن تراخت يده فى الوقت المناسب قبل أن ينطلق الرصاص عليه من أعلى الصخور. لقد كان هذا بالتحديد ما كانوا يريدون، وهو استفزاز المعتقلين لعمل يبرر لهم حصدهم بالرصاص.

ويقول طاهر عبد الحكيم: إن هذا العمل الاستفزازى لتبرير حصد المعتقلين بالرصاص، كانت له سابقة مع الإخوان المسلمين المسجونين فى ليمان طره فى عام ١٩٥٦ ، فقد أصدر زكريا محيى الدين، وزير الداخلية إذ ذاك، أمرا تليفونيا إلى مدير الليمان باقتحام العنابر وإطلاق الرصاص على المعتقلين، فقتل منهم فى ذلك الحادث سبعة وعشرون، غير عشرات من الجرحى . وقد تم ذلك تحت قيادة نفس الضابط الدموى اليوزباشى عبد اللطيف رشدى الذى كان يشرف على عملية تأديبنا فى المحجر فى ذلك اليوم.

وفى ذلك اليوم عاد سجناء الرأى بحصاد مضاعف من الإصابات. لقد كان الحصاد اليومى المعتاد هو عودة المعتقلين من المحجر وقد تشققت أقدامهم العارية، وسالت الدماء من أماكن عديدة من أجسادهم .. سواء من الضرب أو من الصخور أو من ضربات الشواكيش، كما كانوا يحملون عادة فيما بين أيديهم اثنين أو ثلاثة ممن كانت إصابتهم خطرة أو بلغ الاعياء بهم مبلغه إلى حد الإغماء. ولكن فى ذلك اليوم الذى جرت فيه حفلة العقاب، «عدنا بحصاد مضاعف من الإصابات، وبكميات مضاعفة من الدماء التى سالت، وبأعداد مضاعفة من الرفاق الذين اضطرتنا حالهم إلى حملهم فيما بيننا! وقد اصطلح على تسمية ذلك اليوم الثانى والعشرين من نوفمبر ١٩٥٩ بيوم «الأربعاء الدامى»!

وسرعان ما تصاعدت الأحداث ليسقط أول قتيل فى أوردى أبو زعبل. ففى أوائل نوفمبر ١٩٥٩ كانت سلطات عبد الناصر قد ألقت القبض على عدد من أعضاء الحزب الشيوعى المصرى، وظلوا فى معتقل القلعة حتى يوم ٢٨ نوفمبر حين نودى على سبعة منهم، كان من بينهم أربعة اتهمتهم المباحث العامة فى تقريرها لنيابة أمن الدولة بأنهم أعضاء باللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى، وقد اعترفوا فعلا أمام النيابة بأنهم «يتشرفون بعضوية الحزب»!

وقد جرى فى الحال نقل هؤلاء إلى الأوردى. ولم تكد السيارات التى تقلهم تنصرف، حتى كانت تعد لهم حفلة الاستقبال المعتادة! فقد انقض عليهم الجنود فوراً بالهراوات الغليظة تحت قيادة الضابط اليوزباشى يونس مرعى ومأمور السجن الصاغ حسن منير.

وبعد حوالى عشرين دقيقة من ذلك الضرب المجنون، حضر قائد المنطقة القائم مقام اسماعيل طلعت، فأمر بوقف الضرب، لتبدأ الإجراءات العادية المتبعة فى مثل هذه الظروف: تفتيش الملابس، ثم تغييرها ولبس ملابس السجن، وتسجيل الأسماء بدفتر السجن، وحلق الشعر، وما إلى ذلك!

ولم يكد ينصرف قائد المنطقة، حتى أمر مأمور السجن باستئناف الضرب صائحا: «لقد ذهبت الرحمة يا أولاد الكلب»! وكانت تلك اشارة إلى الجنود بألا يكون هناك أدنى تعقل فى الضرب! وهو ما حدث، فقد تولى ضرب كل سجين سياسى من السجناء السبعة مجموعة مكونة من أربعة جنود، ومن يسقط منهم على الأرض ينهالون عليه بكعوب أحذيتهم، ثم يرفعونه على قدميه، ويتقاذفونه فيما بينهم متبادلين الضرب بالعصى واللكمات!

وكان فى هذه الظروف المأساوية أن قتل الدكتور فريد حداد.

فقد شهر اليوزباشي يونس مرعى عصا غليظة، وانهال بها ضربا على رؤوس المعتقلين، وجاء دور الدكتور فريد حداد، فهوى بضربة على رأسه وهو يصيح به: «اسمك ايه يا ولد؟» ورد قائلا: اسمي فريد حداد! وسأله: إنت روسى؟ فرد: أنا طبيب مصرى. وسأله: إنت شيوعى؟ ورد: أيوه شيوعى!

كل ذلك واليوزباشي ينهال بعصاه الغليظة على رأس الدكتور فريد حداد، إلى أن سقط على الأرض، فأمر الجنود بأن يجروه من قدميه إلى داخل السجن.

وفى غرفة بجوار المغسل اصطف السجناء الستة، وجيء بالدكتور فريد حداد مسحوبا من قدميه على الأرض، ودخل مأمور السجن واليوزباشي يونس مرعى، وبدأ حسن منير مأمور السجن يسألهم واحدا واحدا: إنت شيوعى؟ وترتفع أصواتهم المنهكة تجيب فى تحد: أيوه شيوعى! وهنا تصدر الأوامر الجنونية بالضرب لكى يغير السجناء إجاباتهم، ولكنها لا تتغير.

وصدرت أوامر مأمور السجن إلى ضابطه بخصوص الدكتور فريد حداد الطريح أرضا: شوف الواد اللى مستموت ده؟ وينقض الضابط والجنود على الدكتور حداد الممدد على الأرض بالركلات والضربات والسباب، ولكنه لا ينطق ولا يتحرك!

وينتقل السجناء الستة إلى الزنزانة التى تقع فى مؤخرة عنبر(٥)، وبعضهم يزحف على الأرض لعجزه عن المشي، ويصدر مأمور السجن أمره إلى الجنود بجر الدكتور فريد حداد من قدميه الى تلك الزنزانة، فيلقون به أمامها!

لم يكن قد مات حتى تلك اللحظة، فقد مات بعد ذلك بحوالى ساعة بين زملائه بعد أن أدخلوه إلى الزنزانة!

وقد سلمت جثته إلى زوجته تحت الحراسة المشددة، حتى لا يفتح التابوت الذى وضعت فيه الجثة ويكتشف سبب الوفاة، ومع الجثة تقرير أعده طبيب مصلحة السجون الدكتور أحمد كمال يزعم أن الوفاة نتجت عن سكتة قلبية! وقالت السلطات فى التقرير إن الشهيد مات فى معتقل القلعة! حتى لا يكشفوا سر الأوردى! وقد طلبت زوجته توقيع الكشف الطبى على الجثة، فرفض طلبها، فتقدمت بطلب إلى نقيب الأطباء لإجراء الكشف، وطالب النقيب بذلك بالفعل، ولكن سلطات عبد الناصر هددته إن لم يغلق فمه! وفرضت الحراسة على قبره حتى لا يفتح وتكتشف الجريمة.

كان مقتل الدكتور فريد حداد على يد زبانية عبد الناصر صدمة كبرى للمعتقلين، فقد كتب الدكتور عبد العظيم أنيس إلى زوجته يقول: «إنك تذكرين بالطبع الدكتور فريد حداد، هذا الطبيب الشهم الذى تولى علاجى وعلاجك وعلاج عمتك قبل اعتقالى أكثر من مرة. كم كان وديعا، طيب القلب، عظيم الإنسانية. تستطيعين أن تتصورى صدمتى عندما أخرجنا من العنبر ذات يوم عند الغروب لاستلام طعامنا، ونحن نجرى كالعادة، ولمحت أمام الزنزانة الانفرادية، رجلا فى ملابس السجن ملقى على الأرض، وهو يبدو فى حالة إغماء. لم أتيقن فى أول الأمر من هو هذا الإنسان، وان كنت واثقا أننى أعرفه. ثم بدأت أعى أن هذا هو فريد حداد. ومع ذلك لم أتيقن آنذاك إن كان قد مات عندما رأيته أو أنه مغمى عليه فحسب . فلما سمعنا فى اليوم التالى أن أحد المعتقلين قد مات، كانت الصدمة بالنسبة لى فظيعة، وبقيت فى حالة سيئة عدة أيام. و لست أشك لحظة أن يونس مرعى هو المسئول عن قتل فريد حداد، فقد كان الضابط الوحيد الموجود بالأوردى عصر ذلك اليوم، وقد سمعنا ـ نحن فى العنبر ـ صوته وهو يعتدى بالضرب على قادم جديد لم نكن نعرف من هو. «لقد قتلوا الدكتور فريد حداد ببساطة، وكأنهم يؤدون عملا عاديا!»

ويقول طاهر عبد الحكيم إنه فى المساء من ذلك اليوم، وبعد أن غادر الدكتور فريد حداد الأوردى جثة هامدة، وقف المعتقلون السياسيون دقيقتين تمجيدا لذكراه، ثم جلس ستون رجلا: ثلاثون فى جانب وثلاثون فى الجانب الآخر، الشفاه صامتة، والصدور تغلى بالغضب، والريح تصفر حول جدران السجن، وتيارات منها تندفع من خلال النوافذ وتلتف بأجسادنا المنهكة لتعصرها بين حبائلها الباردة.

وصوت هامس حزين يرسل فى سكون العنبر كلمات «بول إلوار»

«مات رجل!

لم يكن يملك ما يدافع به عن نفسه

غير ذراعيه الممدوتين للحياة!»

زبانية الأوردى وهواية تهشيم رؤوس سجناء الرأى !

الوفد في ٢/١٢/١٩٩٧

لم يكن اختيار النظام الفاشستى لعبد الناصر زبانيته فى المعتقلات والسجون اختيارا عشوائيا، وإنما كان اختيارا مقصوداً روعى فيه توافر العناصر الأساسية التى تجعل من هذه الزبانية أدوات تنكيل وتعذيب لا يشق لهم غبار!

وقد روى طاهر عبد الحكيم فى مذكراته «أقدام عارية» نماذج من هؤلاء الزبانية جديرة بالتأمل. وعلى رأس هؤلاء اليوزباشي يونس مرعى الذى قتل الدكتور فريد حداد. فيذكر أنه كان يهوى أن يمسك عصاه ويدور على المسجونين السياسيين ليضربهم، وكان يختار رؤوسهم بالذات، ففى هذه الرؤوس الفكر السياسى، وهو يريد أن يقتلع هذا الفكر السياسى من الرؤوس عن طريق تحطيمها!

ولذلك حين كان يتولى الاشراف على المعتقلين السياسيين فى الجبل، كان يصدر الأوامر بخلع الطواقى، «لتظل رؤوسنا عارية من الشعر تحت

شمس أبى زعبل المحرقة طوال اليوم! كما كان يقف فوق الصخور ليقذفنا بالحجارة فوق رؤوسنا. فإذا أصاب حجر رأس سجين، شد قامته وهو واقف على قمة الصخرة، وأطلق لضحكاته العنان.

ويقول: إن تصرفاته الرعناء في جناح السجينات، ومع النزلاء، كانت تفقده احترام كل من فى السجن. وقد حاول الاعتداء على إحدى المتهمات فى قضية تجسس، فاستغاثت. وحاول مرة أخرى منازلة الراقصة تحية كاريوكا، وكان مقبوضا عليها بسجن القاهرة فى قضية سياسية، فصفعته على وجهه صفعة دوت فى جنبات السجن.

أما النموذج الثانى الذى ذكره طاهر عبد الحكيم، فهو اليوزباشي عبد اللطيف رشدى، قاتل شهدى عطية الشافعى على بوابة الأوردى. ولم يكن يملك من الكفاءات غير صوت جهورى يملأ به الدنيا سبا وشتما طوال اليوم، واستعدادا للقتل. وقد وضع هاتين الكفاءتين فى خدمة النظام الناصرى أيام كان ضابطا بليمان طره عام ١٩٥٦، فقد قاد بنفسه المجزرة التى دبرت للمسجونين هناك من جماعة الإخوان المسلمين، ولكن من سوء حظه أن الأمر الذى أصدره له زكريا محيى الدين بإطلاق النار على المسجونين كان أمرا شفويا، ولذلك عندما أراد النظام اختيار كبش فداء اختاره هو وزميله عبد العال سلومة، فأُدينا فى التحقيق وحرما من الترقية فى دورهما. واختير عبد العال سلومة للاشراف فى عام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ على أعمال السخرة للمعتقلين السياسيين فى معتقل الواحات.

ويقول طاهر عبد الحكيم: إنه كان بعد جريمة قتل الدكتور فريد حداد، أن أتبعت إدارة ليمان الأوردى هذه الجريمة بموجة عاتية من الارهاب، فقد تضاعفت كل جرعة من جرعات التعذيب: الضرب، والتفتيش، والطابور، والعمل فى المحاجر، وكان هدفها قتل أى روح للمقاومة الجماعية قبل أن تعبر عن نفسها بشكل عملى.

لم يكن مصممو «الأوردى» يكتفون بالتعذيب اليومى الروتينى: أى الجوع، والقدم العارية، والضرب المبرح، والتفتيش، والطوابير المنهكة للجسد، والاهانات التى لا تتوقف، وترك المرضى والمصابين يعانون أمراضهم وجراحهم دون علاج، ويتحملون فوقها كل صنوف التعذيب الأخرى - بل كانوا يفرضون على المعتقلين يوميا أشكالا من الإذلال وجرعات من التعذيب الفردى والجماعى.

وكانت أشد الهجمات هذه هى التى تهدف إلى إرغام المعتقلين على ترديد الأناشيد التى تمجد عبد الناصر وسياسته.

«طلبوا يوما منا فى طوابير الصباح أن نردد أغنية «يا جمال يامثال الوطنية» وكان الرفض هو الإجابة الحاسمة، فكان ذلك إيذانا بحملة واسعة فردية وجماعية».

«وللتأثير على المعتقلين اختار قائد المعتقل الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله، أستاذ الجامعة السابق وأحد كبار المستشارين الاقتصاديين للحكومة حتى اعتقاله فى أول يناير ١٩٥٩ . فقد طلب اليه أن ينشد هذه الأغنية، فلما رفض، صب عليه انتقامه بالضرب المبرح على قدميه ورأسه وجسده، ثم إرغامه على العمل فى محاجر الجبل وهو عاجز عن الوقوف على قدميه، وفى نفس الوقت تعرضت كل العنابر لعمليات باطشة من الضرب الجماعى، ومضاعفة العمل فى الجبل!».

«وقد طلبوا منا يوما أن نبدى رأينا فى الطعام، ونبدى رضاءنا عنه، ولما لم نستجب لطلبهم، أضافوا لوجبة العشاء وجبة أخرى ثقيلة من الضرب الجماعى الأعمى!».

«وسألونا يوما عما اذا كان لدينا شكاوى نقدمها؟ ثم أخذوا كل من تقدم بشكوى - ولو كانت خاصة بمسائل عائلية، أو بعيدة عن كل ما يتصل

بالمعتقل والمعاملة - وأجابوا على الشكاوى بعلقة ساخنة! طلبوا منا ونحن نعمل في المحاجر أن يقدم كل واحد ستة مقاطف من صخور البازلت المكسور - أي ما يقرب من ٢٤٠ كيلو جراما. فامتنعنا عن ذلك، وعندما طلبوا ذلك من السجناء الاثنين والستين الذين حوكموا أمام المجلس العسكري - والذين كانت الادارة قد اختارتهم لبدء العمل في تكسير البازلت - قدم كل منهم ثلاثة مقاطف فقط. وقد نالوا جزاء لذلك من الضرب والتعذيب الشيء الكثير».

«وكانوا يطلبون من بعض السجناء السياسيين أن يمسكوا «الفلكة» لرفع أقدام رفاقهم أثناء ضربهم، فكانوا يرفضون وهم يعلمون أن ثمن هذا الرفض هو الضرب والتعذيب».

«وقد حدث في يوم ٢٢ ديسمبر أن طلب عبد المنعم شتلة ،عن اللجنة المركزية، من المأمور السماح لنا بالاحتفال بعيد النصر في اليوم التالى ٢٣ ديسمبر ، يوم انسحاب قوات العدوان الثلاثي من بورسعيد، فكان رد المأمور عمليات ضرب واسعة النطاق في الجبل، لغير ما سبب سوى أننا مازلنا نفكر كمواطنين وكسياسيين ونذكر أن لنا أعيادا قومية نريد الاحتفال بها! وكان اليوزباشي عبد اللطيف رشدي هو المشرف على تلك العملية».

«وقد اقتاد حارس له أحد المعتقلين، فسأله في هدوء عن اسمه، فأجابه، فطلب منه أن يقول انه «امرأة» ، وأن يلعق الأرض بلسانه. فرفض، فثارت ثائرة اليوزباشي الدموي، ونادى خمسة من الحراس، انهالوا ضربا على الضحية بالعصي الغليظة حتى أغمي عليه، وظل هكذا في غيبوبته الى ما بعد عودتنا به محمولا على أكتافنا، وقد تورمت قدماه، وكسرت عظامه، وشجت رأسه. وأصيب بداء السكر بعدها».

«وقد كان منتصف ليل نهاية عام ١٩٥٩ وبداية عام ١٩٦٠ بداية محنة جديدة لسجناء الرأي! فقد حرموا من النوم بسبب انهمار المطر بشدة، في

حين كانت الريح تصفر صفيرا كئيبا فى الخارج، وتهاجم سجناء الرأى من خلال قضبان النوافذ، فتعض بأنيابها الثلجية أجسادهم المتعبة، وكانت الريح تقذف بخيوط المطر من خلال النوافذ، لتبلل الأرض والبطاطين».

ثم حدثت محنة جديدة يصفها طاهر عبد الحكيم وصفا رائعا، فيقول إنه: نظرا لأن سقف العنبر كان سقفا باليا خربا، فما كادت مياه المطر تتجمع فوقه حتى أخذ يسربها على رؤوس السجناء، «كانت تتساقط من ألف ثقب لا نتبينها، ولم يكن هناك سنتيمتر واحد فى السقف وإلا ومياه المطر تتساقط من خلاله».

«وابتلت ملابسنا، وابتلت البطاطين، وابتلت الأبراش، ولم يكن هناك شبر واحد يحتمى فيه الانسان من الماء المتساقط، وأجسادنا الهزيلة قد حوصرت داخل الملابس المبتلة، داخل العنبر المغلق الذى تعربد فيه دوامات الريح الباردة».

«ولم يكن هذا كل شيء! فبعد قليل تجمعت المياه المتساقطة من السقف فى أرض العنبر، مكونة بركة هائلة، ليس هناك مكان نجلس فيه، ولم يكن يعنينا هو الاحتماء من الماء المنهمر، بل أن نجد فرصة للجلوس بعد أن قضينا الليل وقوفا!».

«كانت أقدامنا العارية غارقة فى الماء، وقد ارتفع أكثر من عشرة سنتيمترات، وكان البعض يستند برأسه الى كتف رفيق ليغفو بضع دقائق، ولكن البرد، الذ ى يزحف الى العظام من أقدامنا العارية وسط الماء، والبرد الذى يلفح الوجوه من تيارات الريح - كلها كانت تسارع بإيقاظ من يغفو، لكى يعيش المأساة بكل حواسه».

«وعندما جاء الصباح، كانت العيون متورمة حمراء من السهر، والألم، والأطراف قدتجمدت، والسيقان لا تقوى على حمل أجسادنا. ومع ذلك

أخذنا ننزح الماء إلى خارج العنبر المنخفض عن سطح الأرض بمقدار ثلاثين سنتيمترا ، والمأمور يرقبنا وهو يبتسم بسمة شريرة!».

«وسرعان ما صدرت الأوامر بخروج المعتقلين للعمل فى المحاجر، وكالمعتاد، جلسنا القرفصاء فى الفناء لمدة خمس وعشرين أو ثلاثين دقيقة.. أقدامنا مغروزة فى الطين الذى كاد يتجمد من البرد، وأجسادنا تلفحها الريح الباردة، وتضنيها الملابس المبتلة!».

«وسرنا إلى الجبل! الطريق كله موحل، تنتشر فيه برك صغيرة من ماء المطر، برودتها تلسع أقدامنا كحد الموسى. حتى الحراس الذين كانوا يرتدون ملابس صوفية ثقيلة ومعاطف سميكة وقلنسوات تحمى رؤوسهم ووجوههم، كانوا متذمرين، ويغمغمون بكلمات السخط على الضباط والحكومة، وأخذ البعض يتساءل متذمرا بصوت مسموع: لم لا تتخلص الحكومة من هؤلاء القوم ضربا بالرصاص، وتضع حدا لتلك المهزلة؟».

«نزلنا إلى المحجر فى بطن الجبل، مياه المطر قد أذابت التراب العالق بآلاف من شظايا البازلت، فأخذت تلمع، وأقدامنا العارية تطؤها كما تطأ السكاكين!».

«وأخذنا نخوض بسيقاننا بحيرات الماء البارد المتجمعة حول الصخور المفتتة، ثم نضرب بسواعدنا فى الماء بحثا عن قطع الصخر المفتتة. لم يسلم واحد منا من الإصابة فى ذلك اليوم، فتحت سطح الماء كانت تصطدم راحة اليد أو الساعد بحافة قطعة صخرية حادة، تمزق الأنسجة، وتحدث إصابات عميقة».

«ومع انهمار المطر، أخذ الضباط يحتمون بخيمتهم، وتركونا فى حراسة الجنود الذين ازدادوا سخطا، وأخذ البعض ينفث عن سخطه فينا بضرباته

وركــلاته، والبــعض الآخــر ينفث عن ســخطه عن طريق سب الضــابط والحكومة ولعن اليوم الذى اشتغل فيه بمصلحة السجون».

«هكذا مـضت الأيام الثـلاثة الأولى من يناير ١٩٦٠ : مطر ليلا ونهـارا، برد قارس، لا نوم ولا راحـة ولو لدقيـقة واحدة، الخوض فى الوحل الثلجى، وفى برك الميـاه البـاردة، وشظايا البـازلت تمزق أقـدامنا العـارية وراحـاتنا وسواعدنـا، وتترك فى الجـرح بقـايا منهـا يتـجمع حولهـا الصـديد، ويتـقيح الجرح!».

فى الأوردى: الهتاف لعبدالناصر بضرب الشوم!

الوفد فى ٢٩/١٢/١٩٩٧

فى الوقت الذى كانت فيه وسائل إعلام عبد الناصر تغسل مخ الجماهير المصرية، وتصور لهم الهزائم انتصارات، والفاشية اشتراكية، والدكتاتورية ديمقراطية، وتنتزع منهم - عن طريق هذا الخداع - الهتاف المدوى بحياته، كان سجناء الرأى المكتوون بنار زبانية التعذيب فى الأوردى يفضلون التعذيب على الهتاف بحياة عبد الناصر!

وعلى حد قول طاهر عبد الحكيم: «كانوا يريدون أن نهتف بحياة جلادينا، وترويضنا بالإرهاب على الولاء لعبد الناصر، وتجاهل ضرورة الصراع ضد سياساته غير الديمقراطية».

وقد وصل الأمر فى قضية الهتاف لعبد الناصر، وإصرار سجناء الرأى على الرفض، أن اعتبرت ادارة المعتقل هذه القضية قضية حياة أو موت - أى قضية حياة المعتقل أو موته، وبلغ التعذيب بسبب هذا الرفض حدا لا يتصوره بشر، انطلقت فيه الهمجية النازية من عقالها، وسادت البربرية معتقل الأوردى على نحو لم يحدث فى تاريخ مصر الطويل.

ولا نستطيع أن نروى للقارئ كل ما جرى للمعتقلين بسبب هذا الرفض من تعذيب، وانما نختار أنمو ذجين أوردهما طاهر عبد الحكيم: النموذج الأول لمعتقل اسمه لبيب عبد الغفار، والنموذج الثانى لنبيل صبحى .

وبالنسبة للنموذج الأول، يذكر طاهر عبد الحكيم أنه بينما كان المعتقلون السياسيون يجرون ذات يوم فى طابور استلام طعام العشاء، لاختطاف طعامهم والعصى تلهب ظهورهم - وفقا للنظام الذى اخترعته ادارة المعتقل لكيفية حصول سجناء الرأى على وجباتهم - استوقف الضابط حسن منير أحد المعتقلين قائلا: تعال هنا يا ولد! اسمك إيه؟ «ورد المعتقل: لبيب عبد الغفار يا فندم! عمرك كم سنة؟ فرد قائلا: ١٩ يا فندم! وجاء السؤال: ليه ما بتهتفش للريس؟ إنت خايف منهم؟ طب اهتف هنا قدامى! ويرد السجين: لا يا فندم، أنا موش حاهتف! فقال له الضابط: طب روح دلوقت!

«لقد كان الضابط يعد له أمرا!».

«وفى تلك الليلة نام المعتقل. إرهاق العمل الشاق فى تكسير البازلت، وتفريغ الحجر الجيرى الأبيض من عربات السكة الحديد بعد الظهر، يفرى العظام، وبرد يناير القارس يلسع الأجساد الجائعة المغطاة بالأسمال. ويتكوم الزملاء تحت بطاطينهم راجين الدفء أو بعضه، ولكن دون جدوى. الا أنه فى النهاية لابد أن يغزو النوم الأجساد المكدودة. ليل الشتاء طويل، ولكن ما أن يغلق باب السجن فى السادسة مساء، ويطمئن المعتقلون وراء الأبواب الموصدة، حتى يحسوا بالمرور السريع للساعات، تحت وطأة تفكيرهم فيما ينتظرهم من عذاب فى الصباح! ويمر الليل بين نحنحة شاويش الحراسة، وصياح جنود الحراسة على أبراج السور: «واحد تمام»، «اثنين تمام» إلى آخره، وبين نعيق الغراب وصفير الرياح وكابوس يحلم به كل زميل، يمر سواد الليل!

«ومع تباشير الصباح، وعلى صوت غراب أسود، تدب الحركة فى العنبر، ويبدأ سكانه فى التيقظ وغشيان دورة المياه، ثم يعود كل فرد أمام «نمرته» وينتظرون التمام. واقتربت الأقدام الثقيلة من عنبرنا (عنبر ٢) ودوى صوت أجش ممطوط: انتباه! وانتبه الزملاء.. وانثنى البعض ليأخذ وضع التفتيش: الوجه إلى الحائط، والجسم منحنٍ!».

«ومر الضابط بين الصفين يتفحص الوجوه، حتى عثر على من يريد! «وخرج لبيب وراء الضابط، وأغلق الباب، ومرت بضع دقائق لم يسمع خلالها إلا صوت الشوم المنهال على قدمي لبيب! ثم فتح الباب، فدخل وتقلصات وجهه تفصح عن الألم، الذى تحمله فى صمت ولكنه لم يثنه عن رفض الهتاف لعبد الناصر».

«هذا عن النموذج الأول، أما عن النموذج الثانى فقد حدث عندما خرجت الطوابير، واحتل كل مكانه فى الفناء، وتلقى الصول تقرير التمام من السجانة، ثم شرع يهتف لعبد الناصر، وتقدم أحد الضباط و شد اثنين كان نبيل صبحى أحدهما، وتجمع الضباط والعساكر، وجاءت الفلكة، وارتفع الشوم فى وضع الاستعداد، ووجه الضابط السؤال إلى نبيل صبحى فى حقد وغباء ظاهرين: موش بتهتف ليه يا ولد؟».

«ورد نبيل صبحى قائلا: أنا معتقل سياسى، ولى رأيى فى عبد الناصر! وفقد الضابط صوابه، وما يدرى نبيل وصاحبه إلا وقد انقض عليهما العساكر، فطرحوهما أرضا، واختطفوا أرجلهما، فمدوها عالية، وانهال الشوم على أقدامهما بلا حساب!

وفى الوقت نفسه ـ وكما يقول نبيل صبحى فى روايته المروعة ـ «هجمت جماعة أخرى من العساكر على طابور العنبر، كأنما قد قامت القيامة، وانهالوا على الجميع ضربا: على من يهتف ومن لا يهتف!

وأرهقوهم بالتمارين العسكرية اللعينة الشاذة فى عنفها ـ كل ذلك والضرب على أقدامنا لا ينقطع! ونظرت إلى الضابط عبد اللطيف رشدى، وقلت له بصوت خفيض: أنا عندى روماتيزم بالقلب، وأحملك مسئولية نتائج التعذيب! «وهاج الغول وهو يقول: موش تموت يعنى؟ موت يابن الـ.. ونطق بكلمة بذيئة فى حق أمى، وانهال بحذائه على وجهى وبطنى، وبالشوم على قدمى وساقى وكل جسدى، والسباب المقذع يتناثر من فيه!

«وأخذت الدنيا تدور فى عينى، وتسود شيئا فشيئا، وتتحرك يدى فى بطء لتسحب طاقيتى من على رأسى وأحشو بها فمى لتكتم أنات الألم، وارتعشت شفتاى، وتقلصت عضلات وجهى، وغامت الدنيا فى عينى، وغبت عن الوعى!».

«لم أعلم كم من الوقت قد مر حينما بدأت أفيق، وجسدى كله يرتعش، والبرد يفرى عظامى، وملابسى مبتلة.. لقد ألقوا على فى شتاء يناير جردل ماء بارد، ليوقظونى من غيبوبتى، دونما اعتبار لروماتيزم القلب الذى أعانيه!»

ولكن ما أن فتحت عينى، حتى صرخ الضابط: «قوم اجرى يا عرص!» وانهال على ظهرى بعصا خيرزان رفيعة! واضطررت إلى النهوض، وحاولت الجرى مترنحا حول عامود من الحديد مثبت فى منتصف الفناء، وبجوارى زميلى».

وفجأة استوقفنا الضابط، وطلب منا ترديد الهتاف لعبد الناصر، فصمتنا، وحينما كرر طلبه أجبته فى إعياء: «احنا حنهتف فى حياة بلدنا بس».

وهاج الثور مرة أخرى، وأعاد الجولة، وأخذ يردد فى عصبية مجنونة: فجرتم يا أولاد الكلب! «اشتد الهياج، وتركزت عصا الوحوش علىّ حتى رحت فى إغماءة ثانية طويلة».

«وأفقت على رائحة النشادر النفاذة، ليصدر الأمر لى بأن أنزل إلى الجبل للعمل الشاق فى حمل التراب وتكسير حجر البازلت الصلب!».

«وحاولت السير مع الطابور، والآلام تمزق رجلى المتورمتين، وتمزق كل جسدى، فحملنى زميلان، ولكن الثور صرخ معترضا! فتركانى أتعثر طول الطريق: أقوم و أسقط! ولكنى سرت حتى وصلنا الجبل».

«كانت السماء ملبدة بالغيوم، والجو قارس معتم، وطوابير المعتقلين تسير فى خطى حزينة، وشظايا البازلت تشق الأقدام والوجوه، والعيون تنظر الى فوهة المحجر وكأنما هى تنين مسعور يوشك أن يلتهمنا، والمدافع الرشاشة تطل فوهاتها من أعلى الصخور».

«وصاح عبد اللطيف رشدى: يا حضرة الصول! عنبر ٢ على التراب، وعنبر ١ على الدبورة فى بطن الجبل، وباقى العنابر تكسر!».

«وفهم الجميع معنى هذا التقسيم! إنه يوم عنبر ٢ !»

«عوت الصفارة، فجرت طوابير العنابر كل إلى مكانها المحدد».

«كنت أعانى من السير، وشظايا البازلت لها وخز الأبر على قدمى المتورمتين، فوقعت على كومة من التراب، وحولى ستون رفيقا بأيديهم الفئوس والمقاطف، يضرب الجنود فيهم بلا حساب، وأشار الضابط إلى، وهو يقول: انت يا شاطر بتغوص فى بحر؟ تعال هنا! فين رجلك اللى بتوجعك؟ نام يا شاطر! وما أدرى إلاّ وقد طرحنى أرضا، وأصدر الأمر بالضرب يطالب فيها، وهو يقول للصول: كل رجل لوحدها يا كامل نشف إيدك فى الضرب! وفى أثناء انهيال الضرب على كل قدم على حدة، سألنى ساخرا: رجلك خفت ولا لسة؟ وصمت.. ولكن ذلك لم يرض الضابط، فصب على رأسى مقطفا مليئا بالتراب!».

«كنت أتلوى من الألم، ونهضت كاتما أناتى، واستدرت نحو كومة التراب التى يعمل فيها زملائى، واذا بالشوم ينهال على ظهرى ورقبتى، وأخذت أترنح متهاويا فى الطريق فى غيبوبة طويلة، دارت فى رأسى صور وحوش كاسرة، وشهيد يسقط: فريد حداد، محمد عثمان!».

«إن هتاف «يعيش عبد الناصر» يعنى: يعيش قتلة محمد عثمان وفريد حداد! ما زال الدوار فى عينى، ونار تنهش جسدى وقدمى، الغيبوبة تراود جفونى، بالله، إننى الآن فى العنبر، وحولى عدد من الرفاق، لم أكن أستطيع أن أميزهم!».

«ويصيح الرفاق مبتهجين: إنه مازال حيا! وبقايا الصور تقفز، ويظهر ممرض السجن الرهيب، وفى يديه زجاجات وقطن، وعلى وجهه الكالح ذعر، وما أن علم أنى أفقت من غيبوبتى، حتى صدرت منه كلمات سباب! وانصرف! كم كنت مكدودا متعبا، واستسلمت للنوم».

على هذا النحو عاش نبيل صبحى ليكتب قصته السالفة الذكر، وكان حسن الحظ، فلم يلق مصير على الديب، وهو نقابى عمالى سقط ميتا يوم ٢٩ يناير ١٩٦٠ من فرط التعذيب!

ففى الشهر الثانى لوجوده بالأوردى، أصيب على الديب بمرض الدوسنتريا الحادة حتى غدا ينزف الدم، ولكن مرضه لم يعفه من طوابير «الرياضة» المهلكة، ومن الخروج للعمل الشاق فى محاجر البازلت، مع حرمانه من تلقى أى علاج! وكانت حجة مأمور السجن فى حرمانه من العلاج حجة وجيهة! ففى كل مرة يطلب فيها على الديب بالعلاج، كان مأمور السجن يرد عليه قائلا: علاج إيه؟ احنا عاوزين نموتكم! ثم يأمر جنديا ضخم الجثة بأن يضربه وهو يقول: اديله العلاج يا عبد السلام!

ومع تفشى المرض فى جسم على الديب بدون علاج، ألم به الهزال، حتى بانت عظامه وضلوعه من تحت جلده، وغدا شفافا، ولم تعد قدماه تقويان على حمله، ولكن عندما كان مأمور السجن يراه يتعثر ويلهث أثناء الجرى فى طوابير الرياضة، كان يأمر أحد جنوده ـ ساخرا ـ بأن يشجعه على المشى ببعض العصى على ظهره!

وجاءت النهاية، فقد سقط على الديب أخيرا، ولم يعد قادرا على رفع رأسه من الأرض حيث يرقد، فحملوه إلى حجرة يسمونها «حجرة الملاحظة»، وعندما بدأ يلفظ أنفاسه الأخيرة أراد مأمور المعتقل إبعاده عن الأوردى بنقله إلى أحد المستشفيات ليموت فيها، ولكن على الديب أحبط خطتهم، فلفظ أنفاسه ولم تكن السيارة قد تحركت بعد من أمام الأوردى!

ووقعت ادارة السجن فى مشكلة، ولكن الدكتور أحمد كمال طبيب السجن تولى إخراجهم منها على حساب شرف المهنة التى أقسم على احترامها. فزيف عدة تذاكر طبية بتواريخ مختلفة لإثبات أن المتوفى حظى بالرعاية الطبية طوال مدة مرضه!

وضاعت حياة على الديب المناضل العمالى هدرا، ولم يكن قد تجاوز الثامنة والعشرين من عمره. وفى المساء ارتفع فى ليمان الأوردى لحن حزين ينعى السجين، وينعى تسع سنوات من عمر مصر عاشتها تحت مظالم عهد عبد الناصر:

يا قلب ابكى، مادام الدمع جف وراح
خامس شهيد اتقتل فى قبضة السفاح
على بن متولى كان عامل وأبوه فلاح
كفاية تحت المظالم، كل مصرى ناح
تسع سنين والبلد متكتفة بسلاح

تجربة فخرى لبيب مع إنسانية الناصرية المزعومة!

الوفد فى ١٩٩٨/١/١٥

فى عدد الاثنين ٢٣ ديسمبر ١٩٩٧ من جريدة الناصريين «العربى»، كتب أحد كتابها مقالا بعنوان: «معنى الناصرية!» يدخل فى باب الطرائف لا الحقائق، وهو مثال للتضليل الذى تمارسه الجريدة على قرائها، وأنموذج لتزوير تاريخ الناصرية تزويرا جريئا يدوس على جميع حقائق التاريخ الذى يستند الى الوثائق، ويستهين فيه الكاتب بعقل القارئ.

فقد كتب يقول بالحرف الواحد: إن منهج الناصرية «إنسانى» فالناصرية - على حد زعمه - «تعتقد بدور الإنسان الحاكم فى قيادة التطور، الانسان الذى يعى السنن والقوانين، ويقدر على تغيير واقعه! والناصرية تعتقد بدور الانسان واختياره الحر! يقول عبد الناصر: «كل شىء يبدأ بالانسان» .. الخ.

ولا أملك للرد على هذا التزوير الصريح إلا أن أهدى الكاتب المزور هذه الوثيقة التاريخية التى ضمنها الدكتور فخرى لبيب كتابه المهم: «الشيوعيون وعبد الناصر ١٩٥٨ - ١٩٦٥»، وهى عن تجربته الشخصية مع انسانية عبد الناصر المزعومة. وأرجو القارئ أن يحبس أنفاسه وهو يقرأ هذه التجربة!

كان الدكتور فخرى لبيب أحد المعتقلين فى منفى الواحات، ولم يكن هو أو زملاؤه قد سمعوا شيئا عما جرى فى أوردى أبو زعبل، حتى جاء يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٩ عندما تواترت الأنباء بأن اللواء اسماعيل همت قادم! فساد الترقب والتوجس.

وفى صباح ذلك اليوم لم تفتح الزنازين كالمعتاد حتى الثامنة عندما بدأ فتحها زنزانة وراء الأخرى من أجل دورة المياه، وكانت الزنزانة التى تفتح يعاد غلقها. وسمع المعتقلون وقع أقدام فى الخارج تجرى وتهرول، ودفع الفضول سجينا لأن يحمل آخر ليطل من كوة الزنزانة، فأخبرهم بأن فناء السجن عامر بالعسكر، والكل مسلح بالكرابيج وقحف النخيل والجريد!!

«وصدرت الأوامر بأن يجمع كل معتقل حاجياته ويستعد! وفجأة يدمر زعيق السجان الصمت: إنتباه! عالية مدوية، والأمر يصدر: كل واحد يحمل حاجياته فى صمت! وأخذت دفعات المعتقلين تتدفق على الساحة الفضاء خارج العنابر، وتجلس القرفصاء فى صفوف من أربعات، ورؤوسهم إلى الأرض، وحولهم عدد لا حصر له من العسكر والهجانة، ومعهم فرقة اللواء اسماعيل همت يحاصرون هذا المستطيل الآدمى، والنداء الزاعق يملأ فناء السجن: وشك للأرض ، وشك للأرض!».

«حاول أحد الرفاق أن يرفع رأسه، فدهمه حذاء دفع بوجهه إلى الرغام، وسمع المعتقلون الضابط عبد العال سلومة يصيح صيحة التمام، وصرخ أحد الشاويشية: قيام! وشك فى قفا اللى قدامك! سر! وسار الجميع إلى عنبر ٢ وهو عنبر المسجونين الذى كان قد أخلى من نزلائه فى الصباح وتكدس الجميع فى عنبر ٣ - فاحتلوا العنبر. ومن داخل هذا العنبر سمع المعتقلون أصوات كعوب الجند السائرين فى مجموعات تدوى فوق الأرض الحجرية فيما بين العنبرين، وأصوات تبدو وكأنها فرق ضرب نار تستعد لإطلاق الرصاص!».

«وفجأة ارتفع الضجيج في الخارج، أصوات تعوى: إجرى، إجرى! وصرخات مجنونة، سباب وشتائم! بدا وكأن الجحيم قد فتح بواباته، دفعات الصراخ والسباب والسباق والجرى والضرب تترى خارج العنبر، وأخذ كل معتقل في حزم متاعه، وخلع ما في قدمه حذاء كان أو شبشبا، استعدادا للجرى والضرب، وقسموا أنفسهم إلى مجموعات، كل مجموعة تتكون من ستة معتقلين».

ولندع الدكتور فخرى لبيب يكمل القصة:

«حل دورنا، ووقف السجان بباب الزنزانة، وقال: ستة معتقلين! خرجتُ والزملاء الخمسة، وزعق صوت ملئ بالهوس: قوم، إجرى! ثم سيل من السباب البذىء.

«وانطلقت أجرى لا ألوى على شيء. صراخ كالنباح يجرى خلفي - كانت تلك فرقة المطاردة!

«شتائم بذيئة تنهال علينا، مع العصى والشوم، من ممر بشرى يحاصرنا، ونحن نجرى لا ندرى إلى أين؟ وتساقط الشوم وقحف النخيل على جسدى. سقطت عصا غليظة على ظهرى، لكنى لم أتوقف، ثم ثانية على ساقى، وترنحت قليلا، واذا بثالثة على عنقى تجعل أقدامى تثقل حركتها وتغوص في الرمال!

«سقطت وسقط الى جوارى على الشلقانى، فتكاثف الجند علينا بالصراخ والضرب. أشياؤنا تبعثرت وكان علينا أن نجمعها. لا أحس بالضرب ولكنى أعانى آثاره! ألملم حاجياتى وأنطلق متعثرا، يقودنى هذا الممر البشرى الوحشى إلى خارج السجن، إلى ساحة يتصدرها اسماعيل همت على منضدة عالية.

«لا أدرى كيف وقعت ، لكنى وجدت نفسى راكعا أو جالسا القرفصاء، والضرب ينهال على.. كان في تلك المرة دكات حذاء! هنالك من يمزق

ملابسي، يخلعها عنى حيث رفضت أن أخلعها طوعا واختيارا. ماكينة الحلاقة تنطلق بطريقة عشوائية تعبث فى وجهى ورأسى تجتاح أى شعر فى طريقها!

«كنت رغم كل ذلك أتلفت حولى. فجأة رأيت على الشلقانى يدخل الساحة! كنت قد رأيته آخر مرة وهو منبطح مثلى فوق الأرض، يجمع حاجياته العديدة الفخيمة، كان الآن يلهث، يحمل حاجياته دون نظام أو ترتيب، ويحمل من ضمن ما يحمل قحف نخل محتزما يبدو أنه سقط من أحد الجنود أثناء العدوان عليه، فجمعه ضمن ما جمع من حاجياته! كان منظرا غريبا وعجيبا !

«وبدا الشلقانى وكأنه يندفع إلى قلب المعركة مهاجما بهذا السلاح الخطير! وسرعان ما تعالت صيحات الجند فى ذعر، وانقضوا عليه يضربونه لينتزعوا منه «الأداة القتالية» التى تسلح بها عن غير قصد أو نية، والتى لم يكن يعلم حتى تلك اللحظة أنه كان يحملها ضمن حاجياته.

«وجاءنى من يسألنى: اسمك؟ قلت: فخرى لبيب. قال: شيوعى؟ قلت: نعم شيوعى».

«وللحال، أحسست أنى أعجن عجنا، الركلات واللكمات والصفعات تنهال على بلا حساب! غدوت ألهث دون جرى وأنا فى مكانى، كان الهواء لا يكاد يستقر فى صدرى حتى تطرده تلك الضربات الطاحنة. وقفت عاريا أكاد بالجهد أن أتماسك.

«فى تلك اللحظة، تبينت إلى يسارى الرفاق الأربعة الذين سبقونى، كانوا عرايا تماما، فى وضع القرفصاء، ورؤوسهم إلى الأرض فى انحناءة شديدة حتى أصبحت أنوفهم - رغما عنهم - فى مؤخرات بعضهم البعض، كان المنظر همجيا بينما الجند ينهالون عليهم بالضربات والركلات!

«كان الجو في تلك الساحة شذوذا في شذوذ! مجنون يربض فوق المنصة، والى جواره صلاح طه من مصلحة السجون، وفريد شنيشن قائد المعتقل، ومأمور السجن، كانوا كمجلس عسكرى يملك الرقاب والمصائر.

«أفقت على الجندى الممسك بي يقودني الى المنصة. توقف ليعلن اسمى وقولى إننى شيوعى. وبدأت مجزرة بشعة بدأت بصلبى فوق العروسة، وانهالت السياط تلهب ظهرى، وتمزق جسدى! ووقف صلاح طه قبالتى يتفرج ويتشفى، وصاح همت بالجنديين الموكل اليهما التعذيب بالكرابيج أن يجيدا الضرب، فارتفع معدل سرعة السياط، كما عمقت في اللحم أخاديدها. وسأل صلاح طه: «لسه شيوعى؟»

«وصرخت في وجهه: لن أجيبك، فلست محكمة ولا نيابة، أنا أحتج على تلك المجزرة، وأحملك يا مأمور السجن المسئولية كاملة عن كل ما يحدث الآن.

«وانهالت الشتائم البذيئة، ومزق السوط شفتى إذ انهال على فمى، واندفع جندى ببندقيته إلىّ، وأدرت وجهى لأ تفادى تهشيمه، وأحسست بدبشك البندقية يمزق عنقى، وأخذت الأوامر تتوالى: اضرب كويس! والسوطان يصفران في الهواء واحدا تلو الآخر ثم يستقران على ظهرى.. ربما سبعون، ربما أكثر مزقت ظهرى شر ممزق!

«وأُنزلت من العروسة التى كنت مصلوبا عليها، وجسدى يدمى، وأنا عاجز عن الحركة، وما أن خطوت خطوتين بعيدا عن ذلك الصليب، حتى تقدم نحوى صلاح طه مرة أخرى، وانهال على رأسى بعصا غليظة وهو يصرخ: بتحتج؟».

«كان هذا إيذانا بجولة جديدة، إذ سرعان ما أحاط الجنود بى، وانهالوا علىّ ضربا بطريقة تعرف لديهم باسم «الكفتة»! أنا في الوسط، والعصى ترتفع لتدك جسدى، حتى سقطت».

«وارتفع أمر: انهض، اجرى!».

«وأشار صلاح طه نحو الأسلاك الشائكة، وهى الحدود النهائية للمنطقة الحرام حول السجن، وأدركت أنهم يريدون بى واحدة من اثنتين: إما أن يطلقوا على النار حين أصل إلى السلك باعتبارى أحاول الهرب، وإما أنهم يريدون أن أسقط بين الأسلاك الشائكة فيتمزق جسدى نهائيا فيها! ولم أتحرك».

«وعاد الضرب من جديد، ولكزات الجنود: «إجرى»، «إجرى»، وسرت فى اتجاه آخر، ولكنى سقطت، لم أكن بقادر على الحركة ولا السير، لقد تمزق جسدى تماما».

«وإذا بالجنود ينهالون على بعصيهم الغليظة، ثم أوقفونى، ودفعونى أمامهم إلى حيث المنصة التى جلس عليها همت وشنيشن، وكان وكيل المحافظة قد وقف ومد يده وبها عصا غليظة، وكذلك فعل صلاح طه، لقد كانا فى انتظارى، وأدركت أنهم قد قرروا قتلى، فقررت أن أموت واقفا، وعاد الضرب بطريقة «الكفتة» ووقفت أقاوم الانهيار الجسدى الذى بدا يتسرب إلى كل جزء من كيانى، ولم أعد أحس بشىء».

«أفقت لأجد نفسى على الأرض، وقطرات من الماء المالح تتساقط من وجهى إلى فمى، وأخبرنى الرفاق فيما بعد أنى سقطت مغشيا على، وكان الجنود يصرخون: إنه يتصنع الإغماء، وينهالون على بعصيهم وركلاتهم.

«وأوقفونى على قدمى وأنا عاجز تماما عن التحكم فى عضلة واحدة من جسدى، وألقوا إلى بملابس السجن، التى صارت ملابسى منذ ذلك الحين، وأمر الضابط جندى كى يمسك بذراعى حتى أصل إلى حجرتى مرة أخرى فى عنبر (١) حيث كان المعتقلون يعودون بعد ذلك الشوط. كان جسدى ممزقا وقد تحول إلى كتلة زرقاء داكنة، وكان الجندى يوقفنى وأنا

أسير إلى جواره، ليوجه إلى ركلة عنيفة أو ينهال على بالعصا الغليظة التى يحملها فى يده.

«تحاملت على نفسى حتى وصلت إلى العنبر، وهناك تدافع الرفاق حولى، كنت ألهث بعنف وأحس نفسى عاجزا عن الحركة تماما، فألقيت بملابسى التى كنت أحملها، وسترت عورتى بيدى، يسندنى الرفاق حتى وصلت إلى زنزانتى، سقطت على الأرض فى ركن الزنزانة.

«ولأول مرة بدأت أشعر أن ذراعى اليسرى لم تكن على مايرام، لقد تحطمت وأنا أدافع عن نفسى وأقاوم بينما العصى تنهال على! وقال لى عبدالعال سلومة ضابط العنبر: علشان تبطل لماضة.

قلت له: «أبدا» ! إن ذراعى المكسورة ستظل تذكرنى حتى لا ننسى.. لا ننسى مطلقا طبيعة من يحكمون بلادنا.

* * *

وبعد هذه الوثيقة التاريخية الدامغة، نجد كاتبا فى جريدة «العربى» يضلل، ويكتب عن منهج «الناصرية الإنسانى»، واعتقاد الناصرية بدور الانسان واختياره الحر! وايمان عبد الناصر بدور الانسان!

عندما وضعت رأس سجين الرأى فى البكابورت ليهتف لعبدالناصر!

الوفد فى ١٢/ ١/ ١٩٩٨

فى كل نظم الفاشية والنازية والدكتاتورية، يكون تعذيب المعتقل لاستخلاص شيء منه يتعذر استخلاصه بالوسائل الأخرى، ولكن التعذيب فى عصر عبد الناصر كان فى حد ذاته هدفا تكرس له جهود النظام وأدواته لتحقيقه، وتخترع له الذرائع التافهة الصغيرة لتنفيذه وفقا للظروف المتاحة.

وقد كان حظ النظام الناصرى فى تعذيب الشيوعيين حظا وافرا، فهم سجناء رأى، ولولا هذا الرأى ما سجنوا، ومن هنا كانت الذرائع للتعذيب، وقد كانت قضية الهتاف لعبد الناصر إحدى الذرائع الرئيسية التى كبد النظام فيها المعتقلين خسائر فادحة، ونكل بهم تنكيلا لا يتصوره بشر.

وهذا هو أحد مفارقات عصر عبد الناصر! ففى حين كان النظام يحشد الحشود فى المناسبات المختلفة، ويخرج العمال والموظفين من مؤسسات القطاع العام للهتاف لعبد الناصر مقابل مكافآت قد تكون خمسين قرشا أو

أكثر، وينساق إلى الهتاف جماهير المارة تبرعا وحماسا بطريق العدوى، كان هناك معتقلون سياسيون يفضلون الموت على الهتاف لعبد الناصر، وقد مات بعضهم بالفعل.

على أن ما جرى لنبيل صبحى فى الأوردى من تعذيب رهيب بسبب رفضه الهتاف لعبد الناصر، عندما انهالت عليه كل قوة السجن بالضرب حتى كسحوه، ثم أكملوا عليه فى الجبل ليعود محمولا على الأعناق ملقى على الأرض يرفس برجليه كالدجاجة المذبوحة - دفع المعتقلين فى عنبر ٢ إلى مناقشة الأمر انقاذا لحياة الآخرين.

يقول نبيل زكى، أحد الرفاق المسئولين فى اللجنة القيادية فى العنبر: ناقشنا فى العنبر قضية الهتاف، وكان من رأيى ألا نهتف للجمهورية أو لجمال عبد الناصر، فأنا لا أهتف لبلدى بالأمر، وانما أهتف لبلدى من تلقاء نفسى. وعندما أخرجت ادارة المعتقل اثنين من عنبر ١ من غير القياديين، وأوقعت بهم الضرب، بدأت التحليلات عن مؤامرة تستهدف قتل الناس وتبحث عن ذريعة لذلك وهى ذريعة الهتاف، فأعلن أن الأوردى معسكر إبادة، وصدر الأمر لمواجهة ذلك بالاكتفاء بعدم هتاف القادة، وبأن يسمح لسجناء الرأى العاديين بالهتاف. ثم تغير القرار فى اليوم التالى إلى أن من يأتى فى الصف الأول الأمامى عليه أن يهتف، قائدا كان أو معتقلا عاديا، أما الذين فى الصفوف الخلفية فلا يهتفون. ثم قيل إن من يقوده نحسه إلى الصفوف الأمامية ولا يرغب فى الهتاف، فعليه أن يحرك شفتيه فقط كأنه يهتف، دون أن يهتف .

«وقد قوبل هذا الكلام بالسخرية فى العنابر، واتخذ التزاحم على الصفوف الخلفية صورة مزرية، فقد كان هناك معتقلون لا يرغبون فى تلويث أنفسهم بالهتاف، وهم فى ذات الوقت يودون تجنب الضرب فى الصفوف الأمامية! وفى عنبر ٢ رفضنا كل تعليمات القيادة الحزبية، وكان معنا الدكتور عبد

الرازق حسن، وبهجت النادى. ووقفت فى الصف الأول، وكان معى عبد السلام مبارك ورؤوف حلمى.

«كان الضابط يومها مرجان، وبالصدفة ركز أنظاره علينا، وسأل عبد السلام: ألن تهتف؟، فأجاب : أنا أهتف لبلدى فقط. سألنى نفس السؤال فقلت له: «لن أهتف» وكذلك أجاب رؤوف حلمى».

«جاءوا بالفلكة حاولت المقاومة، هجموا علىّ ولم أدر إلاّ ورأسى إلى أسفل وقدمى إلى أعلى مربوطة فى الفلكة وبدأ الضرب، بعشر شومات ثم سؤال من مرجان، هل تهتف ؟ وإجابة منى: لن أهتف ! كان يخاطبنى، ورأسى مدلاه إلى أسفل، قال. عشرة أخرى! ثم نفس السؤال، ونفس الإجابة!.. وعشرة أخرى، حتى بلغ عدد الشوم ٥٠ شومة! وبدأ اليأس يرتسم على وجهه فقلت له: يمكن أن أموت، لكننى لن أهتف. فانهال على ضربا بحذائه فى كل جزء من جسدى، ثم قال: «احملوه بعيدا» وحدث نفس الشئ مع عبد السلام ورؤوف. ثم أدخلونا العنبر».

«وهز موقفنا موقف قيادتنا، فأصدرت تعليماتها: كل حسب قدرته:يهتف أو لا يهتف».

«وفى عنبر ٣ أسفرت مناقشة قضية الهتاف عن رفض الهتاف مهما كانت الدعوى بأن هناك مؤامرة لقتلنا. وكان قائد الرفض هو نجاتى عبد المجيد، الذ ى اتفق مع عدلى جرجس ورشدى خليل المسئولين الحزبيين عن عنبر ٣ بأن يكون الثلاثة فى المقدمة».

وفى يوم الخميس ١٤ يناير ١٩٦٠ ـ كما يقول نجاتى عبد المجيد ـ «وكان الطابور طابور المساء، وعلى غير العادة، فوجئنا «بطرمبيطة» الحرس تضرب، وكان معنى ذلك أن شخصية كبيرة قادمة. وبالفعل كان حسن طلعت مدير الليمان قد وصل.

«وأعطيت الأوامر بالهتاف، وبدأ الصول مطاوع هتافه بحياة الجمهورية، فرددت، ثم بحياة عبد الناصر ثلاثا، فلم أهتف، وكان الضابط النوبتجي هو سيد منصور، فالتقطني أنا وعبد المقصود أبو زيد، وأمرنا أن نتقدم أمام الطابور، فتقدمنا، وصاح الصول مطاوع وهو يهم بضربي: وجهك للأرض أمام سعادة الباشا يا ابن...

قال له الضابط: لا تضربه! وسألني: لماذا لا تهتف؟ قلت: أهتف للجمهورية لأنها بلدي قال: وعبد الناصر؟ قلت لا أهتف لعبد الناصر، أهتف للجمهورية فقط!! قال إذن فأنت خائن! ثم قال للصول مطاوع: اصرف العنابر، وابق هذين العميلين واقفين، سوف أريكما يا خونة، يا كلاب.. أين العروسة؟ قال مطاوع: موجودة يا سعادة البيه.

«لم تكن العروسة بالأوردي، كانت بالليمان، وبدأ الضرب بالركلات واللكمات والشوم والجري، واستمر ذلك ساعتين، كان الوقت شتاء والبرد على أشده، كنت ألبس الورد روبة كبردعة الحمار، فنفعتني بعض النفع، إلا أن مقاومتنا بدأت تنهار فارتمينا على الأرض، وسيد منصور مازال يلح: اهتف وأنا أعيدك إلى العنبر، وأنا أقول: لن أهتف! حتى بدأ صوتي في التلاشي، ونفدت القدرة في على الوقوف.

وهنا قال سيد منصور: انزلوه في البكابورت «فأمسك بي اثنان من العسكر، أنزلوني في «البكابورت» الموجود في فناء الأوردي، حتى رقبتي فحملت ملابسي قدر ما استطاعت من البول والبراز، ثم أمر بالقائي في الزنزانة، بعد أن ملأوا أرضيتها بالفضلات أيضا.

«كان جسدي ساخنا للغاية، من شدة الضرب والجري، وكانت محتويات المجاري باردة للغاية، فأصابتني رعشة شديدة، واصطكت أسناني، فحاولت إغلاق فمي حتى لا أقضم لساني. سقطت على بطني، وظللت

هكذا طوال الليل عاجزا عن الحركة . حاولت الوقوف فسقطت حيث كنت، وأخذت أخمش أرضية الزنزانة الأسفلتية من الألم والعجز».

«أما عبد المقصود فلم يضعوه في المجاري مثلما فعلوا بي، لأني كنت من يقوم بالرد على الضابط. إلا أنهم وضعوه في زنزانة أخرى، ملأوها بالفضلات أيضا!»

«وفي السابعة من صباح اليوم التالي، فتحوا الزنزانة، ووقف سيد منصور بعيدا، فقد كانت رائحتها كريهة للغاية، وقال: نمت كويس يا ابن أمك؟ عجزت عن الرد، كنت أنتفض بشدة، نظرت اليه صامتا، قال: هذا ما جنيته على نفسك يا ابن أمك. ماذا تريد؟ أتريد أن تصبح زعيما؟ لن نجعلك كذلك، وسوف نقتلك.»

«سحبوني سحبا حتى بوابة الأوردي، كان هناك ستة من العساكر، وبيد كل منهم حزمة جريد أخضر في انتظاري!».

«قال سيد منصور: قف، فعجزت عن الوقوف، فأمر أن أوقف مسنودا من اليمين واليسار والخلف، وانهال على بلكماته. كان سيد منصور ملاكما، وكان قد حضر في هذا الصباح يرتدي قفازه! لم أعد أحس بشئ، وكنت في حال من الهمود والموات، عاد يقول: اهتف! أشرت بأصبعي أن لا! قال: يا بن ال... بعد كل هذا وترفض بأصبعك؟

«وأشار الى السجان عويس قائلا: خذه يا عويس لينظف المازوت خارج الأوردي! سحبوني وعبد المقصود وأنا في شبه غيبوبة، والرؤية أمامي تهتز! كان المقصود بالمازوت براز عسكر الدرجة الثانية الذين يقومون بالحراسة».

«أمروني أن أحفر حفرة، فأشرت بأني عاجز عن فعل ذلك، فقال سيد منصور: سوف أدفنكم هنا أحياء! وحفرت حفرتين، وضعوني بالطول في واحدة منها. ونظر سيد منصور حوله فرأى كلبا ميتا أصابه العفن،

أحضروا الكلب الرمة إلى الحفرة، وقال سيد منصور: خذه فى حضنك! أدرت ظهرى قدر ما أستطعت، كانت الرائحة بشعة، قام بضربى مرة أخرى، وقال: لازم تحضنه يا ابن».

«حضنت الكلب، وأهيلت الرمال علينا. كانت ساخنة، فأحسست بحاجتى اليها. كنت كمن فى غيبوبة، وسمعت عويس يقول: انه لا يرد ولا يتكلم، وقال سيد منصور: «دعه يموت»

«عاد سيد منصور الى مبنى الادارة، كانت زوجته فى انتظاره. وهنا صرخ عم عويس فى أحد عساكر الدرجة الثانية أن يحضر ماء، أحسست أنى أنتهى، كنت أريد جرعة ماء، وأحضر عم عو يس الماء بنفسه، ورفع الرمل عنى، وحملنى من الحفرة، وضمنى على صدره، قدم الماء وعيناه مغرورقتان بالدموع، وقال لى: كده يا نجاتى؟ انت متجوز؟ قلت: عندى أشرف قال: طيب ليه كده يا ابنى؟ طبق المثل اللى بيقول: يا كنيسة اسلمى، واللى فى القلب فى القلب، بص لنفسك قلت له: متشكر يا عم عويس، لكن أنا لن أهتف».

«ظللت هكذا ساعات ثلاث، وكان أذان الجمعة قد بدأ وطعام الظهر قد وصل، فأخذونى إلى زنزانة التأديب، وأحضر لى عم عويس رغيفا من المساجين الجنائيين العاملين فى البخار كان يخفيه عن الأعين، وقال لى: «كل» قلت: كيف ويدى كلها براز وبول؟ قطع قطعة من الرغيف ووضعها فى فمى، إلا أنى عجزت عن مضغها».

«وجاء يوم السبت، يوم وصول عبد اللطيف رشدى وحسن منير، وخرجت العنابر كالمعتاد، ولم يبق منها فى الأوردى غيرى وعبدالمقصود، وانتظرت أن تفتح الزنزانة، ولكنها لم تفتح إلا بعد عودة الرفاق من العمل، وفتحت زنزانتى، وجرونى جرا إلى الادارة تسبقنى رائحتى، فصرخ حسن منير: خليك برة، وسألنى: أنت كنت فى سجن

القناطر من قبل؟ قلت أيوه كنت مع سيادتك عام ١٩٥٥، كنت نقيبا وكنت مسئولا عن الكانتين».

قال: يعنى تعرفنى كويس؟ أنا عايز أقول لك حاجة يا نجاتى، إذاكنتم فاكرين أنكم جايين هنا تسجلوا مواقف بطولية، فلا، شيلوا الحكاية دى من دماغكم! أنت هنا انسان مسلوب الإرادة! ومواقف سجن مصر وسجن القناطر كانت زمان، المطلوب منك لازم تعمله وتنهيه بحاضر يا أفندم! قلت: أنا لن أكون مسلوب الارادة مهما عملتم، أنتم تملكون قتل الناس، إنما سلب ارادتهم وعقيدتهم أصعب، قال: أنا موش عاوز كلام وفلسفة، اتفضل ارجع العنبر بتاعك.

«وفى العنبر، قام الزملاء بإحضار مياه ساخنة من المغسل، وبدلة سجن بيضاء جديدة، وأشرفوا على استحمامى وغسلى جيدا، وقام الزميلان عبد العزيز عطية ومحمود شديد، وكانا متخصصين فى علاج الأورام الناتجة عن ضرب جريد النخل، باستخدام لبابة العيش، والتدليك لتحسين حالتى».

«وفى الليل ساعة العشاء، فوجئت بكمية من اللحم غير معقولة، فقد قدم لى الدكتور لويس عوض قروانة عشائه وقال: أرجوك يا زميل نجاتى أن تتقبل منى هذه الهدية المتواضعة! كنت أعلم أنه يتمسك بقراونته تمسكا شديدا، فقلت له: أشكرك، فقد أحضر لى الزملاء طعاما كافيا! إلا أنه قال فى حزم: لا، أنت لازم تأخذها. شكرته، وتناولها منه طاهر عبد الحكيم قائلا لى: كل لحما خالصا ولا تأكل غيره.

«وعندما جاء وقت ترحيلى من الأوردى إلى سجن القناطر، طلب النقيب سيد منصور من بعض الزملاء وبعض ضباط الترحيلة أن يسلم على! فرفضت قائلا: انه مثل الآخرين، فقط له طريقته المختلفة، ليس بينى وبينه أية علاقة، إنه سجان، وقاتل!».

عندما حول نظام عبدالناصر سجين الرأى إلى إنسان بدائى

الوفد فى ١٩ يناير ١٩٩٨

وصمة عار لزمن عبدالناصر، وصفحة سوداء تلوث بمدادها كل ناصع البياض! فقد كانت الجريمة لا تستهدف فقط من هم خلف الجدران، لكنه الإنسان فى مصر، وفى أى مكان. هكذا يقول الدكتور فخرى لبيب فى كتابه المهم: «الشيوعيون وعبدالناصر» ويحمل فخرى لبيب عبدالناصر المسئولية عما جرى فى الأوردى يقول: «لقد تمت أوامر الاعتقال بأوامر عبدالناصر، وكانت أوضاع المعتقل كلها ـ سواء كانت ضربا، أو تعذيبا، أو مهانة ـ بأوامر عبدالناصر».

ويمكن القول بأن عبقرية الفاشستية الناصرية لم تتمثل فى شىء قدر تمثلها فى تجربة أوردى أبو زعبل! فقد قامت هذه التجربة على القواعد الآتية:

القاعدة الأولى، هى عزل المعتقلين عزلا تاما عن العالم الاشتراكى فى العالم وعن العالم الوطنى فى مصر، لتطبيق التجربة عليهم دون تدخل من

أية قوة وطنية أو عالمية، وهي تجربة الابادة، إبادة الفكر أو البدن. يقول الدكتور فخرى لبيب: لا يختلف أحد على أن الأوردى كان معسكر إبادة: إبادة الفكر أو البدن وأن الذى لم يمت قتلا، أبيد من الداخل، لقد وقعت عليهم الإبادة فعليا!

ويقول : كان أوردى أبو زعبل مكانا يحرث فيه الآدميون، بحيث يصبحون فيما بعد صالحين للمطلوب! وهذه خطورة أبو زعبل! ويوافقه الدكتور فؤاد مرسى على ذلك، فيقول: هذا صحيح.

كان الدكتور فؤاد مرسى هو المسئول الحزبى فى معتقل أوردى أبو زعبل، ويتحدث عن تأثير العزلة التى فرضها عبدالناصر على المعتقلين فى الأوردى فيقول: «كنت أشعر بأننا مقطوعين عن العالم، وهذه نقطة أساسية، إذ كان معناه أنه لن يكون هناك صدى لما نفعله، وأنه يمكن إبادة كل الناس دون أن يرفع أحد فى القاهرة أو الاسكندرية أصبعه احتجاجا على ما تم، ولنفرض أننى دخلت معركة انتحارية أو فدائية ضد تلك الأشكال المنحطة من التعذيب الذى تعرضنا له، فماذا ستكون النتيجة؟ إن واحدا منا يموت بالفعل كل يوم: فريد حداد، رشدى خليل، هذا يموت وذاك يموت! إن شهداءنا فى هذه الحبسة لا يقلون عن ثمانية عشر أو تسعة عشر، إننا سوف ننتهى!».

ثم يتحدث عن عمليات التعذيب التى جرت فيقول: عندما بدأت عمليات التعذيب، بدأنا نحاول تبين خطوط العملية، وماهو المقصود مما يجرى؟ والحقيقة أن الفكر الذى استولى علىّ، هو أن هذا المعسكر إنما هومعسكر للتعذيب مثل أى معسكر تعذيب وجد فى ظل النازى، وأن الغرض منه ألا يخرج الشيوعيون منه أحياء، من الممكن أن يخرجوا مشوهين خِلقيا وخلقيا، لكن لا يخرجون أحياء سالمين، وبالذات حياتهم!

أما القاعدة الثانية، فهي عزل المعتقلين بعضهم عن بعض للحيلولة دون أى اتفاق على المقاومة أو اتخاذ موقف. لقد كانت خطة النظام الناصرى منع أى اتصال يجرى بين المعتقلين حتى داخل العنبر الواحد. فقد كان من العسير أن يحادث الجار جاره، ومن فعل ذلك كان عرضة لأشد العقوبات. وكانت الأوراق والأقلام من المحظورات، وكانت الفرصة المتاحة للحديث بين المعتقل والآخر هى أثناء العمل فى الجبل، وكانت تتم جريا، تحت ضربات الشوم!

أما القاعدة الثالثة، فهى الإنهاك البدنى. يقول صابر زايد:كان وزنى وقت أن دخلت الأوردى خمسة وتسعين كيلو جراما، وقد أصبح يوم أن رحلت منه فى قضية إلى سجن القناطر، خمسة وخمسين كيلو جراما، كنت مجرد هيكل عظمى، ولم يكن ذلك حالى وحدى، كان ذلك حالنا جميعا! ومعنى ذلك أن هذا السجين فقد أربعين كيلو جراما من وزنه!

وكان الإنهاك البدنى يقوم على فلسفة نازية لا تعرف الرحمة، هدفها انهاك البدن والروح المعنوية معا. ووفقا لما ذكره الدكتور فخرى لبيب، فإن الانهاك البدنى اتخذ صورا عديدة، أبرزها الجرى! كان المعتقل الجديد يجرى حاملا حاجياته، ثم يجرى عاريا بعد سلخه حاملا ملابس السجن ونمرته إلى العنبر، تتابعه الصرخة المدوية: إجر ..إجر.. إجر.. إجر، التى لا تتوقف، واللهاث لا يتوقف، كل خطوة داخل المعتقل، داخل العنبر، خارج الأسوار فى موقع العمل وإليه، كلها بالجرى. أو فى الحد الأدنى بالخطوة السريعة.

كان الغرض من الجرى هو بث الإحساس بالمطاردة فى قلب وعقل سجين الرأى، وكان الضرب مكملا للجرى، والغرض من التكامل بين الجرى والضرب هو أن يتحول عقل سجين الرأى إلى قدميه بفعل غريزة الإفلات!

ولم يتوقف الانهاك البدنى على الجرى الدائم، وإنما اشتمل على كل شيء. وعلى سبيل المثال فقد حول زبانية الأوردى عملية التفتيش الذاتى للمعتقل إلى نوع من الإنهاك! فكان يطلب إلى سجين الرأى أثناء تفتيشه الانحناء بجذعه إلى الأمام، ثم يدور حول نفسه متخذا من قدميه مرتكزا لهذه الحركة الدوارة، وصراخ العسكر يعلو حوله: اللف سريعا، الدوران سريعا! والضرب ينهال عليه بدون توقف لسرعة الدوران، فإذا سقط سجين الرأى من الارهاق، عجنه الزبانية بأحذيتهم، متصورين أنه يتهرب من تنفيذ أوامرهم!

كذلك فقد حول زبانية الأوردى طابور الرياضة الصباحى إلى عملية تعذيب من الطراز الأول، فقد فرضوا على سجناء الرأى جميعهم، بمن فيهم من الجوعى والمرضى، أداء حركات رياضية عنيفة هدفها تعجيزهم، فاذا انبطحوا على الأرض سار الزبانية على أجساد المعتقلين يد كونها بأحذيتهم لزيادة التنكيل!

وقد كانت الأشغال الشاقة فى الجبل، وتكسير البازلت وحمله - جريا - من موقع التكسير إلى موقع التشوين، من وسائل الانهاك البدنى البشعة، فقد تعددت فيها إلى جانب الإنهاك والإرهاق حوادث الاصابات المتعددة، وكان المصاب يتحمل إلى جانب البازلت آلام وعذابات الجروح المتقيحة.

أما القاعدة الرابعة، فهى - كما ذكرنا - الضرب، الذى هو مكمل للجرى. وكان الضرب عملية متصلة لا تتوقف ولا تهدأ، فالقادم إلى المعتقل يضرب «تحية وتكريما»! والمغادر للمعتقل إلى أماكن أخرى، يضرب للوداع والذكرى!

يفتح باب العنبر فى الصباح ليبدأ الضرب أثناء التفتيش، ثم الضرب للخروج من العنبر، والضرب عند استلام الطعام، والضرب أثناء طابور الرياضة، والضرب للخروج إلى الجبل، والضرب أثناء العمل، والضرب

أثناء العودة، والضرب عند الكشف للعلاج، والضرب عند الاستحمام، والضرب أثناء التمام!

ولقائد المعتقل حسن منير مقولة مأثورة: إن رفضتم العمل سوف نضربكم، وان عملتم سوف نضربكم أيضا! الهدف هو ضربكم، ثم ضربكم والسلام»!

كان الهدف من الضرب زرع الخوف فى نفوس سجناء الرأى، لترويضهم وإخضاعهم، وإلغاء إرادة الفعل عندهم وتحويله إلى رد فعل! فالضرب عند ترويض الحيوان ضرب محسوس، لا يؤذى ولا يقتل، أما الضرب فى الأوردى فقد تجاوز هذه «الإنسانية» فى معاملة الحيوان.. كان الضرب عشوائيا، يصيب المضروب بعاهة أو يفضى إلى الموت.

وفى الوقت نفسه لم يكن الهدف من الضرب إيلام البدن فقط، بل كان الهدف ايلام البدن والكرامة معا! ولذلك كان ضربا متنوعا يناسب كل غرض، فقد كان هناك الضرب على القفا بقصد المهانة، والضرب بالحذاء للإذلال!

أما أدوات الضرب فعديدة، منها استخدام اليد، سواء للكم أو للصفع! ومنها استخدام القدم سواء للركل أو للهرس! ويخطئ القارئ إذا تصور أن هذه الوسيلة للضرب أهون الوسائل، فإنه إذا كانت تلك اليد أو القدم لسجانة تميزوا بالبطش والقوة والقسوة، وشحنوا بالبغضاء والحقد والكراهية، فان المعتقل ـ كما يقول الدكتور فخرى لبيب ـ يكون واقعا تحت واحدة من أدوات التعذيب البشعة.

أما أدوات الضرب الأخرى فهى: الشوم، والعصى، والخيزران، والكرابيج، والقوايش، وسيور الجلد، وأسلاك الكهرباء المجدولة، وقطع الخشب، وكل ما تطوله أيدى الزبانية!

كانت القاعدة الخامسة هى التجويع! وذلك للإذلال والإضعاف، وإعادة سجين الرأى إلى المرحلة الحيوانية التى يتلهف فيها على أى طعام مهما كان مقززا! يقول الدكتور فخرى لبيب: «كان المعتقلون فى الأيام الأولى للأوردى يقومون بكشط الأتربة من فوق الأطعمة، كما كانوا يخرجون الذباب المتساقط فى الطعام، وكان البعض منهم يعمد إلى تقشير الفول لتحسينه، إلا أن الجوع الصارخ أخذ يلزمهم بأن يعودوا إلى أكل القشر ذاته! ومع توالى الإرهاق والانهاك، واعتياد اللون والطعم والرائحة والمجاعة المقيمة بين ظهرانيهم، أصبحوا يأكلون كل شىء، وأى شىء!

ثم يصف الفول الذى كان يقدم لسجين الرأى فيقول: إنه كان من النوع الذى يقدم علفا للماشية! يطهى بطينه وشوائبه النباتية، ثم يكتشف السجناء أنه بقايا فول نخره السوس حتى أصبح السوس هو الأساس، والفول هو بقايا ملأتها الثقوب!

«أما الخضروات، فهى شىء لا يستطيع أى خبير فى علم النبات أن يتعرف على أصله! وكانت تطهى بطريقة مقززة، إذ يفتحون عليها بخار الماء حتى تهترى وتتداخل لتغدو أشبه بالعجينة الخضراء، ثم يكملون العملية بإضافة قدر من الزيت كريه الرائحة، لإحالة طعمها إلى شىء تعافه النفس وتأباه!».

«وكان العشاء مكونا من العسل الأسود أو الجبن، ولكن العسل الأسود كان معدا بطريقة تكسبه رائحة الجاز أو الفنيك! أما الجبن فكان يتكون من فتات الجبن القريش داكن اللون أقرب إلى السواد، وقد أعد بطريقه تكسبه رائحة عطنة أقرب إلى رائحة المجارى!».

«وكان الطعام بعد طهيه يوضع فى أوان، توضع فى فناء السجن، لتصبح مأوى لكل الأتربة، ومصيدة للحشرات كافة والذباب خاصة!».

ومن الطريف والمحزن معا أنه فى البداية حاول بعض سجناء الرأى استبقاء كسرة من خبزهم لأكلها اثناء العمل فى الجبل، مع أن الخبز كان ثلاثة أرغفة فقط فى اليوم الواحد، ولكنهم لم يكونوا يعرفون بقية الطقوس التى رسمها زبانية التعذيب! ففى صباح اليوم التالى لهذا «الاكتناز» وأثناء التفتيش، عثر الزبانية على تلك الكسر من الخبز، فنال كل من ضبط وفى حيازته كسرة من خبز علقة خاصة! باعتبار أنه أخذ طعاما أكثر من حاجته، وأنه بالتالى يستحق أن يضرب أكثر ممن أخذوا فى حدود حاجتهم فقط!

ويتضح من ذلك أن التعذيب فى الأوردى لم يكن تعذيبا عشوائيا، وانما كان تعذيبا مخططا خاضعا لفلسفة رسمها النظام النازى الذى أقامه عبدالناصر، هدفها تحويل سجين الرأى إلى انسان بدائى يشبه ذلك الذى كان يعيش فى الغابة، مذعورا تطارده كل الحيوانات، ويخطف رزقه ليقتات به ليحافظ على حياته!

ويقول الدكتور فخرى لبيب إن تلك الممارسة النازية حققت بعض نتائجها عند بعض المعتقلين، فقد نمت فيهم غريزة أضعف صنوف الحيوان، وأخذوا يسلكون نفس الطريقة التى يسلكها إنسان الغابة!

سجناء الرأى بين حيوانات الغابة وحيوانات الأوردى !

الوفد في ٢٦/١/ ١٩٩٨

ربما كان نظام عبدالناصر هو النظام الوحيد الذى مر بمصر على مر العصور واعتبر سجين الرأى مجرما أخطر من عتاة المجرمين من القتلة والقوادين وتجار المخدرات وغيرهم، وأنزل بهم من العذاب ما لم تعرفه السجون المصرية عبر تاريخها!

لقد فرض ميثاق حقوق الإنسان، ناهيك عن الشرائع السماوية والخلقية، على النظم السياسية أن تعطى للسجين حقوقا انسانية أثناء فترة حرمانه من حريته، باعتباره انسانا وبشرا حتى ولو كان قد تخلى عن إنسانيته وارتكب من الجرائم ما ارتكب. وقد احترمت القوانين المصرية هذه الحقوق، وطبقتها النظم السياسية التى مرت بمصر على عتاة المجرمين، حتى جاء نظام عبدالناصر ليستثنى سجناء الرأى من هذه الحقوق، ويطبق عليهم شريعة الغاب، وذلك لمجرد الخلاف فى الرأى!

أقول: لمجرد الخلاف فى الرأى! فلم يضبط مع أحد من سجناء الرأى الذين اعتقلوا فى يناير ١٩٥٩ أو بعد ذلك سلاحا من أى نوع، ولم تثبت

عليهم تهمة قلب نظام الحكم، ولم تضبط لديهم متفجرات أو قنابل لا ستخدامها فى انهاء حكم عبدالناصر، وإنما كان كل ما ضبط لديهم هو مجرد أقلام - أقلام حبر أو رصاص!

ولكن عبدالناصر اعتبر القلم فى يد سجين الرأى سلاحا مصوبا إلى قلب نظامه، واعتبر الرأى المعارض صاعقة يمكن أن تنسف نظامه، وأصدر قرارا جمهوريا باعتقال كل صاحب رأى معارض فى طول مصر وعرضها، وهو ما حدث منذ يناير ١٩٥٩، بطريقة عشوائية اختلط فيها الحابل بالنابل، ولم تقتصر على أصحاب الرأى المعارض فقط، وإنما اشتملت على كثيرين من أصحاب الرأى المؤيد! بل اشتملت على من لا رأى لهم أصلا ولا صلة لهم بالسياسة وصناعتها، مما كشفته مذكرات محمود السعدنى التى عرضناها فى هذه الدراسة.

لم تكن مصر مهددة بأى خطر عسكرى عندما أصدر عبدالناصر قراره الجمهورى سالف الذكر، ولم يكن العدو يقف على أبوابها حتى يتسرع بإصدار هذا القرار الجمهورى، وإنما كانت دوافعه الطبيعية الفاشية المتطرفة، التى لا تتحمل معارضة من أى نوع، وراء هذا القرار. لقد كان النظام فاشيا من قمة رأسه إلى أخمص قدميه، يتخفى تحت شعارات تقدمية واشتراكية، حتى كشفه الصدام مع الاشتراكيين الحقيقيين، فإذا بالنظام الناصرى يكشف عن وجهه القبيح الذى لم تعرفه البشرية الا فى النظام النازى فى ألمانيا، والنظام الفاشى فى ايطاليا، وإذا به يطبق كل ما طبقته الفاشية من امتهان لحقوق الإنسان، ويزيد عليها اجتهاداته الخاصة كأى تلميذ متحمس!

ومن هنا لقى سجناء الرأى فى عصر عبدالناصر من العذاب مالا يتصوره بشر، وما يتميز به هذا العذاب عن غيره، فلم يكن عذابا فرديا وإنما كان عذابا جماعيا، ولم يكن عذابا موقوتا ينتهى بانتهاء غرضه، وإنما

كان عذابا دائما لا ينتهى، لأنه لم يكن له غرض ينتهى به! لقد كان عذابا للعذاب، وتعذيبا لمجرد التعذيب! وفى الوقت نفسه لم يكن تعذيبا مما يدخل فى إطار التعذيب الانسانى وما يقوم به الانسان للانسان، وإنما كان تعذيباً وحشيا مما تقوم به الحيوانات الضارية التى لا تعرف رحمة أو شفقة أو انسانية وهى تمزق فريستها.

وربما كان الفرق الوحيد بين الحيوانات التى أطلقها نظام عبدالناصر فى أوردى أبو زعبل لتمزيق سجناء الرأى، والحيوانات التى تعيش فى الغابة، أن الحيوانات الأخيرة لا تعى ما تفعله، وإنما تفعله غريزيا، ولكن حيوانات الأوردى كانت تعى ما تفعله، وكانت تسير وفق مخطط جهنمى رسمه «حكماء» نظام عبدالناصر بدقة لتجريد سجين الرأى من موروثات حضارته الإنسانية وإحلال غريزة انسان الغابة مكانها!

ويرسم فخرى لبيب صورة مزعجة لما تحول اليه بعض سجناء الرأى، الذين انهاروا تحت مخطط التعذيب الذى رسمه حكماء نظام عبدالناصر تحت تأثير خطة التجويع البشعة، فيقول: لقد حققت تلك الممارسة بعضا من نتائجها عند بعض المعتقلين، فقد تحولت عيناه المنكسة إلى الأرض إلى كاشف يبحث عن «القروانة» الأكثر امتلاء، ليتخطى قروانته التى عليها الدور، ويخطف تلك الأخرى التى يستحقها من يليه، والويل كل الويل إن لمحه واحد من الحراس أو السجانة، هنا يستباح ضربه حتى يسقط كل طعامه، ويشهر به علنا أمام الجميع، باعتباره أنانيا يفضل نفسه على غيره، وربما اتخذت تلك الواقعة حجة تقوده إلى زنزانة التأديب، من باب «التهذيب» وغرس «الروح الرفاقية فى سلوكياته»!

ويعلق على ذلك قائلا: إنهم يبذرون أحط الغرائز فى سجين الرأى، فإن أينعت وازدهرت، انقضوا على ناتجها وكأنه «قذى» فى عيونهم ومشاعرهم التى لا تستجيب إلا «للإخوة والفداء»!

وفي اطار مخطط تحويل سجين الرأى إلى انسان بدائى أو حيوان، جردت ادارة المعتقل المعتقلين من أسمائهم التى تميزهم عن غيرهم. والتى هى ما تبقت لهم من ذاتهم المعلنة، وحولتهم إلى أرقام! يقول حلمى ياسين «فى أول يوم خرجنا فيه إلى الجبل، قال لنا عبداللطيف رشدى: منذ هذه اللحظة عليكم نسيان أسمائكم، أنتم هنا مجرد أرقام منذ الآن! لا «تيتى» ولا «ميمى» التى أطلقتها عليكم أمهاتكم، أنتم الآن لا اسم لكم، وعلى كل سجان أن يعطى المعتقلين التابعين له أرقاما! وكانت هناك لوحة عليها أسماؤنا، وأمام كل اسم رقم! ثم رقموا ملابسنا، فهنالك الرقم ١/٥٥ مثلا، يعنى: المعتقل رقم ٥٥ بالعنبر ١- إنها محاولة لفرض الشعور بالتلاشى!

كذلك لم يعد الأمر مقصوراً على إلغاء أسماء المعتقلين وتحويلهم إلى أرقام، فخشية أن يتحول الرقم نفسه إلى اسم جديد للمعتقل يتميز به، وجدت الادارة مسميات للمعتقلين، فأصبح اسم كل معتقل: «ولد» وأصبح اسم والد كل معتقل: كلب، وأصبح اسم والدة كل معتقل : «قحبة» وبذلك أصبح اسم كل المعتقلين ثلاثيا: ولد ابن كلب ابن قحبة!

ويقول فخرى لبيب: إن هذه الأسماء الثلاثية لسجناء الرأى كانت - مع ذلك – أهون الأسماء بالنسبة لباقى المسميات التى ابتدعتها قريحة زبانية الأوردى، والشتائم والسخائم والبذاءات التى أطلقت مُما يندى له جبين الانسان، ويعف عنها اللسان، وما يتردد فى عالم المواخير، عالم المستنقع الذى لا يفرخ الا أمثال أولئك الذين نيط بهم إعادة تربية سجناء الرأى وفقا لما يريد نظام عبدالناصر.

هذه الأسماء الثلاثية، والشتائم المقذعة والبذاءات لم يفلت منها كل رجال الفكر والعلم والثقافة والإعلام الذين شملهم قرار عبدالناصر الجمهورى فى يناير ١٩٥٩! لقد تعرض لهذه الإهانات العالم الاقتصادى الكبير الدكتور عبدالرازق حسن، والكاتب والمفكر محمود أمين العالم،

والاقتصادى العالمى اسماعيل صبرى عبدالله، والاقتصادى الكبير الدكتور فؤاد مرسى، ورجل القانون اللامع على الشلقانى، والدكتور لويس عوض، ولطفى الخولى، وعبدالستار الطويلة، وألفريد فرج، وغالى شكرى، والدكتور عبدالعظيم أنيس، والفنان الكبير زهدى، وحسن فؤاد، وجمال كامل، وغيرهم ممن التقى بهم محمود السعدنى خلف الأسوار، و «سعد» بلقائهم على حد قوله رغم أنفه.

وكل هؤلاء حرموا من أبسط حقوق الانسان التى يتمتع بها المسجون الجنائى. ويشرح فخرى لبيب هذه القضية ويظهر أبعادها فيقول: «كل نزيل فى أى سجن له حقوق، ولكن المعتقل السياسى المصرى فى الأوردى كان محروما من كل الحقوق!

«المسجون الجنائى المصرى يعرف بالتحديد نهاية.زمانه بمكانه هذا، بل ويتمتع بميزة الإفراج بنصف المدة بمناسبة الأعياد الوطنية والدينية، أو بثلاثة أرباع المدة إن طال به زمن القيد».

«ولكن المعتقل السياسى المصرى فى الأوردى كان محروما من معرفة نهاية زمانه فى مكانه هذا، كما كان محروما أيضا من أن يناله الإفراج فى أية مناسبة من المناسبات».

ويقول نبيل زكى: «الإنسان بطبعه يوائم نفسه مع زمن يعرفه، ويتأهل نفسيا لقضاء زمان القيد، أما ألا يعرف المعتقل متى تنتهى مدة اعتقاله، فذلك فى حد ذاته يترك الإنسان كالغارق فى بحر من الظلمات! إن معرفة الإنسان بالنهاية يعطيه أملا فيما بعد هذه النهاية، أما غياب هذه المعرفة، فإنه يغرس فى الإنسان شعورا بأنه قد سقط فى قبضة لا مخرج منها ولا مغيث. وتلك واحدة من أهم مقومات دفع الانسان إلى الخضوع والاستسلام!

كان المعتقل السياسي في الأوردى محروما من زيارة أهله، ومن قراءة الكتب والصحف والمجلات والاستماع إلى الراديو! محروما من الغذاء كما ونوعا، محروما من العلاج، ومن الورقة والقلم، ومن الحديث مع نفسه أو زملائه أو سجانه أو حارسه، من الحركة داخل العنبر، من أن يضحك أو حتى يبتسم، من أن يغنى أو يحتج، كان محروما من كل مقومات الحياة!

يقول إكرام محارب: «كنا إن رأينا قشرة برتقال في الجبل، نعتبر تلك رفاهية! كنا إن سمعنا صوت زوجة سجان أو صوت أحد الأطفال، نحس بالدهشة، فلقد مرت علينا شهور دون أن نري سيدة أو طفلا أو نسمع أصواتهم! كنا أيضا إن رأينا أحدا يرتدى الملابس المدنية، نحس بالغرابة، فكلنا يرتدى نفس الرداء، لقد كان الهدف من هذا الحرمان تنمية الشعور فى نفس كل معتقل بالدونية، أى بأنه أدنى مرتبة من غيره من البشر».

ويقول فريد رمزى: «كنا نرى المساجين العاديين (اللومانجية) يرتدون ملابس نظيفة، وأحذية فى أقدامهم، فكنا نحسدهم. نحسد عالم النعمة الذى يعيشون فيه.. عالم بلا ضرب ولا أذية!

وقد كان ذلك كله جزءا من عملية ترويض سجناء الرأى، والنزول بهم من عالم الاستعلاء والشعور بالتفوق والثقة الذى دفعهم إلى معارضة عبدالناصر، إلى عالم النقص والإحساس بالدونية وبأنهم أقل من البشر، بل أقل من أدنى البشر!

وقد شرح ذلك الدكتور فخرى لبيب كشاهد على التاريخ، وأوضح تأثير ما جرى فى نفوس سجناء الرأى من واقع التجربة، فقال. إن استمرار هذه المعاملة، مع التصعيد والاتصال، قد زرع فى نفس المعتقل شعورا بالاعتياد والمواءمة الغريزية مع البيئة الجديدة، والتعامل معها باعتبارها أمرا طبيعيا، وبأن وضعه الطبيعى هو الحضيض ومادونه، وأنه مكانه ومكانته الاجتماعية.. لقد كان الغرض أن ينغرس فى نفس سجين الرأى الشعور بالنقص والضآلة!

وفى عصر عبدالناصر كان الإنسان بلا ثمن !

الوفد فى ١٩٩٨/٢/٢

«الفجر لسكان الأوردى، موت رابض بالباب، وهمجية تبحث عن قنص خلف الجدران، ومجهول كالغول ينشب أنيابه فى الأبدان! انه فجر بلا تفاؤل وتساؤل: إلام يدوم الحال؟ وما المآل؟».

هكذا يصف الدكتور فخرى لبيب الفجر بالنسبة لسجناء الرأى فى أوردى أبو زعبل، ويمضى فى كلماته السوداء فيصف ليل سجناء الرأى الذى يسبق أشعة الفجر، فيقول: «مع اشعاعات الفجر الأولى التى تتسلل عبر نوافذ العنبر المفتوحة يبدأ اليوم، والمعتقلون، نياما أو يقظى، لم يطف الكرى بحدقاتهم. فالليل طويل مشحون بقلق النهار الآتى، والجوع والسقعة تدفع بالنوم، وتمنعه من أن يحل بالجسد راحة أو غيابا عن الوجود، فالنوافذ المفتوحة قضبان حديد لا ترد بردا ولا تردع زمهريرا.

«الاستيقاظ المبكر ضرورة، ففى العنبر الواحد ستون معتقلا، ودورة المياه عبارة عن ثقبين، وعلى هؤلاء جميعا أن يقضوا حاجتهم، وأن

يغتسلوا استعدادا للخروج. ليس هناك صابون أو مناشف ولا شيء غير الماء - إن وجد! - فهو ينقطع أحيانا».

«ويبدأ الإفطار، وهو عبارة عن رغيف من جراية الأمس، وقدر من العسل فى قاع الطبق، أو بعضا من فتات الجبن العطن، ثم تجمع الأطباق لتغسل».

«يكنس العنبر ويرش بالماء، ويلف كل معتقل برشه، ويطبق بطانيته، ويضع فوقهما قروانته وطبقه مغسولين، ويرص كل ذلك بنظام أمام «نمرته»، ويجلس على أرض العنبر فى انتظار أن يفتح الباب».

«وتفتح بوابة الأوردى فيسمع صريرها فى كل مكان. نداءات التمام تتعالى كنعيق البوم فى هذا السكون. يبدأ اليوم الرسمى فى السابعة صباحا عندما يفتح باب العنبر ويزعق الشاويش «دوغرى»! فيقف الجميع، كل أمام نمرته، ووجهه إلى حائط العنبر. ويندفع إلى الداخل خفر الليل وحراس النهار والسجانة والصول والضابط النوبتجى، ويكاد يصل عددهم إلى عشرين «مهاجما»، مزودين بكل أدوات الضرب! وأحيانا، إن كان هناك تشديد اضافى، يصاحب السيد المأمور القوة، فترتفع معدلات التنكيل!».

«ويبدأ التفتيش ببعثرة المهمات ونثرها! ويجرى التفتيش الذاتى لسجين الرأى مع اللف انحناء والدوران السريع، وتصطدم الرءوس ببعضها أو بالحوائط، وينهال الضرب العنيف، والسب البذىء، ثم انتباه - قف! لينتهى التفتيش».

«ما أن ينتهى التفتيش ويغلق العنبر، حتى يبدأ المعتقلون فى حصر إصاباتهم: ألوانها، وموقعها، وخطورتها، وما إذا كانت فوق العين، أو تحت الاذن، أو فى الكليتين، ونوع الأداة المستخدمة! وهم يقومون بحصر الإصابات لمجرد الحصر، وليس من أجل العلاج أو الإنقاذ، فلا علاج ولا انقاذ!

فلقد كان من أدوات التنكيل التى اخترعتها العقلية النازية فى أوردى أبو زعبل، القتل عن طريق إهمال العلاج! وهى وسيلة سهلة ومأمونة ولا تدين ادارة المعتقل.

وحتى نوضح ذلك كانت القاعدة فى الأوردى هى ألا علاج! وإذا حدث فهو واحد من أدوات التعذيب! وكما يقول الدكتور فخرى لبيب، كان الشاويش التومرجى يدخل العيادة حاملا عدته، ويعلن مناديا: العيادة، العيادة! فيجلس المعتقلون المصابون بالجروح بسبب العمل فى البازلت أو السير عليه حفاة الأقدام، فى وسط الطرقة التى تتوسط رصيفى العنبر، وكان عددهم فى المتوسط يبلغ أربعين، ويمد كل منهم يده أو قدمه، وجهه أو فخذه، الجزء المصاب من جسده، ويبدأ الشاويش المعالج فى المرور على هذه الجروح جميعا وسريعا بقطعة واحدة من القطن المبلل بالكاد بالميكروكروم، وتكون جراح البعض قد تقيحت، وبذا ينقل التومرجى التلوث من هنا ليوزعه هناك! فتتفاقم حالة المصابين بدلا من علاجهم!

ثم ينادى على المصابين بالبواسير، فيعطى كل واحد منهم كمية ضئيلة من مرهم «الهماميليس» على طرف أصبعه! فاذا احتج أحد لضآلة الكمية، صرخ فيه التومرجى: إنت عاوز ايه يا بن الكلب؟ هو انت يعنى هتدهن بلد؟

فإذا تقيحت الجروح واستدعت جراحة، فهنا تتاح الفرصة لإدارة المعتقل لزيادة التنكيل بالمعتقل! يقول إكرام محارب: «تقيحت قدمى حتى عجزت عن السير عليها، وكنت أقفز على قدم واحدة حتى أسمانى الرفاق: «أبو فصادة»! وظللت هكذا ثلاثة شهور حتى غدا الأمر خطيرا.. وهنا قال الشاويش أمين: إنه لابد من اجراء عملية على الفور، واستدعى أحد الرفاق الأشداء ليمسك بى وجها لوجه، رفعت قدمى إلى الخلف كمن تركب له حدوة حصان، وأخذ فى قص الجلد المتعفن وكل الجزء المتقيح، وأعطانى

شريطا من الشاش لكى ألف به قدمى، وكان يعنى ذلك الرحمة القصوى حتى لا أضرب وأنا فى الجبل.وبعد يومين استدعانى الشاويش التومرجى، وأخذ شريط الشاش، فهو عهدة!

«وبذلك استمرت قدمى فى سوء حالها، حتى وصف لى البعض وصفة من وصفات الليمان، وهى أن آتى عملا أضرب عليه با لفلكة، فينفتح الجرح على مصراعيه، فيطرد الصديد، وتسيل الدماء، فينظف الجرح، ويملأ الجرح ببودرة البازلت، فيشفى! وبسبب هذه الوصفة أصبح لكثير من سجناء الرأى أقدام كخف الجمل!».

يقول نسيم يوسف: «أصيب عبدالله الزغبى أثناء حفل الاستقبال للسجناء بإصابات بالغة فى ساقه، ولاحظ الشاويش التومرجى تورم الساق، فأعلن أن استمرار وضعها كذلك سوف يؤدى إلى بترها، وأنه سوف يقدم له خدمة طبية بشرط أن يتحمل! مد الزغبى ساقه، حيث أمسكنا به، وأمسك الشاويش بمطواة، وأخذ يعمل فى ساقه كما تعمل الفتاحة فى علبة السردين، كان عبدالله الزغبى يعانى آلاما رهيبة والصديد ينثال من جروحه وساقه المشقوقة، حتى أنهى التومرجى جراحته، ووضع على الجرح بعضا من الميكروكروم، ثم أكرمه إكراما خاصا بأن ربط الجرح بقطعة من الشاش!

كان ذلك حال الجراح وكيف تعالج فى الأوردى، وكان من الطبيعى أن يسقط سجناء الرأى واحدا وراء الآخر. لقد سقط سعد التركى، وعلى متولى الديب، ومحمد رشدى خليل.

«وبالنسبة لسعد التركى، ففى أول يناير وصل إلى المعتقل، لتبدأ معه مراسم التعذيب، وحمل على نقالة، وظل يعانى بدون علاج حتى شعرت إدارة المعتقل بأنه سوف يموت لا محالة، فأفرجت عنه فى ساعاته الأخيرة، وخرج من المعتقل محمولا ليلفظ أنفاسه الأخيرة بعدها بقليل، وذلك فى يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٩»!

أما على متولى الديب، فقد سقط فى قبضة نظام عبدالناصر أثناء الحملة الهتلرية عام ١٩٥٩، واقتيد إلى معتقل العزب بالفيوم، ومنه إلى الأوردى. ولم يمض عليه شهران هناك حتى أصيب بالدوسنتاريا الحادة، وبدأ ينزف دما، ورأت فيه إدارة الزبانية عينة تؤدب بها الآخرين، فتم التركيز عليه بجرعات مضاعفة من الطوابير الرياضية، والانهاك بالأشغال الشاقة فى محاجر البازلت، حتى بدأ يصاب بالإغماء، فيصب عليه الزبانية الماء لإفاقته لكى «يستمتع» بمزيد من العذاب. وعندما كان يلهث ويتعثر كان حسن منير يضربه لمعاونته على أداء المطلوب منه، فقد كانت فلسفة حسن منير فى الأوردى تتلخص فى الآتى: المريض هنا لا يعالج، لكنه يموت! وعندما كان سجين الرأى يلح فى طلب العلاج، كانت استجابة حسن منير للطلب تتلخص فى المزيد من الضرب والتعذيب، للإجهاز على الضحية!

وأخيرا سقط على متولى الديب عاجزا عن الحركة، فى غيبوبة متصلة، الأمر الذى تطلب من الإدارة نقله إلى حجرة الملاحظة، ليس بغرض علاجه، وإنما بغرض الإجهاز عليه حتى يكون القتل «طبقا للقانون»! ويكمل طبيب المعتقل أحمد كمال، المتواطئ مع الإدارة، المهمة، بتقارير طبية زائفة، تزيف تشخيص المرض، وتزيف التذاكر الطبية بتواريخ سابقة تبين صرف العلاج اللازم زورا وبهتانا.

ولكى تلقى إدارة المعتقل بمسئوليتها على غيرها، صدرت الأوامر بنقله إلى أحد المستشفيات تحت ذريعة استكمال العلاج، والغرض أن يموت هناك بعيدا عن الأوردى، وألبسوه ملابسه وهو لا يعى شيئا، ولكنه مات قبل أن تتحرك السيارة لتتخضب أيدى جلادى الأوردى بدمائه.

على هذا النحو قتل على متولى الديب يوم ٢٩ يناير ١٩٦٠ عمدا مع سبق الإصرار والترصد، باستخدام الدوسنتاريا والنزيف الحاد كأدوات للقتل!

أما محمد رشدى خليل، فقد سقط فريسة المرض فى أعقاب حادثة مشهورة، عندما زجت إدارة المعتقل بواحد وعشرين من سجناء الرأى فى زنزانة لا تتسع لأكثر من خمسة أفراد لمدة أربعة أيام - وهو أمر لم يحدث فى تاريخ التعذيب على مر العصور، ويسجل لنظام عبدالناصر سابقة لم يسبق لها مثيل، وكان على الـ ٢١ معتقلا أن يكيفوا أنفسهم على الوجود فى هذه الزنزانة التى لم تكن مساحتها تزيد على مترين فى متر ونصف! فكان كل ثلاثة منهم يجلسون بالتناوب ويظل الباقون وقوفا فى أى وضع كان، وإذا خرجوا للعمل فى الجبل مع العنابر كانوا يعودون إلى الزنزانة لاستئناف التأديب! ولما كان من المستحيل عليهم حمل قراونة الطعام داخل الزنزانة، لذلك كانوا يريقونه إلى جوار بابها، ويكتفون بالخبز وحده طعاما! وقد دامت الحبسة أربعة أيام كان التبرز فيها مسألة مؤلمة، كذا رائحة البول لا تطاق!

وعندما خرج المعتقلون من زنزانة التأديب، كان رشدى خليل مثنى القامة، ولم يفرد جسمه مرة أخرى على الإطلاق! وعندما اشتد عليه المرض طالب بأن يعالج، ولكنهم شددوا الاعتداءات عليه باعتبار أنه يتصنع المرض، وارتفعت حرارته بصورة كبيرة، وانعدمت قدرته على الحركة. وهنا قرر الشاويش التومرجى نقله إلى زنزانة الملاحظة، وكانت حرارته قد بلغت الثامنة والثلاثين.

وهناك أكمل عليه الدكتور أحمد كمال بدلا من أن يعالجه، فقد شخص الحالة على أنها انفلونزا في حين كانت باراتيفوئيد كما تبين فيما بعد، وعندما ساءت حالته رأت إدارة الأوردى التخلص منه، فأحضرت سيارة «بيك آب» من سيارات الشرطة، نصفها مغطى، لنقل رشدى خليل، ولكنهم أرقدوه على أرضيتها - كما يقول نبيل زكى - والطريق ملئ بالمطبات وبالمرتفعات والمنخفضات، وبدلا من أن ينقلوه إلى المستشفى نقلوه إلى سجن مصر - كما علم من الزملاء الذين كانوا فى ذلك السجن،

ووضع فى زنزانة أغلقوا عليه بابها، وتركوه هناك بلا علاج حتى تفاقمت حالته، وبدأت تنتابه حالة من الهذيان، وكان يدق باب الزنزانة صارخا: افتح، افتح، الا أن أحدا لم يستجب إليه، حتى سقط فى دور الاحتضار وقضى نحبه!

كانت جريمة قتل كاملة مع سبق الإصرار والترصد، والتحدى لكل المعايير القانونية والإنسانية والأخلاقية. وعندما علم زملاؤه فى الأوردى بموته غشى المعتقل حزن عميق، «ورغم صرامة الأوامر وقفنا جميعا فى عنبرنا خمس دقائق حدادا على الرفيق الشهيد، وفى عنبر «٣» حيث كان رشدى قائدا، أقام رفاقه حفل تأبين تحدث فيها نبيل صبحى، ونبيل زكى، وبهجت النادى، ثم أنشد الجميع نشيد الشهداء».

والمهم هو ماتبين من شهادة الطبيب الشرعى الدكتور محمد نجيب فهمى الصادرة فى ٢٤ يولية ١٩٦٠ «أن محمد رشدى خليل قد توفى بسبب هبوط فى القلب من حمى تيفوئيدية، وكسر بعظام الجمجمة ونزيف على سطح المخ». كما توجد تأشيرة فى أعلى الشهادة تقول: «تخطر النيابة»! بما يعنى أن الوفاة جنائية.

ولا يعلم حتى الآن ما إذا كان قد جرى تحقيق أم لا؟ وماهى نتائجه - إن كان قد جرى أصلا؟ ولم يسأل أحد إدارة الأوردى: كيف ينقل مريض مصاب بحمى التيفوئيد إلى سجن آخر بدلا من نقله إلى مستشفى الحميات؟ ثم كيف ينقل مثل هذا المريض فى سيارة الشرطة ولاينقل فى سيارة إسعاف؟.

لذلك يعلق الدكتور فخرى لبيب على واقعة القتل هذه قائلا بعبارة دامغة: «إن مقتل رشدى خليل تجسيد لذلك الزمن، الذى كان فيه الإنسان بلا ثمن»!

مسخ الكائنات فى أوردى أبو زعبل

الوفد فى ٩ / ٢ / ١٩٩٨

ربما كانت أكبر مفارقة فى قضية التعذيب الجهنمى الذى تعرض له الشيوعيون فى معتقلات عبدالناصر فى عام ١٩٥٩ وما بعده، هى أنه لم يكن ثمة تناقض فكرى جوهرى بينهم وبين نظام عبدالناصر، فقد أيد الشيوعيون خط عبدالناصر الوطنى التحررى، وأيدوا التحامه بحركة التحرر الوطنى العالمية، وأيدوا اتجاهه نحو الشرق الاشتراكى وإدارته ظهره للغرب الرأسمالى، كما أيدوا اتجاهه الوحدوى القومى، ولم يختلفوا معه إلا فى اعتداءاته على حقوق الإنسان، وتسلط نظامه على أعناق الشعب، والغائه الحريات الأساسية للشعب، وفرض دكتاتورية الجيش.

ومن هنا اعتبر الشيوعيون أنفسهم حلفاء لنظام عبدالناصر ضد القوى الرجعية الاقطاعية والرأسمالية، ولم ينتبه الشيوعيون إلى التناقض الأساسى بينهم وبين النظام الفاشى الذى أقامه عبدالناصر إلا عندما سقطوا فى قبضته فى يناير ١٩٥٩، وكابدوا بأنفسهم ممارسات النظام وهو يكشر عن أنيابه الفاشية، واكتشفوا حقده عندما تبينوا أنه لا يستهدف مجرد حرمانهم

من حريتهم، وإخماد صوتهم المعارض والمطالب بالحرية، وإنما كان يستهدف شيئا أكبر بكثير، بل أفظع، وهو «إعادة صياغتهم، ومسخهم»!

وهذا الكلام ليس من عندى، وإنما هو نتيجة استخلصها الدكتور فخرى لبيب من واقع ما تعرض له وزملاؤه فى المعتقل من تصفية بدنية ونفسية، قامت بتخطيطها عقلية جهنمية، وقام بتنفيذها زبانية عذاب لم يشهد تاريخ مصر الطويل أشد منهم بأسا وقسوة.

فعلى حد قوله: «لقد كان الغرض من عملية عزل المناضل عن أسرته، تمزيقه بين التزاماته العائلية التى تطحنها الدولة والتزاماته النضالية التى وهب لها حياته. وكان الغرض من عزل المناضل عن بيئته ومجاله النضالى عزله عن كل مقومات حياته وحرمانه من مصدر الطاقة الذى يمده بالشحن الثورى، وإصابته بالجدب وتجفيفه وتحنيطه حيا، ونفى كل الظروف والعوامل المكونة لذاته الفكرية والنضالية».

«أما الغرض من وضعه فى الظروف الجهنمية التى ذكرناها، بما فيها من ضرب وحشى، وإنهاك بدنى، وتجويع، وحرمان من العلاج، فهو إعادة صياغته على نحو ينفى فيه الإنسان، وينفى فيه المفكر، ويوقف فيه كل حواس الترقى، وكل مكوناته الآدمية، وينمى فيه مكان تلك الصفات الآدمية ، كل المشاعر البهيمية والغريزية!».

«لقد كان الهدف هو صياغة وتشكيل وتصنيع كائنات جديدة، كائنات هيكلية، فاقدة الإرادة والقدرة، مروضة، مستأنسة تؤمر فتطيع، كائنات بلا طموح ولا هدف، مجرد أدوات فى أيدى الغير».

«أى فى إيجاز: مسخ الإنسان، بمسخ كل مكوناته الطبيعية، وصهره فى أتون من العذاب، لإعادة صبه فى قالب جديد».

إنه هدف فاشى بحت كما يرى القارئ، لا يمكن أن يتم فى نظام سياسى نضالى أصيل يرفع شعارات التحرر السياسى والاجتماعى، وإنما يتم على

يد نظام سياسى يتاجر بهذه الشعارات. وعلى حد قول الدكتور فؤاد مرسى: «كيف كان يمكننا اعتبار عبدالناصر ديمقراطيا دون ديموقراطية، أو ثوريا دون ثورية، أو تقدميا دون تقدمية ؟».

والغريب أنه بعد أن تعلم الشيوعيون الدرس فى معتقلات عبدالناصر، أصبح عبدالناصر، فى نظرهم ديموقراطيا وثوريا وتقدميا! وتحالفوا مع جلاديهم الناصريين، ليشكلوا تحالف الأضداد: الاشتراكية والفاشية!

وعلى كل حال فقد ارتبط بفكرة مسخ سجين الرأى كإنسان، ومسخ مكوناته الطبيعية وإعادة صبه فى قالب هزلى جديد، تحطيم قيادات السجناء، وإسقاط هيبتهم واحترامهم فى نفوس المعتقلين الذين كانوا يدينون لهم بالولاء ، حتى تفقد هذه القيادات دورها الملزم للأعضاء. وبطبيعة الحال فإن حد الانهيار لن يقف عند القيادة، وإنما سوف يمتد بالضرورة ليشمل الأعضاء الحزبيين.

«وفى ذلك يقول الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله: «كانت هناك أسماء يلزم كسرها. كانوا يحاولون تحديد العناصر التى تمثل العمود الفقرى للمقاومة ، أو التى ترفع معنويات الرفاق، أو التى تتمتع بمنظر جسمانى، أى ذلك الذى يبدو «رجلا جدعا»! الفكرة أنك عندما تضرب القوى، فإنك تخيف الضعيف!».

ويقول الدكتور فخرى لبيب: «كان التعذيب يقع بصورة مكثفة على الرفاق ضخام الأجسام، إذ المفروض فى هؤلاء أن يكونوا أكثر احتمالا، وبالتالى فإن سقوطهم أو انهيارهم سوف يكون أكثر دويا وأبلغ فعلا فى الآخرين، وخصوصا من كانوا ضعاف البنية غير قادرين على احتمال هذا القدر من التعذيب البدنى».

ولكن الخطة الجهنمية لم تكن تقف عن حد إنزال التعذيب المكثف بضخام الأجسام، بل كان يكملها - من وجهة نظر زبانية التعذيب - إنزال

نفس الجرعة المكثفة بكبار السن والضعاف، لأن ذلك يوحى للجميع أن هذا المكان فى مصر لا يعرف الرحمة، فيزيد الشعور بالروع والرعب والرهبة.

وكما يقول الدكتور فخرى لبيب: «كان الغرض من تحطيم النموذج القيادى أو النضالى أو البطولى، تحطيم المكون الأساسى فى النفس البشرية، تحطيم المثل الأعلى، تحطيم القدوة، مما يغرس الضياع، وإشعار المعتقلين أنهم مجرد قطيع بلا رأس، أو أنهم رعية بلا راع، الأمر الذى يسهل عملية السيطرة والإخضاع! فكسر القيادى يكسر من هو فى القاعدة، وكسر القوى يكسر الضعيف، وكسر كبير السن يطعن صغيره، إنه الحصار بالتحطيم، لكسر المقاومة وإشاعة الهزيمة».

وهذا هو السبب فى تعرض الدكاترة والشخصيات العامة والأسماء اللامعة لمزيد من الضرب والإهانات، وهو السبب فى أن نظام عبدالناصر اختار زبانية من نوع يكره تلك الشخصيات، ومنهم النقيب يونس مرعى.

يقول الدكتور فخرى لبيب: «عندما يذكر اسم هذا النقيب، يذكر مصحوبا بالعديد من الصفات التى لا تليق بكائن بشرى، هو فى إيجاز أشد ضباط المعتقل سوءا، وهو فى إيجاز أيضا، كتلة من الحقد المدمر.

«كان يكره كراهية شديدة المعتقلين المفكرين، ويكره رؤوسهم خاصة، لأنها أداة الفكر. وفى الرؤوس كان يكره العيون، وعلى وجه أخص، العيون التى يرى فيها الإصرار على الازدراء لهيبته وصولجانه. كان يكره الأسماء اللامعة والشخصيات العامة. هو يدخل العنبر فيسأل: ما اسمك؟ ويكرر السؤال حتى يصل إلى واحد من الرفاق الدكاترة فى فرع من فروع العلم أو المعرفة، وهنا يقول: هو أنت يا بن القحبة؟ أنت المعترف بك بين الدول؟ عليك بتنظيف دورة المياه وغسلها!».

«هو دائم البحث عن متنفس لأحقاده: بالسب المقزع، بالألفاظ البذيئة، بالاعتداء بعصاه. وكان يحلو له الضرب بها فوق الرؤوس».

أما الشخصية الثانية فهو الرائد حسن منير قائد المعتقل، وكان ـ كما يصفه الدكتور فخرى لبيب ـ «مريضا بالعظمة الجوفاء، وقد انعكس ذلك الإحساس فى نزعته البونابرتية، كان يرتدى قبعة عسكرية خاصة، أقرب إلى قبعة نابليون، يسير ويده اليسرى خلف ظهره، ثم أضاف لمسة ورثها من سدنة النازية، نظارة سوداء فوق عينيه».

«كان يتسم بالنعومة الثعبانية، فعندما التقى بالدكتور فؤاد مرسى أوضح له الأخير أن «ما بين الشيوعيين والنظام لا يصل إلى حد القول بأن النظام عدو، ولكن ما يجرى فى المعتقل يضع فى نفوسهم أن هذا النظام يريد حياتنا، فهو عدو لنا، وبالتالى فإنى أطالب بوقف التعذيب والإفراج عنا، فمكاننا ـ كقوة وطنية ـ خارج هذا المكان».

وهنا تظاهر الرائد حسن منير بالاقتناع لدرجة أقنعت الدكتور فؤاد مرسى، فعاد إلى زملائه يبشرهم بالانفراج. وفى الصباح كان حسن منير يعبر عن اقتناعه بطريقة وحشية فاجأت المعتقلين، فقد فوجئوا بقوة مضاعفة تنقض على العنبر، قوة رهيبة تصل إلى جنديين لكل معتقل، وضرب المعتقلون فى ذلك الصباح ضربا هو أقسى ضرب جرى داخل العنابر! لقد أشاع حسن منير جوا من التفاؤل عمدا ليتبعه بجرعة مضاعفة من التعذيب، حتى يكون وقع التعذيب أقوى على النفس والبدن ـ وكما يقول حلمى ياسين: لقد أدى ذلك إلى خلل نفسى شديد عند المعتقلين.

ووفقا لخطة تحطيم صورة القيادات فى عين القاعدة من المعتقلين، كان حسن منير يختص بجرعة مكثفة أفرادا بذواتهم، يرى فيهم الرفض المعلن لما يجرى، على أن يتم هذا التنكيل البشع أمام جمهرة المعتقلين، ليس فقط لكسر هذا النمط الذى يقاوم، وإنما لفرض الإذلال على الجميع، بقبولهم ما يجرى لزميلهم دون رد أو احتجاج.

وإلى جانب النقيب يونس مرعى والرائد حسن منير، كان هناك القاتل المحترف النقيب عبداللطيف رشدى! كان ضخم الجثة، كثير الصخب، يده

أسرع من لسانه، يستمتع بعذاب الآخرين، وهو الذى قتل شهدى عطية الشافعى، واستحق على هذا القتل الترقية التى كان يحلم بها! كانت فلسفته فى تأديب المثقفين والمفكرين والعلماء، هى الضرب، وكان تعبيره المفضل وهو يأمر زبانيته بضرب المعتقلين: «إعمل لهم مذكرة»! فهناك مذكرة على الأقدام، وهناك مذكرة على الأجساد، وكانت الشومة هى أداة الكتابة، والحروف هى الندوب التى تتركها على الأجساد ولا تمحوها الأيام!

ويقول الدكتور فخرى لبيب إن النقيب عبداللطيف رشدى كان قد أوقف التعذيب خلال شهر رمضان على مضض، فلم يكد ينتهى شهر رمضان حتى فاجأ سجناء الرأى فى اليوم الثانى للعيد بعلقة تذكرهم بما انقطع! فقد خاطب صول المعتقل مطاوع قائلا: يبدو يا مطاوع أنهم قد نسوا النظام تماما، فعليك أن تذكرهم به. اعمل لهم مذكرة! وقام الصول مطاوع بعمل المذكرات على أجساد سجناء الرأى بمداد من دم لا تنساه أبدا ذاكرة الإنسان!

ولتحطيم النموذج، وإعادة صياغة المعتقل على نحو ينفى فيه الإنسان وينفى فيه المفكر، كانت الإهانات اللفظية تنصب خاصة على الدكاترة والمهندسين والمحامين والمدرسين الذين تعودوا على احترام المجتمع لهم، فإلى جانب الاسم المفضل لكل منهم، وهو «ابن القحبة»، كان نداء السجان لهم وهو يقودهم إلى العمل فى الجبل: يا جهلة، يا أغبياء! حتى إن الدكتور عبدالعظيم أنيس علق على ذلك مرة بقوله: يبدو أن الإدارة تعلم أننا دكاترة، فأرسلت لنا شاويشا من خريجى السوربون».

وسقطت إنجى أفلاطون في قبضة عبدالناصر!

الوفد فى ١٦/٢/١٩٩٨

الموقف من المرأة فى أى عصر، إنما هو معيار للمشوار الحضارى الذى قطعه المجتمع فى ذلك العصر. فالموقف من المرأة هو موقف من نصف المجتمع، موقف من الأم، من الأخت، من الزوجة والابنة.فإن حدث موقف همجى من المرأة، فإنما هو يعكس موقفا همجيا من ألصق مكونات الأسرة، موقفا همجيا من المجتمع كله.

قبل استيلاء ضباط يوليو على الحكم، كان للمرأة فى مصر حرمتها ومكانتها الخاصة، حتى فى أحلك الظروف التى مرت بها مصر، إلى أن جاء العسكر إلى السلطة، فأصبح اقتحامهم للمنازل فى هجمات الليل والفجر، كالهجمات العسكرية البربرية التى يستبيح فيها الغزاة ما ليس مباحا. وعلى حد قول الدكتور فخرى لبيب ـ الذى ننقل عنه هذا الكلام باعتباره شاهدا على التاريخ ـ: «استباح العسكر اقتحام الخدور، وجر النساء إلى المجهول فى قلب الليل البهيم، وسحب المريضة والحامل والمرضع إلى

حيث لا علاج ولا رعاية! استباح تمزيق الأسرة وتشتيتها، وإلقاء الأبناء الأطفال على قارعة الطريق»!

وبعبارة أخرى، استباح نظام عبد الناصر مالم يجرؤ الاستعمار على استباحته لنفسه، زمن أن كان الحكم للعدو الأجنبى، وليس للوطنى المصرى!

ففى فجر يوم ٢٨ مارس، بدأت الهجمة المضرية على المرأة المصرية، ممثلة فى رموزها المناضلة من أجل حقوقها وحقوق الشعب المصرى فى الديموقراطية والعدالة الاجتماعية. فى ذلك الفجر الذى جلله السواد انقضت جحافل المباحث العامة على «العدو»! «تأمينا لمسيرة الثورة وحماية لها»!

تقول إنجى أفلاطون، الفنانة اليسارية المعروفة: «بعد حملة يناير ١٩٥٩ التى اعتقلت الشيوعيين المصريين وغيرهم، كنت أتوقع - سياسيا - حملات أخرى، فقررت أوائل مارس ١٩٥٩، أن أقوم بعمل معرض فنى شعرت أنه ربما كان آخر معرض فنى لى لفترة قادمة. وعندما ألقى عبد الناصر خطابا هاجم فيه الشيوعيين بصورة عنيفة، أحسست أن هناك حملة جديدة قادمة، وأنهم - فى هذه المرة - لن يخجلوا من اعتقال السيدات، وأن ذلك سوف يكون أول اعتقال للمرأة فى مصر!

«وللحال جمعت لوحاتى من المعرض، وكانت هناك مسابقة فنية تجريها وزارة الثقافة والإعلام فى متحف الفن الحديث، فاشتركت فيها بلوحتين، وأعدت باقى اللوحات إلى منزلى، حيث كنت قد قررت الهرب».

«لم أرد إزعاج والدتى، فأخبرت أختى، زوجة الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله، الذى كان قد قبض عليه فى حملة يناير، بأنى سوف أترك المنزل فترة من الوقت حتى تتضح الأمور. ولم يكن اختفاء تاما، كنت أتردد على المنزل أثناء النهار وأبيت خارجه فى الليل عند بعض الأصدقاء - فقد كان الليل هو الوقت المفضل للعسكر للقيام بحملاتهم!».

«وقد حدث ما توقعت، ففى فجر يوم ٢٨ مارس ١٩٥٩، هاجموا المنزل، وعندما لم يجدونى قاموا بقطع التليفون، إلا أن والدتى أسرعت وخبأت إحدى الوصلات الداخلية، وعندما سألوا عنى قيل لهم إن أحدا لا يعرف مكانى، لأنى فنانة، أذهب إلى أماكن كثيرة ومختلفة حتى أرسم. وبالفعل ذهبوا للبحث عنى فى بلدتنا فى نواحى كفر شكر، فى حين ظلوا محاصرين للمنزل فى القاهرة، ثمان وأربعين ساعة!

«بعد أن أنهوا التفتيش وغادروا، حاولت أختى الاتصال بى حتى قابلتنى، وكانت التجربة جديدة عليها. قلت لها: تقصدين أن منزلى قد هوجم؟ فأجابت بالإيجاب. وكان على أن أختفى فى هذه المرة اختفاء تاما.

على أن هذا الاختفاء اقتضى من إنجى افلاطون بالضرورة صورة من صور التنكر، واستقر الرأى على أن يكون تنكرها فى صورة فلاحة تعيش فى المدن! واستأجر لها الأصدقاء مكان إقامة فى شبرا مع عجوزين ظروفهما المالية صعبة، باعتبارها زوجة هاربة من بيت الطاعة، وأنها ستقوم بالانفاق عليهما مقابل اقامتها!

على أن اختفاء سيدة من أصل تركى ذات قدر من الجمال فى حى شعبى، ولها لهجة فى الحديث متميزة، كان مشكلة، فإذا جلست فى شرفة المسكن تعرضت لمضايقات الشباب. وعندما تمكنت من إحضار أدوات الرسم، كان عليها أن ترسم داخل غرفة مغلقة، اذ لا يتسق رسم اللوحات الفنية مع فلاحة هاربة! ولذلك رسمت مكونات حجرتها فى لوحتين، أطلقت على واحدة منهما اسم «حجرتى فى الاختفاء». وكانت فترة الاختباء فترة توتر للغاية، وصفتها إنجى افلاطون بأنها كانت أصعب من السجن ذاته!

وأخيرا وقعت إنجى افلاطون فى يد العسكر، وكان ذلك يوم ١٩٥٩/٦/١٩. كانت فى أحد الاجتماعات عندما فوجئت بأحد الزملاء يرسل لها تقريرا عن اضرابات عمال الترام، طلب منها قراءته. تقول إنجى

أفلاطون: «كانت تلك أول مرة أحمل فيها تقريرا بمثل تلك الخطورة، أخفيته في الكورسيه، وغادرت الاجتماع، واستوقفت سيارة تاكسي؛ ولكن ما أن وقف التاكسي حتى انقض على رجال الأمن، ووضعوني داخل السيارة، وأحاطوا بي من الجانبين! لقد كان ذلك بالتأكيد كمينا معدا!

«وأمر رجال الأمن السائق بالانتظار، فأصيب برعب عظيم، حتى جاءت سيارة أمن أخرى مليئة بأناس، وقد ربطت إليها دراجة! وعرفت فيما بعد أن هذه الدراجة لقهوجي شقيق أحد الزملاء كان في طريقه إليه لتسليمه نقودا عندما وقع القبض عليه، فأمسكوا به هو الآخر، هو ودراجته! وظل في السجن عاما كاملا يصيبه الإغماء كلما انتابه الخوف!».

«وفي سرعة جنونية توجهت السيارتان إلى وزارة الداخلية. وكان معي وقت القبض على كيس ورقي بداخله حاجياتي وبعض النقود، وورقة أخرى مكتوب فيها رموز أسماء بعض الزملاء واشتراكاتهم الحزبية، وقد فكرت في التخلص منها، ولكني فكرت في أن تركها في موضعها سوف يصرف النظر عن التقرير الذي أخفيه!».

«وهو ما حدث، فقد سر الضابط حجازي عندما وجد الورقة، وعندما حاول التفتيش الذاتي رفضت بشدة، فتراجع. وقد صورني مائة صورة، لتوفير الدليل على هربي وتنكري! ولكني في تلك الأثناء استطعت التخلص من التقرير!».

«وفي اليوم التالي جاء وكيل النيابة للتحقيق، وبررت هربي بأن الأمر باعتقالي غير قانوني وأني لست مستعدة للذهاب إلى السجن كما حدث لزوجي، الذي توفي بعد خروجه من السجن! وكان هو أيضا وكيل نيابة!».

وعندما انتهى التحقيق، حذرها ضابط الحرس المسئول عنها سرا بالانجليزية بأن أحد المقبوض عليهم سوف ينهار ويعترف، وسألته لماذا؟

قال: لأنه شديد الخوف، كثير الإغماء - كان يقصد القهوجى صاحب الدراجة!

«وفى الليل جاء حسن المصيلحى، وحوله عدد كبير من ضباط الأمن، وكنت متعبة للغاية، وقال لى بالفرنسية: أليس حراما أن تعرض سيدة مثلك من أسرة كبيرة، نفسها لكل هذه البهدلة؟ قلت: هذا أمر يخصنى ولا يخصك».

«ظللت فى الداخلية يومين ونصف اليوم، ثم أخبرونى بأنى راحلة إلى السجن، فشعرت بسعادة فائقة، وصحت: الحمد لله! فبدت الدهشة على من سمعنى لهذه السعادة!».

وصلت انجى أفلاطون إلى سجن النساء وقت طابور الصباح. وفى أثناء تسليمها الأمانات، أخذت تشير إلى الزميلات فى حوش السجن، إلا أن واحدة منهن لم تتعرف عليها! كان جلبابها البلدى قد غدا رثا، كما ساح الكحل من عينيها، فبدا شكلها غريبا يصعب التعرف عليه. ففى أثناء وجودها فى وزارة الداخلية، أبقوا على تنكرها حتى يتسنى لهم تصويرها من وقت لآخر، ومنعوا عنها الصابون حتى لا يضيع مسحوق التنكر، ومع الوقت وإهمال التنظيف تفاقم التنكر، لتتحول من فلاحة بالمدينة إلى متسولة تقاد إلى سجن النساء! ولكن إحدى السجانات وتدعى علية، لم تكد تعرف اسمها حتى أسرعت إلى الرفيقات تعلن: «أخيرا وصلت انجى أفلاطون»!

وفى العنبر رحبن بها الزميلات، وأخذن يتساءلن عما غيرها على هذا النحو؟ ولكنها فى أثناء ترحيلها من وزارة الداخلية إلى سجن النساء، كانت تحس بالسعادة أن انتهى عبء الهرب ومتاعبه، ولكن هاجسا كان يحوم حولها: «هل حقا فى وسعى أن أتحمل السجن؟ لقد سبق وتعرضت لتحقيق المحققين كثيرا، ولكن تلك هى أول مرة أسجن فيها، إنها تجربة جديدة

تماما فى حياتى، اللهم دعنى أكون فى مستوى التجربة»! وفى العنبر اغتسلت، وارتدت ملابس السجن التى ترتديها بقية الزميلات، وبدأت مشوارها خلف الأسوار!

وكما عجزت السجينات السياسيات عن التعرف على إنجى أفلاطون عندما وصلت إلى السجن، كذلك عجزن عن التعرف على سجينة أخرى فلسطينية، وهى صهباء البربرى، خطيبة المناضل الشاعر الفلسطينى معين بسيسو فى غزة. تقول أيفون حبشى: «عندما جاءت صهباء إلى سجن النساء بالقناطر، لم تعرفها أى واحدة من الزميلات حتى تحرينا عنها وعرفناها عن طريق الإخصائية الاجتماعية بالسجن، فقد كانت خريجة قسم الاجتماع بكلية الآداب، وكانت نحيلة رقيقة رشيقة، فنانة تملك مهارات يدوية رائعة. وقصت علينا قصتها:

فقد قبض عليها وعلى خطيبها فى ضربة يناير ١٩٥٩، كما قبضوا على إخوة معين بسيسو الثلاثة. وعندما بكت الأم لهول ما أصابها فى بنيها قال لها معين ـ شعرا ـ :

«لك الجماهير أبناء بلا عدد

«فلست وحدك يا أمى بلا ولد»!

وقد وضعوا الحديد فى يديها من غزة إلى القاهرة (كانت غزة وقتذاك تحت الادارة المصرية حتى انتزعتها اسرائيل من عبد الناصر فى يونيه ١٩٦٧) وأصرت على أن توضع فى قيد واحد هى وخطيبها، حتى وصلت إلى السجن الحربى. وهناك وضعوها فى زنزانة فى الدور الثالث، ووضعوا أسفلها أناسا كانوا يقومون بتعذيبهم طوال اليوم!

كانت تصك أسماعها عذابات المعتقلين: الزعيق والصراخ ونباح الكلاب وآهات الألم والعذاب.

وأخذوا يضغطون عليها حتى يعترف خطيبها معين بسيسو. كانت الزنزانة فارغة لا سرير فيها ولا مقعد ولا جردل بول أو مياه، وفجأة يقتحمون الباب ويملأون الزنزانة بفاخر الأثاث: سرير، ومنضدة، وتواليت، وفازة، وإناء ماء وكوب، وستائر وجرائد، وتصبح الزنزانة وكأنها غرفة نوم فى فندق الدرجة الأولى! وتمضى نصف ساعة، ثم ينقضون على الزنزانة، يجردونها من كل شئ ويتركونها خرابا كما كانت! ثم بعد ساعة أخرى يعيدون فرشها كما فعلوا من قبل، ثم ساعتان ويرفعون منها كل ما كان! واستمر هذا الوضع ثمان وأربعين ساعة، والحارس الكريه يعرض عليهما الخيارين: الضيق والعذاب، أو الراحة المقيدة، والثمن أن تطلب من معين بسيسو أن يعترف. فقد كان يقطن أسفلها وهم يضربونه حتى الموت، وفى وسعها أن تنقذه.

كان السجن بالنسبة لها وضعا لم تعرفه من قبل، وكانت عديمة الخبرة بأساليب التعذيب البدنى والمعنوى. كان يمر أمام الزنزانة أناس يهرولون وكأنهم فى عجلة من أمرهم: البعض يقول: قطعوا يد معين بسيسو، مات معين! هو الآن معلق فى أسلاك! هو الآن مصلوب على عروسة الجلد والتعذيب! حتى أصبحت كل صرخة عذاب تسمعها هى صرخة معين، وكل آهة ألم هى آهة معين!

وكان على صهباء أن تعانى وتتعذب وتصمد، حتى رحل خطيبها إلى الواحات، وأحضروها إلى سجن النساء!

زوار الفجر اعتقلوا الأمهات وحرموا الرضع والأطفال !

الوفد فى ١٩٩٨/٢/٢٢

سوف يدخل عصر عبد الناصر التاريخ بثلاث جرائم فى حق الانسانية وحقوق الإنسان: الجريمة الأولى، هى إعدام نقابيين من الطبقة العاملة، هما مصطفى خميس ومحمد البقرى، لأول مرة فى تاريخ الحركة النقابية فى مصر. أما الجريمة الثانية، فهى فتح المعتقلات للمعارضين فى الرأى، وتجهيزها بوسائل التعذيب وزبانية التعذيب على نحو لا يفترق عن معتقلات التعذيب النازية إلا فى غرف الغاز - باعتراف الدكتور عبد العظيم أنيس. أما الجريمة الثالثة، فهى اعتقال المرأة المخالفة فى الرأى، وذلك لأول مرة فى تاريخ مصر الطويل.

هذه الجرائم الثلاث لا تتمثل أهميتها فقط فى وقوعها لأول مرة فى تاريخ مصر، وإنما تتمثل بالدرجةالأولى فى أنه لم يكن ثمة مبرر لها غير فاشية نظام عبد الناصر! فقد كان فى وسع عبد الناصر إرهاب الحركة النقابية لطمأنة الولايات المتحدة والغرب إلى ميول الثورة واتجاهاتها ، ولكن دون إعدام بعض قياداتها! وكان فى الوسع اعتقال الشيوعيين اذا شعر

عبد الناصر بخطورتهم على نظامه، ولكن دون تعذيبهم! وكان فى وسعه تهديد السيدات، ولكن دون اعتقالهن وانتزاعهن من بين أطفالهن. ولكن النزعة الفاشية للنظام أملت عليه اتباع هذا الطريق الوحشى!

لقد كان اعتقال السيدات بسبب العمل السياسى من الأعمال التى لطخت نظام عبد الناصر تلطيخا شديدا بسبب ما ترتب عليه من دمار وخراب للبيوت وتمزيق للأسر، فى الوقت الذى كان النظام يرفع شعاره الكاذب: «ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستبداد»!

تقول انتصار خطاب: «كان الوقت رمضان، وقد أفطرت أنا وزوجى والأولاد خارج المنزل، وعدنا فى الساعة الثالثة. وفى فجر ٢٨ مارس ١٩٥٩، جاء زوار الفجر!».

«وقد كانت زيارة سيئة للغاية، فقد قلبوا كل شئ وجمعوا كل الكتب، وكان الضابط يقول لمن معه: خذوا كل ما فى عنوانه كلمة: «أوف» OF ـ أى كل كتاب مترجم عن الروسية! وعندما قال زوجى صلاح خطاب له: هذه روايات أدبية! كان يجيبه: حسنا، سوف أقرؤها أنا!».

«حاولوا أخذ البطاطين لكى يلفوا الكتب فيها! سرقوا أشياء كثيرة: لعب الأولاد، أقلام باركر، الكاميرا بالحامل بالفلاش ـ كل ما وصلت إليه أيديهم سرقوه! واستمر التفتيش حتى الخامسة صباحا!».

«حاولت أنا وزوجى أن يأخذ كل منا حقيبة بها ملابسه، ولكنهم رفضوا وقالوا: المسألة كلها لن تستغرق دقيقتين!».

«ارتدى ولدىّ، وهما: عمر (١٤ سنة) وهشام (١٠ سنوات) أردية المدرسة، وعندما حاول زوار الفجر أخذنا إلى المعتقل، تعلق هشام برقبتى، ولكن الضابط جذبه بعيدا، كذلك أمسك بى عمر، ولكن الضابط شدهما بعيدا عنى. قلت للضابط: أرجوك، دعنا نأخذ الولدين معنا لغاية بيت جدتهم القريب من هنا، فهو لا يبعد أكثر من ثلاثمائة أو أربعمائة متر على

الأكثر. ولكنه رفض وأصر على الرفض! وهنا قال لى عمر: «لا تخافى علينا يا أمى، فلدينا فى الثلاجة قلقاس ولحم وبيض، وأستطيع أنا سلق اللحم والبيض! اذهبى ووالدى ولا تخافى علينا! قلت لهما: اغلقا الباب وراءنا، واذهبا إلى منزل جدتكما. ونزلنا أنا وصلاح مع زوار الفجر، وكان الوقت ظلاما.

«وقف عمر وهشام يرقبان السيارة وهى تحمل والديهما إلى المجهول، وأمسك عمر الدموع فى عينيه، وهشام ينتفض ممسكا بأخيه ولا يدرى كلاهما إلى أين يؤخذ والداهما!».

«أخذونى وزوجى فى سيارة مرسيدس إلى منزل حامد الأزهرى، كان واضحا أنهم لايدرون إلى أين سيأخذون السيدات! وذهبنا إلى المباحث العامة، وهناك وجدت أحد كتبنا التى استولوا عليها، وعلى غلافه محضر أحد الاجتماعات الحزبية، أمسكت به، وشطبت ما هو مخطوط عليه. انتزعوا الكتاب منى».

«بعد ربع ساعة من وصولى إلى مبنى المباحث العامة، أصبت بنزيف رحمى، احتار فيه طبيب السجن فيما بعد، كنت أعالج منه باعتباره سرطانا، ولكن اتضح فيما بعد أنه كان بسبب حالتى النفسية!».

«بعد الظهر تقريبا، استدعوا صلاح زوجى، وأخذوه إلى معتقل القلعة. وفى الساعة الثالثة أو الرابعة استدعونى لأركب البوكس. رفضت أن أتشعلق فيه من الخلف! وإن كنت قد تأذيت فيما بعد عندما عرفت أن الصحفيين فتحى خليل وعبد الستار الطويلة كانا هنالك فى البوكس من الخلف».

«أخذونا جميعا إلى سجن القلعة، على أساس أنى سوف أسجن هناك. ولكن ضابط المعتقل عندما رآنى صاح: ايه البلاوى دى؟ أين أضعها؟ كان يقصدنى بذلك! وجرت اتصالات تليفونية أرسلونى بعدها إلى قسم الموسكى.

«قدموا لى «جراية» الحجز، فلم آكلها، ووزعتها على الصبية الأحداث والسيدات الأخريات. وفى تلك الأثناء، وصلت إحدى الزميلات، وهى ثريا شاكر! كانت شديدة الغضب، وصاحت فى وجهى: أنت هنا تضحكين وكأنه ليس لك أبناء! قلت لها وأنا أضحك: تعالى، تعالى ولا تحزنى! سألتنى إن كان هناك غيرنا؟ قلت لها: الآن، لا!».

«وبينما نحن جالسات، استدعوا أحد الأحداث للافراج عنه، وكان عمره لايزيد على تسع سنوات، فسألته عن مسكنه، قال انه فى شبرا، سألته عما اذا كان فى إمكانى أن أعطيه ورقة يوصلها إلى منزلنا هناك؟ فأجاب بالإيجاب. كتبت الورقة وقلت فيها: «إننى فى قسم الموسكى، وإننى أحتاج إلى غطاء وطعام إن أمكن، وإننا بخير، وإن صلاح أرسل إلى القلعة». وحاولت أن أعطى الصبى نقودا، ولكنه أبى ورفض رفضا باتا.قلت فى نفسى إنه لن يفعل شيئا.إلا أنه ذهب بالفعل، فقد دق الجرس، وما أن فتح الباب حتى ألقى بالورقة، وجرى، رافضا أن يأخذ منهم أى شئ».

ويعلق الدكتور فخرى لبيب على هذه القصة قائلا: «نهب فرسانِ الظلام كل ما طالت أيديهم! وحقق المدججون بكل سلاح وبكل سلطة الدولة القاهرة، نصرا مؤزرا على مناضلة مصرية وزوجها! ودفعوا بهما إلى المجهول، ولم يكن بأيديهما سلاح غير نور الحقيقة، وإرادة مصر أن تشق طريقها باختيار شعبها وليس باختيار الذين انفردوا بالسلطات فيها. لقد سرق فرسان الظلام، من ضمن ماسرقوا، ضياء الفجر! سرقوا رعاية الأب وحنان الأم: الأب فى القلعة، والأم تنزف ولا تدرى إلى أين؟ عمر وهشام يمسك كل منهما بالآخر وحيدين، فى مواجهة مستقبل داكن، وأيام تنضح بالعلقم»!

ولنأت هنا إلى قصة ثريا شاكر وكيف وصلت إلى قسم الموسكى. فقد كانت فى يوم السابع والعشرين من مارس ١٩٥٩ تقيم حفل العيد الثامن

لميلاد ابنها الأكبر ممدوح. ولم يكن زوجها فوزى حبشى فى المنزل فى تلك الليلة، أو ما سبقها من ليال ـ أى منذ بدأت حملة رأس العام الجديد (١٩٥٩) كان يأتى كل صباح ليطل على شرفة المنزل من بعيد، فإن وجد فوطة معلقة على حبل الغسيل،اطمأن إلى أن المنزل لم يهاجم، فينصرف إلى عمله.

ولكن فى تلك الليلة، وفى الساعة الواحدة والنصف بعد انصراف الصبية، دق الباب! وتوجست ثريا شاكر شرا. تقول: «فتحت الباب لأرى أمامى شخصا يسألنى عن زوجى، باعتباره صديقا له يحتاج إليه فى أمر مهم! قلت إن زوجى على سفر. قام بتسليمى رسالة تزعم أن عبد المنعم شتلة قد قبض عليه، وأنه الآن فى قسم النزهة، وأن هذه الرسالة منه إلى فوزى!».

«عندما دق الباب للمرة الثانية فى الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل، تأكدت أن من جاء بالورقة الأولى كان مباحثيا، وأنهم الآن بالباب! فأسرعت أمزق الورقة التى تسلمتها، وتخلصت منها، إذ لابد أنه أعطاها لى لكى تضبط معى. كما أسرعت إلى الشرفة أرفع منشفة الوجه! فقد وقعت الواقعة، وهاجم زوار الفجر المنزل».

«عندما فتحت الباب، اندفعوا يملأون المكان، وسألنى الضابط: ما اسمك؟ قلت: ثريا! قال: وأبوك؟ قلت شاكر! كانت معه ورقة مكتوب فيها اسم ثريا فقط، فأضاف اسم أبى إليه».

«وبدأ التفتيش، فتحوا كل حقائبى، وحاولوا الدخول إلى غرفة الأولاد لتفتيشها، ولما كانوا مجهدين من الحفل ونائمين بلا غطاء، أسرعت إلى داخل الحجرة أنشر الغطاء فوقهم. فمنع الضابط المخبرين من الدخول».

«وطلب منى الضابط الخروج معه، فسألت: لماذا؟ قال: نصف ساعة وتعودين، فقط أسرعى قبل أن يستيقظ الأولاد! كانت ابنتى نجوى تبلغ من العمر حينذاك عاما واحدا، وكانت لا تزال رضيعة».

«أخذوني إلى مبنى المباحث العامة. ووصلت أثناء انتظاري هناك فتاة عاملة من شبرا الخيمة، اسمها سيدة - كما عرفت فيما بعد - فأوسعوها ضربا وصفعا».

«وجاء الضابط اليّ وهو يحمل أمر اعتقال كتب فيه اسمي ووقع عليه! قلت له: هذا اعتقال!وأنت أخبرتني أنني سأعود إلى منزلي وأبنائي بعد نصف ساعة! قال: معلهش! قلت: أعيدوني إلى المنزل أحضر ابنتي الرضيعة. قال الضابط: أنصحك أن تتركيها حيث هي! قلت: كيف ذلك وهي رضيعة وشقيقاها طفلان؟ لابد أن أرجع وآخذها! قال مرة أخرى: أنصحك أن تتركيها.

«وفي الصباح، فتشوا مكتبي في الشركة، وأثاروا زوبعة عاتية!».

«أرسلوني إلى قسم الموسكي، حيث قابلت في تلك الأثناء انتصار خطاب والصحفي فتحي عبد الفتاح. وفي بيتي - كما علمت - فيما بعد - استيقظ ممدوح وحسام ونجوى صباحا، وجابوا المنزل ركنا ركنا بحثا عن أمهم دون جدوى، وصرخة «ماما» في الدار خرساء لا تجيب ولا صدى! أكبرهم في الثامنة من عمره، وصغراهم رضيعة بلا أم ولامرضعة! أين الأم؟ أين ذهبت؟ لماذا اختفت؟ والأب لن يعود، فقد رفعت منشفة الشرفة، وغدا مطلوبا مطاردا!».

«فرسان الفجر القاتم المدججون بأسلحة الأكذوبة والخديعة، حرموا الأم من أطفالها، والأطفال من أمهم.

«المغاوير، الأشاوس، نفذوا قرارا بإنهاء إرادة الإنسان، وارتفاع هامة السجان»!

وأسكن نظام عبدالناصر سجينات الرأى عنبر الدعارة

الوفد فى ٢/٣/١٩٩٨

قلنا إن أحد أبرز الانجازات التى سوف يدخل بها نظام عبد الناصر التاريخ، هو اعتقال النساء اللاتى يعارضن النظام فى الرأى، وذلك للمرة الأولى فى تاريخ مصر!

وتكريما لهؤلاء ، السيدات، وكلهن من كرائم العقيلات فى مصر، فقد خصصت لهن إدارة سجن النساء بالقناطر عنبر الدعارة لإقامتهن! فأصبح يعرف فيما بعد باسم عنبر الشيوعية.

وقد وصفت ليلى الشال هذا العنبر فقالت: إنه كان يمتد بطول عشرة أمتار ، وبعرض خمسة أمتار. وبه سبعة سرر فى صفين، وكل سرير مكون من ثلاثة طوابق، وكلها مجردة من الحشايا والمفروشات! وإنما يوجد على كل سرير بطانية واحدة! وقد جهز العنبر بجردلين لم تستطع سجينات الرأى فى البداية معرفة الغرض من وجودهما؟ ولكن السجانة أخبرتهن بأن أحد هذين الجردلين للمياه. والثانى لقضاء الحاجة: «واحد تشربين منه

والأخرتتبولين فيه»! وهنا سألتها انتصار خطاب ساخرة: «وماذا لو أخطأت واحدة منا فى استخدامها!».

ولما كانت الأسرَّة بدون وسائد، فقد سألت عن كيفية النوم بدون وسائد، وردت عليها السجانة بأنه عليها أن تضع ذراعها أسفل رأسها عند النوم وتتخذه وسادة!

وفي عنبر الدعارة، الذى تحول فيما بعد إلى عنبر الشيوعية، تكدست في الحملة الأولى للاعتقال سبع عشرة سجينة من سجينات الرأى، على رأسهن: فاطمة زكى، وانتصار خطاب، وثريا ابراهيم، وليلى الشال، وليلى شعيب، وليلى عبد الحكيم، واجلال السحيمى، ونوال الحملاوى، ومحسنة توفيق، وسيدة حسن، وايفون حبشى، وجنيفييف سيداروس، وفتاة من بنى سويف تدعى زينب، كانت صغيرة لدرجة حملت بعض السجينات على الظن بأنها ابنة واحدة منهن! فقد كانت صغيرة، قصيرة، رفيعة الصوت، وتبين أن كل ما ارتكبته من جرائم فى حق نظام عبد الناصر هو أنها شاركت فى الدعاية الانتخابية لصاحب المدرسة التى كانت فيها، وهو شيوعى، ضد عضو فى الاتحاد القومى، وقد وصلت إلى السجن ومعها كتبها المدرسية التى أصبحت هى كل أماناتها فى السجن!

ولأن حملة عبد الناصر شملت جميع أنحاء الجمهورية، فقد كانت السجينات تهللن كلما ظهرت معتقلة جديدة: بنى سويف وصلت! طنطا وصلت! الاسكندرية وصلت!

وحرصا من النظام الناصرى على عدم هرب سجينات الأقاليم، فقد جىء بهن إلى السجن مصفدات الأيدى بالقيود الحديدية!

ثم وصلت أسماء البقلى، وهى حبلى توشك على الوضع! وسعاد الطويل، وسميرة الصاوى، وعايدة بحر، وزينات الصباغ، وأميمة أبو النصر. وقد تأخر وصول إنجى أفلاطون شهرين بسبب هربها كما ذكرنا.

وعندما وصلت سجينات الرأى إلى سجن النساء بالقناطر، كانت الكثرة منهن بلاملابس للاقامة، إذ لم تمكنهن المباحث العامة من اصطحاب شئ، بحجة أن غيابهن لن يطول أكثر من خمس دقائق ثم يعدن إلى البيت! وعندما فوجئن بالاعتقال أخذت كل منهن تفكر فيمن خلفته وراءها: تفكر فى الأسرة، فى الزوج، فى الأبناء، فى الولد والبنت!

وقد طلبت ثريا شاكر إلى مأمور السجن فى اليوم التالي لوصولها إلى سجن النساء بالقناطر إحضار طفلتها الرضيعة وعمرها عام واحد، للإقامة معها فى السجن، ولكنه نصحها بأن تبقيها فى الخارج، فوجودها مع أى أحد أفضل كثيرا من وجودها فى جو السجن. تقول ثريا شاكر: كانت المسألة بالنسبة لى مزعجة وقاسية، وهى ترك أطفالى الثلاثة دون أن أدرى عنهم شيئا!

كانت ثريا أدهم آخر من وصل فى اليوم الأول تقريبا، وقد وصلت إلى السجن محمولة بسبب مرضها! وتروى تجربتها فتقول: إنها رأت فى السجن من كانت تعرفهن منذ أمد طويل، ومن رأتهن لأول مرة .. معتقلات من كل المدن، ونوعيات متعددة: عاملة، ومدرسة، وموظفة، وربة بيت، وسيدات عاديات كانت كل جريمتهن أنهن كن يدافعن عن أزواجهن أو إخوتهن بعد اعتقالهم، وكن يقمن بتنظيم الأسر للدفاع عن حقوقهم كمعتقلين سياسيين.

ولم تكن عملية اعتقال النظام الناصرى للسيدات عملية نظيفة، بل كانت تتم بشكل استفزازى. تقول ليلى الشال: إنه فى منزلهما شق رجال المباحث المراتب! ومزقوا كل ما طالته أيديهم! وكانوا آية فى الاستفزاز! وقدأخذو ها إلى قسم مصر القديمة، لتجد هناك الفنان حسن فؤاد معتقلا، ولم تكن لدى مأمور القسم أية فكرة عن أين ترسل المعتقلات، فرحلوها مع حسن فؤاد

إلى سجن القلعة، إلا أن قائد السجن رفض إدخالها باعتبار أنه لا مكان للنساء فى سجنه! فأعيدت إلى المباحث العامة.

أما فاطمة زكى، زوجة نبيل الهلالى، فكانت قد حاولت تجنب الاعتقال عن طريق الوجود خارج المنزل، ولكنها بعد ثلاثة أشهر من اعتقال نبيل الهلالى احتاجت إلى بعض الملابس من المنزل، فتوجهت إليه لأخذها، وكان ذلك خطأ منها - على حد قولها - فلم تكد تخطو عتبة المنزل حتى شعرت بالبواب وأحد الأشخاص يتبعانها، فأسرعت إلى دخول الشقة وتخلصت من بعض الأشياء التى يلزم التخلص منها، وأغلقت الشقة، وأسرعت إلى أعلى، حيث كان لصحاب العمارة شقة يستخدمها مكتبا، فحاولت دخولها لتهرب من سلم الخدم، ولكن البواب ورجل الشرطة أمسكا بها وهى تفتح باب المطبخ الخلفى. وهنا سألتهما إن كانا يحملان أمرا بالقبض عليها أو تفتيشها؟

وتقول: «كانت معركة عنيفة على سلم المنزل، إلا أنى لم أستطع الهرب، ونقلت إلى قسم عابدين، حيث عاد معى ضابط دون أمر تفتيش إلى المنزل، وقام بتفتيش الشقة! كنا قد تزوجنا منذ ستة شهور فقط، والشقة جميلة ونظيفة، أعجبت الضابط، ففكر فى الاستيلاء عليها، وسألنى عن مفتاحها ليأخذه، ولكنى قلت له إنى سوف سأسلمه إلى أخواتى. وعندما عدنا إلى قسم عابدين وجدت هناك إجلال السحيمى مع الأولاد الأحداث.

وتصف فاطمة زكى الحجز فتقول: إنه كان قذرا، تنشط فيه حشرات البق، ودورة المياه مفتوحة بلا باب ولا حاجز، والألفاظ النابية تترامى هنا وهناك. وقد حاولت بعض النساء اللائى كن فى التخشيبة فرش شىء من ملابسهن لنا، إلا أننا جلسنا القرفصاء دون أكل أوماء حتى آخر النهار!

أما ثريا أدهم، زوجة حلمى ياسين، فكانت قد جاءت من الاسكندرية إلى القاهرة تتقصى أخبار زوجها الذى اعتقل فى حملة الاعتقالات الهتلرية

التى قام بها عبدالناصر فى أول يناير ١٩٥٩ ، فلم تكن تعرف ما إذا كان لايزال بسجن القلعة أو تم ترحيله إلى سجن الواحات الخارجة. ولكنها فى أثناء وجودها بالقاهرة فى منزل حماتها بباب الخلق، سقطت مريضة بالتهاب رئوى. وكانت تلك هى المناسبة التى تم فيها القبض عليها. فحين حل فجر يوم ٢٨ مارس ١٩٥٩ ، هاجم زوار الفجر المنزل بغرض القبض على صفوت ياسين، شقيق حلمى ياسين، ولكن صفوت لم يكن موجودا، اذ كان هاربا، وفى أثناء عملية التفتيش دخلوا الغرفة التى أرقد فيها، ولم يكد يرانى ضابط المباحث حتى تعرف على فى الحال، وقال: «أنت هنا! ونحن نبحث عنك بمنزلك فى روض الفرج؟»

«وفى الحال فرض علىّ الحراسة حيث أنا، نظر لسوء حالتى الصحية، واتصل بالمسئولين لنقلى إلى المستشفى، حيث أن حالتى لا تسمح بنقلى إلى المعتقل. وبالفعل، ظللت بالمنزل طوال النهار تحت الحراسة، معتقلة فى المنزل، ممنوعة من الاتصال بأحد.

«وقرب مدفع الإفطار، أخبرونى بأنى سأنقل إلى المستشفى بعد الافطار. ولكنهم بدلا من نقلى إلى المستشفى قاموا بترحيلى إلى المعتقل رغم ارتفاع درجة حرارتى»!

أما إيفون حبشى، التى كانت تعمل مدرسة فى كفر الزيات، فقد قبض عليها فجر ٢٨ مارس ١٩٥٩ عندما هاجم زوار الفجر، برياسة رئيس المباحث أنور منصور، منزلها ومعه ضابطان وأربعة مخبرين، وانقضوا مباشرة على حجرتها، وقاموا باجراء تفتيش دقيق تصفحوا فيه كل الكراسات والكتب. وكانت الحجرة مشتركة بينها وبين أختها الطالبة فى معهد الخدمة الاجتماعية، ثم طلبوا منها ارتداء ملابسها على عجل، وهددوا بأنها إذا لم تسرع فسوف يقتحمون الحجرة عليها!

وتقول إنها توجهت مع زوار الفجر إلى مبنى المباحث العامة، حيث كانت الساعة قد بلغت الرابعة والنصف فجرا، وكان هناك زملاء فى الحجرة المجاورة، لم ترهم ولكنها سمعت أصوات الضرب والصفع والكرابيج والسباب والشتائم! «فهنا فى هذا المكان قتلوا الشهيد محمد محمود عثمان!»

«ثم أرسلونى إلى قسم طنطا، وهناك وجدت طابورا طويلا من الرفاق وقد وضع الحديد فى أيديهم. فوضعوا الحديد فى يدى أيضا، ثم وضعونا فى سيارة مكشوفة، وقاموا بترحيلنا إلى القاهرة.

مع ذلك استقبلت سجينات الرأى اعتقالهن بشجاعة على الرغم من الظروف المأساوية التى تم فيها هذا الاعتقال. فعندما بدأت سيارات «البوكس» فى جمع حصاد الحملة الهتلرية من أقسام الشرطة المختلفة، كن يستقبلن كل من تصل من السجينات بالزياط والأناشيد، بل لقد بدت سيارات «البوكس» المتجهة إلى سجن النساء بالقناطر وكأنها سيارة رحلات، تموج بالنكات والضحكات والهتاف والأناشيد! ولقد لعبت كل من فاطمة زكى، زوجة نبيل الهلالى، وإجلال السحيمى، دورا مهما فى كسر حدة الموقف، وتشجيع المعتقلات اللواتى كن يمررن بالتجربة القاسية للمرة الأولى على اجتياز المحنة. وعندما هبطن أمام باب السجن كن مازلن يهتفن وينشدن: «فى ثورة على الطغاة، والكادحون حولنا»، «بلادى بلادى لك حبى وفؤادى»، «إسلمى يا مصر»!

عندما شبهت سجينات الرأى عبدالناصر بالدكتاتور الفاشى سالازار!

الوفد فى الاثنين ٩/٣/١٩٩٨

لم يكن اعتقال عبد الناصر للمعارضات فى الرأى، لأول مرة فى تاريخ مصر السياسى، الغرض منه حماية نفسه من المعارضة، وانما كان الغرض الانتقام منهن لتجرؤهن على معارضة هذا النظام العسكرى. لقد أبقى نظام عبد الناصر هؤلاء المناضلات أكثر من ثلاث سنوات تحت وطأة تعذيب متصل، وفى ظروف لا تحتمل. فقد كانت الأحوال سيئة داخل العنبر والسجن، وكانت التغذية ردئية، والعلاج تقف دونه المصاعب والمتاعب، والدواء غير متوافر، هذا عدا الحرمان من رؤية الأزواج الذين كان البعض منهم على بعد أمتار فى سجن الرجال بالقناطر، والحرمان من رؤية الأبناء، والعزلة عما يجرى فى الخارج، فلا صحافة، ولا ورقة ولا قلم! ويضاف إلى ذلك كله التفتيش الإرهابى والاستفزازى، واقتحام حرمة المعتقلات.

هذا التمزق الأسرى، ومحاولات إنهاء الكيانات الانسانية للمعتقلات ، دفع المعتقلات الى الدخول فى إضرابات جزئية، ليس بغرض الإفراج عنهن، فذلك دونه خرط القتاد، وإنما بغرض مساواتهن فى المعاملة بما

تتمتع به تاجرة المخدرات والقاتلة والعاهرة من حقوق وفقا للائحة السجون! فقد كان نظام عبد الناصر يعتبر جريمة المعارضة فى الرأى أخطر من جريمة القتل والدعارة وتجارة المخدرات، ومن هنا كان يطلق يد زبانيته فى التنكيل بالمعتقلات دون أى قيد من لائحة تنظم الحقوق والواجبات.

ففى يوليو ١٩٦١ انتهزت سجينات الرأى دخول سجناء الرأى فى معتقل الواحات فى معركة إضراب عن الطعام، فأعلن الاضراب عن الطعام مساندة لرفاق الواحات، كان فيهم الزوج والأخ والخطيب، وقد شاركت فى الإضراب عن الطعام كل من ليلى الشال، وانتصار خطاب، وليلى شعيب، وسعاد الطويل.

وعندما جاءت النيابة بعد أربعة أيام من الإضراب، لم تتردد المضربات عن الطعام فى اتهام عبد الناصر بأنه يشبه «سالازار» دكتاتور البرتغال الفاشى! وقد تردد كاتب النيابة فى كتابة هذا الاتهام، ولكن وكيل النيابة أمره بأن يكتب كل كلمة يقلنها.

وسرعان ما ظهرت الحاجة الى اشتراك جميع المعتقلات فى الاضراب على أمل تحقيق مكاسب فعلية فى ظل التغيرات السياسية الكبرى التى كانت تحدث فى المجتمع المصرى وقتذاك. تقول ليلى الشال: إن تجربة سجن النساء بالقناطر كانت تجربة إنسانية فى الأساس، وقد تولت هى حراسة الزميلات أثناء مناقشة قرار الإضراب.

وكانت مناقشة محزنة حقا، إذ كانت مخاطر الإضراب كبيرة، فكثيرات منهن كن متعبات صحيا، ويمكن لحالهن أن يزداد سوءا اذا دخلن المعركة، كما كانت هناك احتمالات مواجهة المباحث العامة الإضراب بإرسال المعتقلات إلى «التأديب»، وعندما ناقشن طبيب السجن فى هذه المسألة، نبه إلى أن فى التأديب مريضات بالجذام، ولا يمكن وضع المعتقلات معهن فيه.

وتم الاتفاق على دخول ثلاث عشرة معتقلة فى الإضراب، على رأسهن: إنجى أفلاطون، وفاطمة زكى، وثريا شاكر، وثريا إبراهيم، وسعاد الطويل، وجنيفييف سيداروس، وعايدة بدر، وزينات صباغ، وأميمة أبو النصر، وسميرة الصاوى، وايفون حبشى. وأعفيت ثريا أدهم من الاضراب عن الطعام لمرضها.

وحددت سجينات الرأى مطلب الإضراب بـ «الإفراج أو الموت»، هذا إلى جانب المطالب الاحتياطية، مثل تحسين الظروف المعيشية ، والكتب، والجرائد، والخطابات، والزيارة. تقول إنجى افلاطون: «كان الاضراب دفاعا عن أوضاعنا نحن، وليس مجرد اضراب تضامنى مع زملاء معتقلين أو مسجونين في أماكن أخرى».

وعندما بدأت المعتقلات الاضراب، أخذن فى البداية مسهلا وحقنا شرجية لإفراغ ما فى بطونهن من فضلات، فيما عدا جنيفييف سيداروس، الأمر الذى سبب لها فيما بعد متاعب جمة، ثم أعلن رفضهن استلام الطعام. ومنذ ذلك الحين لم يدخل أمعاءهن غير الماء المضاف اليه بعض الليمون كمطهر، وكانت نوال الحملاوى تتولى تقديم هذا الشراب صباحا وظهرا، كما كانت ايفون حبشى تقوم على خدمة المضربات حتى حان موعد دخولها الاضراب فى اليوم العاشر، فلحقت ببقية الزميلات.

وقد كان بعد اليوم الثالث أن شحب لون إنجى أفلاطون، واشتد التعب بثريا شاكر وفاطمة زكى وجنيفييف سيداروس، وفى اليوم العاشر بدأت تنتشر فى عنبر المستشفى، رائحة الأسيتون، وفسر الطبيب ذلك بأن المواد الغذائية المختزلة فى الجسم قدا ستنفدت، وبدأت الدهون فى الاحتراق بمعدلات سريعة. وبدا كبد ثريا شاكر متعبا، وبدأت جنييف سيداروس تصاب بالنزيف، وكتب الأطباء عن فاطمة زكى أنها أصبحت بلون

التراب!- وهى فى عرفهم حالة الموت! وعندما جاء اليوم السادس عشر للاضراب عن الطعام كانت هناك ثلاث حالات مشرفات على الموت: وكانت حالة فاطمة زكى أكثر الحالات خطورة، تليها جنيفييف سيداروس، ثم ثريا شاكر. وكان وزن ثريا شاكر قد نقص من ٧٣ كيلو جراما قبل الاضراب الى ٥٦ كيلو جراما بعد الاضراب!

وقد كان فى اليوم السابع عشر عندما جاء رجلان من المباحث العامة لمناقشة إنهاء الاضراب، وعندما قلن لهما إن شروطهن لإنهاء الاضراب هو الإفراج! كانت الاجابة الحاسمة: لا افراج! وفى وسعنا أن نترككن هكذا حتى تمتن دون أن يشعر بكن أحد! وكان هذا الكلام صحيحا، ولذلك وافقت المضربات على انهاء الاضراب فى مقابل تحسين بعض أوضاع الاعتقال، ووعد بالإفراج بدون تحديد موعد محدد.

والمهم هو أنه كان بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات فى الاعتقال تحت وطأة التعذيب المستمر، أن كتبت سجينات الرأى الى السيدة قرينة جمال عبد الناصر، رسالة حملتها عنهن إليها السيدة سيزا نبراوى، قلن فيها إنهن يخاطبن فيها الأم التى لابد أنها تعرف معنى الأمومة، وإن النساء المعتقلات يعشن ظروفا بالغة السوء، وقد تركن أطفالهن دون عائل أوراع، بل إن بعضهن من تركت رُضَّعاً لم يتجاوزوا العام الأول من عمرهم! ولكن لم تحدث أية استجابة لهذه الرسالة!

بل الطريف أن البعض منهن كان قد صدرت عليهن أحكام بالسجن، وقد قضين بالفعل هذه المدد، ولكن لم يفرج عنهن، وانما انتقلن فقط من عنبر السجينات الى عنبر المعتقلات!- أى انتقلن الى وضع أسوأ، فقد كان للسجينة حقوق تنظمها لائحة السجون، ولكن المعتقلة بأمر عبد الناصر ليس لها حقوق!

وهو ما حدث لإنجى أفلاطون، فبينما كانت فى معتقل مستشفى قصر العينى، جاءها إعلان بقضية، وكانت ترى أن اعتقالها أحدث ضجة عالمية، أثارها اتحاد النساء الدولى الديمقراطى، وأن هذا يتطلب أن تقدم دفاعا سياسيا عن تاريخ الحركة النسائية وكفاح المرأة المصرية، ولكن محاميها أقنعها بأن ذلك سوف يزيد الأمر تعقيدا بالنسبة له، ورغم ذلك أصدرت المحكمة حكمها بسجن إنجى أفلاطون سنتين!

ولم تكد إنجى أفلاطون تقضى مدة العقوبة فى سجن النساء بالقناطر، وتنتهى مدة الحكم فى ١٩/٦/٦١، حتى توقعت الإفراج عنها، ولكن الأمر جاء سريعا باعتقالها، فانتقلت من عنبر السجينات الى عنبر المعتقلات!

وكذلك الحال بالنسبة لثريا أدهم، التى انتهت محاكمتها فى ٢٢ يونية ١٩٦٢، وحكم عليها بالسجن ثلاث سنوات، وكذا على ثريا ابراهيم بالسجن سنتين، رغم عدم وجود أى دلائل ضدهما.

وقد انتهى حبس ثريا ابراهيم فى اليوم التالى لصدور الحكم، كما انتهى حبس ثريا أدهم بعد أسبوع من صدور الحكم، وكانت كلتاهما قد قضت المدة معتقلة، وانتهت مدة الحكم والمصاريف والأشغال والغرامة، ولكن بدلا من الافراج عنهما، حولت كل منهما الى معتقلة، مرة أخرى، وهو وضع أسوأ من وضع السجينة، فالاعتقال لا تحكمه ولا تنظمه قوانين السجون.

وفيما بعد حوكمت نوال الحملاوى، وحكم عليها بالسجن سنتين، كانت قد أنهتهما أيضا، ولكن بدلا من الإفراج عنها، حولت إلى معتقلة، وبقيت فى السجن!

على أن نظام عبد الناصر كان يسمح أحيانا بالافراج الحقيقى عندما يريد التخلص من مريضة بمرض عضال يحتمل وفاتها ويريد التخلص! منها، وهو ما حدث مع انتصار خطاب، التى أذهلتها المفاجأة ولم تصدقها!

فقد كانت فى مستشفى السجن تعانى من ذلك النزيف الذى أصابها ليلة القبض عليها، عندما فوجئت بالسجانة تبحث عنها وهى تصيح: إفراج.. إفراج! كانت المفاجأة شديدة الوقع عليها، وأخذت تتساءل فى دهشة: هل وقع حادث خطير؟ هل توفيت والدتى؟ هل أصيب أحد من الأولاد؟ كانت تبحث عن حادث خطير يستدعى الإفراج عنها!

وهنا أفهمتها المباحث أنها مريضة وأنه رئى الإفراج عنها لأن صحتها ليست على ما يرام. ولم يكن المرض وحده هو السبب، بل نوع المرض، فقد كانت هناك أخريات من المعتقلات مريضات أيضا، ولكن المباحث العامة لم تفرج عنهن، أما انتصار خطاب فكان الأطباء يشكون فى إصابتها بالسرطان، ومن هنا كان الإفراج بغرض التخلص من مريضة يخشى موتها بالسجن.

ولكن نظام عبد الناصر مع ذلك أبى أن يتركها تعيش فى سلام، فقد وضعها تحت المراقبة، وكانت قد أخذت تبحث عن عمل لرعاية الأسرة، فقد كان زوجها فى معتقل عبد الناصر فى نفس مدة اعتقالها، وقد خرجت لتجد ولديها يتضوران جوعا. يقول هشام خطاب: «عندما كان والدى ووالدتى معتقلين، كنت وأخى نشترى الصندل أوسع من أقدامنا، حتى اذا كبرنا ظل صالحا للاستخدام! ولما خرجت أمى من المعتقل طلبنا منها أن نشترى لنا أحذية من الكاوتشوك، وكان ثمن الحذاء اثنين وثلاثين قرشا فقط، ولكن لم يكن معها نقود!

وبدأت انتصار خطاب فى البحث عن عمل، وعاونها أحد الأصدقاء على العمل فى مطبخ فندق شبرد، ولأمانتها نقلت الى قسم التنظيف بفرع الفندق بالمطار، ولكن مباحث عبد الناصر عرفت بعملها، فجاءها ضابط أمن المطار ذات يوم وسألها: هل أنت مدام انتصار خطاب؟ ولما أجابت بالإيجاب، سحب منها ترخيص العمل داخل المطار، وأخبرها أن القائد

يريدها، فأدركت أن النهاية قادمة! وبالفعل طلب منها القائد ألا تحضر منذ الغد، فقد تم الاستغناء عنها! وفى الحال أمسك بها خمسة من الرجال ليخرجوها من المنطقة الجمركية كلها!

واكتشفت انتصار خطاب أنها انتقلت من سجن صغير إلى سجن كبير! ولم تدر أنها لم تكن وحدها فى هذا السجن، بل كان معها الشعب المصرى بأسره!

علقة ساخنة لسجينات الرأى لأنهن صدقن تصريحاً لعبدالناصر

الوفد فى الاثنين ١٦/٣/١٩٩٨

أحاديث وتصريحات رؤساء الدول تعد من المصادر التاريخية الأصلية التى يعتمد عليها المؤرخون فى رسم صورة الحدث التاريخى. وكثيرون منهم يتقبلون هذه الأحاديث والتصريحات بدون مناقشة على اعتبار أنها صادرة من أكبر رأس فى الدولة، وأكثر المطلعين فيها على بواطن الأمور. وربما كان الأمر كذلك بالنسبة للدول الديمقراطية التى توجد فيها مؤسسات دستورية ونيابية تستطيع محاسبة رؤسائها عما يطلقونه من تصريحات، ولكن الاعتماد على هذه التصريحات فى الدول التى تحكمها نظم دكتاتورية، لا يسأل فيها مسئول عما يقوله أو يفعله، يوقع المؤرخ فى خطأ كبير!

وقد سبق لنا أن برهنا على أن كثيرا من التصريحات والخطب التى ألقاها الرئيس عبد الناصر لم يكن لها أى أساس من الصحة، وربما كان أبرزها ما أورده عن سبب صدام ثورة يوليو مع الوفد، حيث ذكر فى خطابه فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥

نوفمبر سنة ١٩٦١ ، أن السبب في ذلك هو أن «الوفديين رفضوا تحديد الملكية الذى طلبناه ، رفضوا أنهم يحكموا، رفضوا أن يعودوا الى الحكم على أساس تحديد الملكية» !

فقد أثبتنا فى كتابنا «الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من قيام ثورة يوليو إلى نهاية أزمة مارس» أن الوفد قبل فى برنامجه الذى نشر يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، أى بعد قيام يوليو بشهرين فقط، مشروع تحديد الملكية والإصلاح الزراعى بعبارات صريحة.

على أن تصريحا آخر من تصريحات عبد الناصر العارية من الصحة كانت سببا فى «علقة» ساخنة نالتها سجينات الرأى فى سجن النساء بالقناطر بعد مرور شهرين على ضيافتهن فى المعتقل!

«ففى ذلك الحين أعلن عبد الناصر فى تصريح مشهور للصحفى جون كيندى رئيس تحرير جريدة «أرجوس ليدر» بالولايات المتحدة فى ١٨ مايو ١٩٥٩ ، أنه «لاتوجد فى الجمهورية العربية المتحدة معسكرات اعتقال على الإطلاق، لا لليهود ولا لغيرهم» !

قال عبد الناصر هذا التصريح للصحفى الأمريكى، ولكنه وصل الى أسماع سجينات الرأى على أنه قاله للصحفى الهندى كارانجيا، وهو ما رووه للدكتور فخرى لبيب الذى سجله فى كتابة المهم «الشيوعيون وعبد الناصر» وقد صححناه فى هذه الدراسة. وكان رد فعل هذا التصريح مدويا بين السجينات.

فقد بدت المسألة أول الأمر مدعاة للسخرية بينهن! إذ لو كان ما قاله عبد الناصر صحيحا، فإنهن يكن - دون أن يدرين - فى غير سجن النساء! الا أن المناقشة اتخذت سمة الجدية، على أساس أن التصريح صدر عن رئيس الجمهورية، لصحفى له شهرته الدولية، ولا يمكن أن تصدر كلمة

عن الرئيس دون أن تكون محسوبة بدقة، «فكلام الملوك لايرد»، واستشهدت ثريا شاكر بحدث مماثل وقع لزوجها فوزى حبشى، الذى كان معتقلا عام ١٩٤٨ ، عندما تولى النحاس الحكم، فقد أعلن أنه لاتوجد معتقلات، وبالفعل خرج الجميع الى الشارع فى ظهيرة نفس اليوم!

على هذا الأساس، تصورت سجينات الرأى أن قرار الإفراج صدر بالفعل من عبد الناصر، وأنه سوف يصل الى إدارة السجن، وأن لحظة الخروج الى الحرية قد حانت، وبدأن يرتبن أمورهن على هذا الأساس!

ففى اليوم التالى، وبعد طابور الصباح، وبدلا من أن يتجهن الى باب العنبر، اتجهن الى مبنى الادارة والى مأمور السجن مباشرة، بعد أن استبعدن السيدات الحوامل من هذه المعركة تحسبا لأى احتمال، وعندما صاحت السجانة بهن تسألهن إلى أين ذاهبات؟ لم تتلق أية اجابة. وقد فوجئ مأمور السجن بهن من نافذة حجرته يتقدمن نحوه، فخرج مسرعا متسائلا؟ وتولت ثريا أدهم الرد، فقالت له:

«لقد صرح رئيس الجمهورية بأنه لا يوجد فى مصر معتقلون أو معتقلات، وإننا نطالب بحضور مندوب عن الدولة لمناقشة حقيقة الأمر معه، اذ كيف يصدر هذا التصريح ونحن مازلنا معتقلات؟ إننا لن ندخل العنبر حتى يأتى هذا المسئول لإجلاء هذا التعارض بين التصريح وواقع الحال»!

كان طلب مندوب رسمى من جانب المعتقلات يستهدف أحد أمرين: إما تنفيذ الافراج تصديقا لكلام عبد الناصر وإن لم يكن صدقا، وإما مناقشة هذا المسئول فى حقيقة أسباب اعتقالهن، والمطالبة بتحسين الأوضاع فى السجن، وخاصة منح المعتقلات الأمهات حق زيارة أبنائهن، والسماح للمعتقلات عامة بالصحف والمجلات والكتب والورق والأقلام، وتحسين نوعية الطعام الى آخره.

وأوضحت ثريا أدهم أن «تلك هي مطالبنا، ونحن مصممات على عدم دخول العنبر الا بعد حضور هذا المسئول ورؤية أوضاعنا على الطبيعة، اذ ربما أن شكاوانا لا تصل إلى أحد»!

وقد أنكر مأمور السجن حينذاك، وهو الرائد حسن الكردى صدور أى أمر بالإفراج عنهن، وطلب اليهن أن يتعقلن ويعدن الى العنبر! وهنا أعلنت المعتقلات أن اعتقالهن على هذا النحو، وبعد تصريح عبد الناصر، لابد أن يكون من وراء ظهره، ومن هنا فإنهن يتمسكن بضرورة حضور المندوب الرسمي.

لم تكن المعتقلات يعرفن فى ذلك الحين أن اعتقالهن كان بقرار جمهورى من عبد الناصر نفسه، وأن الافراج عنهن لا يكون الا بقرار جمهورى منه شخصيا، ولم يكن مثل هذا القرار الجمهورى قد صدر رغم تصريح عبد الناصر للمراسل الأمريكي!

والمهم هو أنه إزاء إصرارهن على عدم التراجع عن موقفهن، وجد مأمور السجن ضرورة تلقينهن درسا لا ينسى، ولما كان عدد السجانات لا يكفى لمواجهة المعتقلات، فقد ذهب فكره الى الاستعانة بمسجونات التأبيدة، من تاجرات المخدرات، والقاتلات ممن عرفن بالفتونة ويجدن الضرب والعدوان، واستخدامهن فى تأديب معتقلات الرأى، وإظهار الأمر فى صورة هياج بين المسجونات وبعضهن البعض!

وبالفعل، اتصل مدير السجن بمدير المنطقة، العميد عباس قطب، وبدأ الأخير قيادة المعركة، ففرض الحصار على السجن من الخارج بقوة من حرس سجن الرجال، وأدخلت المسجونات العاديات الى العنابر، ووقفت مسجونات التأبيدة عميلات الادارة متحالفات مع السجانات فى انتظار الهجوم، ثم فتحت بوابات السجن الرئيسية على مصراعيها، وبدأ الجند

المسلحون با لـ«تومى جن» يتقاطرون منها، وبذلك أصبحت سجينات الرأى محاصرات من أمام ومن خلف!

ولكنهن مع ذلك لم يصدقن ما يجرى أمامهن! فعندما صدرت لهن الأوامر بالعودة الى العنبر ضحك البعض منهن غير مصدقات أن الادارة يمكن أن تقوم بهذا العمل الجنونى، وعندئذ أغلق باب السجن الرئيسى، وانطلق البروجى يعلن بداية المهزلة!

تقول فاطمة زكى: «أصبحنا كالسندويتش، فى معركة غير متكافئة، فنحن سياسيات نجيد استخدام اللسان والكلمة.. ولكن أولئك النسوة يجدن خبرة الشجار، وعندما بدأت المعركة وجدت كل منا نفسها بين عشر من السجانات ومسجونات التأبيدة، كنا نضرب فى الهواء بطريقة عشوائية، وهن يمسكن الواحدة منا من شعرها، ثم يقمن بليه، فتقع على الأرض، وتنهال عليها اللكمات والركلات! وهكذا لم يمض وقت طويل حتى غدت كل المعتقلات على الأرض بدون استثناء. اننى أتذكر منظر ثريا أدهم جيدا، كانت أمامى ورأيت كل ما حدث لها: كانت السجانة تجرها من شعرها، وهى تنهال على ظهرها ضربا بالعصى. لقد سحلنا على الرمال سحلا رهيبا، من أمام الادارة حتى العنبر»!

وتقول ثريا أدهم: «ظلت أجزاء من رأسى دون شعر عدة شهور! فقد انتزعت تلك الأجزاء وهن يسحلننى ويجرجرننى فوق الأرض»!

وروت ثريا شاكر ما حدث لها قائلة: «كنا بينهن كالعصافير، فقد أمسكت كل ثلاثة أو أربعة منهن بواحدة منا، وانهلن عليها ضربا! وحتى وأنا فى طريقى إلى العنبر كان الاعتداء مستمرا، فبدأت فى الهتاف: تسقط سياسة الكذب والنفاق! وأخذنا نهتف جميعا حتى العنبر.

وقد نالت فاطمة زكى ضربا شديدا، حتى خفنا أن تكون ضلوعها قد كسرت!

ووصفت انتصار خطاب ما جرى فقالت: «كان الضرب بالشوم، وكانت عايدة بدر من أكثر من أصبن، كانت ابنة بلد، وتعرف كيف تتعامل معهن، وقد دخلت المعركة بكل عنفوانها، ضرب وشد شعرأيضا!

«كذلك ضربت ثريا أدهم ضربا شديدا، سحلوها، وكاد عمودها الفقرى أن ينكسر من كثرة ما ضربت عليه بالعصى والشوم».

وتقول ايفون حبشى: «نزلت علينا السجانات، وسجينات المخدرات والقاتلات، بالأحذية والجلد والخيزران والخشب، ولم أدر بشىء إلا وأنا أطير فى الهواء. أمسكت بى أصابع من حديد، وأصبحت فى حالة غيبوبة كأننى أحلم بكابوس. حالة من فقدان التوازن وانعدام الوزن. وجدت نفسى ملقاه فى العنبر وشعرى يغطى وجهى!

وبدأ توافد الزميلات المضروبات: فاطمة زكى كانت رياضية، قاومت إلا أنهم كسروا لها حوضها! ثريا أدهم كانت مريضة ومتعبة، ضربت بالعصى وسحلت! ثريا شاكر كانت تهتف فى وسط الحوش: تسقط سياسة المعتقلات، تسقط سياسة الظلم والارهاب! ـ فانهالت اللكمات عليها!

كان باب العنبر يفتح لتلقى السجانات وسجينات التأبيدة بواحدة من الزميلات كالكرة، أو كقالب طوب. كانت كل السجينات فى حالة من البهدلة الشديدة، وقد أمسكت كل منهن بشعرها!

وقد حدث أن دفعت إحدى السجانات ضخمة الجسد بليلى شعيب، وهى ضغيرة الجسد، الى داخل العنبر، وأحست ليلى شعيب بأنها لم تأخذ حقها كما يجب، فشبت على نفسها وصفعت السجانة وهى تغلق باب العنبر، وللحال اتجهت السجانات وسجينات التأبيدة الى ضرب سجينات الرأى بالرمال من نوافذ العنبر، وانتهت المعركة باهتراء ملابسهن وتمزقها. وقد اقترحت إحدى الزميلات الاحتفاظ بهذه الملابس لعرضها يوما فى متحف الثورة!

وفى وسط مأساة السحل أخذت أسماء البقلى تنشد!

«علشان بنحب الشعب بيودونا المعتقلات!

من الطور، للهاكستب، للقناطر، للواحات!

علشان بحبك يابلادى، بروحى ودمى بافادى

فى سبيل الشعب مهما نلاقى من صعوبات!

والمهم هو أنه بعد خمس دقائق من إغلاق العنبر بعد العلقة الساخنة، استدعيت كل من فاطمة زكى وثريا أدهم الى مأمور السجن، وكانا فى حالة يرثى لها، عاجزتين تماما عن الحركة، حتى أحضرت السجانات بطانية لكل منهما وضعوها عليها ورفعنها من أركانها الأربعة، وقررت الإدارة ارسال هذا الحطام البشرى الى «التأديب» باعتبار أنهما هما اللتان اعتدتا على ادارة السجن! ويقضى التأديب بالحبس الانفرادى دون وجبة عشاء، لمدة ثلاثة عشر يوما! وتم تكدير العنبر كله طوال الثلاثة عشر يوما، وأوقف طابور الصباح، ومنعت عنهن وجبة العشاء كعقاب جماعى!

وتقول ليلى الشال: إنها اشتركت مع الزميلات وقت السحل، رغم أن هذا كان يمكن اعتباره مخالفا لخط الحزب «حدتو»! تأكيدا للطابع الانسانى لحركة المقاومة.

لم تكن المعركة متكافئة، ولم تكن معدة إعدادا جيدا باعتراف ثريا أدهم، لقد فاجأ تصريح عبد الناصر الكاذب، البعيد عن الواقع والحقيقة، الجميع، وفرض عليهن المعركة دون أن يدركن أبعادها أو احتمالاتها!

الفاشية العسكرية أعلى مراحل الاستعمار!

الوفد في ١٩٩٨/٣/٢٣

ربما كان أسوأ ما أصاب الأمة العربية في العصر الحديث، هو أنها خرجت من قبضة الاستعمار والاحتلال الأجنبي بعد نضال عنيف ودموي، كلف الأمة العربية غاليا من أرواح بنيها، لتقع في يد الأنظمة الشمولية التي أسسها الجيش في كل بلد عربي، في أعقاب انقلاب عسكري رفع لواء التحرر السياسي والوطني والاجتماعي في البداية، ثم انقلب في النهاية إلى حكم فاشي شرس ودموي كان شرا من الاستعمار نفسه!

وربما كانت تلك أكبر خديعة في تاريخ الأمة العربية! فعندما نزل الاستعمار بالبلاد العربية كانت الشعوب العربية تعرف أنه عدو لها، وأنه نزل بأوطانها لاستغلالها وامتصاص ثرواتها لصالحه، ولكن الجيوش الوطنية التي قامت بالانقلابات العسكرية في الوطن العربي، أوهمت الجميع أنها قامت بهذه الانقلابات من أجل التحرر الوطني، وتخليص شعوبها من يد الاستعمار والحكم الاستبدادي! وجميعها رفعت أعلام الحرية والديمقراطية والاشتراكية. ولكنها لم تكد تنجح في إرساء أقدامها في

الحكم حتى تنكرت لكل ما رفعته من شعارات، وفرضت دكتاتوريتها على الشعوب بالقوة المسلحة، وأدخلت شعوبها فى سجن كبير، ونكلت به تنكيلا لم يجرؤ الاستعمار نفسه على الإقدام عليه! وربما كان أوضح مثال لذلك نظام صدام حسين فى العراق، ونظام عبد الناصر فى مصر!

وربما كان عذر الشعوب العربية فى الوقوع تحت خديعة الانقلابات العسكرية لها، هو أن هذه الانقلابات خدعت أيضا الاتحاد السوفيتى، الذى تعاون معها تحت وهم أنه يخدم الشعوب العربية ويخدم تقدمها!

وكانت هذه الانقلابات العسكرية قد أدركت أنها لن تستطيع السيطرة على الحكم اذا ظلت وسائل الانتاج فى يد الطبقة الرأسمالية الزراعية والتجارية والصناعية، لأنها تستطيع عن طريق سيطرتها على الثروة أن تحرك الجماهير للثورة على الحكم العسكرى، فتظاهرت بأنها تتجه بالحكم اتجاها اجتماعيا ثوريا عن طريق الإصلاح الزراعى والتأميم لخدمة الجماهير الشعبية، فى حين كان هدفها الأساسى هو تجريد الطبقة التى تملك وسائل الانتاج من ثروتها، تركيزها فى يدها ويد أنصارها وأعضائها!

وقد ارتكب هذه الجريمة - بدون قصد - الدكتور راشد البراوى، عندما كتب مقالا بعد قيام انقلاب يوليو بأسبوعيين، أى فى يوم ٤ أغسطس، نشرته جريدة «الزمان»، نبه فيه الى أن الاصلاح الزراعى عن طريق تحديد الملكية الزراعية، «يؤدى الى القضاء على سلطان الطبقة التى ساندت النظام القديم»! - فقد أدرك ضباط يوليو إنه إذا أرادوا البقاء فى الحكم - وكانوا قد قرروا ذلك بالفعل فى أول اجتماع بعد خروج الملك - فإن عليهم أن يجردوا الطبقة الحاكمة من ثروتها الزراعية عن طريق الاصلاح الزراعى! وبالفعل استدعى الدكتور راشد البراوى للقاء الضباط فى القبة، وكلفه عبد الناصر بعمل مشروع لقانون الإصلاح الزراعى.

وما جرى بالنسبة لقانون الإصلاح الزراعى وتحديد الملكية، جرى مع التأميم! فلم يكن الهدف خدمة الطبقة العاملة، وانما كان الهدف نقل الثروة التى كانت فى يد الرأسمالية الصناعية والتجارية والمالية، الى يد عبد الناصر تحت اسم الاشتراكية!

وبمعنى آخر أن قرارات التأميم لم يكن لها صلة بالاشتراكية كمبدأ وفكر، وانما كانت صلتها الوحيدة بنقل الثروة الى يد عبد الناصر! بدليل أنه عندما اتخذ عبد الناصر قرارات التأميم فى يولية ١٩٦١، كان الشيوعيون، أصحاب الفكر الاشتراكى، فى المعتقلات والسجون، ولم يشعر عبد الناصر بأية رابطة بينه وبينهم تدفعه الى الإفراج عنهم، بل ظل يعتبرهم أعداء حتى إنه أبقاهم فى المعتقلات ثلاث سنوات أخرى تقريبا، ولم يفرج عنهم الا فى فبراير ١٩٦٤ .

بل إنه حتى بعد الإفراج عنهم والاستعانة ببعضهم، ظل يعتبرهم أعداء. وهو ما كشفته محاضر الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، التى قمت بنشرها مع تحقيق تحت عنوان: «الوثائق السرية لثورة يوليو» والتى صدرت من هيئة الكتاب فى جزءين. فلم يكف عن متابعته الشيوعيين الذين استعان بهم فى الاتحاد الاشتراكى بالمراقبة والاعتقال، مثل لطفى الخولى!

ومن الأدلة على ذلك أيضا أنه على الرغم من الصلات الوثيقة التى تكونت بين عبد الناصر والاتحاد السوفيتى، فإن مصر لم تتحول الى دولة شيوعية، بل لعل نظاما سياسيا فى مصر لم ينكل بالشيوعيين كما نكل نظام عبدالناصر!

ولم يكن القطاع العام أبدا لصالح الجماهير الشعبية، بل كان لصالح طبقة ضباط الجيش التى نصبها عبد الناصر على المؤسسات الصناعية والتجارية، وأعطاهم مغانمها! وكذلك لم يكن لصالح الطبقة العاملة، فقد حرمت من حق الاضراب، وخضعت لنظام الثكنات العسكرية وللمراقبة

البوليسية، وزج بطلائعها فى المعتقلات والسجون، وعذبوا عذابا شديدا فى أوردى أبو زعبل والواحات كما رأينا فى هذه الدراسة.

فلقد كان وجود الثروة فى يد طبقة البروليتاريا يتساوى مع وجودها فى يد الطبقة الرأسمالية، وهو أمر مرفوض من عبد الناصر، الذى كان يحرص على أن تكون الثروة فى يده شخصيا! فقد كان هو مصدر التعيينات فى كل مرفق من مرافق الدولة، وفى كل المؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية، وفى الجيش، والسفارات والقنصليات فى الخارج!

إنه هو صاحب البلد، بل إنه هو البلد ذاته! وينطبق عليه قول لويس الرابع عشر، «الدولة هو أنا»!

وهو ما يختلف كل الاختلاف عن النظام الرأسمالى فى دولة مثل الولايات المتحدة، التى حاسبت مؤخراً كلينتون لأسباب شخصية وليست لأخطاء وطنية أو قومية، كأنه فرد عادى من أفرادها، بل إنها أنكرت عليه ما لا تنكره على المواطن العادى!

وهذا هو معنى أن تكون وسائل الانتاج فى يد نظام عسكرى دكتاتورى أو تكون فى يد الشعب بطبقاته المختلفة. فحين تكون وسائل الانتاج فى يد نظام عسكرى يصبح هو المعز المذل فى البلد، وحين تكون فى يد الافراد، يصبح كل منهم هو المعز المذل فى حياته الشخصية وليس فى حياة الآخرين!

وما حدث مع الانقلابات العسكرية التى اتخذت اسم ثورات فى العالم العربى، هو أنها أصبحت تتحكم فى حياة كل فرد من أفراد الشعب وفى إرادته، فما يريده الحاكم هو ما يريده الشعب من خلال مؤسساته الدستورية المصطنعة لخدمة النظام، وهو ما رأيناه فى النظام العراقى الفاشى عندما صوَّت المجلس الوطنى الى جانب الانتحار فى سنة ١٩٩٠ أثناء حرب

تحرير الكويت، لأن حياة كل فرد فى المجلس فى يد النظام، وكذا رزقه وأسرته! وعندما خرج زوج ابنة صدام حسين، الفريق حسين كامل، على النظام، لم تمنع عنه رابطة المصاهرة مع صدام حسين ملاقاة مصيره المحتوم!

وكذلك الحال فى كل نظام فى العالم العربى أسسه انقلاب عسكرى على يد الجيش، فقد تحول الى استعمار للشعوب العربية يفوق كل نوع شهدته من أنواع الاستعمار!

والأسوأ من ذلك أنه أصبح - بالضرورة - أداة فى يد الاستعمار والامبريالية يضرب بها مصالح الشعوب العربية، عن طريق استغلال رعونته وعدم خبرته بشئون الحكم كما تفهمها طبقة اجتماعية تمرست بالحكم!

ومن يتتبع النظم العسكريةالدكتاتورية فى البلاد العربية، يجد أنها انتهت اليوم بالسقوط فى يد الامبريالية الأمريكية، وأضاعت ثرواتها فى مغامرات عسكرية انتهت بالهزائم الأكيدة.

فمن يقارن بين العراق قبل أن يقفز فوقه صدام حسين، والعراق الذى يحكمه صدام حسين حاليا، يرى كيف كان العراق أغنى دولة عربية، ومحط أمل الشعوب العربية قبل أن يتولى صدام حسين الحكم، وكيف تحول الى دولة ذليلة تتحكم فيها الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة، وتتحكم فى ثرواتها البترولية وتفتش كل مرفق من مرافقها، حتى قصور الحكم! وكيف أن العراق خرج من حساب القوة العربية، بعد أن أخذت الولايات المتحدة تعرف دقائق تسليحه وخفايا ما يدور فى جيشه وتتحكم فى نوع الأسلحة التى يتسلح بها، وتحركه كما تشاء كلما احتاجت الى ابتزاز أموال دول الخليج! وكيف أصبح بمثابة «خيال مآته» تهوش به الولايات المتحدة دول الخليج وتجبرها على شراء الأسلحة - التى لا تستخدمها ؟!- بمئات المليارات من الدولارات التى تصب فى خزائن الغرب!

فحتى فى عهد الاحتلال البريطانى للعراق، وفى عهد الملكية، لم يكن العراق قد انهار الى ما انهار اليه فى ظل حكم صدام! ولم يكن الشعب العراقى يعانى القهر والذل الذى يعانيه اليوم تحت حكم صدام! ولم يكن أطفال العراق يتعرضون للمجاعات التى يعرضهم لها صدام خسين لتحريك عواطف العالم لرفع الحصار عنه، والمتاجرة بحياتهم وآلامهم! ولم تحدث أن سارت جنازة لأربعين طفلا عراقيا لاقوا حتفهم نتيجة الجوع - كما أخبرت الصحف العراقية أخيرا - فى الوقت الذى يبنى فيه صدام حسين القصور، وينتج الأسلحة، التى تدمرها له الأمم المتحدة!

وفى عهد عبد الناصر، استطاعت اسرائيل أن تنتقل من دولة مزعومة تعيش على نصف فلسطين، إلى دولة قوية تحتل كل فلسطين، وتحتل معها الجولان وجنوب لبنان والضفة الغربية للأردن وغزة، فضلا عن سيناء التى لم تتحرر إلا بعد موت عبد الناصر واختفاء حكمه الدكتاتورى.

وما يقال عن العراق فى ظل صدام، ومصر فى ظل عبد الناصر، يقال عن النظم العربية الأخرى التى أقامتها انقلابات عسكرية، فكل منها خاضع للامبريالية أو الاحتلال الاسرائيلى، وكل منها أضاع ثروة بلده فى التسليح وفى المغامرات العسكرية خارج حدوده، ويحكم بلده بالحديد والنار، ولا توجد فيه أحزاب، ولا حرية رأى ولا صحافة حرة، ولا تمثيل حقيقى لإرادة الشعب، أى أنه آخَّر بلده ولم يقدمها إلى الأمام!

وهذا أسوأ بكثير مما كان يحدث للشعوب العربية عندما كانت الجيوش الأجنبية تحتلها. ففى عهد الاستعمار كانت توجد فى البلاد العربية المحتلة أحزاب سياسية، وصحف، وبرلمانات حرة فى التعبير، وكانت توجد دساتير، صحيح انها دساتير تضيق من مساحة الحرية، ولكنها لا تلغيها كما يحدث فى النظم العسكرية! وكانت توجد أيضا سجون فى عهود الاستعمار، كما كانت توجد معتقلات، ولكنها كانت تخضع للقوانين.

وربما كان المثال على ذلك أن المعتقل السياسى فى عصر الاحتلال والاستعمار كان يعامل معاملة خاصة، وكانت له حقوق تنظمها لائحة السجون، ولكن المعتقل فى عصر عبد الناصر لم تكن له أية حقوق، ولم تحكمه أية قوانين! وانما كانت تحكمه قوانين الغاب.

ولقد كان فى عهد الاستعمار والاحتلال البريطانى تعذيب أيضا، ولكنه كان تعذيبا للوصول الى غاية معينة، كأن يقر المعتقل بما أسند اليه، أو للعقاب على جريمة ارتكبها، أو لأى سبب آخر، ولكن التعذيب فى عصر عبد الناصر كان شيئا آخر! فكما تبين للقارئ من خلال هذه الدراسة المطولة، لقد كان تعذيبا لمسخ المناضل الوطنى المعارض، ومسخ مكوناته الطبيعية، وإعادة صبه من جديد بما ينفى فيه الإنسان، وينفى فيه المفكر، ويوقف كل حواس الرقى، وكل مكوناته الآدمية، وينمى فيه كل المشاعر البهيمية والغريزية ـ أو كما قال مجرب لهذا التعذيب وهو الدكتور فخرى لبيب: «لمحاولة صياغة وتشكيل وتصنع كائنات جديدة، كائنات هيكلية، فاقدة الإرادة والقدرة، مروضة، مستأنسة، تؤمر فتطيع.. كائنات بلا طموح ولا هدف.. مجرد أدوات فى يد الغير».

وهذا ما يدعونا الى استعارة عنوان كتاب لينين الشهير «الامبريالية أعلى مراحل الاستعمار»، فى وصف الفاشية العسكرية التى أرستها الانقلابات العسكرية فى العالم الثالث وفى العالم العربى بأنها أعلى مراحل الاستعمار»!

السجل الأسود لمحاكمات العهد الناصرى!

الوفد فى ٣٠/٣/١٩٩٨

اذا كانت معتقلات عبد الناصر إحدى مآسى عصره، فإن المحاكمات التى جرت فى عهده تعد قمة المهازل! فلم يشهد تاريخ مصر الحديث عصرا تميز بصورية المحاكمات وتلفيق القضايا للأبرياء كما تميز عصر عبد الناصر، حتى ليمكن القول بأن صفحة القضاء فى عهد عبد الناصر تعد أسود صفحة فى تاريخ القضاء المصرى، لسبب بسيط هو أن الخصم فيها كان هو القاضى وهو الحكم، ولم تكن المحاكمات وسيلة للوصول الى العدالة والحق، بل كانت وسيلة للانتقام، فضلا عن عدم جديتها، فلم يحدث أن التزم نظام عبد الناصر بأحكامها!

وهذا الكلام لا ينطبق على الشيوعيين فقط كما قد يتصور القارئ الذى يتابع هذه الدراسة وإنما شمل الجميع من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار! وقد كانت أول محاكمة صورية فى عهد عبد الناصر هى محاكمة النقابيين مصطفى خميس ومحمد البقرى. فلكى يطمئن عبد الناصر الامريكيين إلى أن الثورة ليست ثورة شيوعية أو اشتراكية، ويطمئن رأس المال الأجنبى

والمصرى، وفى الوقت نفسه يلقى الرعب فى قلوب الطبقة العاملة فلا تفكر فى الثورة، كان من الضرورى أن يقدم ضحايا من الطبقة العاملة التى قامت بأحداث مصانع كفر الدوار.

وفى ذلك لم يتردد فى اتباع طريقة الانجليز فى محاكمات دنشواى، فكما عقد الانجليز محكمة مخصوصة فى منطقة وقوع الحادث، وهى شبين الكوم، عقد الضباط محكمة عسكرية مكونة من الضباط برياسة البكباشى عبد المنعم امين، عقدت جلساتها فى منطقة الحادث، فى مبنى شركة كفر الدوار ذاتها، وحاكمت المتهمين محاكمة صورية، ثم اصدرت حكمها بإعدام كل من مصطفى خميس ومحمد البقرى.

بل لم تنس هذه المحكمة أن تفعل كما فعلت محكمة دنشواى، عندما جمعت الأهالى فى مكان المحاكمة، وتلت عليهم أحكام الإعدام، فقامت المحكمة العسكرية بجمع الأهالى والعمال خارج قاعة الجلسة، وتلت عليهم أحكام الاعدام قبل التصديق عليها من محمد نجيب! ثم قامت الثورة بتنفيذ الإعدام بالفعل!

ومن الثابت تاريخيا أن هذين العاملين كانا بريئين، وعلى سبيل المثال فإن شهادة أكثر الشهود أكدت أن مصطفى خميس كان يهتف مع المتظاهرين بحياة محمد نجيب! وان الجريمة التى وقعت كانت فى مظاهرة غير التى كان فيها المتهم، وقد وقعت على بعد كيلو متر ونصف كيلو منها! وأكثر من ذلك أنه كان قد قبض عليه قبل إطلاق النار على الجنديين اللذين قتلافى الحادث، على ما جاء على لسان أكثر الشهود!

بل المذهل فى هذه القضية هو ما ثبت من أن العمال لم يمسوا مصانعهم بسوء، وإنما وقع الاعتداء على بعض السيارات وبعض الحجرات فى الفناء الخارجى.

ومما يبين صورية المحاكمة أنه لم تتخذ أية ضمانات كتلك التى تتخذ فى المحاكمات عادة للمتهمين لضمان محاكمتهم محاكمة عادلة، فقد تصادف وجود موسى صبرى وقتذاك كمندوب لجريدة الأخبار، فكلف بالدفاع عن المتهمين، وأعطى يومان لقراءة ملف القضية وتحضير الدفاع، مما يدل على أن الحكم كان جاهزا من قبل المحاكمة، وأن المحاكمة لم تكن إلا لذر الرماد فى العيون وإظهار أن الثورة تريد تحرى الحق والعدل. ويقول موسى صبرى: إنه لم يجد فى ظروف القضية ما يدعوه الى التماس الشفقة من المحكمة، وانما التماس «العدل والصدق»!

وهكذا دفع بريئان حياتهما ظلما لأسباب سياسية بحتة، هى إثبات الثورة للأمريكيين أنها ثورة غير شيوعية، واقناع الرأسمالية المصرية والأجنبية أن مصالحها فى أمان فى يد الثورة، أكثر مما كانت فى يد الوفد أو حتى فى يد أحزاب الأقلية، إذ لم تجرؤ أية حكومة مصرية قبل الثورة على إعدام أحد من زعماء الحركة النقابية. وقد صدرت أحكام بالسجن على بقية المتهين، الذين كان من بينهم صبى فى الثامنة عشرة من عمره!

وربما كانت محاكمات الإخوان المسلمين فى عام ١٩٥٤ بعد محاولة اغتيال عبد الناصر، أنموذجا لهذا اللون من المحاكمات الصورية التى لا يقصد بها الوصول الى الحق والعدل، وإنما الإرهاب والانتقام بشكل لا يفرق بين برىء ومذنب.

فقد وقعت محاولة الاغتيال يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤، وجرت بعدها أكبر حملة اعتقال للاخوان المسلمين شهدتها مصر، حتى وصل الأمر الى حد إعطاء المعتقلين بطاقات يسجلون فيها أسماءهم وعناوينهم لتدون فى كشوف! ووصل عدد المعتقلين بعد عام واحد من المحاولة الى ٢٩٤٣ معتقلا.

والمهم هو أنه بعد أسبوع فقط، أى فى يوم أول نوفمبر ١٩٥٤، كان مجلس قيادة الثورة قد أصدر أمرا بتشكيل محكمة مخصوصة برياسة قائد الجناح جمال سالم، ولوحظ فى القرار أنه نص على عدم جواز المعارضة فى هيئة المحكمة أو أحد أعضائها، لضمان حصانة الأحكام التى تصدرها!

وقد أطلق على هذه المحكمة اسم «محكمة الشعب» ، فكانت رابع محكمة من هذا النوع العسكرى تشكلها الثورة بعد المحاكم العسكرية، ومحكمة الغدر، ومحكمة الثورة. وكلها يتولى فيها الخصم مهمة الحكم - بمعنى أن الثورة هى التى تحاكم خصومها أو من تتصورهم خصومها.

وفى ٢٨ نوفمبر تألفت ثلاث دوائر فرعية لهذه المحكمة، لمواجهة الأعداد الضخمة من المعتقلين، عقدت جلساتها فى مبنى الكلية الحربية لتوفير عنصر الرهبة! بينما عقدت جلسات المحكمة الرئيسية فى مبنى قيادة الثورة بالجزيرة.

وفيما عدا محاكمة محمود عبد اللطيف، مرتكب المحاولة، التى استغرقت أحد عشر يوما كاملة - بدأت يوم ٩ نوفمبر وانتهت يوم ٢٠ نوفمبر - وحكم عليه فيها بالإعدام - فإن المحاكمات الأخرى سارت بسرعة الصاروخ! وعلى نسق محاكمات الثورة الفرنسية التى كانت تنتهى بالجيلوتين!

فلم تستغرق قضية الهضيبى سوى ثلاثة أيام! وأما محاكمة يوسف طلعت زعيم التنظيم السرى، فقد استغرقت يوما واحدا فقط هو يوم ٢٧ نوفمبر! وفى يوم واحد آخر هو يوم ٢٩ نوفمبر نظرت قضيتان هما قضية هنداوى دوير وابراهيم الطيب! وأما يوم ٣٠ نوفمبر فقد نظرت فيه خمس قضايا كاملة لكل من محمد خميس حميدة، ومحمد فرغلى، وعبد القادر عودة، وحسين كمال الدين، وكمال خليفة! ونظرت قضايا منير دلة وصالح

أبو رقيق ومحمد حامد أبو النصر وأحمد شريت وعمر التلمساني وعبدالعزيز عطية، في يوم واحد أيضا!

وهذا كله يبين صورية المحاكمات، ومدى الضمانات التي كان يتمتع بها المتهمون!

وكان الأمر في الدوائر الفرعية مهزلة من المهازل الكبرى في تاريخ المحاكمات! وعلى سبيل المثال، ففي يوم ٩ ديسمبر نظرت قضايا ٢٨ متهما! وفي يوم ١١ ديسمبر نظرت ٢١ قضية! وفي يوم ١٢ ديسمبر نظرت ١٣ قضية! وفي يوم ١٣ ديسمبر نظرت ١٩ قضية! وفي يوم ١٨ نظرت ٤٠ قضية! وفي يوم ٢١ منه نظرت قضايا ٤٨ متهما! وفي يوم ٢٨ منه نظرت ٤٣ قضية! وفي ٩ فبراير نظرت قضايا ٦٩ متهما أمام الدائرة الأولى فقط! وقد حوكم أمام الدائرة الثالثة وحدها ١٢٦ متهما في مدى شهر ونصف، أدين منهم مائة وسبعة! وبرئ تسعة عشر.

وقد حكمت هذه الدوائر على المتهمين بأحكام الإعدام والمؤبد والأشغال الشاقة لمدد متفاوتة، بدون أي بينة أو قرينة. ولكن أحكام الإعدام خففت الى المؤبد. وكان من بين المحكوم عليهم بالإعدام أمام هذه الدوائر صلاح شادي، الذي كان الوحيد من بين المتهمين الذي حوكم في جلسة سرية، ثم خفف الحكم عليه، كما حوكم كل من عبد المنعم عبد الرؤوف وأبو المكارم عبد الحي، وحكم عليهما بالاعدام.

كانت محكمة الشعب - كما ذكرنا - هي رابع محكمة من هذا النوع العسكري الذي يحاكم فيه الخصم خصمه، ويقوم بدور الحكم. وقبل ذلك كانت ما عرفت باسم محكمة الثورة، وقد تشكلت أساسا لمحاكمة الوفد وبقايا الأحزاب والتنظيمات السياسية. وجاء قرار تشكيل هذه المحكمة في منتصف سبتمبر ١٩٥٣ برياسة عبداللطيف البغدادي.

فقد حوكم من الوفد كل الأعضاء الذين لم يبلغوا سن الخامسة والستين. وكانت محاكمة فؤاد سراج الدين هى أطول محاكمة، اذا استمرت ٤٥ جلسة، وكانت مليئة بالافتراءات وقلب الحقائق والكذب، وعلى سبيل المثال فقد اعتبرت المحكمة موقف حكومة الوفد من معركة التحرير بالقتال، موقفا مؤسفا ومعيبا! بحجة أنه كان موقفا مرتجلا ولم توفر له الاستعداد!

وعلى هذا النحو، وكما يقول أحمد حمروش، حولت محكمة الثورة موقف حكومة الوفد، الذى يستحق الفخر فى تاريخ الوفد، موقفا يجلب له العيب والأسف! ووجهت الطعنة فى غير موضعها، فمعارك التحرير والنضال الشعبى لا يشترط أن تستكمل تماما فى بداياتها، بل هى تنمو وتزداد صلابة مع كفاح الشعب، وهو ما حدث بالفعل قبل حريق القاهرة.

ويقول أحمد حمروش إن محكمة الثورة كانت تنعقد خلف باب رفعت عليه لافتة تحمل الآية الكريمة:

«واقتلوهم حيث ثقفتموهم»! وتعقد جلسات سرية لا يحضرها إلا أعضاؤها، والمتهم، وزكريا محيى الدين رئيس مكتب الادعاء»!

وكان المتهمون يواجهون المحكمة بلا تحقيق! ويوجه الادعاء اليهم التهمة كنوع من المفاجأة!

ففى الجلسة السرية التى حوكم فيها ابراهيم فرج، فوجئ بتهمة الاتصال بجهات أجنبية! وأخيرا تبين أن المقصود هو مقابلته مع مصطفى النحاس للزعيم الهندى نهرو أثناء زيارته لمصر عقب إعلان الجمهورية بخمسة أيام!

وكان نهرو قد أرسل رسالة حملها السفير الهندى يطلب مقابلة مصطفى النحاس ضمن زيارته لمصر، وقد حاول مصطفى النحاس الاعتذار عن عدم المقابلة ، منعا للحرج الذى قد تسببه هذه المقابلة للثورة، ولكن السفير أبلغه أنه اذا لم تتم المقابلة فإن نهرو لن يحضر إلى مصر، فقبل المقابلة.

وقد قال نهرو فى هذه المقابلة التى تمت فى بيت النحاس، إنه لن ينسى علاقته بوالده، وإنه يعتبر الحركة الوطنية فى الهند ابنة الحركة الوطنية المصرية التى قادها الوفد. وقال له النحاس إنه سعيد لأنه عاش حتى شهد إعلان الجمهورية فى مصر، ولكنه يكره الحكم العسكرى، ويرى من واجبه مقاومته حتى يعود الدستور والحرية والديمقراطية.

وفى ظل هذه المحاكمات السورية الغريبة، التى تمت فى الفترة من أول أكتوبر ١٩٥٣ وانتهت فى أبريل سنة ١٩٥٤، كان معظم قيادات الوفد قد أصبحوا خلف قضبان السجن!

والغريب أن الناصريين يرفعون اليوم شعار حقوق الانسان، ويتهمون نظام الحكم الحالى فى عهد مبارك بالدكتاتورية، ويعتبرون نظام عبد الناصر هو قمة الديمقراطية والثورية، مع أن نظام مبارك لم يقدم واحدا منهم الى المحاكمة، أو يلفق له التهم كما لفقت الثورة التهم للوفد ولخصومها فى الرأى!.

وفى عهد عبدالناصر أصبح ضرب ضباط الجيش بملابسهم العسكرية تقليداً!

الوفد فى ١٩٩٨/٤/٦

المحاكمات النزيهة العادلة التى لا تقع تحت تأثير السلطة التنفيذية، حق أساسى من حقوق الانسان، ومظهر من مظاهر تحضر الدولة ورقيها وحرصها على مصلحة شعبها واحترام ارادته. ولم يشهد عصر عبد الناصر مثل هذه المحاكمات النزيهة، وإنما شهد نوعا من المحاكمات لم تعرفه سوى العصور المظلمة، وهو النوع الذى يقوم فيه الخصم بمهمة الحكم، ويغيب فيه القانون وتسود شريعة الغاب!

وقد شهدنا فى مقالنا السابق كيف أعدم نظام يوليو عاملين نقابيين فى مستهل عهد الثورة ولما يمض شهر واحد على قيامها، وذلك بعد محاكمة صورية لا تنطبق عليها أية صفة من صفات المحاكمات التى عرفتها النظم السياسية، ولم تعقد فى أى محكمة من محاكم مصر، وإنما عقدت فى مبنى شركة كفر الدوار، وأعلنت أحكام الإعدام من قبل التصديق عليها! وقامت الثورة بتنفيذ الإعدام بالفعل!

وبعد عام آخر كانت الثورة تخترع محكمة جديدة أطلقت عليها اسم محكمة الثورة، قامت بمحاكمة فؤاد سراج الدين وكل أعضاء الوفد الذين لم يبلغوا سن الخامسة والستين، وكانت مهزلة أخرى من المهازل، فقد كانت المحكمة تعقد وراء باب رفعت عليه لافتة تحمل الآية الكريمة: «واقتلوهم حيث ثقفتموهم»، وتعقد جلساتها سرية لا يحضرها إلا أعضاؤها والمتهم ورئيس مكتب الإدعاء، ويواجه المتهمون المحكمة بلا تحقيق، ويوجه الإدعاء اليهم التهم كنوع من المفاجأة! ويقلب فيها الحق باطلا، والباطل حقا.

كان اعتقال الأبرياء ومحاكمتهم على يد نفس الخصم وهم ضباط الثورة هو القاعدة التى سنتها ثورة يوليو، وقد اتبعت فى ذلك الطرق الملتوية التى تليق بالعصابات التى تحكم، ولا تليق برجال الحكم!

فقد قدم جمال عبد الناصر كشفا لمجلس الثورة بأسماء بعض الزعماء السياسيين الذين رأى اعتقالهم بوصفه وزيرا للداخلية، وكان من بين الأسماء مصطفى النحاس لتحديد إقامته، وعلى الرغم من رفض محمد نجيب الموافقة! وحمله المجلس على شطب الاسم من كشف المعتقلين، فإنه فوجئ بإعادة الاسم للكشف بعد توقيعه عليه! ولما ثار لما اعتبره تزويرا، وطلب الافراج عن النحاس، تذرع جمال عبد الناصر بأن هذا الافراج بعد النشر عنه يزيد الموقف بلبلة!

وكان اعتقال المتهمين يقترن بالضرب والتعذيب لا نتزاع الاعترافات بالتهم المنسوبة اليهم افتراء، وفى ذلك لم يفرق ضباط يوليو بين المدنيين والعسكريين!

فمن المثير فى ثورة يوليو أنها على الرغم من أنها قامت كانقلاب عسكرى قاده الضباط، فإن عهدا من العهود فى مصر لم يمتهن كرامة الضباط العسكريين قدر عهد عبد الناصر! وقد بدأ ذلك بعد ستة أشهر من الثورة ، عندما عقد بعض ضباط المدفعية اجتماعا مع أعضاء مجلس

القيادة ناقشوا فيه تصرفات صلاح سالم الذى أقام علاقات شخصية مع الأميرة فايزة وقدم لها نظير ذلك تسهيلات لخروج ثروتها من البلاد، كما ناقشوا نشاط زوجة عبد المنعم أمين غير المسئول، ولكن مجلس قيادة الثورة لم يلبث أن أصدر أمرا باعتقالهم، ووجه اليهم تهمة التآمر لاغتيال أعضاء مجلس قيادة الثورة!

ولأول مرة فى تاريخ العسكرية المصرية سيق الضباط برتبهم وملابسهم العسكرية الى سجن الأجانب، مع مخالفة ذلك للقوانين التى تنص على حجز الضباط تحت الحراسة فى ميس إحدى الوحدات، وليس فى غرفة السجن، حتى تنتهى المحاكمة.

وعندما توجه البكباشى حسنى الدمنهورى، وهو من سلاح المشاة، إلى رئيس أركان الجيش يسأله عن سبب اعتقال الضباط، ويحاول تحريك الضباط للضغط من أجل الإفراج عن زملائهم ضباط المدفعية، فوجئ باعتقاله يوم ١٧ يناير، وبدأ التحقيق معه برياسة عبد اللطيف البغدادى وعضوية عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وزكريا محيى الدين، وفى أثناء التحقيق وجه اليه صلاح سالم السباب، وتبادلا الاتهامات والكلمات البذيئة، وقام ضباط الحرس بضربه ضربا شديدا، واستمر تعذيبه من الفجر حتى الرابعة مساء دون طعام أو شراب، وفى منتصف الليل استدعى أمام محكمة يرأسها عبد الناصر، استمرت حتى التاسعة صباحا، وفى صباح اليوم التالى تلى عليه الحكم بالإعدام فى غرفة مأمور سجن الأجانب! ثم نقل الى السجن الحربى مقيد اليدين والرجلين بالحديد، وهو بملابسه العسكرية! وهو أمر لم يشهده تاريخ العسكرية المصرية!

بل لم يفعله الانجليز مع أحمد عرابى الذى حاربهم، فقد حوكم أمام محكمة عسكرية مصرية، ولم يتعرض لضرب أو إهانة وتعذيب!

وقد أصبح ضرب ضباط الجيش الذين تعتقلهم ثورة يوليو بتهم مختلفة تقليدا متبعا، ومحاكمتهم بواسطة خصومهم بعد تعذيبهم للحصول على اعترافات مزيفة! أو التحقيق معهم بواسطة المخابرات العسكرية، مع أنها ليست من سلطات التحقيق، إذ وظيفتها الوحيدة متابعة الأحداث الداخلية العسكرية والخارجية العسكرية والسياسية، وكانت إجراءات تحقيق القضايا الجنائية من صميم عمل الشرطة والنيابة.

ففي محاكمة العقيد عبد الرحمن مخيون أمام اللواء الدجوى أثار قضية التعذيب الذى تعرض له قائلا: «إنه من الحتم على أن أقول إننى، وأنا لأزال ضابطا فى القوات المسلحة، ولا زلت أرتدى ملابسى العسكرية المشرفة لكل من يرتديها، قد حرض على زملائى جندا يضربوننى ضربا مبرحا حتى ينالوا منى اعترافا»!

لقد كانت حكومة عبدالناصر حريصة على أن ترسل المتهم الى المحكمة ومعه كفنه الممثل فى إقراره، وكان التعذيب هو الوسيلة للحصول على هذا الاعتراف!

وقد كان بعد الحكم على فؤاد سراج الدين بالسجن عشر سنوات، أن تم اعتقال ٢٥٢ شيوعيا، وتبع ذلك محاكمة اليوزباشى مصطفى كمال صدقى، الذى كان متزوجا من الفنانة تحية كاريوكا، أمام المحكمة العسكرية العليا برياسة اللواء الدجوى، وعندما عجز الدجوى عن محاكمة المتهمين مجتمعين بسبب ما وجهه إليه المتهمون من سباب، قرر نظر القضية بطريقة سرية وأن يحاكم المتهمون انفراديا!

وصدرت الأحكام بالأشغال الشاقة عشر سنوات على محمد شطا والدكتور شريف حتاتة وحليم طوسون، وثمانى سنوات أشغالا شاقة على زكى مراد ومحمد خليل قاسم، والسجن خمس سنوات على أحمد طه ومحسن محمد حسن وعبد اللطيف جمال، وسعد كامل وزوجته، وزوجة الشاعر كمال عبد الحليم، كما حكم على مصطفى كمال صدقى بالسجن خمس سنوات.

كانت بعض المحاكمات فى عهد عبد الناصر تتحول إلى كوميديا تعجز عن تأليفها قرائح كتاب الكوميديا! ففى محاكمة مصطفى طيبة بتهمة قلب نظام الحكم الملكى!ـ وقد أشرنا اليها فى هذه الدراسة ـ وكانت أمام القائم مقام أحمد شوقى عبد الرحمن فوجئ هو شخصيا باعتقال القاضى ثم باعتقال المحامى عنه، وهو المرحوم سليمان غنام! ثم أحيل إلى محكمة الدجوى الذى حكم عليه بالسجن عشر سنوات لنفس التهمة التى ارتكبها ضباط ثورة يوليو وهى التآمر على قلب نظام الحكم الملكى!

وتعتبر محاكمات الشيوعيين فى عهد عبد الناصر أنموذجا فريدا للمحاكمات الصورية التى تحتار الألباب فى فهمها أو إدراك بواعثها، لسبب بسيط هو أن عبد الناصر لم يلتزم بأحكامها على الرغم من معرفته أنها قضايا لفقها النظام، بل لم يلتزم بأحكام المجالس العسكرية التى شكلها!

فكما يقول الدكتور فخرى لبيب: كان المحكوم عليه بالبراءة يواجه نفس المصير الذى يواجهه المحكوم عليه بالسجن عشر سنوات: كلاهما ذاهب، بعد صدور الأحكام، إلى منفى المحاريق بالواحات! فمن سقط فى قبضة النظام لا مخرج له الا بقرار سياسى من النظام، أما حكم المحكمة، حتى ولو كانت محكمة صورية، فلا قيمة له ولا يخرجه من قبضة عبد الناصر.

واذا كان الأمر كذلك، واذا كان مصير المحكوم عليه بالبراءة هو نفس مصير المحكوم عليه بالسجن، فلم إذن عقد عبد الناصر هذه المحاكمات؟ هل كان الغرض أن يبدو النظام عادلا؟

يقول الدكتور فخرى لبيب: إنه لا يعتقد أن قضية العدالة كانت مما يهم نظام عبد الناصر، وإلا فإنه ما كان ليقدم على ما أقدم عليه من بشاعات التعذيب، حتى القتل، لمن لم يكن يملك ضدهم أية إدانة. فالعدالة تقتضى حكما محايدا، تقتضى ما اصطلح على تسميته فى كل بلدان العالم المتحضرة

بالقاضى الطبيعى. أما عسكرة القضاء، أى أن يصبح العسكر قضاة فى غير مجالهم العسكرى للمدنيين السياسيين، فليس من العدالة فى شىء.

ثم يقول: إنه يعتقد أن المحاكمات كانت جزءا من الحملة الارهابية، واعلانا للجميع بأنه لا مكان، لمن تراهم الدولة عصاة عليها «مؤيدين ومعارضين»، إلا زنازين السجن والمنفى!

كانت المحاكمات ـ كما يقول ـ بمثابة بيان للكافة، أن يكفوا عن التفكير، وأن يلغوا إرادتهم، وأن يتركوا تلك المهام «الثقيلة» للقائد وحده، وأن يضعوا على أفواههم، بأيديهم، أقفالا من حديد، والا فالمأوى خلف قضبان، والمثوى خلف الشمس الى أمد مجهول!

ثم يبين الدكتور فخرى لبيب عبثية هذه المحاكمات بأن الذين برئوا كانوا كالذين أدينوا، فى قيد من حديد إلى منفى المحاريق، وهو ما يعنى أن أحكام البراءة، التى كان لابد من وجود بعضها فى كل قضية، إنما كانت للتظاهر بمظهر العدالة وليس بقصد تنفيذها!

فقد كان الذى يصدق على أحكام البراءة هو نفسه الذى يوقع أمر تشكيل هيئة المحكمة، وهو الذى يصدق على أحكامها، ثم ينفى هذا التصديق، وكأن لم تكن هناك محاكمة على الإطلاق! ألا يعنى ذلك أنه لم يكن ثمة جدية على الإطلاق فى البحث عن الحقيقة.

فالمؤيدون لنظام عبد الناصر والمعارضون، والأبرياء والمدانون، حملهم نفس القطار الذى يخترق الصحراء الغربية إلى نفس المنفى فى صحراء الواحات الخارجة! فجميعهم ارتكبوا خطيئة الإرادة المستقلة عن النظام، ومحاكماتهم لم يقصد بها شىء سوى إرهاب الكافة بأنه لا مكان لهم فى عصر عبد الناصر غير الاعتقال والتعذيب والسجن!

سجناء عبدالناصر بين الملابس الزرقاء والملابس البيضاء

الوفد فى ١١/٤/١٩٩٨

تحدثنا فيما سبق عن لغز المحاكمات فى عصر عبد الناصر! فلم تكن فقط محاكمات صورية لا صلة لها بالمحاكمات التى تحدث فى النظم الديموقراطية أو حتى النظم المتحضرة، وإنما كانت الأحكام فيها معدة سلفا، ولا صلة لها بتحقيق العدل وإنما الانتقام من المخالفين فى الرأى! وفوق ذلك فإن هذه الأحكام التى كانت تصدر من تلك المحاكم، التى اتخذت أسماء متعددة، لم تكن محل احترام من النظام الناصرى! فقد كان كل من المدانين والذين تبرئهم هذه المحاكم يحملهم نفس القطار الذى يخترق الصحراء الغربية إلى نفس المبنى فى صحراء الواحات الخارجة!

واذا كان الأمر كذلك، ففيم إذن أقام النظام الناصرى تلك المحاكمات؟ لقد أقيمت هذه المحاكمات لغرضين: الأول الظهور بمظهر العدالة أمام الرأى العام الداخلى والخارجى، والغرض الثانى هو الارهاب، والتلويح بقضبان السجن للمعارضين!

ولقد تحدثنا فيما سبق عن بعض الأمثلة للمحاكمات التى جرت فى عصر عبد الناصر، وما جرى فيها من مهازل، وكلها جرى تلفيقها ليتخلص من جميع أصحاب الآراء المخالفةلرأى عبدالناصر. فقد حوكم أمام هذه المحاكم الوفديون والإخوان المسلمون والعسكريون والعمال والفلاحون وملاك الأراضى، بدون تمييز أيديولوجى أو اجتماعى!

ففى الوقت الذى كانت الثورة تحكم بالإعدام على نقابيين لأول مرة فى تاريخ الحركة النقابية وفى مصر، وهما محمد البقرى ومصطفى خميس، كانت تقدم عدلى لملوم للمحاكمة أمام محكمة عسكرية عليا عقدت بالمنيا، وذلك عندما قاوم عدلى لملوم فى يوم ١٢ سبتمبر ١٩٥٢ إجراءات قانون تحديد الملكية الزراعية (الاصلاح الزراعى) فعقدت له الثورة محكمة عسكرية عليا خاصة بالمنيا، وكانت المحكمة صورية لم تستطع فيها المحكمة أن تصدر حكما بالإعدام عليه كما فعلت مع خميس والبقرى، وإنما حكمت عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وحكمت على أتباعه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن.

لم يكن لثورة يوليو فكر سياسى محدد تحاسب عليه معارضيها فى الرأى، وإنما كان فكرها السياسى يدور كله حول البقاء فى السلطة، ومنع أية قوة سياسية أخرى من الوصول إليه، وذلك باتباع أكثر الوسائل الفاشستية وحشية، وفى ظلام الأحكام العرفية، وفرض الرقابة على الصحف ودخان الدعاية الناصرية الذى لم تشهد مصر له سابقة من قبل!

من هنا كانت صورية المحاكمات التى أجرتها لخصومها فى الرأى، ومن هنا كان يتساوى لديها أحكام البراءة وأحكام الإدانة، فالكل مدانون، والفرق هو فى لون ملابس السجين! فالسجين الذى يسجن بناء على حكم، يرتدى ملابس السجن الزرقاء، والسجين بناء على قرار عبد الناصر يرتدى ملابس بيضاء!

وسنضرب نموذجا بما حدث للدكتور عبدالعظيم أنيس ورفاقه فى قضية أكتوبر ١٩٥٩ . فيقول إنه وزملاءه استدعوا فى أوردى أبو زعبل للمثول أمام نائب الأحكام، فردا فردا، لسماع الأحكام التى أصدرها المجلس العسكرى فى قضيتهم. «فلما جاء دورى، دخلت وأنا قليل الاهتمام بما سيقوله نائب الأحكام. واذا به ينطق الحكم ببراءتى، وأنا أقف أمامه فى ملابس المعتقل عارى القدمين! ثم قال: مبروك! فلم أجد ما أقوله غير كلمة متشكر! واستدرت عائدا إلى العنبر».

وكان ظن الدكتور عبد العظيم أنيس أنه مادام صدر الحكم ببراءته، فسوف يفرج عنه ليعود إلى زوجته، ولكن خاب أمله! فيقول: «بعد هذه المقابلة الغريبة بأيام، تم ترحلينا إلى الواحات: الذين صدرت أحكام ببراءتهم، والذين صدرت أحكام بإدانتهم! وكان الفرق الوحيد بين هؤلاء هو لون بدلة السجن، فأنامعتقل فى بدلة بيضاء، وغيرى مسجون فى بدلة زرقاء»!

فأى جدوى إذن لتلك المحاكمة اذا كان عبد الناصر لا ينوى أحكام البراءة؟ الغريب أن حكم البراءة على الدكتور عبد العظيم أنيس صدر فى يولية ١٩٦١ ولكنه استمر سجينا فى المعتقل حتى أبريل سنة ١٩٦٤، أى لمدة ثلاث سنوات أخرى تقريبا! وهذا يدل على أن مسألة الإدانة أو البراءة لم تكن مما يهم عبد الناصر فى قليل أو كثير، فها هو ذا قضاؤه العسكرى قد أثبت براءة الدكتور عبد العظيم أنيس من التهم المنسوبة إليه، ومع ذلك استمر فى الاعتقال - وهو برىء - لمدة ثلاث سنوات أخرى: برىء فى ثياب سجن بيضاء!

وما حدث للدكتور عبد العظيم أنيس حدث بالضبط مع ثريا أدهم وثريا ابراهيم ، فقد خكم على ثريا أدهم بالسجن ثلاث سنوات، وكذا على ثريا ابراهيم بالسجن سنتين، بعد محاكمة صورية لم توجه فيها أيةدلائل ضد

أى منهما، ولما كان حبس ثريا أدهم قد انتهى بعد أسبوع من صدور الحكم، وانتهى حبس ثريا ابراهيم فى اليوم التالى لصدور الحكم، إذ كانت كلتاهما قد قضت المدة معتقلة، فقد كان مفروضاأن يتم الافراج عنهما، ولكن نظام عبد الناصر حولهما على الفور من سجينتين إلى معتقلتين، ولم يأبه لقضائهما المدة المحكوم عليهما بها!

وقد جرى لإنجى أفلاطون نفس ما جرى مع ثريا أدهم وثريا ابراهيم، فقد انتهت مدة الحكم عليها فى ١٩٦١/٦/٩، فوجب الإفراج عنها، ولكنها لم تكن تثق فى احترام نظام عبدالناصر لأحكام القضاء، وأدركت أنها سوف يعاد اعتقالها مرة أخرى، وجلست فى حوش السجن فى انتظار أمر الاعتقال، وجاء الأمر بالفعل، فانتقلت إلى عنبر المعتقلات مرة أخرى!

والطريف أن وضعها قد ساء عما كان عليه من قبل، فقد رأت ادارة السجن أن هذا الاعتقال يعد اعتقالا جديدا، وبالتالى فهو يسقط التصريح السابق لها بالرسم، وعليها أن تطلب تصريحا جديدا! وقد حصلت عليه بعد بعض الوقت كانت تقضيه فى نحت الصابون!

والجدير بالذكر أنه كان فى هذه المحاكمات أن أثبت حسن المصيلحى رئيس قسم مكافحة الشيوعية، أن عداء نظام عبد الناصر للشيوعية والشيوعيين هو عداء عريق يرجع إلى بداية الثورة! ـ وهو ما يؤكد الصفة الفاشية لثورة يوليو كما ذكرنا ـ ففى شهادته فى المحاكمة الكبرى التى قدمت فيها الدولة ٦٤ شيوعيا إلى المحكمة العسكرية العليا نتيجة لحملة مارس ١٩٥٩، تناول الفلسفة السياسية للنظام الناصرى فى القبض على الشيوعيين،فقال إنه «لم يحدث فى أى وقت من الأوقات، منذ قامت ثورة ١٩٥٢ وحتى اليوم، أن خلت السجون من الشيوعيين! فطوال الوقت كان هناك شيوعيون فى السجون، إلا أن المصلحة العليا للدولة كانت تقتضى فى وقت من الأوقات تحسن علاقاتها ببعض الدول، هنا كان لابد وأن يبدو

شكل العمل الداخلى متسقا مع هذه المصلحة، أى يبدو وكأنه لا وجود لأى من الشيوعيين فى السجن، أو مقبوضا عليه تحت ذمة التحقيق. وفى أوقات أخرى لا يكون هذا التحسن مهما أو مطلوبا، وهنا تكون حملة واسعة! ولسوف نقدم للمحكمة كشفا منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن، يؤيد ما قلنا، ومنه ستكتشفون أن السجون لم تخل يوم واحدا من الشيوعيين! إن المباحث العامة تقوم بشكل مستمر بأعمال المراقبة وجمع المعلومات، فإن قالت الحكومة: دعوهم، تركناهم! وإن قالت أمسكوا بهم، قبضنا عليهم! تلك مسألة تقرها السياسة العليا للدولة!».

وقد قدم هذا الكشف بالفعل مثبتا صحة ماقال: قدم الأسماء والتواريخ والسجون التى أدخلوها إليها.

ويقول الدكتور فخرى لبيب: إن بعض الرفاق كان يعتقد حتى ذلك الحين أنه منذ عام ١٩٥٧، لم يتم القبض على أحد، إلا أن هذا الوهم تبدد، فقد تبين أنه كان يقبض على الشيوعيين، ولكن بأعداد قليلة ولمدد محدودة، طبقا للظروف التى تفرض ذلك، والعلاقات الدولية التى يجب مراعاتها!

والمفارقة هنا أن ثورة يوليو كانت تصور حزب الوفد فى ذلك الحين على أنه حزب رجعى! وتصور نفسها على أنها ثورة تقدمية! مع أنه لم يعرف أن حكومة الوفد عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ قد اعتقلت شيوعيا واحدا! ففى عهد هذه الحكومة ظهرت صحف «الملايين»، «والجمهور المصرى»، «واللواء الجديد» و «الكاتب»، و«الدعوة» و«الاشتراكية»، لخوض المعركة ضد القصر، وتخصصت «الجمهور المصرى» فى مهاجمة البوليس السياسى كأداة من أدوات الرجعية والاستعمار وجرائم تعذيب المتهمين وتلفيق القضايا ـ بل امتدت حملات هذه الصحف على النظام الاجتماعى الظالم والحالة الاقتصادية التعسة!

ولم تكن الصحافة اليسارية وجدها فى الميدان، فقد كانت المنشورات تطبع وتوزع فى كل مكان: منشورات يوزعها الطلبة، ومنشورات يوزعها العمال، ومنشورات كان يوزعها من كانوا يطلقون على أنفسهم اسم الضباط الأحرار، وكانت الاجتماعات تعقد والمنابر ترفع والجماهير تهتف - كما يقول أحمد بهاء الدين.

وكل ذلك - بالمناسبة - قد صادرته ثورة يوليو «التقدمية! فقد أغلقت الثورة بعد قيامها جميع الجرائد والمجلات اليسارية، مثل «الكاتب» و «الملايين» و «الميدان» و «الواجب» «وصوت الطالب» و «المعارضة» التى كان يصدرها فتحى الرملى!

لقد كانت الصفة الفاشية لثورة يوليو واضحة منذ أن خدعت الجماهير باسم الدستور، ثم انقلبت عليه بعد أن تمكنت من الحكم، وأقنعت الولايات المتحدة الامريكية بأن الجيش هو القوة الوحيدة القادرة على صد الموج الشيوعى، وحولت الجيش من قوة تقدمية فى خدمة التقدم الاجتماعى إلى قوة رجعية للقهر والقمع والإرهاب!

والمهم هو أن الشيوعيين خُدعوا فى المحاكمات التى نصبها لهم عبد الناصر، وتوهموا أنها محاكمات حقيقية! فقد كان من شهود النفى الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المجلس العسكرى العالى برياسة الفريق هلال عبد الله هلال، كل من كمال رفعت، وخالد محيى الدين، ومحسن لطفى، ولطفى واكد، وقد تناولت شهادتهم فى الأساس أن الشيوعيين كانوا هم أول من دخل بورسعيد بعد احتلالها، وكانوا مسئولين عن المقاومة الشعبية، وأنهم وطنيون. وحدد الشهود أن عبد المنعم شتلة هو أول من دخل بورسعيد.

ولم يدر الجميع أن هذه المحاكمة كانت هى التى فتحت أبواب معتقل أوردى ليمان أبو زعبل وقذفت بالشيوعيين فى جحيمه!

عندما أعطى الدكتور وحيد رأفت درساً لمحكمة الثورة فى حقوق الإنسان !

الوفد فى ٢٠/ ٤/ ١٩٩٨

قلنا فى هذه الدراسة: إن المحاكمات التى أجرتها ثورة يوليو لم يكن الهدف منها إقامة العدل وإحقاق الحق، وإنما كانت أداة من أدوات الانتقام والترويع والارهاب، أساسها تلفيق الاتهامات، وتجهيز الأحكام قبل المحاكمات، وإصدارها وسط ضجيج إعلامى مفتعل يوهم الجماهير بأن الثورة على حق والمتهمين على باطل، فى غياب صحافة حرة وإعلام حر، وإنما كان كل شئ يخضع للرقابة. فلم يكن فى الساحة غير رأى حكام يوليو، ولم يكن لمعارضيها أى رأى تستمع إليه الجماهير.

فقد ذكرنا أن أولى المحاكمات فى عهد الثورة كانت محاكمة مصطفى خميس ومحمد البقرى فى أحداث مصانع الغزل فى كفر الدوار. ورأينا كيف كانت المحاكمة مهزلة قصد بها طمأنة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الثورة تقبض على الأمن بيد من حديد، وأنها لن تسمح بأى تحرك عمالى يحدث فى عهدها كذلك الذى كان يحدث فى عهد حكومات الوفد. ولذلك عندما حكمت بالإعدام شنقا على النقابيين، أطلقت على مصطفى

خميس وصف «زعيم الفوضويين المأجورين»! وادعت أنه ثبت بالدليل أنهم «أنياب الأفعى الخطرة»!

ولكى تثبت قدرتها على السيطرة على الموقف، قامت بحملة اعتقال يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ضمت عددا كبيرا من زعماء الوفد وغيرهم، لتوجيه الشبهة إلى هؤلاء الزعماء فى تحريك الحادث!

فقد اعتقلت كلا من: عثمان محرم، ومحمود سليمان غنام، وياسين سراج الدين، وعبد الحميد الوكيل، وعبد العزيز البدراوى، وعبد الحميد سراج الدين.. ولذر الرماد فى العيون اعتقلت عددا من زعماء أحزاب الأقلية ورجال القصر المبغوضين فى عين الشعب. فاعتقلت حافظ عفيفى، وإبراهيم عبد الهادى، وحسن يوسف، وعبد الوهاب حسنى، وإلهامى حسين، وأحمد مرتضى المراغى، وعلى الخشخانى، وعلى الرجال، وحافظ شيحا، ويوسف رشاد، وإدجار جلاد، ومحمد حسن، ومصطفى صادق، وممدح رياض، وأحمد عبد الغفار، وأحمد نجيب الهلالى، وعباس حليم، وعبد الوهاب حسنى، وغيرهم. وادعت أن اعتقال هؤلاء كان رحمة بهم وبالثورة وبالشعب! وأنهم «كانوا كالشيطان الذى اغتر بعطف ربه عليه فبغى وتجبر، وظن أنه أوتى مالا قبل لأحد على دفعه، فكان أن نزلت بهم النازلة»!

وقد أظهرت هذه الاعتقالات الهوية الفاشيستية للثورة، فأصيب الشعور الوطنى بنكسة، ورأى ضباط الثورة مواجهة ذلك بمؤتمر شعبى عقد يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ فى ميدان الجمهورية، ارتفعت فيه أصوات: «الموت للخونة»! وفى هذا المؤتمر كشف عبد الناصر علانية عن تمسك الثورة بالسلطة، وعزمه على عدم التخلى عنها، فقد سأل الجماهير «من منا يمكن أن يقبل أن تسلم الثورة أمر هذا الشعب باسم الديموقراطية الزائفة وباسم الدستور الخلاب»!

وابتلع بهذه العبارة ماورد فى البيان الأول للثورة، الذى جلب لها تأييد الجماهير الشعبية، من أن «الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور»! وماورد فى بيان القائد العام فى اليوم التالى من أن الجيش إنما ينشد «رفع لواء الدستور»!

وفى هذا المؤتمر أعلن صلاح سالم تشكيل «محكمة الثورة»، بحجة «حماية الجماهير والمحافظة على وحدة صفوفها! و «حتى لاتنتكس ثورتكم كما انتكست ثورة ١٩١٩»! كما أعلن أن محكمة الثورة هذه لن تلتزم بالقضاء العادى والقوانين العادية»! وأن مولد هذه المحكمة هو على حد قوله: «خط فاصل بين عهدين: عهد مظلم وعهد مشرق»! وأنه مع مولد هذه المحكمة يعلن موت الخيانة»!

وكان هذا القول منتهى التضليل للشعب، إذ كيف يكون الحرمان من حقوق الإنسان وعلى رأس هذه الحقوق حقه فى الدفاع عن نفسه، بداية عهد مشرق!فقد ذكرنا كيف كانت المحكمة تنعقد خلف باب رفعت عليه لافتة تحمل الآية الكريمة: «واقتلوهم حيث ثقفتموهم»! وتعقد جلسات سرية لايحضرها إلا أعضاؤها، والمتهم، وزكريا محيى الدين رئيس مكتب الادعاء، وكان المتهمون يواجهون المحكمة بلا تحقيق، ويوجه الادعاء إليهم التهمة كنوع من المفاجأة!

وقد كانت سرية الدفاع موضع اعتراض الدكتور وحيد رأفت فى دفاعه عن البكباشى اسماعيل المليجى، فقد أعطى لمحكمة الثورة درسا فى حقوق الإنسان وقال: إنه لايفهم أن تسرى هذه السرية بشأن الدفاع! فأول حقوق الأفراد حق الدفاع، أى أن يكون مع المتهم من يدافع عنه، وهذا ـ على حد قوله ـ ما قرره إعلان حقوق الإنسان وأول ثمرة من ثمرات الثورة الفرنسية.

وقال وحيد رأفت: إنه «حتى فى محاكمات الثورة الفرنسية الكبرى فى فرنسا، كانت المحاكمات علنية، وكان مع المتهم من يدافع عنه! بل إنه فى

محاكمة لويس السادس عشر كانت المحكمة مكونة من ٧٢٥ عضوا، وكانت تجرى المحاكمة جهارا نهارا أمام الجمهور، ووجد من يدافع عنه فى شخص ثلاثة من الوزراء وثلاثة من المحامين منهم وزير سابق. فإذا جعلتم الجلسة سرية فلا أقل من أن تسمحوا للمحامى بالحضور مع المتهم»!

على أن المحكمة - مع ذلك - أصدرت قرارها الذى يصر على عقد الجلسة سرية دون حضور الإدعاء والدفاع!

وفى هذه المحاكمات الهزلية كان نظر القضايا الخطيرة الكبيرة، التى توجه فيها للمتهم تهم خطيرة، يتم نظرها فى يوم واحد فقط! ويصدر الحكم فى اليوم التالى!

وهذا ماحدث مع الزعيم الوفدى إبراهيم فرج، فقد كان الاتهام الموجه إليه أنه «أتى أفعالا تعتبر خيانة للوطن وضد سلامته والأسس التى قامت عليها الثورة! وذلك أنه فى غضون عام ١٩٥٣ عمد إلى الاتصال بجهات أجنبية تهدف إلى الاضرار بالنظام الحاضر ومصلحة البلاد العليا، وأنه أتى أفعالا ضد سلامة الوطن..» إلى آخره، ومع ذلك فقد نظرت القضية يوم ٥ اكتوبر ١٩٥٣، وفى اليوم التالى ٦ أكتوبر ١٩٥٣ صدر الحكم عليه «بالأشغال الشاقة المؤبدة»، ثم عدل الحكم إلى السجن خمسة عشر عاما!

وقد كانت محاكمة إبراهيم عبد الهادى فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٣ بتهمة الخيانة والتعذيب ومسئوليته فى حرب فلسطين، وبعد أسبوع واحد، أى فى أول أكتوبر ١٩٥٣ صدر الحكم عليه بالإعدام شنقا، ثم عدل الحكم الى السجن المؤبد!

وقد رصدنا فى الفترة من ٢٤ سبتمبر ١٩٥٣ إلى ١٣ نوفمبر ١٩٥٣، أى فى مدى شهر ونصف الشهر فقط نظر سبع عشرة محاكمة! تراوحت التهم المنسوبة إلى المتهمين فيها بين خيانة الوطن والعمل ضد سلامته والاتصال

بجهات أجنبية ومدها بمعلومات وإفساد الحكم، وكانت الأحكام فيها تتراوح بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة! مما يوضح صورية هذه المحاكمات!

وقد حوكمت أمام هذه المحكمة الأسماء التالية بالترتيب الآتي: إبراهيم عبد الهادى، وأحمد محمد عوض، من ٣٠ سبتمبر ١٩٥٣ إلى أول أكتوبر! والبكباشى سعد الدين السنباطى من أول أكتوبر إلى ٦ أكتوبر! والبكباشى اسماعيل المليجى من أول أكتوبر إلى ٤ أكتوبر! وكل من أحمد نصيف وزكى زهران ومصطفى شاهين من ٣ إلى ١٠ اكتوبر! وكل من محمود صبرى وعطية عزيز جندى وحسن قدرى وإبراهيم اسماعيل على وحسن محيى الدين من ٧ إلى ١١ أكتوبر! ومحمود شكرى من ١٠ إلى ١١ أكتوبر! وكل من محمد عزت راغب وألفريد عوض وراغب مكسيموس من ١١ إلى ١٤ أكتوبر! وكريم ثابت من ١٢ إلى ١٨ أكتوبر! ومحمود سليمان غنام من ١٨ إلى ٢٥ أكتوبر! وأحمد محمد النقيب من ٢٢ إلى ٢٧ أكتوبر! وزكى محمود شبانة من ٢٥ أكتوبر إلى ٢٧ أكتوبر! ومحمد حلمى حسين من ٢٧ إلى ٣١ أكتوبر! والقائم مقام عبد الغفار عثمان من ٣١ اكتوبر إلى ٧ نوفمبر! ومحمد كامل القاويش من ١ إلى ٣ نوفمبر! وشارل بولس يوسف من ٣ إلى ٤ نوفمبر!

وكان جو الارهاب يسيطر على هذه المحاكمات لسبب بسيط، هو أن المتهمين كانوا يقفون فرادى أمام المحكمة لايسندهم تنظيم جماهيرى من أى نوع، ففى محاكمات الزعماء الوفديين كان حزب الوفد قد حل وصودرت أمواله وتعرض للاعتقال أفراده، وضاعت فاعليته، وهو أكبر حزب جماهيرى فى البلاد!

ومن هنا جاءت مفاجأة ثورة يوليو بالمقاومة التى أبداها الشيوعيون، والتى لم يعهدوها فى محاكمة سابقة! فحتى فى محاكمة الإخوان المسلمين

عام ١٩٥٤ كان التنظيم كله فى السجون، ويتعرض للتعذيب اليومى، وكانت محاولة اغتيال عبد الناصر الفاشلة قد ألقت بالرعب فى قلوب الإخوان المسلمين الناشئ من الشعور بالذنب والإحساس بالإدانة!

ولكن الأمر مع الشيوعيين كان مختلفا، فلم يكن الشيوعيون قوة متآمرة على الثورة، والأكثر من ذلك أنها كانت قوة لايوجد تناقض بينها وبين الثورة، فقد أيدوا اجراءات التغيير التى أحدثتها الثورة، وكان الحزب الشيوعى المصرى قد اجتمعت سكرتاريته المركزية يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ ووضعت خطا سياسيا للحزب يقوم على أن الثورة هى ثورة وطنية ضد الاستعمار، وأنها لم تنته بعد، إذ عليها أن تستكمل استقلال البلادالاقتصادى، وأن البورجوازية الوطنية لها جانبها الوطنى ولكن لها جوانبها الأخرى التى على القوى الشيوعية تبصيرها بها.

ولم ينتبه الشيوعيون وقتذاك إلى الهوية الفاشية للثورة، وهى هوية تكره الشيوعيين أكثر مما تكره الاستعمار! وهو ماعبر عنه عبد الناصر يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ فى بورسعيد، عندما شن على الشيوعيين - الذين كانوا يدافعون عن بورسعيد قبل عامين أثناء العدوان الثلاثى - أبشع حملة، استعان فيها بكل التهم الباطلة والنعوت التى لم يسبق أن صدرت من قائد وطنى فى مصر، ثم لحق به محمد حسنين هيكل الذى أعلن فى مقاله بالأهرام أنه يتوجب على الشيوعيين أن يغلقوا أفواههم ويضعوا عليها أقفالا من حديد، وإلا !

وسرعان ماضرب ضربته بعد أسبوع واحد، عندما بدأ حملته الهتلرية على الشيوعيين فى أول يناير ١٩٥٩، التى فاجأت الشيوعيين! ففى اليوم السابق فقط كان الدكتور عبد العظيم أنيس يتوقع أن يسود العقل فى النهاية، وأن الثورة سوف تدرك أنه لا مصلحة لأحد فى استمرار هذا الشقاق بين القوى الوطنية.

من هنا عندما بدأت المحاكمة الكبرى للشيوعيين التى قدمت فيها الثورة ٦٤ معتقلا إلى المحكمة العسكرية التى عقدت بالإسكندرية فى أكتوبر ١٩٥٩ ، لم يكن لدى الشيوعيين إدراك كامل بحقيقة العداء الذى كان يكنه لهم عبد الناصر، وكانوا يتصورون أنهم يستطيعون أن يحققوا عليه انتصارا فى ساحة العدل، ونسوا أن العدل كان آخر مايشغل ذهن عبد الناصر، فقد كان كل مايملأ رأسه هو كرسى الحكم!

رحلة مع سباب الناصريين

الوفد فى ٢٧ أبريل ١٩٩٨

يتابع الكثيرون من أبناء شعبنا المعركة الحامية التى يخوضها الناصريون دفاعا عن حرية السب والقذف واستثناء الصحفيين من الخضوع للقانون العام الذى يجرم السب والقذف، وهؤلاء لا يعلمون أن نظام عبدالناصر كان هو الذى قنن قذف مفكرى مصر وعلماءها وسياسييها فى السجون ومعتقلات التعذيب.

ومن هنا ليس غريبا أن تتصدى سلالة السب والقذف للدفاع عن السب والقذف باسم الدفاع عن حرية الرأى! ولكن الغريب هو الذعر الذى تملك أحد كتاب السب والقذف فى جريدة «العربى» لما اتهمته به من سب الكاتب الكبير ثروت أباظة مؤخرا، حين وصفه بأنه «فحل» بمعنى الإهانة، فقد سارع إلى نفى قصد الإهانة من هذه الصفة، قبل أن يجره الكاتب الكبير إلى السجن أسوة بزميله! وهو ما يعنى أن عقوبة السجن لأمثال هؤلاء الذين لوثوا ثوب الصحافة الطاهر ببذاءتهم وسبابهم هى العقوبة الوحيدة التى تردع هؤلاء عن إرهاب معارضيهم فى الرأى بالسباب والقذف،

فالصحفيون الذين يلتزمون بميثاق الشرف الصحفى ليسوا فى حاجة أصلا للتفكير فى مثل هذه العقوبة أو غيرها، لأن رسالتهم هى الرسالة التى نشأت من أجلها الصحافة الشريفة النظيفة.

وحتى لا يكون كلامنا كلاما مرسلا، فيكفى أن نورد هنا نماذج لما تعرض له سجناء الرأى من إهانات فى سجون عبدلناصر.

ففى حفل الاستقبال الذى أعد لاستقبال دفعة من المفكرين والمثقفين فى معتقل العزب بالفيوم، وقف قائد المعتقل وجوقته وزبانيته، «يلوثون طهر الصباح» - على حد قول الدكتور فخرى لبيب - «بفاحش القول وبذىء اللفظ، حتى ليخيل لمن يسمعهم ولا يراهم أنه قد سقط - فى أفضل الأحوال - فى قلب ماخور من أحط المواخير وأقلها سعرا وقيمة». كانوا يسألون كل واحد من المعتقلين ساعة دخوله المعتقل عن وظيفته، وعندما وصلوا إلى الرسام الشهير زهدى سألوه:

- ما وظيفتك؟

- رسام.

نظر إليه القائد فى دهشة وقال:

- تقصد شاعر؟

قال زهدى: كلا، رسام.

احتد القائد وقال:

- أقول تقصد شاعر؟

أصر زهدى قائلاً: كلا يا فندم، الرسام شىء والشاعر شىء آخر.

غضب القائد وصاح:

ـ تجادلنى يا ابن الكلب؟

وانهالوا عليه ضربا!

وعندما وصل الدكتور لويس عوض المعتقل سأله:

ـ ما وظيفتك؟

ـ قال له : دكتور.

سأل: دكتور فى ماذا؟

ـ دكتور فى الأدب.

قال الشاويش: ما معنى الأدب؟

قال: فى القصص.

قال الشاويش: تقصد دكتور فى الحواديت يا ابن الكلب؟

وأوسعوه ضربا!

ويذكر الدكتور فتحى عبدالفتاح أنه قبل أن يستجوب اللواء إسماعيل همت سجين الرأى الصاغ دكتور محمود القويسنى، أمره بخلع ملابسه حتى أصبح عاريا كما ولدته أمه، بينما كان الحلاق يجتث كل شعر فى جسده بموسى معه ابتداء من شعر الرأس حتى الحاجبين وشعر الصدر والعانة، وأشار بعصاه إليه وسأله:

ـ اسمك إيه يا ولد؟

وعندما رد عليه بأن اسمه الصاغ دكتور محمود القويسنى، صاح فيه:

ـ صاغ إيه ودكتور إيه يابن القحبة؟ إسمك إيه يا واد؟

وعندما أجابه بنفس الإجابة صاح فيه: «بتتحدى يابن.. والله لحط العصاية دى فى..! (يقصد مؤخرته!)

ويروى الدكتور فخرى لبيب - فى مقام بذاءة هذا العهد الناصرى - أنه غير أسماء جميع سجناء الرأى تغييرا جذرياً، ووحد هذه الأسماء جميعها، فأصبح اسم كل معتقل «ولد»، واسم «أبيه» «كلب»، واسم أمه «قحبة»، فأصبح اسم كل المعتقلين ثلاثيا: «ولد ابن كلب ابن قحبة».

على أن هذا الاسم الثلاثى لم يكن كل شيء، إذ أن باقى المسميات التى ابتدعت، والشتائم والسخائم والبذاءات التى أطلقت، هى - كما كتب الدكتور فخرى لبيب: «أشياء يندى لها جبين الإنسان ويعف عنها اللسان، إنها اللغة الدارجة فى عالم المواخير، عالم المستنقع، والذى لايفرخ إلا أمثال هؤلاء الذين أنيط بهم شرف الإشراف على المعتقلين السياسيين فى مصر، وإعادة ترتيبهم طبقا لما يراه نظام عبدالناصر».

وفى هذا الضوء يمكن للقارئ أن يفهم لماذا يقاتل الناصريون اليوم من أجل حرية السب والقذف! بل لماذا تلجأ جريدتهم على الدوام إلى إرهاب خصومها فى الرأى عن طريق السب والقذف؟ فهو السلاح التقليدى الذى يستخدمه الناصريون فى محاربة خصومهم، ومازالوا متمسكين به قبل أن تدهمهم أحكام السجن الأخيرة، التى قد تجبرهم على التفكير مرتين قبل اللجوء إلى أسلوب البذاءة وإهانة خصومهم السياسيين تحت وهم حرية الرأى!

فقد كتب الأستاذ جمال بدوى فى مقاله فى «الوفد» يوم ١٦ أبريل ١٩٩٨ تحت عنوان: «الصحافة الصفراء فى ساحة المهاترات»، يفرق بين حرية الرأى وحرية السب والقذف، فذكر أنه إذا كانت الدساتير والقوانين واللوائح والتقاليد تبيح نقد أعمال الوزراء فإنها لا تسمح لحملة الأقلام بأن يتقاذفوا كلمات فاحشة، ولا أن يخلعوا على خصومهم السياسيين أوصافا منتقاة من عينة: ثور، تيس، فحل، بغل بن بغل، أولادزنا، لقطاء، أبناء سفاح».

ولم يدر الأستاذ جمال بدوى أن هذه الألفاظ قد نزحت من مستنقع معتقلات عبدالناصر، التى تحفظها سلالة هذا النظام كمنهاج للعمل السياسى والصحفى لا تحيد عنه، وتريد أن تفرضها كميثاق جديد لا يتصل بالشرف الصحفى فى قليل أو كثير، تحت مظلة حرية الرأى وحرية الصحافة وحرية العمل السياسى!

وهذا ما يدفعنا فى هذه السلسلة من المقالات إلى فضح نظام عبدالناصر، وكشف ما جرى فيه من امتهان لحقوق الإنسان، لتحذير جماهيرنا الشعبية وجماهير المثقفين من السماح بعودته مرة أخرى، تحت الدخان الذى تطلقه الدعاية الناصرية التى تدعى اليوم دفاعها عن حرية الرأى، متصورة أن جماهيرنا قد فقدت ذاكرتها الوطنية، ونسيت تاريخها، ونسيت الإساءات التى ألحقها النظام الناصرى بها!

على كل حال، فلعلنا فى استعراضنا لمحاكمات عصر عبدالناصر قد أثبتنا هزليتها، وعدم احترامها لحقوق الإنسان، وابتعادها عن المحاكمات الحقيقية التى عرفها العالم المتحضر، واتخاذها وسيلة لإرهاب الشعب المصرى، والانتقام من مفكريه ومثقفيه وفنانيه الذين يتخذون رأياً غير رأى عبد الناصر.

وربما كانت محاكمات الشيوعيين أنموذجا صارخا للمحاكمات التى نصبها النظام الناصرى لحرية الرأى. فقد كانت كل جريمة الشيوعيين أنهم اتخذوا رأيا معارضا لرأى عبدالناصر فى أسلوب تحقيق الوحدة المصرية السورية، فقد أرادها عبدالناصر وحدة دكتاتورية تضع فى يده رقاب الشعب السورى إلى جانب رقاب الشعب المصرى، وأرادها الشيوعيون وحدة ديموقراطية تسمح بتعدد الأحزاب وحرية التعبير.

ومن ثم فقد اختلفت عن محاكمات الإخوان المسلمين التى ترتبت على محاولة اغتيال عبدالناصر وقلب نظام الحكم، إذ كانت محاكمة الشيوعيين

خالصة للرأى الآخر، وهو ما كان واضحا من الأسئلة التى كانت توجه إلى المعتقلين، فلم تكن أسئلة عن ارتكاب فعل، وإنما كانت أسئلة عن ارتكاب رأى مخالف! إذ كانت كلها تدور حول: هل أنت شيوعى؟ هل تؤمن بالشيوعية؟ هل أنت عضو فى الحزب الشيوعى؟

ولم يكن فى وسع المعتقلين إنكار انتمائهم إلى الفكر الشيوعى أو انتمائهم إلى الحزب الشيوعى، فقد كانوا حتى ذاك الحين يحسنون الظن بالنظام الناصرى، ويرون صلة تحالف بينهم وبينه فى المواقف الوطنية العامة. بل كان موقف حزب حدتو السياسى هو التأييد شبه المطلق غير المشروط للحزب العسكرى الحاكم، وكانت وجهات نظرهما تكاد تتطابق فيما يجرى من أمور. ومن هنا لم تتصور غالبية الشيوعيين أن يصل الخلاف فى الرأى بينهم وبين نظام عبدالناصر إلى حد قيام هذا النظام بمذبحة يناير ١٩٥٩، وهو ما لم يستعدوا له بأى شكل من الأشكال، وما واجهوه بشكل رومانسى يتصور الصراع بينهم وبين عبدالناصر فى صورة مباراة نقاشية أسلحتها الحوار والإقناع والدفاع عن الرأى، وهو الموقف الذى اعترفوا بخطئه فيما بعد.

فعلى حد قول الدكتور فخرى لبيب، وهو من الذين عذبوا لدرجة الموت، لم يكن الأمر عند عبد الناصر وحزبه وطبقته على هذا النحو، فصحيح أن عبدالناصر كان يخوض معركة مع الاستعمار، ولكنه كان يعرف أن معركته الأخيرة ستكون مع اليسار! ولم يكن الأمر مع عبدالناصر وتنظيمه الواحد أمر اتفاق أو اختلاف فى الرأى مع الآخرين، وإنما كان أمر وجود شكل تنظيمى مستقل عنه، له إرادته المستقلة وموقفه المستقل، ومثل هذا التنظيم المستقل، حتى لو أيد نظام عبدالناصر بنسبة مائة فى المائة أو سبعين فى المائة، فإنه فى كلا الحالين تأييد صادر عن إرادة غير إرادة عبدالناصر، وهو ما لا يقبله بحال من الأحوال، لأنه إذا قبل اليوم بحق

الشيوعيين فى التأييد، فإن هذا القبول هو فى الوقت نفسه قبول بحقهم فى الاختلاف!

ومن هنا فالقضية الأساسية عند عبدالناصر وتنظيمه وطبقته، هى وجود إرادة مستقلة عن إرادته، وهذه الإرادة تتجسد فى حزب مستقل بعيد من الناحية التنظيمية عن حزبه، وخارج عن إلزامه المطلق، وبذلك يتعين ضرب هذه الإرادة، وتمزيق الحزب الذى تجسدت فيه، وأى حزب آخر.

ومن هنا خوف عبدالناصر من الرأى الآخر ـ حتى ولو كان متفقا معه ـ لأن هذا الاتفاق سيكون بعيدا عن إرادته المنفردة وحزبه المنفرد، ومن هنا أيضا كان يرى فى صاحب الرأى الآخر مجرما يستحق السجن والاعتقال بل الإبادة.

وهذا هو السر فى اتساع نطاق الحملة، ومن هنا كان تعدد الضربات. فبعد ضربة يناير ١٩٥٩، جاءت ضربة ٢٨ مارس ١٩٥٩ التى كانت ضربة ساحقة ماحقة، ومن هنا شملت كل رأى مخالف، سواء كان من الشيوعيين أو التقدميين أو الليبراليين وكل من يشتبه فى صلته بالشيوعيين، بل كانت موجهة إلى كل القوى الوطنية الديموقراطية غير المنتمية إلى تنظيم سياسى، سواء كانت هذه القوى من أنصار السلام أو الليبراليين أو أساتذة الجامعات والصحفيين والمثقفين، حتى عجزت قدرات أجهزة المباحث العامة عن استيعابها، فاستعانت بقوى من ضباط الشرطة العاديين.

ومن هنا اختلفت حملات زوار الفجر، واختلفت معاملات هؤلاء الزوّار مع سجناء الرأى! فعندما زاروا محمود شندى ذهبوا فى حملة كبيرة مسلحة حتى امتلأت سلالم المنزل بالجند المسلحين، وسألوا: هل هنا شخص اسمه شندى؟ قيل لهم: نعم، وهنا ـ كما يقول محمود شندى ـ «انقضوا على

حجرتى بطريقة إرهابية فظيعة، حتى إنه كانت توجد امرأة سودانية من سكان هذه الشقة حامل، فأجهضت من الذعر! كما كان هناك طالب سودانى، تبول على نفسه من المنظر الذى رآه! وعندما رآه صول فى الحملة سبه سبا مقذعا، وهنا طلب منه أن يعتقله دون سب أو قذف، فقال له: أنت وسخ وابن كلب!

وعندما قبض على عبد السلام الخشان فى الشرقية، وكان مفتش المباحث بالشرقية هو رؤوف حمدى أخو الممثل عماد حمدى، أخذوه إلى المباحث وضربوه على رجليه ست ساعات حتى صارت مثل خف الجمل.

عندما وضع سجناء الرأى عبدالناصر فى قفص الإتهام

الوفد فى ١٩٩٨/٥/٤

يعتقد الكثيرون ممن حوكموا أمام المحكمة العسكرية العليا فى الإسكندرية فى أكتوبر ١٩٥٩ أن الجرأة التى واجهوا بها هذه المحكمة كانت هى السبب فى قرار عبد الناصر بتأديبهم و تعذيبهم فى أوردى أبوزعبل.

فعلى حد قول الدكتور عبد العظيم أنيس، الذى اعترض على تقديم سياسيين إلى مجلس عسكرى يرأسه مدير المدفعية: «لقد صممنا على أن نفضح هذه المحاكمة الهزلية، وأن نعلن رأينا السياسى فى وضوح مهما كانت النتائج. وقد تم هذا إلى حد كبير مما أدى إلى توتر الجو بين المحكمة وبيننا، كما أننا لم ندخر وسعا فى فضح رئيس نيابة أمن الدولة على نور الدين خلال الجلسات، مما أدى إلى انسحابه بعد دقائق من بدء المرافعة».

لقد كان موقف الشيوعيين فى هذه المحاكمة مما لم تعهده ثورة يوليو! فعلى مدى المحاكمات التى سبقت منذ قيام ثورة يوليو حتى عام ١٩٥٩، التى أثبتنا أنها كانت جميعا محاكمات هزلية لم تراع أبسط حقوق الانسان،

وأنها تمت على يد الخصوم أنفسهم من ضباط ثورة يوليو، وكانت أحكامها مجهزة من قبل المحاكمة ـ كان الذعر يسيطر على المتهمين، لإدراكهم بصورية المحاكمة من جهة، وما ينتظرهم من عقاب على يد خصومهم الذين يحاكمونهم من جهه أخرى. وفى محاكمات الإخوان المسلمين فى محاولة اغتيال عبد الناصر كان التعذيب الواقع على المتهمين ، وما ينتظرهم من تنكيل لو أثاروا قضية التعذيب ـ كل ذلك أصاب روحهم المعنوية بصورة قاصمة ونزل بها إلى الحضيض.

ولكن فى محاكمة الشيوعيين فى أكتوبر ١٩٥٩ فوجئ النظام الناصرى بموقف جديد جرىء لم يعهده من قبل! فوجىء بمتهمين يقلبون المائدة على النظام، ويتولون هم أنفسهم اتهامه بما لم يتهمه به أحد داخل مصر من قبل! وكان رئيس المحكمة، وهو الفريق هلال عبد الله هلال، على غير عادة القضاء العسكريين، قد سمح بهامش كبير من الحرية للمتهمين للدفاع عن أنفسهم، الأمر الذى حقق لهم انتصارا تاريخيا فى المحاكمة، إذا أدانوا فيه نظام عبد الناصر بدلا من أن يدينهم! ولكنه فتح لهم من الناحية الأخرى أبواب جهنم، لقد فتح باب أوردى أبو زعبل الذى لم يعرفه تاريخ مصر الطويل، وانما عرفته النازية و الفاشية.

وقد بدأت القصة عندما استدعى ٦٤ من قيادات الاشتراكيين للترحيل إلى القاهرة على ذمة قضية الشيوعية الكبرى، بعد رحلة طويلة بدأوها من سجن القلعة فى حملة يناير١٩٥٩ ، وبعدها رحلوا، وهم مقيدون فى جنزير حديدى واحد، إلى الواحات الخارجة، إخلاء للقلعة تمهيدا لحملة مارس ١٩٥٩ ، ومن الواحات الخارجة التى قضوا فيها ١٥ يوما تقريبا، استدعوا إلى القاهرة على ذمة القضية ليقضوا فى سجن مصر منذ أوائل أبريل حتى أوائل نوفمبر ـ أى لمدة سبعة أشهر، وهناك عرفوا بعد يوم أو يومين بتشكيل مجلس عسكرى للمحاكمة.

كان من المعتقلين فى هذه القضية: الدكتور فؤاد مرسى، والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله، وسعد زهران، وحلمى ياسين، وفؤاد شحتو، ولويس إسحق، وحسن صدقى، وسعد رحمى، وعبد المنعم شتلة، ومحمود أمين العالم، والدكتور عبد العظيم أنيس، ومحمود المستكاوى ، ونبيل الهلالى، وعادل سيف النصر، وإلهام سيف النصر، وحسين طلعت، وعوض الباز، ويوسف درويش، وطه سعد، وعادل فهمى، وأحمد رضا، وسمير توفيق وصابر البياع، ومحمود العسكرى، وكمال فراج، وحسنى بخيت، وشحاته عبد الحليم، ومحمد عبد الحليم، وعيد صالح، وفؤاد العتال، ومتولى السماوى، وسعد السباعى، وفكرى رفاعى، وعريان نصيف، وشبل اسماعيل، وسعد التركى، وصلاح التركى، وأنور ابراهيم، وخليل الآسى.

فى سجن مصر بدأت تتبلور المواقف الخلافية حول أسلوب الدفاع عن أنفسهم: هل يكون الدفاع بالاعتراف بعضوية الحزب الشيوعى، بكل ما فى ذلك من تحد كامل لنظام عبد الناصر، وإثبات أنه فى ذروة سعار عبد الناصر ضد الشيوعية وجدت كوادر فى قفص المحكمة تعترف بعضوية الحزب الشيوعى - أو يكون الدفاع دفاعا سياسيا؟

فى ذلك الحين رفض أربعة من القيادات المهمة أسلوب الاعتراف بالعضوية، وهم: الدكتور فؤاد مرسى، وسعد زهران، ومحمود أمين العالم، واسماعيل صبرى عبد الله، على أساس أن الأمر المهم ليس هو فى الاعتراف بالعضوية أمام المحكمة، ولكن فى مضمون الدفاع السياسى، وكان الدكتور عبد العظيم أنيس من أبرز مؤيدى هذا الرأى. وأخيرا انتهى الرأى إلى ترك الأمر اختياريا للمعتقلين، وتم توزيع نقاط الدفاع بحيث يتولى سعد زهران القضية الثقافية، وحلمى ياسين قضية الديموقراطية، والدكتور فؤاد مرسى والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله المسائل الاقتصادية وقضية الوحدة، وفؤاد شحتو قضايا العمال.

ويلاحظ هنا أن الجميع كانوا حتى ذلك الحين واقعين تحت وهم أنهم يتعاملون مع نظام متحضر مما عرفته النظم السياسية عبر التاريخ، وأنه مهما بلغت تجاوزاته فى حقوق الانسان فإن هذه التجاوزات لها حدود لايمكن أن تتجاوزها، فلم تكن قد دهمتهم بعد تجربة أوردى أبو زعبل التى كانت خارج نطاق أى تفكير بشرى! ومن هنا شغلوا أنفسهم بتلك القضايا النظرية حول أسلوب الدفاع، ولم يعرفوا أن المحاكمة لايقصد بها نظام عبد الناصر إثبات إدانة أوبراءة، فالبراءة عنده تتساوى مع الإدانة، والجميع سجناء لايفرق بينهم إلا لون بذلة السجن ، فالمدان يرتدى بذلة زرقاء، والبرىء يرتدى بذلة بيضاء! والكل يقضون خمس سنوات فى جحيم معتقلات عبد الناصر لمجرد الخلاف فى الرأى ،وليس لأية تهمة أخرى مما يسجن لأجلها المرءفى النظم المتحضرة.

وعلى كل حال، فقد اتخذت المحاكمة الشكل الرسمى للمحاكمات للإيهام بأنها محاكمة حقيقية، فقد كان شهود الإثبات فيها ممدوح سالم وحسن مصيلحى وسيد فهمى وعبد الرحمن عشوب، وكان شهود النفى خالد محيى الدين وكمال رفعت ولطفى واكد ومحسن لطفى، وفيما يبدو أن رئيس المحكمة الفريق عبد الله هلال قد تأثر بشهادات الأربعة عن دور الشيوعيين فى الدفاع عن بورسعيد أثناء العدوان الثلاثى، فعندما قالوا إن الشيوعيين كانوا مسئولين عن المقاومة، وإنهم وطنيون، قال الفريق عبدالله هلال: «لاأحد هنا يشكك فى وطنية المتهمين أو وطنية الشيوعيين». ثم رفع صوته عاليا يتساءل: «هل هناك ياأساتذة من شكك فى وطنية الشيوعيين؟ وكان الشهود قد حددوا أن عبد المنعم شتلة هو أول من دخل بورسعيد.

وقد جاءت دفاعات المتهمين لتقلب المائدة على نظام عبد الناصر، فقد قال الدكتور فؤاد مرسى: «أنا فى الحقيقة لست هنا متهما، بل أنا الذى أتهم! إنى أتهم جمال عبد الناصر بأنه قام بانقلاب على السياسة الوطنية التى أقرتها القوى الوطنية طوال أعوام ١٩٥٦و٥٧و٥٨! وأنه قد بدأ فى ضرب

هذه القوى الوطنية فى داخل مصر وفى خارجها: فى العالم العربى، وفى سوريا والعراق! وأنه يرى، بتأثير من أعداء بلدنا الامريكيين والاستعماريين فى العالم، أن المعركة الوطنية قد انتهت! وبالتالى، فإنى أتهم جمال عبد الناصر بانقلابه على نظام الحكم، ولست أنا الذى يقوم بالانقلاب ولا هؤلاء الموجودون فى القفص! وإنه من الضرورى تصحيح الخط السياسى للنظام، والعودة إلى خط الوحدة الوطنية».

وأثار فكرى رفاعى - وهو مدرس - قضيةخطيرة هى اتخاذ عبد الناصر المصريين جواسيس على بعضهم البعض، فقال أمام المحكمة: «لم أكن أتمنى أن أعيش إلى اليوم الذى أكتشف فيه أن سلطات الأمن قد اتفقت مع واحد من الطلبة الذين أقوم على تعليمهم، كى يقوم بمراقبتى والتجسس على! لقد تعلمنا فى المدارس أن المدرس له قد سيته، ومن هنا اخترت مهنة التدريس لأنها مهنة شريفة تقوم على تربية الأجيال المتعاقبة، إلا أننى أكتشف اليوم أن من قمت على تعليمه وتربيته قد أفسدته أجهزة الأمن، ليتحول إلى شخص يقوم على خيانة مدرسه وأستاذه ومربيه الذى هو منه فى منزلة الأب»!

وقد فضح حسنى بخيت أمام المحكمة المعاملة الشاذة التى يلقاها المعتقلون الشيوعيون، وأعمال الاعتداء عليهم فى الفيوم والواحات، وقال: «لقد ضغطوا على وهددونى بالاعتداء على زوجتى التى أحبها ولاأمتلك فى هذه الدنيا سواها! وكان يعرض مأساته بطريقة مؤثرة. وكان زبانية عبد الناصر قد أقنعوه بالشهادة ضد الشيوعيين، فقلب المائدة عليهم! وكانت النتيجة أن انتقل من سجن الأجانب الذى كان معزولا فيه عن المعتقلين، إلى سجن الحضرة لينضم إلى المعتقلين!

والمهم هو أنه عندما جاء دور النيابة فى المرافعة ضد المتهمين، أمسك على نور الدين، الذى كان نائبا عموميا، بورقة فى يده، وقال: أتحدى

الحزب الشيوعى وأعضاءه أن يكذبوا هذه الوثيقة، إنها تقول بضرورة الصلح مع اسرائيل وإقامة علاقات طيبة معها، هاهى ذى الوثيقة وأتحدى أن يتكلم أى واحد منكم » وهنا حدثت ثورة عارمة من المعتقلين، فقد نهضوا جميعا يصرخون فى نفس واحد: ياكذاب، ياحقير! ووقف حلمى ياسين يرد قائلا: إن للحزب فى القضية ثلاثة تقارير تقول: إن اسرائيل دولة عنصرية، ونرفض التقسيم، كما توضح كفاح الشيوعيين والكفاح المسلح، إذن: فالشيوعيون لايمكن أن يقولوا بانهاء القضية والاتفاق مع إسرائيل. وقد ترتب على هذه الثورة فى المحكمة أن استبعد على نور الدين من المرافعة وسافر إلى القاهرة، وحل محله أحمد موسى.

والمفارقة هى أنه فى الوقت الذى كان عبد الناصر ينكل بالشيوعيين، كانت حكومة عبد الكريم قاسم تعدم الطبقجلى ورفعت الحاج سرى، فانتهز عبدالناصر الفرصة وسير المظاهرات فى الشوارع تهتف: الموت للشيوعيين»! وقررت نقابة المحامين فى مصر الاضراب احتجاجا على المجازر التى تجرى فى العراق! وهو ما أثار سجناء الرأى، فلم يكن ما يجرى على يد عبد الناصر بأقل مما كان يجرى على يد عبد الكريم قاسم، ولذلك وقف سعد رحمى أمام المحكمة يندد بهذا الموقف، ويقول: «وكان الأجدر بنقابة المحامين أن تلتفت إلى مايجرى على أرض مصر ويدور فيها من انتهاك للدستور، والحريات، والقانون، والأفراد، والأعراض! وهنا بدأ - كما يقول الدكتور فخرى - الصراخ فى المحكمة يطالب بإغلاق الميكروفون!

والطريف أنه عندما صدرت جريدة أخبار اليوم بعد أن انتهت المحاكمة فى الثالث أو الرابع من نوفمبر عام ١٩٥٩، صدرت على صدرها عنوان كبير: « النيابة تضبط وثيقة خطيرة!» وتحت العنوان تتحدث عن الوثيقة المزعومة عن الصلح مع اسرائيل! فقد كان نظام عبدالناصر فى ذلك الحين يعد المسرح فى أوردى أبوزعبل لكى يفتتحه سجناء الرأى!

مهازل العدالة الناصرية !

الوفد فى ١١/٥/١٩٩٨

سعى سجناء الرأى إلى حتفهم بظلفهم! فقد انتهزوا فرصة محاكمتهم أمام المحكمة العسكرية العليا فى الاسكندرية فى أكتوبر ١٩٥٩ ليقلبوا المائدة على نظام عبد االناصر، وبدلا من محاكمتهم كما كان يرغب .. وضعوا النظام فى قفص الاتهام وأخذوا فى محاكمته! ولم يكن ذلك مما كان يعهده نظام عبد الناصر الذى تعود على محاكمة متهمين تولى التعذيب داخل السجون ترويضهم وتهذيبهم! ومن هنا أدرك أن كمية التعذيب والإهانات التى لقيها الشيوعيون قبل المحاكمة لم تكن بالجرعة الكافية للترويض، فكان لابد من اختراع شيء جديد لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر، وهو أوردى أبوزعبل، الذى جرى التخطيط له بعناية ليكون صورة من المعسكرات النازية باستثناء غرف الغاز!

يقول الدكتور فخرى لبيب: «بعد المحاكمة رحلنا إلى أوردى ليمان أبوزعبل. كان ذلك فى ٧ نوفمبر، وكنا الدفعة الأولى التى افتتحته ! ولايمكن الفصل بحال من الأحوال بين موقفنا أثناء المحاكمة وما جرى

علينا هنالك من تنكيل وتعذيب. ذلك أننا بدلا من محاكمة حزبنا كما كانوا يرغبون، حاكمنا الحزب الحاكم، ووضعنا النظام فى قفص الاتهام. ومن هنا كان أبوزعبل محاولة اجرامية لتأديب تلك الزمرة من المعاندين، ومحاولة تذكيرهم بحقيقة من يواجهون!» ويقول الدكتور فؤاد مرسي: «لقد كان أبو زعبل نتيجة مباشرة للانتصار السياسي الذى حققه الحزب الشيوعىّ فى المحاكمة».

ومن هنا يقول الدكتور عبد العظيم أنيس فى خطابه الثامن لزوجته! «لست أستطيع أن أصدق أن المسئولين فى مصر لم يكونوا يعرفون مايجرى فى أبوزعبل خلال الفترة من نوفمبر سنة ١٩٥٩ إلى يونيو ١٩٦٠ !».

على أن الدكتور عبد العظيم أنيس يعترف بأن «حفلة الاستقبال» التى واجهتها مجموعته فى أوردى أبوزعبل، والتى حدثت فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩، لم تكن شيئا بالمقارنة بـ «حفلة الاستقبال» التى أعدت لدفعة شهدى عطية االشافعى فى يونيو ١٩٦٠!

عرفت قضية شهدى عطية وعادل حسين ومحمد الجندى وعطية الصيرفي وغيرهم بقضية الثماني والأربعين، حيث أنها ضمت ٤٧ معتقلا من حزب «حدتو»، الذى كان أكثر الأحزاب الشيوعية تأييدا لعبد الناصر ودفاعا عن حكمه! وكان يضم: شهدى عطية الشافعى، ومبارك عبده فضل، ومحمد يوسف الجندى، وابرهيم عبد الحليم، وأحمد الرفاعى. وكمال الشلودى، وحمدى مرسي، ومحمود السكران، وعبد الحميد السحرتى، وصنع الله ابراهيم، وسعد بهجت، وابراهيم المانسترلى، ونور سليمان، وجمال غالي، ومحمد عباس، وعادل حسين، وطاهر البدرى، وأحمد القصير، ومحمد على عامر، وسيف صادق، ومحمد أحمد الزبير، وسيد عبد الوهاب ندا، وعثمان فهمى عبد اللطيف، وسعد الدين عبد المتعال، ومحمد الليثى، وأحمد على خضر، وأحمد سليم، وعلى نجيب، ومحمود

غريب سليمان، ومصطفى بهيج نصار، ومحمد محمود مراد، وصلاح هنداوى، ومحمد حجازى، وعطية الصيرفى، ومحمد يونس، ومحمود أبوشوشة، ورشاد خليل الشلودى.

وكان الجميع تقريبا قد قبض عليهم فى حملة يناير ١٩٥٩، حيث أودعوا سجن القلعة، ومنها إلى سجن المحاريق بالواحات، ثم إلى سجن مصر، سجن قرة ميدان بالقاهرة، حيث ظلوا هنالك حوالى عشرة أيام انتظارا للترحيل إلى الاسكندرية للمحاكمة أمام نفس المحكمة العسكرية برئاسة الفريق هلال عبد الله هلال، والتى كانت مشغولة حينئذ بنظر قضية فؤاد مرسى ورفاقه، ولم تكد تنتهى هذه المحاكمة حتى رحلت قضية شهدى عطية الشافعى إلى سجن الحضرة بالاسكندرية.

كانت هذه المجموعة واقعة تحت وهم أن المحاكمة التى ستخوضها هى محاكمة حقيقية مما تنتهى بالبراءة فيفرج عن المعتقل، أو بالإدانة فيبقى فى السجن! ولم تعلم إلى ذلك الحين أنها محاكمة صورية، ومهزلة من مهازل العدالة الناصرية، تنتهى بالزج بالجميع فى السجن، لايفرق بين الجميع إلا لون بذلة السجن، فهى بالنسبة للمحكوم بإدانتهم زرقاء، وبالنسبة للمحكوم ببراءتهم بيضاء!

ولو كانوا يعرفون هذه النتيجة، بل لوكانوا يعرفون أن عبد الناصر فى ذلك الحين كان يعدُّ لهم برنامجا حافلا فى أوردى أبوزعبل، لما شغلتهم قضية تدبير المبالغ، التى قدمت للمحامين، من الأهالى ومن تبرعات بعض الأصدقاء والشخصيات التى يمكن أن تتبرع لمثل هذه القضية.

فلم يكن نظام عبد االناصر يشهد وقتذاك ما يشهده نظام محمد حسنى مبارك - وقت كتابة حلقات هذه الدراسة - من تبرع عدد هائل من المحامين للدفاع عن المتهمين فى قضايا السب والقذف، الذين صوروا صحفيى السب والقذف فى صورة «رموز الأمة» الذين يشار اليهم بالبنان،

وتتحرك لهم نقابة الصحفيين! وحاولوا إثبات أن قضايا السب والقذف هى قضايا رأى ! ـ فلم يكن هذا الفساد قد ظهر بعد! وإنما كانت قضايا الرأى الحقيقية فى عهد عبد الناصر ـ كما هو الحال فى قضايا الشيوعيين أو الإخوان المسلمين ـ من القضايا التى يتحرج المحامون عن الدفاع عنها خشية أن ينسحب هذا الدفاع على مواقفهم أنفسهم، فيجدون أنفسهم وقد فرغوا من دفاعهم لينضموا إلى المتهمين فى غياهب السجون!

وكان بعض هؤلاء المحامين، الذين يدركون حقيقة هذه المحاكمات، يرفضون إهدار جهودهم الدفاعية دون طائل فى مقابل المال، كما حدث مع الدكتور محمد عصفور فى قضية أبو سيف يوسف واسماعيل المهدوى وحسين شعلان وسامى خشبة وفريد رمزى وآخرون.

فعندما طلب فريد رمزى منه الدفاع عنه فى القضية، صارحه، بعد اطلاعه على القضية، بأن دفاعه عنه لاجدوى منه، أو على حد قوله: «أعلن أن دفاعه عنى لن يأتى بفائدة تذكر، وأنه لابد محكوم علىّ بمدة تتراوح ما بين الست والعشر السنوات»! وعندما أبلغه والدى أنه مقتدر ماليا، وأنه على استعداد لدفع الأتعاب كلها مقدما، سواء كسبت القضية أو خسرتها، أوضح له الدكتور محمد عصفور أن المسألة بالنسبة له كأستاذ جامعى حريص على سمعته، ليست مسألة مال، ولكنها مسألة النتيجة التى يحققها، وأن مثل قضايانا قد صدر الحكم فيها علينا من قبل أن تبدأ! وأقنع والدى والأسرة أن الحكم الذى سوف يصدر ضدى بعد المحاكمة، معروف الآن ـ من قبل المحاكمة ـ للمباحث العامة والجهات الحكومية المعنية، وبالتالى فلا داع لمصاريف لا جدوى من ورائها!

على أن المتهمين فى قضية شهدى عطية الشافعى كانوا ـ كما ذكرنا ـ واقعين تحت وهم أن المحاكمة هى محاكمة جدية وحقيقية، ولذلك كانوا ـ اختصارا لأتعاب المحامين ـ يلقون على عاتق كل محام الدفاع عن

مجموعة كاملة! ولم يخرج على هذه القاعدة إلا حالات قليلة، منهم شهدى عطية الشافعى، الذى كان محاميه الأستاذ محمد عبد الله، ومحمد الجندى الذى كان محاميه الاستاذ جمال العطيفى، ومبارك عبده فضل الذى كان محامية الأستاذ ابراهيم طلعت.

وكما كان المتهمون فى هذه القضية واقعين تحت وهم جدية المحاكمة، فإنهم كانوا واقعين أيضا تحت وهم أفدح بخصوص توصيف وتقييم نظام عبد الناصر!

فكما يقول محمد الجندى: «كنا قبل دخول السجن نعتبر أن عبد الناصر ومجموعة معه فى السلطة تمثل القوى المتقدمة فى البورجوازية الوطنية، وكنا نسعى لقيام تحالف مع عبد الناصر ومجموعته فى السلطة. وقبل الذهاب إلى أبوزعبل، وكان شهدى موجودا، قلنا إن هناك مجموعة فى السلطة، هى ليست كل السلطة، مجموعة أسميناها بالمجموعة الاشتراكية، لها أفكار اشتراكية ولكنها ليست الماركسية اللينينية، ويجب العمل مع هذه المجموعة لتحقيق وحدة العمل من أجل الأهداف الوطنية والديموقراطية، وقلنا إنه يمكن حدوث تطور فكرى لهذه المجموعة!».

وكان هذا أسوأ تحليل وفهم لنظام عبد الناصر، فقد كان الفكر الأساسى لعبد الناصر هو البقاء فى السلطة بكل وسيلة، وإلهاء الجماهير المصرية بالشعارات التى لاينوى العمل بمضمونها. وعلى سبيل المثال، ففى الوقت نفسه الذى كان ينتهك كل حق من حقوق الانسان فى معتقل أوردى أبو زعبل النازى، كان يوقع على اتفاقية حقوق الإنسان عام ١٩٦٠!

والمهم هو أن دفاع «مجموعة حدتو» لم يكن يتخذ خط الاعتراف بعضوية الحزب الشيوعى، كما حدث مع أعضاء الحزب الشيوعى، وإنما كان يقوم على دفاع سياسى يقول إن عبد الناصر والقوى الموجودة قوى وطنية، ولكنها مخطئة فى حق الشيوعيين، وإن الإجراءات التى تتخذ

ضدهم غير سليمة! وقد تولى شهدى عطية الدفاع السياسى وتحدث فيهِ عن الموقف من الاستعمار، والموقف من عبد الناصر كرجل وطنى، ودافع عن دور الشيوعيين داخل التحالف الوطنى، وتناول دورهم الوطنى. وفى أثناء المحاكمة أيد المعتقلون قرارعبد الناصر فى فبراير ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر.

على هذا النحو كانت صدمة المعتقلين من حزب حدتو عندما انتقلوا من المحكمة مباشرة إلى أوردى أبوزعبل، ليفاجئوا «بحفل الاستقبال» الذى كان يعده لهم اللواء اسماعيل همت!

ففى ذلك الحين كان التكتيم من جانب نظام عبد الناصر على ماكان يحدث فى أوردى أبوزعبل قد خدع مجموعة شهدى عطية الشافعى. فكما يقول مبارك عبده فضل: «فوجئنا بعد انتهاء المحاكمة بيومين أوثلاثة، بالزنازين تفتح علينا الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وطلب منا أن نلبس ملابسنا ونجهز أنفسنا. كان هناك استعجال شديد جدا، وبالفعل جهزنا حاجياتنا فى سرعة، وكالعادة نظمنا مسئول عن الرحلة عليه أن يحدد المسائل والمواقف. كان ترحيلنا فى سيارتين، فاخترنا شهدى عطية لواحدة منهما ورفيقا آخر للسيارة الأخرى، وغادرنا السجن، لاندرى إلى أين؟

«كانت التخمينات التى وردت على أذهاننا أننا فى طريقنا إلى سجن مصر أو ليمان طرة، ولم يكن موضوع أبوزعبل واردا فى أذهاننا، لأن أبوزعبل هو مكان للمعتقلين وليس المسجونين، ولم نكن نعرف أن مجموعة قضية الدكتور فؤاد مرسى قد ذهبت إلى أبوزعبل! كما لم نكن نعرف الأوضاع التى تجرى هناك! لقد كان بعيدا عن أذهاننا كل البعد ما رأيناه فى أبوزعبل بعد ذلك، وانما كان كل ماتصورناه هو نوع من التضييق، أونوع من الإهانة البسيطة، أما التعذيب المنظم فلم يكن فى أذهاننا آنذاك.

«على أنه سرعان ما أدركنا أننا نتجه إلى أبوزعبل، وكان ذلك بعد أن دخلنا طريق أبوزعبل!».

قصة مهداة لأصحاب «البايب» !

الوفد فى ١٨/٥/١٩٩٨

يعتبر أوردى ليمان أبوزعبل أحد إبداعات الحقبة الناصرية فى مجال انتهاك حقوق الإنسان، إذ لم يرد بشأنه نص فى قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ! فقد حدد هذا القانون أنواع السجون فى مصر بأربعة أنواع: (١) ليمانات (٢) سجون عمومية (٣) سجون مركزية (٤) سجون خاصة تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية تعد لأنماط وأنواع من المسجونين، ولاتخصص لتنفيذ نوع معين من العقوبات.

أما الليمانات فيودع فيها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، فيما عدا كل من تجاوز الستين من الرجال والمرضى الذى تحول حالتهم الصحية دون البقاء فى الليمان، فهؤلاء تنفذ عقوبتهم فى السجون العمومية. وقد وجد فى بداية عهد عبد الناصر ليمانان: أحدهما فى طرة، والآخر فى أبى زعبل.

أما السجون العمومية، فيودع فيها المحكوم عليهم بعقوبة السجن، والمحكوم عليهم بعقوبة الحبس إذا زادت على ثلاثة أشهر.

أما السجون المركزية، فيودع فيها المحكموم عليهم بالحبس مدة لاتزيد على ثلاثة أشهر، وكذلك الأشخاص الذين ينفذ عليهم الإكراه البدنى فى حالة عدم تنفيذهم للعقوبات المالية.

أما السجون الخاصة فقد عدل نظام عبد الناصر عن إقامتها لسبب بسيط هو أن إنشاءها كان يقتضى - وفقا لقانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ توافر الخبراء والفنيين للإشراف على نظمها .. وما تقتضيه من فحص المحكوم عليهم من الوجهة العضوية والنفسية والعقلية والاجتماعية.. إلى آخره، وهو مايعنى خضوعها لنظام معين وامكانات ولوائح، ولم يكن هذا مما يناسب فلسفة العقاب لعبد الناصر، التى تريد أن تتحرر من كل شىء!

ومن هنا استبدل عبد الناصر بفكرة السجون الخاصة فكرة المعتقلات الفسيحة، مثل الأوردى الذى كان ملحقا بليمان أبى زعبل، وكان يستخدم للعزل الصحى أو معزل للنزلاء الجدد أو كمعزل لتأديب مجموعة من السجناء. وكان أول مرة يستخدم فيها كمعتقل للشيوعيين فى عام ١٩٥٤. وكان فى البداية خاضعا لمصلحة السجون، ثم أصبح فى عهد عبد الناصر خاضعا بالكامل لسلطة المباحث العامة بعد أن تقرر تأديب الشيوعيين لجرأتهم على النظام الناصرى فى أثناء المحاكمة.

ولم يكن تحول الإشراف على الأوردى من مصلحة السجون إلى المباحث العامة مجرد تغيير إدارى، وانما كان تغييرا فى فلسفة العقاب! ففى فلسفة السجون توجد حقوق للمسجونين، وفى فلسفة المعتقلات لاتوجد أيه حقوق!

وربما كانت القصة الطريفة الآتية التى أوردها الدكتور فخرى لبيب مما يقرب هذه الحقيقة فى ذهن القارئ. فيذكر أن مدير المنطقة التى يقع فيها الأوردى وقع فى خطأ اعتبار النزلاء فى أوردى أبوزعبل خاضعين لمسئوليته، فجاء إلى الأوردى فى مناسبة مولد النبى يحمل معه صناديق

الحلوى لتوزيعها على النزلاء على اعتبار أنهم مسجونون! وقد أدهش ذلك قائد المعتقل الذى أفهمه أنه وإن كانت أبنية الأوردى تتبع مدير المنطقة حقا إلا أن النزلاء داخل الأبنية لايتبعونه، ومن هنا فإن مسألة مولد النبى وحلاوة المولد هى مسألة تخص السجناء ولاتخص المعتقلين، فهم ضيوف من نوع خاص يتم الترفيه عنهم بطريقة خاصة!

ولم يفهم مدير المنطقة هذه «الطريقة الخاصة» إلابعد أن شاهدها بنفسه عندما أخذ قائد المعتقل فى توزيع الهدايا على المعتقلين فى حفل رهيب، عوت فيه السياط والشوم والعصى على أجساد المعتقلين. وهنا صرخ مدير المنطقة وهو ينطلق هاربا: أنا لم أر شيئا! بل لم أحضر البتة إلى هذا المكان!

وقبل الأوردى، ابتدع نظام عبد الناصر فى بقعة صحراوية فى منطقة جرداء اسمها «جناح» سجنا ألحق بليمان طرة، كان مكونا من خيام كالحة ممزقة، أودع فيه المسجونون من الشيوعيين والإخوان المسلمين، وتميز بصورة من صور الحياة البدائية، حيث يقوم المسجونون فيه باعداد طعامهم وتجهيز خبزهم وتكييف معيشتهم بالطريقة التى تناسبهم، ومن حولهم الصحراء الشاسعة المترامية لما بعد الأفق لاتسمح لأحد بمجرد التفكير فى الهرب.

وفى هذا السجن النائى الذى خلا من الحراسة الداخلية، انفتحت الفرصة أمام المسجونين الفنانين لممارسة قدراتهم، مثل وليم اسحق الفنان المصور، ود اود عزيز الفنان الرسام، وسعيد عبد الوهاب الفنان المصور، وصلاح حافظ وعلى الشريف ومحمد متولى عوض وطوسون كيرلس ورؤوف نظمى وغيرهم.

وقد استمر هذا حتى أواخر عام ١٩٥٨ عندما أبدعت عبقرية نظام عبد الناصر سجنا آخر فى قلب الصحراء الغربية وفى الواحات الخارجة أيضا، فى موضع شديد الحرارة أقرب إلى لهيب الحريق، عرف باسم «سجن

المحاريق» أو «منفى المحاريق»، ولم يكن سجنا مفتوحا كسجن جناح، وإنما كان سجنا مغلقا. وإلى هذا السجن نقل المسجونون فى سجن جناح.

وكان سجن المحاريق قد بدأ استخدامه كمعتقل عندما بدأ تفريغ سجن القلعة ممن قبض عليهم فى حملة يناير ١٩٥٩ تمهيداً لاستقبال من سيقبض عليهم فى حملة مارس. وكانت تلك هى الدفعة الأولى التى تم تصديرها إلى منفى المحاريق، حيث كان فى انتظارهم مفاجأة فى محطة المواصلة هى لقاؤهم بزملائهم المعتقلين فى سبتمبر ١٩٥٨ فى معتقل قنا. وقد احتل القادمون من القاهرة وقنا نصف العنبر، فى حين احتل السجناء الشيوعيون النصف الآخر، وكان اللقاء بين الفريقين متاحا.

على أنه بعد خمسة عشر يوما بدأ الترحيل إلى القاهرة للمتهمين فى القضية الكبرى وعددهم ٦٤ سجينا، وقضية «حدتو» وعدد أفرادها ٤٨ معتقلا، فبقى من دفعة القادمين من معتقل قنا والقلعة حوالى ٥٠ معتقلا لم توجه لهم تهمة ما ولم يصدر بشأنهم أى اتهام، اذ لم تكن الدولة تملك إدانتهم قانونيا، فبقوا فى المعتقل فى صورة «معتقلين» وليسوا مسجونين، مشكلين أول دفعة حقيقية للمعتقلين بهذا المنفى، بمعنى أنهم كانوا بداية المنفى كمعتقل - أى لايخضع لقانون تنظيم السجون.

ولم يلبث أن لحقتهم دفعة ثانية وصلت من معتقل العزب بالفيوم فى ٢١ يونيو ١٩٥٩، ممن اعتبرتهم ادارة المعتقل والمباحث العامة من عناصر «الشغب والإثارة». وقد شحنوا إلى بنى سويف مقيدين فى الحجلات التى كانت الواحدة تضم ثلاثين معتقلا، وكان عددهم ٥٩ معتقلا. وكانت هذه الدفعة هى التى ضمت عبد الستار الطويلة، ووقعت فيها حادثة تحرك القطار بعد نزوله وآخرين، التى أشرنا اليها فى موضع سابق، وكاد يسحب تحت عجلاته.

كـان الوضع في سـجن المحـاريق هو نفس الوضع في أوردي أبوزعـبل، ففي حين كـان السجن كله تابعا لمصلحة السجون، كان عنبر المعتقلين فيه يخضع عمليا وفعليا للمباحث العامـة. وبالتالي ففي حين كـان المسجـونون تطبق عليهم لائحة السجون، ويتمتعون بالزيارة واستلام الطرود والتعامل مع الكانتين وقراءة الكتب والاستماع إلى الاذاعة، كان المعتقلون بقرار عبد الناصر محرومين من كل تلك الحقوق.

والمهم هو أن منفى المحاريق تحـول ليـصـبح مـسـتـودعـا لتـخـرين الشيوعيين! ففي ١٣ سبتمبر ١٩٥٩ وصلته دفعة ثانية من معتقل العزب بالفيوم عددها ٤٠ معتقلا، وفي النصف الثاني من نوفمبر ١٩٥٩ أفرغ السجن الحربي من الشيوعيين المصريين ليصبوا في المحاريق.

على أنه في يوم ٧ نوفـمـبـر ١٩٥٩ افـتـتح النظام الناصـرى أوردى أبوزعبل، ليستقبل مجموعـة السجناء الذين حوكموا أمام المحكمـة العسكرية العليا في الاسكندرية والذين عرفت قضيتهم باسم قضية الشيوعية الكبرى «فؤاد مرسي وآخرون»، ولم تكن المحكمـة قد أصدرت حكمها بعد! الأمر الذي دل على أن عـبـد الناصـر كان ينفـذ أحكامـه هو دونما انتظار لأحكام القضاء!

وهو مـاحدث تماما مع قضية شهدى عطية الشافعي، أو قضيـة الثمانـي والأربعين، فقد انتهت المحاكمة في منتصف عام ١٩٦٠، ثم جاء الترحيل إلى أوردى أبوزعبل من قبل أن تصدر المحكمة أحكامها!

وكـان وصول المعتقلين إلى الأوردى مفاجـأة لهم من جانبين: الأول أن مـوضـوع أبوزعـبل لم يكن واردا في أذهانهـم، إذ كـانوا يعـتـقـدون أنـهم متجـهون إلى سجن مصر أو ليمان طرة! والثاني هو أن مـاكان يحـدث في أوردى أبوزعبل مما جرى لمجموعة الافـتـتاح في ٧نوفمبـر ١٩٥٩ كان

خافيا عليهم تماما! وبالتالي كانوا يتصورون أن قصارى ما سوف يلقونه لن يتعدى نوعا من التضييق أو الإهانة البسيطة.

ومن هنا كانت الصدمة العصبية التى أعدها نظام عبد الناصر بعناية للقضاء على المعتقلين! ولنترك مبارك عبده فضل يروى ماحدث من واقع المشاهدة العيانية وما وقع له شخصيا، يقول:

«بلغنا أبوزعبل حوالى الساعة السابعة صباحا، وجلسنا فى مكان خلوى بعيد عن الأوردى، وأول مانزلنا من السيارات وجدنا ضجيجا وعساكر وفرسانا وعصياً وأشياء فظيعة للغاية! أجلسونا كل أربعة فى صف واحد، وظللنا جالسين هكذا حوالى ثلاث ساعات، وبدأ الزملاء يتململون، فكان كل حركة يأتيها زميل يضرب بسببها. كنت وقتها سمينا للغاية، ولذلك تحركت كثيرا، ونلت ـ بالتالى ـ كمية فظيعة من العصى والشوم على رأسى!».

«وبدأوا يأخذوننا صفا صفا، وعندما جاء دور الأربعة الذين أنا معهم، كنت منهكا للغاية من الضرب الفظيع الذى انصب على رأسى. أخذنا نجرى بين صفين من الجنود وصف من الفرسان خلفنا، إن توقفت ضربوك. وأتذكر أننى وقعت أكثر من مرة. وعندما وصلت باب الأوردى كنت قد انتهيت تماما، ولم أعد قادرا على الحركة، وأصبت بالإغماء أكثر من مرة، فكانوا يغمروننى بالماء حتى أفيق».

«خلعوا ملابسى، لاأدرى كيف؟ وحلقوا شعرى، وأتذكر أنى كنت أصاب بالإغماء، وأن هناك من كان يحملنى، اثنين من اليدين، واثنين من الرجلين، وكان هناك من يضربنى على ظهرى وبطنى، كانوا يقلبوننى وأنا عريان منهك للغاية، أصاب بالإغماء فأعاد إلى الوعى لأضرب من جديد! وعندما وصلت باب العنبر كنت أزحف على رجلى عاجزا عن المشى، وعندما دخلته فقدت الإدراك بكل ماحولى، وأصابتنى حالة من الإغماء

المتصل . كنت أفيق لحظات فأطلب ماء وأشرب، فتزيد حالتى سوءا. أحسست أنى أموت، وأحسست بتومرجى السجن يغرس فى جسدى حقنة كورامين، وربما تكون هى التى أنقذت الموقف، أفقت قليلا وبعدها نقلت إلى حجرة، ووجدت فيها معى جمال غالى، ونور سليمان، ومحمد عباس فهمى، وعادل حسين. كنا ننام فى سرر عالية من ناحية الرأس ومنخفضة من ناحية الأقدام. سألنا الطبيب عن حقيقة ما جرى لنا، فقال: إننا مصابون بصدمة عصبية، وكنت أنا أسوأهم حالا، وقال الطبيب إنه لابد من عدم الحركة وعدم شرب المياه مدة ٢٤ ساعة، وأن هذه هى مرحلة الخطر التى لواجتزناها نجونا، وإن عجزنا عن عبورها نتعرض لخطر شديد، حيث أن هذه الصدمة العصبية ـ كما قيل لنا ـ يمكن أن تقتل الواحد منا فى أية لحظة».

على كل حال فإن هذه القصة التى أرويها فى هذا المقال أهديها إلى الحزب الناصرى، وبخاصة إلى الصحفى الناصرى الذى حبس بسبب السب والقذف، وروت جريدة الأهالى أنه عندما حضر إلى محكمة مستأنف السيدة زينب للنظر فى الاستشكال المقدم منه، لم يكن بين المساجين، وإنما كان يجلس فى كابينة السيارة! ثم ظهر وهو يرتدى قميصا أزرق نظيفا وبنطلونا جينز والحذاء الجلد، وفى يده «البايب»!

فلم يكن مبارك عبده فضل متهما فى جريمة سب وقذف، وانما كان محبوسا فى قضية رأى، ولكنه لم يتمتع بقميص أزرق نظيف، ولم يتمتع بارتداء بنطلون جينز، بل جرده نظام عبد الناصر تماما من ملابسه ليضرب على الظهر والبطن! كما أنه لم يتمتع بتدخين «البايب»، وانما كان يتمتع بحقنة كورامين! ولكن الناصريين يضللون جماهيرنا ويطلقون على سجناء السب والقذف «سجناء رأى» ويدعون أنهم يدافعون عن حرية الرأى وحقوق الانسان، وأيديهم مخضبة بدماء شهدى عطية الشافعى وفريد حداد!

زبانية أوردى أبو زعبل و« حركة شادية » !

الوفد فى ٢٥/٥/١٩٩٨

خلط الناصريون بين حرية الرأى وحرية السب والقذف، وجعلوا من صحفيى السب والقذف أبطالا وطنيين! وتحالفوا مع صحفيى السب والقذف فى جريدة الشعب لسان حال الإسلام السياسى، واتهموا من يدافعون عن الصحافة النظيفة والرأى الشريف فى جريدة الوفد بأنهم يدعون إلى حبس الصحفيين! بل زعموا أن مصر تشهد لأول مرة فى تاريخها حبس الصحفيين! ثم فوجئ الناس بجريدة الأهالى وهى تصف صحفيا ناصريا من صحفيى السب والقذف المحبوسين بحكم قضائى، بأنه وصل إلى محكمة مستأنف السيدة زينب جالسا فى كابينة سيارة السجن، ونزل منها وهو يرتدى قميصا أزرق نظيفا وبنطلون جينز وفى يده البايب!

ولذلك أهدينا لأصحاب البايب من الناصريين لمحة عن سجون ومعتقلات عبد الناصر، وقصة استقبال مناضل مصرى شريف هو مبارك عبده فضل فى أوردى أبوزعبل على يد زبانية التعذيب، ليس لأنه سب أو قذف أحدا فى نظام عبد الناصر، وإنما لأنه اختلف معه فقط فى الرأى! وقد

كان معه في هذا الاستقبال عادل حسين الصحفي، الشيوعي وقتذاك، وأمين عام حزب العمل حاليا!

وفي هذا المقال نهدى أصحاب «البايب» من الناصريين أيضا قصتين: الأولى لمحمد يوسف الجندى، ابن يوسف الجندى بطل جمهورية زفتى، والثانية لنجاتى عبدالمجيد.

يقول محمد يوسف الجندى: «قبل أن تدخل سيارات السجن أوردى أبو زعبل كانت تأتى لنا الأخبار عن هذا المعتقل، ولكنا لم نكن نصدقها! كنا نسمع أن هناك تعذيبا، ولكن دون تفصيلات أو تأكيد! ولم نكن نعرف بمقتل فريد حداد من الضرب!

«وعندما وصلنا كان الضباط فى انتظارنا، وبدأت الأوامر من قبيل: «انزل يا ابن الكلب! و «اقعد على قرافيصك»! وكانت هناك خيل وقوات. جلسنا على قرافيصنا، وبدأت أعمال التحرش بنا، كل من يتململ أو يتحرك يضربه الضابط بالشومة على رأسه وهو يصرخ فيه: «انت بتتحرك ليه يا ولد؟»

«بدأنا نغادر هذا المكان أربعات، وقيل لنا أن نجرى حتى المكان الذى سنخلع فيه ملابسنا، وأن الذى يجرى أسرع لن يناله الضرب. بدأ النداء على الأسماء أربعات، وبدأ الجرى، ولم يفلت أحد من الضرب! وعند الوصول إلى مكان كان يتجمع فيه الضباط، بدأت مرحلة أخرى من الضرب المميت، و «اقلع يابن الكلب»! ثم حلاقة سريعة، واسمك؟ والاجراءات الادارية. وأثناء ذلك كان الضرب القاتل يهوى فى كل مكان: على الرقبة، وعلى الرأس، دون تمييز!

«وبعد أن غدا كلّ منّاً عاريا وحليقا، أحضروا لكل منا برشا وبطانية. وكان على المعتقل أن ينام بظهره على الأرض، وقد وضع البطانية والبرش على بطنه، ويمسك أحد الحراس بإحدى رجليه من ناحية، ويمسك الآخر بالأخرى، ويبدأ السحل حتى العنبر!

«وهناك وفى مكان ما قبل العنبر، كان يقف الضابط عبد اللطيف رشدى أحد ضباط السجن، وهنا بدأت مرحلة ثالثة من الضرب المميت: «انت شيوعى يابن الكلب؟» «قل أنا مرة»! والضرب يشتد لا يتوقف ابتداء من هذا المكان حتى العنبر».

«وعندئذ بدأت المرحلة الرابعة من الضرب، فقد كان على كل منا أن يقف رافعا يديه إلى الحائط، وكان الذى يشرف على هذه العملية أحد صولات السجن، وهو يستقبلك فى العنبر بالضرب الشديد أيضا!».

«لقد سحلنا جميعا، ما عدا عبد الحميد السحرتى، وصنع الله إبراهيم، وسعد بهجت، وإبراهيم المناسترلى، فقد كان عليهم توصيات، ولذلك جعلوهم يخلعون ملابسهم، وأعطوهم الأبراش والنمر، وأجلسوهم القرفصاء ليروا تعذيب كل الآخرين».

«وسأل الضابط يونس مرعى: اين شهدى عطية؟ فقال شهدى عطية: أنا هو»! فانهالوا عليه ضربا بطريقة غير معقولة! كانوا يغرقونه فى ترعة إلى جوار الطريق الذى نجرى فيه، ثم يخرجونه ليضربوه، ثم يعيدون إغراقه فى الترعة، ثم اخراجه، ثم ضربه من جديد، وهكذا، وظلوا يضربونه حتى مات! ولكنى لا أعرف أين مات بالضبط؟ ولكن يبدو أنهم انفردوا به فى نهاية الترحيلة أو قبلها بقليل».

«وعندما أدخلنا جميعا إلى العنبر وأغلق بابه علينا، كنا جميعا مصابين»! وكانت هناك «أهرامات» فى رأس إبراهيم عبد الحليم من ضرب الشوم! واقتحم الضابط يونس مرعى العنبر، وهو يزعق: «قف يا ولد يا بن الكلب»! جاء التومرجى بالميكروكروم، وجاء الطبيب أيضا، واتصل الضرب أمام الطبيب!».

«كان هناك أربعة زملاء فى حالة خطرة: مبارك عبده فضل، ونور سليمان، وجمال غالى، ومحمد عباس. وفى وقت الغروب سمعنا أصواتا

غريبة «تش تش» كانت كالموسيقى! وعرفنا فيما بعد أنها أصوات «القرايش» على أجساد الزملاء فى العنابر الأخرى، وهم يلفون للتفتيش!».

«وعندما وصلت الأحكام، حكم على مبارك عبده فضل وابراهيم عبدالحليم وآخرين بعشر سنوات، وحكم عليّ ونور سليمان بالبراءة. ولكنا نقلنا بعد ذلك إلى الواحات: سواء من حكم عليه لتنفيذ الحكم، أو من برئ»! كان وضع المسجونين أفضل من وضع المعتقلين بأمر عبدالناصر، وكان قد حكم عليّ فى قضية سابقة بخمس سنوات، فطلبت تنفيذ الحكم لأتمتع بوضعي كمسجون، ولكنهم تجاهلوا الرد، فبقيت كمعتقل».

كانت هذه قصة محمد يوسف الجندى كما أوردها الدكتور فخرى لبيب، أما نجاتى عبدالمجيد فقد روى قصة تعذيب المعتقلين أمام المجلس العسكرى برياسة الفريق هلال عبدالله هلال، بعد مصرع شهدى عطية وما أثار مصرعه من فضيحة لعبدالناصر في يوغوسلافيا. وكان ترتيبه فى قرار الاتهام بعد فوزى جرجس ومحمود المانسترلى، فقد طلب قبل أن يبدأ دفاعه أن يسجل كلمة عن حياة المعتقلين فى أوردى أبو زعبل خلال أربع وعشرين ساعة. وقد سأله الفريق هلال عما إذا كان هو يتعرض فى ذلك الوقت لتعذيب؟ وقد أجاب بالنفى، ولكنه طلب تسجيل أربع وعشرين ساعة من حياة المعتقلين «للعبرة» - كما قال - ولأن تلك الأشياء قد وقعت ويمكن أن تتكرر، «ولأنه كان من نتائج تلك السياسة الفاشية التى لا تعتمد على أى أساس غير الأساس الفاشى المعادى للإنسانية، أننا ضحينا بأبناء من خيرة أبناء الشعب المصرى، مثل الدكتور فريد حداد وشهدى عطية اللذين كان لكل منهما مجاله وقدراته التى يحتاج إليها الشعب».

ثم أخذ فى إلقاء كلمته فقال: «كنت واحدا ممن عاشوا هناك فى أوردى أبو زعبل، وأعانى مثل ما عانوا، وأنا الآن أول من يخرج من الأوردى، وخلفى هناك زملائى المعتقلون، الذين لم يجر معهم أى تحقيق! ولم توجه لهم تهمة! ولم يصدر بشأنهم أى قرار! ولا تطبق عليهم لائحة السجون التى

تطبق على القاتل والسارق! مع أنهم معتقلون سياسيون تحكمهم معاهدة حقوق الإنسان التى تعطى للمعتقل السياسى حقوقا.

«لقد جردنا من هذه الحقوق جميعا: كنا نقوم بكسر البازلت دون محاكمة! ودون أن تصدر ضدنا أية أحكام بذلك! وهو ما لم يمارس إلا فى ظل النازية! إن هؤلاء الرجال يعذبون الآن، ومازالوا كما تركتهم، يخرجون فى الثامنة صباحا إلى بطن الجبل، ليعمل البعض منهم فى تفجيره، والبعض فى كسر الكتل الكبيرة، والبعض فى كسر البازلت إلى قطع صغيرة بمقطوعية ثلاثة مقاطف فى اليوم الواحد!».

«إنها الأشغال الشاقة التى تمارس فى مصر رغم توقيعها على اتفاقية حقوق الإنسان عام ١٩٦٠، ولكنها لا تلتزم بها، ومن هنا فإنى أصر على تسجيل أربع وعشرين ساعة فى حياة المعتقلين الشيوعيين المصريين فى أوردى أبو زعبل».

ويقول نجاتى عبدالمجيد إنه تضامن معه فى ضرورة هذا التسجيل المحامون المترافعون فى القضية، وهم زهير جرانة ومحمد عزمى النائب العام السابق، وقالا: إن هذا حق طبيعى للمتهم، وإن هؤلاء الرجال قد امتهنت كرامتهم ولابد من تسجيل هذا.

وبالفعل أخذ نجاتى فى تسجيل التعذيب، فبدأ بطريقة «لف للتفتيش» وفيها يؤمر المعتقلون بالوقوف كل فى المكان المخصص لنومه، ووجهه للحائط، ثم يؤمرون بالانحناء فى وضع الركوع مع فك دكة البنطلون والسروال، مع سندهما باليد اليمنى، ويدور السجانة على المعتقلين وهم فى هذا الوضع المهين والضرب ينهال عليهم بالشوم. ثم يؤمر المعتقلون باللف والدوران فى أماكنهم وسراويلهم محلولة، والشوم ينهال عليهم، والصيحات من السجانة والضباط تتعالى تطالبهم بسرعة الدوران فى جو هستيرى.

وقد قام نجاتى عبد المجيد بتمثيل عملية «لف للتفتيش» أمام المحكمة! ويقول: إن الفريق هلال، بوجهه التركى الأحمر، كان ينظر مشدوها، ويسألنى: هل حدث هذا بالفعل يا نجاتى؟ فقلت: إن سيادتك لم تر غير التمثيل، فما بالك بالحقيقة؟

ويقول نجاتى عبد المجيد إنه تابع التسجيل، فعرض طريقة «مشية الوزة» (وفيها يجلس المعتقل فى وضع القرفصاء، ويداه معقودتان على خصريه، ويؤمر بالسير على هذا الوضع حتى يصل إلى العنبر، تحت الضرب، فإذا عجز عن المشى تكفلت الشوم بجعل المستحيل ممكنا! وبطبيعة الحال فإن نصيب كبار السن وضعاف البنية ومن ألم بهم مرض أو جرح فى الساق من الضرب، يكون أضعافا مضاعفة!

واستمر نجاتى عبد المجيد فى تسجيل حركات التعذيب، والقيام بتمثيلها أمام الفريق هلال الذى كان مشدوها، حتى وصل إلى «حركة شادية»! التى لم تكن تقبل التمثيل، وعندما سأله رئيس المحكمة عنها قال: إنها تعنى النوم على الظهر، وفتح الساقين، وضمهما إلى أعلى!

هكذا كان نظام عبدالناصر فى التعذيب لا يغفل الاستفادة من الفن والفنانات فى عملياته الابداعية لزيادة التنكيل بسجناء الرأى وامتهان كرامتهم وآدميتهم! ولكن الناصريين اليوم يسخرون من عقول المصريين، فتراهم يتزعمون جماعات حقوق الإنسان، ويرفعون أعلى الأصوات تنديدا بسجن صحفيى السب والقذف، على الرغم من أنهم يلبسون قمصانا زرقاء نظيفة وبنطلونات جينز ويدخنون «البايب» كما يفعل اللوردات الإنجليز!

أفلت شعبان حافظ من سجون فؤاد وفاروق ولقى حتفه فى سجون عبد الناصر

الوفد فى ١٩٩٨/٦/١

فى مقالنا السابق أهدينا أصحاب «البايب» من سجناء السب والقذف من الناصريين، قصتين لاثنين من أصحاب الرأى الذين سجنوا وعذبوا وامتهنت كرامتهم وآدميتهم على يد نظام عبدالناصر، وهما محمد يوسف الجندى ابن بطل جمهورية زفتى، ومناضل مصرى آخر هو نجاتى عبدالمجيد، لكى نتيح لشعبنا فرصة المقارنة بين نظامين سياسيين: نظام يتيح للصحفى الذى أدانه القضاء المصرى وحكم عليه بالسجن ستة أشهر لاعتدائه على الشرفاء بالسب والقذف، بأن يرتدى فى السجن قميصا نظيفا وبنطلونا جينز، وحذاء جلديا، ويدخن البايب كما يفعل اللوردات الانجليز، وهو نظامنا السياسى الحالى الذى يتهمه الناصريون فى كل المحافل الدولية بالاعتداء على حقوق الإنسان - ونظام عبدالناصر، الذى يزعم الناصريون أنه عصر العزة والكرامة وعصر« ارفع رأسك يا أخى إلى آخره»، الذى كان يسجن الصحفيين والمفكرين والعلماء والمثقفين لمجرد اختلافهم معه فى الرأى، ويجردهم من ملابسهم تجريدا كاملا ليصبحوا عرايا، ويبقيهم حفاة

الأقدام وهو يدفع بهم فى وادى العقارب، ليقطعوا أحجار البازلت الصلبة بالعتلات والشواكيش والمطارق الحديدية لتوريد المقطوعية التى كانت تصل إلى «ثمانية غلقان».

ومع ذلك فقد كانت هاتان القصتان اللتان قدمناهما، لسجينى رأى خرجا من سجون عبدالناصر أحياء ، فكانا أسعد حظا من سجناء رأى آخرين لم يسعدهم الحظ بالخروج أحياء، فلقوا حتفهم من قبل أن تتاح لهم الفرصة للعودة إلى أبنائهم وزوجاتهم وأمهاتهم وآبائهم. وقد أورد الدكتور فخرى لبيب قصة هؤلاء، لا بغرض التشنيع على عصر عبدالناصر، وإنما للرصد التاريخى.

فلقد عانى سجناء الرأى فى سجون عبدالناصر من التغذية الرديئة، وانعدام الرعاية الصحية، على نحو انعكس على حالاتهم الصحية، فبدأت تظهر حالات من الأمراض الخطيرة والفتاكة تدق تباعا أبواب الزنازين، وانتشرت أمراض القرح المعدية، والتهابات القولون، وأمراض المسالك البولية، وضغط الدم، والربو، وأمراض القلب، والسل، والانيميا الحادة، والروماتيزم، وأمراض العيون، والمغص، وآلام العظم، بل الجنون أيضا، فقد أصاب ستة من المعتقلين بدرجات متفاوتة، وقد أمكن إنقاذ البعض، ولكن الآخر سقط قتيلا بسلاح المرض.

وكان بعض هؤلاء من سجناء الطبقة العاملة الذين كان نظام عبدالناصر يزعم أنه يحررهم من قيود علاقات الإنتاج الرأسمالية والاقطاعية، فى الوقت الذى كان يعيد تقييدهم بقيود أشد وحشية ونكرا، وهى قيود الدكتاتورية العسكرية.

ومن النماذج على ذلك عامل النسيج على زهران، الذى أصيب بسرطان المسالك البولية، ولم تقبل إدارة المعتقل ترحيله إلى واحدة من مستشفيات القاهرة، إلا فى ديسمبر ١٩٦٠، وبعد معارك مضنية، ولكن بعد

أن تأخرت حالته بما لا سبيل إلى شفائه، وعندئذ أفرج نظام عبدالناصر عنه إفراجاً صحياً ليموت فى داره!

وتبعه حسب الله على مرسى، وكان عامل نسيج أيضا أصيب بالتسمم البولى، وأخذ يذبل أمام رفاقه فى السجن دون أن يعرف أحد ما أصابه، وبعد محاولات عديدة تم ترحيله إلى مستشفى قصر العينى ليتحسن بعض الشيء ثم ينتكس. وقرر الأطباء المعالجون استحاله انقاذه ما لم يخرج إلى الخارج ليعالج على نحو أفضل، ولكن نظام عبدالناصر أصر على بقائه فى المعتقل عقاباً له على الخلاف فى الرأى، وهنا أعلن المرضى المعتقلون فى مستشفى قصر العينى أنهم سوف يخوضون معركة من أجل الإفراج الصحى عن حسب الله مرسى، ولكن المباحث العامة اكتفت بالأمر بنقله إلى عنبر الأمراض الباطنة، وأرسلت عددا من رجال الشرطة والمخبرين لتنفيذ الأمر بالقوة، ولكن تصدى لهم زملاؤه حتى أتى قرار الإفراج، فنقل إلى عنبر ٢٣ لإجراء التحاليل النهائية، ومن هناك أرسل إلى زملائه كلمة يقول فيها: شكراً لكم.

خرج حسب الله مرسى إلى بيته ولكن ليموت بعد ساعتين! ولم تكن زوجته تملك ثمن كفنه أو أجر جنازته.

وتبعه النقابى سيد أمين، وهو عامل نسيج أيضاً ومناضل سياسى منذ الأربعينات، وكان عندما صدر أمر اعتقاله قد اختفى، ولكن المباحث العامة اعتقلت زوجته، وضربوها على قدميها لتدلى بمكان اختفائه، ولكنها صمدت وأبت أن تسلم زوجها بيديها، ولكن المباحث تمكنت أخيراً من اعتقاله فى حملة مارس ١٩٥٩، وأرسل إلى معتقل العزب، وفى أواخر ١٩٦١ أو أوائل ١٩٦٢ سلمته المباحث لزوجته جثة هامدة!

وفى سجون عبدالناصر مات شعبان حافظ، أحد قادة الحزب الشيوعى المصرى القديم فى العشرينات (أنظر كتابنا «تطور الحركة الوطنية فى

مصر من ١٩١٨ ـ ١٩٣٦) . ولم تفلح سجون الملك فؤاد والملك فاروق فى قتله، ولكن نظام عبدالناصر حقق هذا الإنجاز، فقد سقط شعبان حافظ فى حملة يناير ١٩٥٩ ، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، وكان مفروضا أن ينتهى سجنه ويفرج عنه فى بداية ١٩٦٢ ، ولكن، وفقا للتقاليد التى أرساها نظام عبدالناصر، وهى تحويل «السجين إلى معتقل» فور انتهاء مدة سجنه، فإن شعبان حافظ بقى فى المعتقل تحت اسم «معتقل» لا «سجين»، على الرغم من أن حالته الصحية لم تكن تتحمل الاعتقال! وعندما تدهورت حالته قرر طبيب السجن ضرورة نقله إلى أحد المستشفيات لعلاجه، ولكن المباحث العامة رفضت ترحيله، فبقى فى السجن حتى صبيحة ١٤ مارس ١٩٦٢ ، عندما فاجأته أزمة قلبية قضت عليه!

ويقول الدكتور فخرى لبيب: «وتجمعنا أمام زنزانة الشهيد، والحزن والغضب يغمران المكان وتحول الفزع والقلق والخوف من الموت الذى أراد المصيلحى أن يبذره فى نفوس المسجونين والمعتقلين بموت شعبان حافظ، إلى عاصفة من الحقد، لففنا نعش الشهيد فى بطانية حمراء، وزيناه بالزهور، وثبتنا فيه بطاقة كتب عليها: «من أجل أنبل قضية مات شعبان حافظ»! وفى الرابعة بعد الظهر، حمل أعضاء اللجنة المركزية للحزب نعش الشهيد، وسار خلفه خمسمائة من المسجونين والمعتقلين! ولأول مرة يرى سجن من سجون مصر مثل هذه الجنازة المهيبة، ووضع النعش فى سيارة لتنقله إلى محطة أسيوط، حيث ينقله القطار ليسلم إلى ذوية فى الاسكندرية.

هكذا عاد شعبان حافظ أخيراً إلى أرض الوطن، دون تهديد بالنفى خارجه، أو السجن خلف قضبانه! عاد ليؤكد خيط الدم والشهادة الذى يربط جيل العشرينات بجيل الأربعينات والستينات بالنضال المتصل.

فى ذلك الوقت كان نظام عبدالناصر يعاقب سجناء الرأى بأكبر ما يمكن أن يعاقب به صاحب رأى، وهو الحرمان من القلم والورقة. لقد كان يدرك

أن القلم والورقة هما رسولا سجناء الرأى إلى العالم الخارجى، إذ يكفى أن يكتب هؤلاء السجناء ما يتعرضون له من تعذيب وإذلال على ورقة يهربونها إلى الخارج، فتنكشف ادعاءات النظام الناصرى عن الحرية والديموقرطية، وزيف شعار «ارفع رأسك يا أخى»! ومن هنا كانت الورقة والقلم - كما يقول الدكتور فخرى لبيب - هى أشد المضبوطات تجريما، ومن هنا أيضا كانت إدارة السجن تجرى تفتيشا دقيقا باكر كل صباح للتحقق من عدم وجود هذه المهربات الخطيرة عند أحد من السجناء!

إلى أن جاء يوم ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ عندما اكتشف شاويش يدعى «نمر» وجود أوراق مكتوبة فى دورة المياه، فارتجت إدارة سجن المحاريق رعباً وفزعا، وقررت أن تنزل عقابا رادعا بمن ارتكبوا هذه الجريمة الشنعاء! ولندع الدكتور فخرى لبيب يروى ما حدث، يقول:

«فى ذلك اليوم أرسلنا الرفاق سيد عبد الله، وفوزى حبشى، ومحمود المانسترلى، ليقابلوا الادارة، ويهنئونها بالعام الجديد، آملين أن يكون خيراً وبركة، وكان ذلك بعد تمام الساعة الخامسة».

«وهناك كانت المفاجأة، ذلك أن إدارة السجن كانت قد أعدت لهم تهنئة بالعام الجديد من نوع آخر، فقد كان فى انتظارهم فريد شنيشن ومعه تجريدة من الجند المسلحين بالشوم والجريد، وانفرد بكل من المهنئين الثلاثة قرابة العشرة من العسكر، وانهالوا عليهم ضربا وتمزيقا».

«وكانت نتيجة معركة التهنئة هذه تحطيم أصابع فوزى حبشى ومشط قدمه - ولم يكن قد شفى بعد من إصاباته فى الفيوم - وكسر ذراع سيد عبدالله، أما محمود المانسترلى فقد أشبعوه ضربا ولكما وركلا».

«وانتشرت همسة فى العنبر بأن الإدارة عثرت على أوراق فى دورة المياه، وأن فريد شنيشن قادم فى طريقه إلى العنبر على رأس حملة من

السجانة وحراس السجن، يحملون الشوم والجريد، وأن وفد التهنئة بالعام الجديد قد مزق تمزيقاً.

وساد العنبر الصمت والترقب، وتحقق التكهن بالمصيبة القادمة، فقد جلجل فجأة صوت الشاويش نمر بكلمة: انتباه، وكان معنى ذلك أن يقف كل سجين رأى فوق «نمرته»، وبدأت تصل إلينا أصوات الضربات والصراخ المكتوم، زنزانة تفتح بعد أخرى، يسبقها صهيل النمر! «انتباه»! ثم الأمر الجازم: للحائط! وأصبحنا جاهزين للضرب.

كما نرتدى الورد روبة «اتقاء للبرد»، وانطق العساكر ككلاب مسعورة، يضربون، ويركلون، ويرفعون الورد روبة، ثم قميص السجن التيلى الأبيض، لكى يصبح الظهر عارياً تماماً، واللكمات القاتلة تنهال، تصب على الكليتين، وكل لكمة تدفع بوجه من ينالها إلى الحائط، فيتساقط الملاط وتغطى الدماء الحوائط والجبهات، وتتناثر فوق الملابس!».

لقد أيقظ نظام عبدالناصر فى بعض رجال الإدارة أحط الغرائز البشرية: الخديعة، والنفاق، والكذب، والوصولية، والوحشية، والبربريه، كل تلك الدناءات والخطايا أصبحت أدوات المواطن الصالح! لقد غدا ايذاؤنا وقتلنا مصدر خير لمن يؤذينا ويقتلنا!».

ولم يفلت فلسطينيو غزة من سجون عبدالناصر !

الوفد في ٨/٦/١٩٩٨

في الوقت الذي كان عبدالناصر يفتح المعتقلات لسجناء الرأي في أوردي أبوزعبل، وفي سجن جناح الملحق بليمان طرة، وفي سجن المحاريق بالواحات الخارجة، وفي معتقل العزب بالفيوم، كان يمد نطاق التعذيب والتنكيل ليشمل الشيوعيين الفلسطينيين في قطاع غزة، الذي كان واقعا تحت الإدارة المصرية قبل هزيمة يونية ١٩٦٧ .

ففي ٢٣ أبريل ١٩٥٩ وجهت الادارة الناصرية ضربتها لثمانية عشر فلسطينياً من القطاع، هم:

معين بسيسو، وزوجته صهباء البربري، وفخري مكي، وسمير البرقوني، وعبد الرحمن عوض الله، ومحمد الشامي، وأحمد خليل الحاج، وعوض حجازي،.وعبدالله زقوت، ومحمد أبو حمدة، وخليل عويضة، وفريد أبووردة، ومحمد إبراهيم البرش، وجبرا الترزي، ونمر هنية.

وفي يوم ١٠ أغسطس ١٩٥٩ شنت سلطات الأمن المصرية حملة اعتقالات جديدة، شملت: عمر عوض الله، ومحمد عيسى جابر، ومحمود

صالحة، ومنصور الحداد، وعبدالقادر ياسين، وديب الهريبطى، ومحمود نصر، وعبد المجيد كحيل، وموسى سابا، وعمر السوطرى، ومحمد أبوزريبة، ودرويش الوحيدى، وعطية مقداد.

وقد كان يوم١٠ أغسطس ١٩٥٩ هو آخر يوم حدده نظام عبد الناصر لاستبدال العملة المصرية فئة الخمسين والمائة جنية مصرى، فى محاولة منه لضرب المهربين الذين نجحوا فى اخراج كميات كبيرة من هاتين الفئتين من مصر. بهدف ضرب الجنيه المصرى.

والطريف أن سيارات المعتقلين الفلسطينيين الشيوعيين اتُخذت فى ذلك الحين وسيلة لتهريب كميات وافرة من الجنيهات المصرية من غزة إلى القاهرة لاستبدالها فى البنوك المصرية. فقد تفتقت عبقرية سعيد حامد يحيى، نائب مدير المخابرات العسكرية بقطاع غزة، وكمال المهدى حميدة، مدير الداخلية والأمن العام، عن الاتفاق مع بعض كبار تجار غزة على تهريب الكميات المتوافرة لديهم من الجنيهات المصرية، والتى استحضروا أغلبيتها من بنوك لبنان، إلى القاهرة لاستبدالها فى البنوك المصرية، فى سيارات المعتقلين الشيوعيين نظراً لأنه لا يجرى تفتيشها على الحدود!

والمهم هو أنه تم تجميع موجتى المعتقلين فى السجن الحربى بالعباسية، حيث بقوا إلى يوم ٢٩ أغسطس من نفس السنة، ثم نقلوا إلى سجن المحاريق بالواحات الخارجة.

لم يكن السجن الحربى، ذو السمعة الفاشية المرعبة، سجنا واحداً وإنما كان عدة سجون يضمها سور واحد. وكان سيد هذا السجن هو حمزة البسيونى، الذى كان عندما يتجول فى المكان بشواربه الضخمة وجثته الهائلة، ومشيته المتألهة، يصمت الصمت وتسود الرهبة.

وكان هذا السجن يبدو من الخارج في شكل مبنى ضخم أصم تظهر منه طاقات كالثقوب، يقف متوحدا فى منطقة صحراوية، تشعر الداخل إليها أنه قد عزل عن العالم أجمع! ثم تزداد العزلة عندما يفتح باب السجن ويغلق على من دخله! ثم تتعمق العزلة عندما يدخل إلى مبنى معزول داخل السجن، ثم إلى زنزانة انفرادية داخل هذا المبنى المعزول! إن محاولة اجتثاث الإنسان عن كل ما له به علاقة من مكان أو زمان، تتجسد ـ كما يقول الدكتور فخرى لبيب ـ داخل هذا المكان البشع المخيف.

ومنذ اللحظة الأولى يحس المعتقل أنه انتقل إلى عالم أعطى لنفسه سلطات سماوية! هنا فريق من الزبانية التى أقامت لنفسها جهنم أخرى، فهى التى تحاسب، وهى التى تعاقب! لقد أعد كل شئ هنا لكى يشعر المصرى المعتقل أنه سقط تحت ثقل الدولة، ووقع تحت نعلها الحديدى، وأصبح فى قبضة أعتى أجهزة الدولة.

وقد حرص نظام عبدالناصر على تجهيز هذا السجن بكلاب ضخمة مدربة تدريبا عاليا على أداة مهمتها،، ووحوش بشرية نزعت من قلبها الرحمة، للتعامل مع من يوقعه سوء حظه فى قبضة السجن الحربى.

أما الكلاب، فيقول عنها عبدالقادر ياسين، المناضل الفلسطينى المعروف: إن «عميدها كان هو الكلب «ركس» ذو الثمانية عشر ربيعا! كما كان هناك «مشمش» أيضا وهو دلوعة قائد المعتقل، وله، من ضمن حقوقه، حق «لهط» كل ما يحلو له من حساء ولحم من الغذاء المخصص للمعتقلين من كانتين المطبخ مباشرة، وما يتبقى يوزع علينا! وكانت هذه الكلاب مرفهة لدرجة تدعو إلى الحسد! وقد حدث أن زميلنا محمود عويضة حاول أن يخنق واحدا منها بسبب ما لحق به من عض ونهش، فانهال عليه الشاويش ضربا قائلا: إن ظفر هذا الكلب برقبتك يابن الكلب»!

ويروى فوزى عطية تجربته فى السجن الحربى مع هذه الوحوش البشرية والكلاب المدربة فيقول:

«ما أن دخلت من بوابة السجن الحربى بعد الظهر، حتى لقيت واحداً أشبه بالغول راقداً شبه عار إلى جوار نصب فى المدخل، عرفت ـ فيما بعد ـ أن اسمه الباشاويش ياسين، المشهور «بوحش السجن». وأمرنى بالدخول جريا والضربُ ينهال على سريعا متلاحقا. ثم مررت على وحش آخر اسمه أمين، ما أن رآنى حتى قال: خمسون كرباجا»!. وقد أطلقوا على هذه المقابلة الأولى اسم «الاكرامية الأولى»! فهذه هى طريقتهم فى إكرام الوافد الجديد!

«واندفع خلفى جريا ثلاثة جنود: عسكرى عادى اسمه محمد الجوهرى، ووكيل أمباشى اسمه بكر، و«أمباشى» يدعى سيد»، حتى وصلت إلى العنبر رقم أربعة، ودخلت زنزانة من زنازينه. واستدرت لأجد أمامى محمد الجوهرى ومعه كرباج من أسلاك مجدولة، بها عقد ملفوفة من قماش، وحوله كلاب ثلاثة!».

«كنت قد رأيت هذه الكلاب وأنا أتجه جريا نحو العنبر، وكانت فى حالة من التوتر والهياج، تدور حول نفسها، وتعوى فتبعث فى الجو رعشة!».

«كان أكبرها وأضخمها وأقواها هو الكلب «لكى» ولم أكن قد رأيت فى حياتى مثله. والثانية هى «توسكا» وهى كلبة متوسطة الحجم، ولكنها شرشة للغاية. وثالثها الكلب «ركس» ـ وكلها كلاب من نوع «الوولف». وكانت هذه الكلاب ـ كما أدركت فيما بعد ـ مدربة تدريبا عاليا، فهى تعض فقط الضحية الواقع عليها الضرب. أى أن هناك ارتباطاً مباشراً بين الضرب والعض، فاذا بدأ الوحوش البشرية فى الضرب بدأت الكلاب الضخمة فى العض!».

«وصرخ فىَّ العسكرى محمد الجوهرى: «اقلع هدومك يابن الكلب»، اقلع كل شئ»!

«ووقفت فى ركن من الزنزانة بالفانلة والكلسون، والكرباج ينهال على وجهى وجسدى، والكلاب الثلاثة تنقض علىّ وتنهش فىّ».

«كنت أربى كلابا من قبل، وأعرف بعض خصائصها. إن الكلب تزداد شراسته عند مقاومته، فإن لم يجد مقاومة فقد اهتمامه بضحيته. لذلك تركت إحدى يدى «لتوسكا»، والأخرى لـ «لكى»، لاأشدها ولا أجذبها، أما «ركس» فقد أخذ يعضعضنى فى أفخاذى وسيل الكرباج لاينقطع عنى! وعلى الرغم من ذلك فقد بهدلتنى الكلاب! ولكنى كنت أسعد حالا من زملائى الذين رأيتهم فيما بعد، ممن حاولوا الدفاع عن أنفسهم بشد أيديهم أو جذبها من أفواه الكلاب، حيث كانت تنهشهم وتخرج اللحم بين أنيابها!».

«مع ذلك فوجئت بأن كل هذا الضرب لم يكن محسوبا فى الكرابيج الخمسين التى أمر بها الباشاويش! وأن كل ما جرى لم يكن إلا «جرعة الكلاب» فقط! أما الكرابيج الخمسين فانه واجب الضيافة الذى لابد أن يقدموه كاملاً حتى لايتهموا بالبخل!».

«وكان لهذه الكرابيج الخمسين مراسم خاصة لكى تؤتى مفعولها الأكيد، إذ على الضحية أن يقدم المساعدة الواجبة للجلاد حتى لايفلت كرباج واحد!» فوفقا لفوزى عطية «عليك أن ترقد على ظهرك، وأن ترفع قدميك إلى المستوى المناسب الذى يريح الجلاد وهو يقوم بواجب الضيافة، فإن أنت انزلت قدميك أثناء قيامه بواجبه، اعتبر ذلك إهانة له، فيبدأ العد من البداية حتى ينتهى الاستقبال، وتنتهى الاكرامية!».

«وتغلق الزنزانة على جسد تمزق وتحطم، لإنسان لايدرى ما الحكاية؟ ولا فى أى بئر سحيق سقط؟ ويطبق الصمت عليه فلايسمع سوى أنينه، ولايرى غير دمائه وأشلائه»!

«هذا السجن الحربى، هذا المكان الأصم الصامت، يختزن فى أعماقه كل صراخ العالم، ويختزن خلف جدرانه دوى مكتوم لآلام تفوق طاقة البشر»!

كان الغريب فى زنازين السجن الحربى أنها كانت خالية من جرادل البول أو الماء، على الرغم من إغلاقها طوال اليوم، لزيادة معاناة المعتقل! وكان الفتح فى الصباح لدقائق، حيث يبدأ طابور الجرى والنظافة، ويقوم النزلاء بتنظيف دورة المياة والمكان، والرش بقروانة من الكاوتش الأسود أقرب إلى «قصرية» الأطفال! وكان للعسكرى محمد الجوهرى طريقته الخاصة فى الرش بالقروانة على الجميع أن يتعلمها ويتقنها حتى لايتعرض للضرب! يقول فوزى عطية: «كان هناك معتقل عرفت فيما بعد أنه عاطف بسيونى، لم يستطع إتقان الطريقة «الجوهرية» فى الإمساك بالقصرية، فناله من اللطم الكثير، وكان الجوهرى يسبه ويلعنه! وكانت للجوهرى طريقته فى الضرب بالكرباج، وتعرية الظهر والضرب عليه فى الوسط بكف اليد المفتوح بطريقة معينة تدفع بكل ما فى المعدة الى فم المعتقل!

ولم يكن عنبر ثلاثة يخفى فى جنباته المصريين، بل كان هناك الفلسطينيون أبناء غزة الذين كتب عليهم أن يعانوا من الغزو الاسرائيلى يوما، ومن الأساليب الدكتاتورية لنظام عبدالناصر يوماً آخر. كانوا هناك منذ أبريل ١٩٥٩، وقد عانوا مثلما عانى أشقاؤهم المصريون، ومروا بنفس المراحل والملمات.

يقول فوزى عطية: «كنا من ناحية، وكانوا هم فى الناحية الأخرى. كنا نرى بعضنا البعض من نظارة باب الزنزانة، كان معهم معين بسيسو، وكان فيهم عجوز يدعى نمر هنية، كان رجلا شجاعا، ما أن يرانا حتى يقول بحماس: والله يا أبنائى سأروى هذا لأبنائى، سأقول لكم أنكم قد عذبتم.. إن هذا الإجرام لن يغفره التاريخ»!

«كانت ظروفهم حينذاك أفضل من ظروفنا، ولذا لم نكن نستطيع أن نبادلهم نفس اللهجة».

ويبدو أن سمعة السجن الحربى فى عصر عبد الناصر كانت قد تجاوزت حدود مصر إلى العالم العربى، كمركز للتعذيب والتأديب وانتزاع الاعترافات بالطرق الوحشية.

يقول عبد القادر ياسين المناضل الفلسطينى: «لم يكن الاعتقال وقفا على المصريين والفلسطينيين، من أمثالنا الذين أوقعهم حظهم العاثر تحت الإدارةالمصرية فى قطاع غزة، بل تعداه إلى بعض العرب. وأذكر فى هذا الصدد، إيداع أحد أعضاء الحكومة الجزائرية فى المنفى، فى عنبر رقم واحد، بناء على طلب عباس فرحات رئيس الحكومة المذكورة. وكنا كثيراً ما نسخر من تلك التوليفة العجيبة!.

حصاد الحكم العسكرى الفاشى !

الوفد فى ٢٢/ ٦/ ١٩٩٨

بعد أن قطعنا هذ المشوار الطويل فى دراسة انتهاكات عبدالناصر لحقوق الإنسان، بالاستناد إلى الوثائق وشهادات ضحايا هذه الانتهاكات من مفكرى ومثقفى اليسار المصرى وطلائع الطبقة العاملة فى عهد عبدالناصر، ربما كان من الضرورى التعرض للآثار التى ترتبت على هذه الانتهاكات على مصر وعلى الحركة الشيوعية المصرية، التى نشأت فى مصر فى بدايات القرن العشرين، وانتهت على يد عبدالناصر فى الخمسينات والستينيات.

ذلك أن هذه الآثار الدرامية التى نتجت عن أكبرعملية تعذيب وتنكيل وتدمير للشيوعيين فى تاريخ مصر، تعتبر فى حد ذاتها دليلا دامغا على فاشية النظام الناصرى.

فالفاشية أو النازية ـ كما هو معروف ـ هى العدو الأول للشيوعية، فلم يظهر النظام النازى فى ألمانيا والفاشى فى إيطاليا إلا للقضاء على الشيوعية

بالذات التى كانت تهدد النظام الاقتصادى والسياسى فى البلد وكادت تحول البلدين إلى روسيا أخرى.

وتعتبر دكتاتورية النظام الناصرى دليلا دامغا آخر، فمن المعروف أن القضاء على الديموقراطية وانتهاك حقوق الإنسان كان هو الأداء الأولى للفاشية للقضاء على الخطر الشيوعى الذى كان يجد فرصته فى النظام الديموقراطى. وهو ما حدث فى ألمانيا وإيطاليا عندما فرض كل من هتلر وموسولينى دكتاتوريتهما فى ألمانيا وإيطاليا للتخلص من الشيوعيين.

وتعتبر شعارات الاشتراكية التى ظهرت فى مصر فى العصر الناصرى من لوازم الفاشية والنازية! فقد حارب النظام النازى فى ألمانيا الشيوعية بشعارات الاشتراكية، ولا ننسى أن اسم الحزب النازى لهتلر، كان هو «حزب العمال الاشتراكى الوطنى الألمانى» ومن حروف الاسم الأولى بالألمانية جاء لفظ «نازى» . «Nazi» .(National-Sozialistische Deutsche Arbeiterpartei).

وسنرى أن استخدام عبدالناصر اسم الاشتراكية لخدمة الطبقة العاملة كان مقصودا به سحب البساط من تحت أقدام الشيوعيين بعذ خروجهم من المعتقلات!

وهو ما حدث تماما: يقول فاروق ثابت: «بعد خروجنا عام ١٩٦٤، عندما كنت أتوجه لكثير من العمال، كانوا يسألوننى: ماذا تريد؟ أليس ماتريده هو إصلاح البلد؟ ألم تكن تقول بالتأميم؟ وقد حدث! والمعاشات وقد أقرت! وساعات العمل وقد تحددت! ماذا تريد الآن؟

«وهكذا عندما خرجنا من السجن، بعد العزلة، وجدنا الذين ضحينا من أجلهم، والذين سجنا من أجلهم، يرفضوننا! لقد كان هذا عاملا موضوعيا له انعكاساته الذاتية الخطيرة للغاية، فإن من خرجت من السجن كى أعمل من أجله يقول لى: لاتعمل من أجلى! أنه هو الذى يعمل من أجلى! (يقصد عبدالناصر)».

وكانت هذه هي الخديعة الكبرى! فلم يكن التأميم الذى أحدثه عبد الناصر بثورة اشتراكية، وإنما كان رأسمالية دولة! ولم يكن لصالح الطبقة العاملة، وإنما كان لصالح عبد الناصر وبيروقراطيته العسكرية التى استولت على كل شئ وورثت كل شئ! ولم يكن هدفه من التأميم صالح الطبقة العاملة بقدر ما كان هدفه القضاء على الأساس الاقتصادى للطبقة الرأسمالية المصرية. بدليل أن الطبقة العاملة لم تشهد سيطرة عليها فى طوال التاريخ المصرى والحديث وعرضه كما شهدت فى عصر عبد الناصر، حيث أصبحت الحركة النقابية جزءاً من الاتحاد الاشتراكى ومن نظام الدولة لاتستطيع الإفلات منه!

وكما فعلت النازية فى ألمانيا، والفاشية فى ايطاليا، من إنجازات براقة فى الحقل الوطنى لصرف الجماهير الشعبية عن الشيوعية، ثم انتهت هذه الإنجازات الوطنية بكارثة الاحتلال الاجنبى، كذلك فعلت الناصرية. فقد انتهى تأميم شركة قناة السويس، الذى صفقت له الجماهير بجنون، باحتلال اسرائيل لسيناء وعدم الجلاء عنها إلا بمرور ملاحتها فى البحر الأحمر! وانتهى قرار إغلاق مضيق تيران الذى ألهب حماسة الجماهير المصرية بنكسة يونيو ١٩٦٧ واحتلال سيناء والضفة الغربية وغزة والجولان! ولم تتحرر سيناء إلا بحرب أخرى وتضحيات جسيمة، ومازالت الضفة الغربية وغزة والجولان تحت الاحتلال الاسرائيلى إلى لحظة كتابة هذه السطور (١٩٩٨).

كذلك انتهت شعارات القومية العربية بأكبر تمزق عربى فى تاريخ العالم العربى، وحروب عربية لم يسبق لها مثيل، بدأت بالحرب المصرية اليمنية، وانتهت بالغزو العراقى للكويت!

وقد قامت ثورة يوليو متذرعة بهزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين، وعزت هذه الهزيمة إلى ماذكرته فى أول بيان للثورة من تولى

أمر الجيش «إما جاهل وإما فاسد»! ومع ذلك فقد كان من أولى الإصلاحات التى أدخلتها على الجيش، تعيين ضابط برتبة صاغ قائدا عاما للجيش، وهو عبد الحكيم عامر بعد أن رقته أربع رتب مرة واحدة! فارتكبت جريمة لاتغتفر فى حق القوات المسلحة المصرية! فتحت قيادة هذا الصاغ فعلا، المشير إسما، احتلت اسرائيل سيناء مرتين: مرة فى ١٩٥٦، والثانية فى يونية ١٩٦٧، ودمر الجيش فى عهده مرتين!

وقد خاضت ثورة يوليو معركة هائلة من أجل الجيش المصرى، ثم بددت أسلحة هذا الجيش، التى دفع الشعب المصرى ثمنها من عرقه وكفاحه، فى رمال سيناء كأنها لعب من ورق!

يقول عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته، إنه أثناء حرب ١٩٥٦ ذهب مع عبد الناصر إلى الاسماعيلية «وبينما نحن فى طريقنا إلى الاسماعيلية، قال جمال بصورة مؤثرة ومحزنة، بعد ماشاهد العربيات والدبابات محطمة على جانبى الطريق: «إنها بقايا جيش محطم»! وأخذ يتحسر على المبالغ التى أنفقت على تسليح الجيش قائلا: «إن مائة وثلاثة ملايين من الجنيهات قد ضاعت هباء»!

وقد تكرر ذلك فى الحرب التالية، وهى حرب يونية ١٩٦٧، ولكن على نطاق أوسع. فعند لقاء كل من هوارى بومدين وعبد الرحمن عارف، نيابة عن مؤتمر القمة العربى الأول بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٧، مع القادة السوفييت فى موسكو يوم ١٧ يوليو، فاجأ بريجينيف الرئيسين العربيين برأى الدول الاشتراكية فى النتائج التى أسفرت عنها حرب يونية ١٩٦٧، وكان مما قاله: إن العدو الإسرائيلى على بعد مائة كيلو متر من القاهرة! وهو قريب من دمشق، ويحتل المرتفعات المسيطرة عليها! وكان الاسرائيليون فى الحرب متفوقين فى التكتيك العسكرى، وكذلك فى الطيران واستخدام الدبابات والمشاة المحمولة، وكذلك فى التعاون بين القطاعات المختلفة.

وعندمـا أبدى الرئيسيـان العربيان تصلبا وتصمـيـما على الحـرب سأل بريجينيف مستنكرا: فلنكن عمليين: أين تحطمت الـ ٨٠٠ دبابة وال ٥٠٠٠ مدفع؟ لقد تحطمت على الحدود، ولم تتحطم فى معركة!».

وكـان مـعنى ذلك أن كل قطعـة سلاح اشترتـها ثورة يوليو تحطمت فى سيناء على يد اسرائيل، وهو مـالم يحـدث فى حـرب فلسطين أثناء العـهـد الملكى، التى اتهم فـيهـا ثورة يوليـو الجيش المصرى بـأنه كـان تحت إمـرة جاهل أو فاسد!

وهكذا عندما مات عبد الناصر، كانت محصلة إنجازات عهده على النحو الآتى: فقد كـانت اسرائيل تحتل سيناء، وتحـتل مـعـهـا غزة والضفة الغربيـة والجولان! وبعد أن كانت فى العهد الملكى مـحاصرة فى البحر الأحمر ـ على الرغم من هزيمة الجيش المصرى فى حـرب فلسطين ـ ولاتعترف بها الدول العربيـة ومـصر، وتطلق عليـهـا الصـحـافـة الـعـربيـة اسم اسرائيل المزعـومـة، أصـبـحت هى اسرائيل العظمى، وأصبح لهـا اليـد العليـا فى أية مـفـاوضـات تجرى بينها وبين العرب حول الانسحاب من الأراضى المحتلة!

وقـد دأب ضـبـاط يوليـو على الـسـخـرية من الوفـد لاخـتـيـاره طـريق المفاوضات مع انجلترا للجلاء عن مصر، وسخروا من معاهدة ١٩٣٦، ومع ذلك دخلوا فى مـفـاوضـات مع انجلترا، أسفرت عن مـعـاهدة الجلاء التى لم تكن تزيد على مـاحـققته مـعاهدة ١٩٣٦، ولولا العدوان الثلاثى علـى مصر، لظلت تلك المعـاهدة تكبل مـصـر بأقدام الغرب حتـى انتـهـاء أجلها. وعندما تخلوا عن طريق المـفـاوضـات ولجـئـوا إلى حـمل السـلاح، كـانت الهـزائم العـسكرية نصـيبـهـم، واحـتـلت سينـاء فى عـهـدهم مـرتين لأول مـرة منذ الاحـتـلال الـبريطـانى. وقـد اعـتـبـروا احـتـلال سيناء الأول انـتـصـارا لأنـهم تـخلصـوا من الاسـتـعـمـار القـديم، دون أن يـدروا أنـهم وقـعوا فـى يـد الاسـتـعـمـار

الأمـريكي الجـديد، الذى هو أشـد شـراسـة، وجـعل من اسـرائيل ـ بفـضل مساندته ـ «إسرائيل الكبرى»، وتعهد بأن يجـعل قوتها العسكرية أكبر من قوة العرب مجتمعة!

ومن هنا لايمكن للمؤرخ اغتفار انتهاكات ثورة يوليو لحقوق الإنسان! فلم تقدم هذه الثورة انجازات تبرر هذه الانـتـهاكات أو تدفع المؤرخ إلى القول بأن ثورة يوليو إنما وضعت الشعب المصرى فى سجن كبير بهدف تحقيق إنجازات كان يتعذر تحقيقها بتوفير الحرية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وتوفـير نظام ديموقـراطى يحـترم ارادة الشعب ـ وإنما كـان هذا السجن الكبير وفرض دكتاتورية عسكرية شرسة على البلاد من الأسباب الرئيسية فى الكوارث التى لحقت بمصر فى عهد الثورة!

وعلى سبيل المثال، فإن هذه الدكتاتورية هى التى جعلت من تحقيق أمل وهدف قومى كبير، مثل هدف تأميم شركة قناة السويس، كارثة وسببا فى احتلال سيناء من قبل ثلاث دول! فقد اتخذه عبد الناصر بمفرده لاشريك له فيه: أى بدون استشارة قائد عام جيشه، وبدون أن يكون جيشه مستعدا للحرب، وتحت وهم كان هو ـ وحده ـ واقعا فيه، وهو أن قرار التأميم لن يتسبب فى حرب! لقد كان هذا القرار الفردى سببا فى احتلال سيناء من جانب، ومرور اسرائيل فى البحر الأحمر من جانب آخر!

كذلك كانت هذه الدكتاتورية سببا فى نكسة يونية ١٩٦٧، فقد دفعت بالقوات المسلحة المصرية إلى سيناء بقرار فردى، تحت تبليغ سوفيتى ـ ثبت عدم صحته فيما بعد ـ بخصوص وجود حشود اسرائيلية على الحدود السورية، بدون التحقق من صحة هذا التبليغ! بل إنه بعد أن تبين بالفعل عدم صحة هذا التبليغ، استمرت القيادة المصرية فى دفع القوات المسلحة المصرية إلى سيناء على الرغم من معرفتها بأنها غير مستعدة للحرب!

وكانت القرارات الفردية وراء طرد قوات الطوارئ الدولية، وقرار اغلاق مضيق تيران، وهى التى كانت السبب الرئيسى فى قرار اسرائيل شن الحرب على مصر.

لقد كانت دكتاتورية عبد الناصر، وماترتب عليها من انتهاكه لحقوق الإنسان المصرى، هى سبب جميع الكوارث التى لحقت بمصر على المستوى العسكرى، بل على المستوى الاقتصادى أيضاً بانتقال علاقات الانتاج من يد طبقة رأسمالية منتجه إلى يد نظام عسكرى فاشستى اتخذ من مصر ضيعة لحساب أفراده وأنصاره ومحاسيبه، وكون منهم طبقة طفيلية تعلو جميع طبقات الشعب، وتوجه العملية الإنتاجية وفقا لما يحقق مصلحتها، وتستغل حصيلة العملية الانتاجية فى خدمة حروب انتهت كلها بهزائم عسكرية وكوارث اقتصادية!

والمهم الآن هو معرفة النتائج التى أسفرت عنها عمليات التعذيب البشعة والتنكيل بقيادات اليسار المصرى فى الفترة من يناير ١٩٥٩ حتى ابريل ١٩٦٤، وهو مانعالجه فى مقالنا القادم الذى نرجو أن يكون ختام هذه الدراسة.

ثمن اعتقال الشيوعيين: ألف مليون دولار من أمريكا

الوفد في ٢٩/٦/١٩٩٨

فى مقالنا السابق وصلنا الى نتيجة محققة من واقع عرضنا لانجازات عصر عبدالناصر، وهى أن هذه الانجازات لم تقدم للشعب المصرى ما يبرر انتهاكات عبدالناصر لحقوق الانسان، أو وضع الشعب المصرى فى سجن كبير، وفرض دكتاتورية عسكرية شرسة على البلاد، بل إن غياب النظام الديمقراطى الذى يحترم ارادة الشعب كان هو السبب فى كل الكوارث التى لحقت بمصر على يد نظام عبدالناصر، وتحول إيجابياته الى سلبيات، وانتهاء حروبه بهزائم كلفت البلاد غاليا، وقفزت باسرائيل من دولة تحتل نصف فلسطين الى دولة تحتل كل فلسطين وسيناء والجولان وغزة والضفة الغربية وجنوب لبنان! بل كان هذا الحكم الدكتاتورى سببا فى انتهاء التجربة الاشتراكية بكارثة، بعد أن استهلكت حروب عبدالناصر ثمارها، وتحولت الى بيروقراطية يسيطر عليها العسكريون، وتساعد رئيس الدولة على السيطرة على وسائل الانتاج، بكل ما فى هذه السيطرة من سيطرة على أدوات الحكم وعلى البشر.

وربما كان الإنجاز الحقيقى لعصر عبدالناصر ـ إذا سمى إنجازاً! ـ والذى لا يختلف فيه أحد، هوتصفية التيارات الفكرية التى ولدت فى مصر منذ القرن التاسع عشر، وكل ما مثل هذه التيارات الفكرية من أحزاب وجماعات ! وهذه التيارات الفكريةهى: التيار الليبرلى، وكان يمثله الوفد، والتيار الدينى الذى كان يمثله الإخوان المسلمون، والتيار الاشتراكى الذى كان يمثله الجماعات الاشتراكية والشيوعية.

لقد انقض عبدالناصر على هذه التيارات جميعها، وزج بأصحابها فى السجون والمعتقلات، ولم يكتف بذلك بل أنزل بهم عذابا وتنكيلا شديدا! وكان نصيب الشيوعيين أكبر، وتلاهم الإخوان المسلمون، وتلاهم الوفديون!

وقد أصاب ذلك الفكر المصرى بكارثة عظيمة، حيث أغلق الباب فى وجه الليبرالية! فحتى بعد نجاح الوفد فى العودة الى الحياة السياسية تحت علم «الوفد الجديد»، فإن الظروف السياسية التى تتيح له تولى الحكم أصبحت شبه منعدمة بعد أربعين عاما من الغياب عن الساحه السياسية التى احتلها الحزب الوطنى!

وأما التيار الإسلامى، فقد أصيب بتشوه شديد بسبب ما لقيه من تعذيب على يد عبدالناصر، فتحول الى فكر التكفير البعيد كل البعد عن الإسلام. وربما صور كتاب الهضيبى الشهير:دعاة لاقضاة محنة هذا الفكر!

أما التيار الاشتراكى، فبعد تجربة الأوردى، ومعتقل عزب الفيوم، ومعتقل المحاريق بالواحات الخارجة، ومعتقل سجن جناح الملحق بليمان طره، والسجن الحربى، ومن قبل ذلك تجربة إدارة المباحث الجنائية العسكرية، وإدارة المخابرات، وسجن القلعة ـ بعد كل هذه التجارب الرهيبة، تفرق رجاله، بل انقلب بعضهم على عقبيه، ودخل الباقون تحت وصاية عبدالناصر طواعية لانقاذ أنفسهم من الهلاك، بعد أن أوهموا أنفسهم بأن

نظام حكمه نظام تقدمى! وهم أكثر الناس إدراكا بأنه نظام فاشى، وأن أساليبه فى الحكم كانت أساليب فاشية بحتة! ولكنه حب البقاء!

لم يكن الشيوعيون يعرفون فى ذلك الحين أن الزج بهم فى السجون من عام ١٩٥٩ الى سنة ١٩٦٤ـ أى على مدى خمسة أعوام ـ لم يكن بلا ثمن! ففى تلك السنوات الخمس بالذات، كان عبدالناصر يحصل على الثمن من الولايات المتحدة فى شكل مساعدات بلغ قدرها ألف مليون دولار! وكان يعتمد على الولايات المتحدة فى الحصول على الخبز، حتى إن كل رغيفين فى البلد كان منهما رغيف مأخوذ كمساعدة من أمريكا! ـ وذلك باعتراف عبدالناصر نفسه فى الجلسة الثانية لاجتماع الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى يوم أول ديسمبر ١٩٦٤ (اقرأ فى ذلك كتابنا: الوثائق السرية لثورة يوليو ـ الجزء الأول – وبه نص المحاضر السرية للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى).

ومعنى ذلك –– بوضوح – أن تعذيب الشيوعيين فى أوردى أبو زعبل والمحاريق وعزب الفيوم، وغيره من المعتقلات، لم يكن لمجرد الخلاف فى الرأى فقط حول الوحدة المصرية السورية، وإنما كان لإرضاء الولايات المتحدة، واقناعها بأن مصر تقف سدا فى وجه الشيوعية. ويلاحظ فى هذا الصدد أن هذا السبب نفسه كان وراء إعدام كل من مصطفى خميس ومحمد البقرى فى بداية عهد الثورة!

ومعنى ذلك أن عبدالناصر لم يكن يتورع عن اتباع أشرس الوسائل من تعذيب وإعدام فى تلك الفترة، فى سبيل إرضاء الولايات المتحدة الامريكية! ونلاحظ أن هذه الفترة بالذات (١٩٥٩ ـ ١٩٦٤) شهدت انهيار العلاقات بين عبدالناصر والاتحاد السوفيتى، ولم يكن إلا بعد زيارة خروشوف لمصر فى يوم ٩ مايو ١٩٦٤ حين أفرج عن الجزء الأكبر من المسجونين الشيوعيين فى اليوم التالى لوصوله!

على كل حال، وكما ذكرنا، فإن محصلة عصر عبدالناصر الحقيقية كانت هى القضاء على التيارات الفكرية التى شهدتها مصر منذ القرن التاسع عشر، والقضاء على أية فرصة لها فى الوصول الى الحكم، وسحق مفكرى هذه التيارات فى السجون والمعتقلات، وكان التيار الاشتراكى هو صاحب النصيب الأوفى فى هذه التصفية.

يقول الدكتور فخرى لبيب، إنة عندما أفرج عبد الناصر عن الشيوعيين، كان الموقف المعادى للشيوعية، الذى ترسخ فى جهاز الدولة، وامتد الى مجازر الأوردى والواحات، قد غدا عقيدة! كان موقفا طبقيا لقوى رجعية ومتخلفة تمسك بالزمام، وتحاول أن تسير الأمور لحسابها حيث كان موقعها! كانت الخطب الرسمية لرئيس الجمهورية تهيل على الشيوعية كل موبقات البشرية.

«فهل يُعقل أو يُتصور - كما يقول - «زوال كل هذا الحشد والتعبئة المعادية للشيوعية والشيوعيين، بقرار سياسى حتى وان كان صاحب القرار هو قائد الحملة ذاته؟ إن عبدالناصر الذى أصدر قرار الإفراج والعفو، هو نفسه الذى أصدر قرار الاعتقال وتشكيل المحاكم العسكرية العليا!».

ولقد كان عبدالناصر يدرك أن الحزب الشيوعى الذى أصدر قرار الإفراج عن أعضائه عام١٩٦٤ ، ليس هو الحزب الشيوعى الذى أصدر قرار اعتقاله مع أول ضياء لعام ١٩٥٩ ! لقد كان الحزب الذى أفرج عنه منبت الصلة بالحركة الجماهيرية، بعد أن حقق - من ناحية الشكل - كل برنامجه! وسحب البساط من تحته، وأمسك بزمام الشعارات والأردية الاشتراكية.

لقد تحول الحزب الى «بقايا حزب »، بعد أن عزله عبدالناصر خمس سنوات فى الأوردى والواحات! والعزلة خلقت فجوة، والفجوة احتلها عبدالناصر!

ولكن بقى تصفية الحزب رسميا، وذلك بأن يحل نفسه، وهو أمر غير معهود فى الأحزاب الشيوعية فى العالم. وكانت الظروف مواتية، فبعد الإفراج عن الشيوعيين تجمل وجه النظام الناصرى، ولم يعد محل حملات تشنها عليه الأحزاب الشيوعية فى الخارج. وبعد زيارة خروشوف فى يوم ٩ مايو ١٩٦٤، زال العداء بين النظام الناصرى والاتحاد السوفيتى، وأخذ الاتحاد السوفيتى ينظر الى الأنظمة التى تقوم على الجيش على اعتبار أنها أنظمة وطنية معادية للاستعمار، وأن مساندتها هو ضرب للاستعمار.

ولم يكن إفراج عبدالناصر عن الشيوعيين فى أبريل ومايو ١٩٦٤، بقصد التعامل الديموقراطي معهم، وانما كان استكمالا لخطة التصفية ولكن فى ظل ظروف أخرى، وبأساليب أخرى.. التصفية من الداخل!

وكانت الأساليب التى اتبعها النظام الناصرى تتمثل فى شق صفوف الشيوعيين، عن طريق اختيار بعض قياداتهم ممن اقتنعوا بقيادة عبدالناصر، فى مراكز قيادية فى التنظيم الطليعى، وفى صحيفة الأهرام، وإهمال الآخرين!

ومن هؤلاء تشكلت هيئة تحرير صفحة الرأى فى الأهرام من الدكتور محمد الخفيف والدكتور عبد الرازق حسن، والدكتور مجدى وهبة، والدكتور عبد الملك عودة، والدكتور لويس عوض، وميشيل كامل. ثم تحولت صفحة الرأى الى مجلة «الطليعة» التى كان يرأس تحريرها لطفى الخولى، وذلك بهدف تحجيمها، لأن الجريدة اليومية غير المجلة الشهرية! وظهرت الطليعة فى يناير ١٩٦٥.

وبذلك أصبح من بين الشيوعيين خير المنظرين للنظام الناصرى، الذين يبلورون ويصوغون أيضا نظريات تستقى أهميتها من الاقتباسات النظرية لحساب النظام الناصرى.

وقد كان ذلك – كما يقول الدكتور فخرى لبيب – أعظم انتصار لنظام عبدالناصر! فإن الذين سجنهم وعذبهم وقتل بعضا من خيرة رجالهم، يسبحون بأعماله، ويمجدون زمانه! وفى الوقت نفسه فإن الحزب الشيوعى المفرج عنه، كان حزبا يواجه التآكل! حزبا مشغولا بقضاياه الخاصة أكثر من انشغاله بالقضايا العامة، حزبا محاصرا أمنيا، وتحيط به ترسانة من القوانين الصادرة القادرة على الزج به مرة أخرى فى غياهب السجون والمعتقلات، حزبا فى قبضة الدولة!

وفى هذا الضوء، وفى هذه الظروف التى لم يشهد الحزب مثيلا لها على مدى نصف قرن، أخذ النظام الناصرى يضغط لكى يحل الحزب نفسه وأخذ يهدد بعودة المعتقلات مرة أخرى كلما واجهه الحزب برفض الحل.

يقول الدكتور فؤاد مرسى: « أحب أن أوضح أنه مع رفض كل عرض، كانوا يكررون التهديد، ولهم مطلب واحد، هو حل الحزب. كان هناك إصرار عام على الانفراد بكل شئ، وأن نأتى صاغرين بلا وجود متميز، وبلا وجود ذاتى»!

ويقول حلمى ياسين: «كان ميشيل كامل من الذين لعبوا دورا فى حكاية الحل. لقد حضرت له اجتماعا فى بيت أبو سيف يوسف، وكان يهدد أبا يوسف: إما حل الحزب، وإلا فالمعتقلات موجودة! ثم قال: إن الأمر ليس فيه اختيار، فإما أن يحل الحزب، وإما أن تفتح المعتقلات من جديد، ويدخلها الشيوعيون. وإن الحكومة جادة فى هذا، بل ومقررة لهذا أيضا، ولا يوجد هامش، وأنا آت لأبلغك هذا».

وفى الوقت الذى كان النظام الناصرى يضغط ويهدد لحل الحزب الشيوعى، كان يمارس ضغطه بشكل آخر على الشيوعيين المفرج عنهم. فقد خرج هؤلاء من المعتقلات والسجون عاطلين، وعاشت أسرهم طوال فترة السجن أو الاعتقال فى أسوأ الظروف، وجاء الإفراج مع البطالة ليزيد

من معاناه أسرهم بعد أن أصبحوا عالة عليها! وقد خرجوا ليروا الشوارع مليئة باللافتات: «العمل الحق، العمل واجب، العمل شرف»، وهم بلا عمل! وأخذ نظام عبدالناصر يتخذ من عودتهم إلى العمل أداة للابتزاز والمساومة، فقد وجد أن ما لم يحققه الكرباج والشوم، يمكن أن يحققه الجوع والبطالة والضياع!

يقول نبيل زكى: بعد خروجنا قابلنا كثيرين ممن يشاركون فى صنع القرار أو صحفيين، بالإضافة إلى العرائض التى أرسلت لرئيس الجمهورية نفسه بتوقيعات متنوعة: عرائض عمالية، أو عرائض مثقفين. بذلنا كل ما يمكن تسميته بالوسائل السلمية، من أجل عودة المعتقلين الى أعمالهم، وأخيرا قابلنا مستشارعبدالناصر للشئون القانونية، وقلت له: أعيدونا للمعتقل، فذلك أفضل! المعتقل أهون من حربكم للناس فى أرزاقها! العمل حق لنا، ونحن لم نخرج من المعتقل مهزومين أومكسورى الجناح.

وهكذا فى الوقت الذى أعاد عبدالناصر بعض الشيوعيين الى وظائفهم، وأصبح البعض منهم فى مراكز مرموقة، ويتقاضون مرتبات عالية، كان يبقى البعض الآخر محروما من فرصة العمل، ويكاد يتضور جوعا!

وفى هذه الظروف الكئيبة، اجتمعت قيادات الحزب الشيوعى (حدتو)من خارج التنظيم الطليعى، واتخذت قرارا بإنهاء الوجود المستقل للحزب!

وفى الوقت نفسه كان الحزب الشيوعى المصرى يتخذ نفس القرار، بعد أن فرض عليه نظام عبدالناصر العزلة عن المجتمع، فقد كان الحزب معزولا فكريا ومعنويا وسياسيا، وعلى حد قول الدكتور فؤاد مرسى: «لم يكن لنا وجود اجتماعى، فلا نحن طلاب، ولا نحن عمال، ولا نحن فلاحين، ولا نحن أساتذة، ولا نحن نقابيين! وكان المطلوب أن يستعيد هؤلاء وجودهم الاجتماعى». ومن هنا اتخذ الحزب قرار الحل فى ابريل ١٩٦٥، وأصبح كل عضو فيه حر نفسه.

وهكذا ـ وعلى حد قول الدكتور فخرى لبيب: غدا كل عضو فى الحزب فردا فى قبضة السلطة، يقف على باب حزبها، بلا «ماركسية لينينية»، ولا «قيادةالطبقة العاملة»، معزولا سياسيا، وربما عاطلا جائعا! لقد انتهت كل النضالات السابقة، أيا كان تقييمها، وانتهت كل التضحيات وسنوات العمر هباء! لقد وضعت كلها على صدر عبدالناصر أوسمة فخار، فردها الى صدور أصحابها طعنات مهانة وعار، وانفرط العقد، دون عقد مع النظام!

وحققت خطة التصفية ما استهدفت، وما لم يحققة الشوم والكرباج حققته قرارات التسليم دون قيد ولا شرط!

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) الطبعة الأولى - (القاهرة: دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

- تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - الطبعة الثانية (مكتبة مدبولى ١٩٨٣) .

- تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) - الطبعة الثالثة:

الجزء الأول - (١٩١٨ - ١٩٢٤)

الجزء الثانى - (١٩٢٤ - ١٩٣٦)

(الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان - الطبعة الأولى (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

الطبعة الثانية:

- الجزء الثالث - (١٩٣٧ - ١٩٣٩)

- الجزء الرابع - (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

٣ – الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ ـ **الطبعة الأولى**. (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩).

٤ – عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ – الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ – ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ – صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ – ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨ ـ **الطبعة الأولى**) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ (مكتبة الأسرة).

٧ – الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ – ١٩٣٩) **الطبعة الأولى**. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٨ – الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ – المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ – ١٩٧٩) :

الطبعة الأولى (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٦).

١٠ – الاخوان المسلمون والتنظيم السرى. **الطبعة الأولى** (القاهرة: دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣)

١١ – الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب

الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .

١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . **(الطبعة الأولى)** . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٤).

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٥)

١٣ – مذكرات السياسيين والزعماء فى مصر، ١٨٩١ ـ ١٩٨١! **(الطبعة الأولى)** (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .

ـ **الطبعة الثانية** (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨٩)

الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب «مكتبة الأسرة» ١٩٩٨).

١٤ – تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .

١٥ – الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٥) .

١٦ – مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .

١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

١٨ – مصطفى كامل فى محكمة التاريخ:

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .

الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين سنة ١٩٩٤).

١٩ – أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان :

الطبعة الأولى (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .

الطبعة الثانية (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ١٩٩٦).

٢٠ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .

٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

٢٢ – مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .

٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣ ، سلسلة تاريخ المصريين عدد ٦١).

٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .

٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السادس (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٦ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٧ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٨ – جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٩ – مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ – أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ – هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ – مصر فى عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٤ – رحلات مؤرخ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٥ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء السابع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٤٦ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الأول» من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الثورة الفرنسية [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٧ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثانى» من تسوية مؤتمر ڤيينا إلى تسوية مؤتمر ڤرساى [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٨ – تاريخ أوروبا والعالم فى العصر الحديث، من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة «الجزء الثالث» من من قيام النازية فى ألمانيا إلى الحرب الباردة [القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦].

٤٩ – مذكرات سعد زغلول، تحقيق، الجزء الثامن (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٦).

٥٠ ـ الوثائق السرية لثورة يوليو الجزء الأول (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧).

٥١ ـ حرب الاستنزاف (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٢ ـ مصر والحرب العالمية الثانية (معركة تجنيب مصر ويلات الحرب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب) سنة ١٩٩٧.

٥٣ – مصر فى عصر مبارك «الجزء الثامن» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٤ – مصر فى عصر مبارك «الجزء التاسع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧).

٥٥ – الوثائق السرية لثورة يوليو، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨).

٥٦ ـ مصر فى عصر مبارك «الجزء العاشر» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

٥٧ ـ عبد الناصر والشيوعيين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨)

٥٨ ـ قصة عبد الناصر والشيوعيين (دراسة تاريخية) الجزء الأول (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨).

٥٩ ـ قصة عبد الناصر والشيوعيين (دراسة تاريخية) الجزء الثانى (القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩).

مع آخرين :

٦٠ – مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٦١ – تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٦٢– تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتـب مترجمـة :

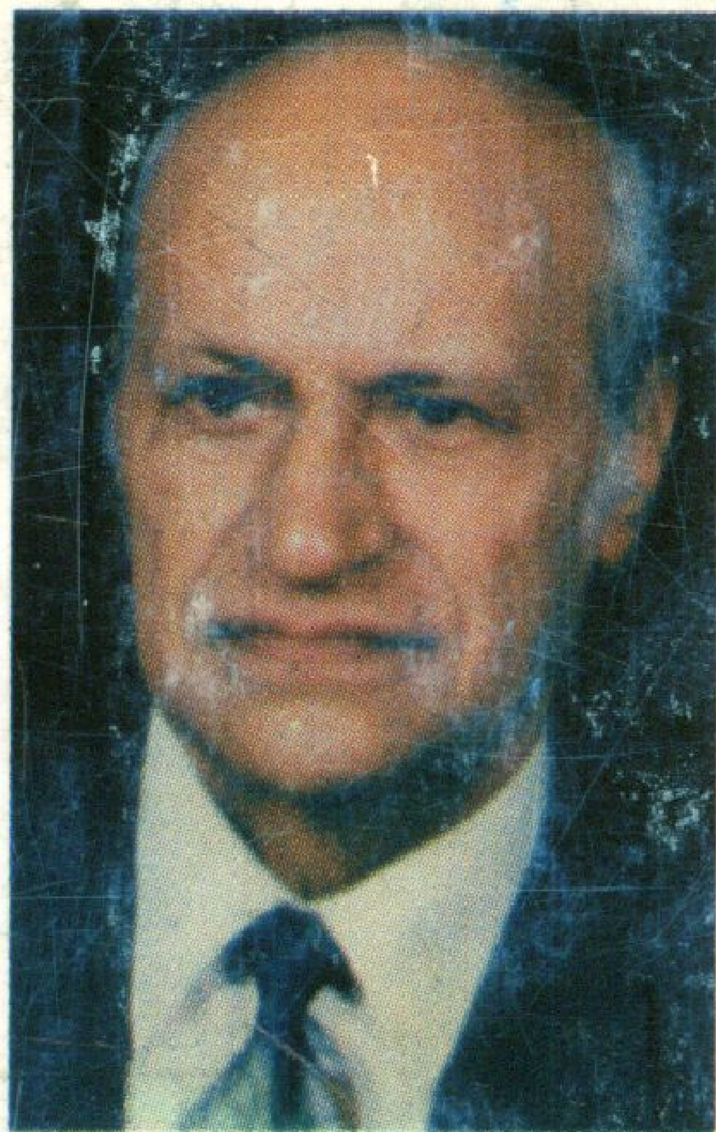
٦٣ – تاريخ النهب الاستـعمـارى لمصـر ، (١٧٩٨ – ١٨٨٢) تأليف جـون مارلو. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦) .

الفهرس

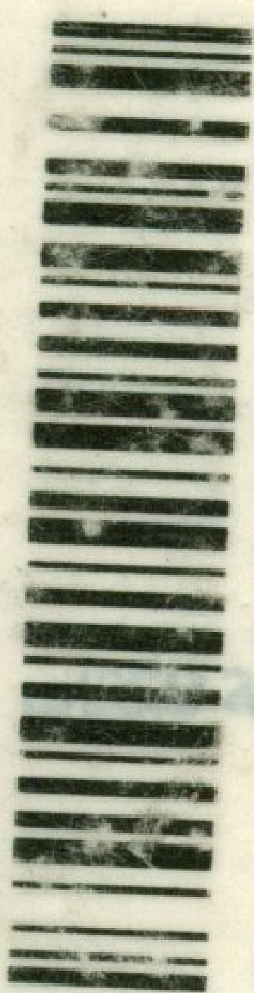
مطابع
الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٧١٧/١٩٩٩

I.S.B.N 977 - 01 - 6040 - 7



تعالج هذه الدراسة التاريخية موقف ثورة يوليو من حقوق الإنسان، وتقدم أنموذجا لذلك، ملف التعذيب فى عصر عبدالناصر، وقصته مع المفكرين والمثقفين الشيوعيين، من واقع الوثائق التاريخية واعترافات سجناء الرأى الذين خاضوا تجربة التعذيب فى ليمان أوردى أبوزعبل، ومعتقل العزب بالفيوم، والمحاريق بالواحات الخارجة، والسجن الحربى، وغيره من المعتقلات التى ازدحم بها عهد ثورة يوليو، مع تحليل تاريخى لنظام عبدالناصر فى ضوء تجارب النظم السياسية المثيلة.



Bibliotheca Alexandrina
0334483

مطابع الهيئة المصرية ا

٩٥٠ قرشا